



الأمم المتحدة

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

التقرير الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة
لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الملحق رقم ٧

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والستون
الملحق رقم ٧

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

التقرير الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة
السنتين ٢٠١٠-٢٠١١



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-1527

[التاريخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩]

المحتويات

الفصل	الصفحة
تصدير	viii
الأول - تعليقات وملاحظات وتوصيات عامة	١
ألف - شكل الميزانية البرنامجية المقترحة وعرضها	٦
باء - آثار الإصلاح	١٤
جيم - المنهجية	١٤
دال - شؤون الموظفين	١٥
هاء - وجوه الإنفاق غير المتعلقة بالوظائف	٢٢
واو - تكنولوجيا المعلومات	٢٣
زاي - التشييد وأعمال الصيانة الرئيسية	٢٩
حاء - أنشطة سيادة القانون	٣٠
طاء - الموارد الخارجة عن الميزانية	٣١
ياء - التعاون مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة	٣٣
كاف - موقف اللجنة الاستشارية عموماً بشأن التقديرات الأولية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١	٣٧
الثاني - توصيات مفصلة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة	٣٩
ألف - تقديرات الإنفاق	٣٩
الجزء الأول	
تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	٣٩

٣٩	الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً
٥٨	الباب ٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وخدمات المؤتمرات
	الجزء الثاني
٨٠	الشؤون السياسية
٨٠	الباب ٣ - الشؤون السياسية
٩٧	الباب ٤ - نزع السلاح
١٠٠	الباب ٥ - عمليات حفظ السلام
١١٠	الباب ٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
	الجزء الثالث
١١٢	العدل والقانون الدوليان
١١٢	الباب ٧ - محكمة العدل الدولية
١١٧	الباب ٨ - الشؤون القانونية
	الجزء الرابع
١٢٠	التعاون الدولي لأغراض التنمية
١٢٠	الباب ٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
١٢٥	الباب ١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
١٢٩	الباب ١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
١٣٢	الباب ١٢ - التجارة والتنمية
١٣٧	الباب ١٣ - مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية
١٣٩	الباب ١٤ - البيئة
١٤٢	الباب ١٥ - المستوطنات البشرية
١٤٥	الباب ١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية
	الجزء الخامس
١٥٠	التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

١٥٠	تعليقات وتوصيات عامة
١٥٩	الباب ١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
١٥٩	الباب ١٧ ألف - اللجنة الإقليمية
١٦٤	الباب ١٧ باء - مكتب اللجان الإقليمية بنيويورك
١٦٥	الباب ١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
١٧٠	الباب ١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا
١٧٣	الباب ٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٧٦	الباب ٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا
١٧٩	الباب ٢٢ - البرنامج العادي للتعاون التقني
	الجزء السادس
١٨٤	حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية
١٨٤	الباب ٢٣ - حقوق الإنسان
١٩٤	الباب ٢٤ - توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين
١٩٧	الباب ٢٥ - اللاجئون الفلسطينيون
٢٠٠	الباب ٢٦ - المساعدة الإنسانية
	الجزء السابع
٢٠٤	الإعلام
٢٠٤	الباب ٢٧ - الإعلام
	الجزء الثامن
٢١٥	خدمات الدعم المشتركة
٢١٥	الباب ٢٨ - خدمات الإدارة والدعم
٢١٦	الباب ٢٨ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية
٢٢٠	الباب ٢٨ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات
٢٢٤	الباب ٢٨ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية

٢٤٠	الباب ٢٨ دال - مكتب خدمات الدعم المركزي
٢٤٤	الباب ٢٨ هاء - الإدارة، جنيف
٢٤٧	الباب ٢٨ واو - الإدارة، فيينا
٢٥٠	الباب ٢٨ زاي - الإدارة، نيروبي
٢٥٥	الباب ٢٩ - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
	الجزء التاسع
٢٦٧	الرقابة الداخلية
٢٦٧	الباب ٣٠ - الرقابة الداخلية
	الجزء العاشر
٢٧٩	الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل والمصروفات الخاصة
٢٧٩	الباب ٣١ - الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل
٢٨١	لجنة الخدمة المدنية الدولية
٢٨٢	وحدة التفتيش المشتركة
	مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بما في ذلك مشروع
٢٨٤	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٢٨٧	الباب ٣٢ - المصروفات الخاصة
	الجزء الحادي عشر
٢٩٢	الإنفاق الرأسمالي
٢٩٢	الباب ٣٣ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية
	الجزء الثاني عشر
٣٠٠	السلامة والأمن
٣٠١	الباب ٣٤ - السلامة والأمن
	الجزء الثالث عشر
٣٠٤	حساب التنمية

٣٠٤ الباب ٣٥ - حساب التنمية

الجزء الرابع عشر

٣٠٧ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

٣٠٧ الباب ٣٦ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

٣٠٨ تقديرات الإيرادات

٣٠٨ باب الإيرادات ١ - الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

٣٠٩ باب الإيرادات ٢ - الإيرادات العامة

٣١٠ باب الإيرادات ٣ - الخدمات المقدمة للجمهور

المرفقات

٣١٧ الأول - عدد الوظائف حسب مصدر التمويل والرتبة

٣١٧ ألف - الوظائف عدا وظائف عمليات حفظ السلام

٣١٩ باء - الوظائف المدنية المأذون بها في جميع عمليات حفظ السلام

٣٢٠ جيم - الوظائف المشتركة التمويل

٣٢٢ الثاني - موجز للتغييرات المقترح إدخالها على الوظائف الثابتة والمؤقتة

٣٢٢ ألف - الوظائف المقترح إلغاؤها (المجموع ١٠١)

٣٢٤ باء - الوظائف الجديدة المقترحة (المجموع ٥٨)

٣٢٦ الثالث - الوظائف الجديدة المقترح تحويلها من المساعدة المؤقتة العامة ومن التمويل من خارج الميزانية

٣٢٦ ألف - موجز الوظائف الجديدة المقترح تحويلها من المساعدة المؤقتة العامة

٣٢٧ باء - موجز الوظائف الجديدة المقترح تحويلها من التمويل من خارج الميزانية

٣٢٨ الرابع - الخطوات المطلوب اتخاذها لملء وظيفة شاغرة

..... الخامس - التقرير المتعلق بتقييم هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين: النتائج والتوصيات المتعلقة

٣٢٩ بترتيبات الدعم

..... السادس - حالة الوظائف التي وافقت عليها الجمعية العامة في القرار ٢٦٠/٦٣ المتعلقة بالأنشطة المتصلة

٣٣٤ بالتنمية

تصدير

١ - حددت الجمعية العامة، في قرارها ١٤ (د-١)، المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦، المهام الرئيسية للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يلي:

(أ) دراسة الميزانية التي يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة وتقديم تقرير عنها؛

(ب) تقديم المشورة إلى الجمعية العامة بشأن أي مسائل محالة إليها تتعلق بالإدارة والميزانية؛

(ج) القيام نيابة عن الجمعية العامة بدراسة الميزانيات الإدارية للوكالات المتخصصة والمقترحات المتعلقة بالترتيبات المالية مع تلك الوكالات؛

(د) النظر في تقارير مراجعي الحسابات عن حسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وتقديم تقارير عنها إلى الجمعية العامة.

وتقدّم اللجنة الاستشارية أيضا تقارير عن تمويل عمليات حفظ السلام والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وبالإضافة إلى ذلك، تقدّم اللجنة الاستشارية تقارير عن الميزانيات الإدارية والمسائل الأخرى إلى هيئات إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (صناديق التبرعات)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (صندوق البيئة)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وجامعة الأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

٢ - وتقضي المادة ١٥٦ من النظام الداخلي للجمعية العامة باختيار أعضاء اللجنة الاستشارية على أساس التمثيل الجغرافي الواسع والمؤهلات الشخصية والخبرة وألا يكون اثنان من أعضائها من مواطني دولة واحدة.

٣ - وتتكون اللجنة الاستشارية في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩ من الأعضاء التالية أسماؤهم:

سوزان م. مكلورغ (الرئيس)

كولن كيلاييل (نائب الرئيس)

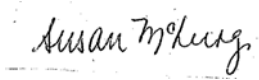
أندريز تش أبرازفيسكي

خورخيه فلوريس كاييخاس

جيري كريم
ستافورد أوليفر نيل
محمد مصطفى التل
نوبي أودو
ميساكو كاجي
امتياز حسين
بيتر مادنز
ناغيش سينغ
عائشة عفيفي
ريناتا أرشيني
فلاديمير إيوسيفوف
أليخاندر تويس ليبوري

٤ - ويتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات التي توصلت إليها اللجنة الاستشارية استناداً إلى مقترحات الأمين العام بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، معززة، قدر الإمكان، بالمعلومات الإضافية التي قدّمها شفويًا أو كتابة ممثلو الأمين العام.

(توقيع) سوزان م. مكلورغ
الرئيس



الفصل الأول

تعليقات وملاحظات وتوصيات عامة

١ - يقترح الأمين العام ميزانية برنامجية^(١) لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ ١٠٠ ٢٥٠ ٥٠٩ ٥ دولار لأبواب النفقات و ٦٠٠ ٣٩٦ ٥٦٣ دولار لأبواب الإيرادات (كلاهما بمعدلات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١)^(٢). وبالقائمة الصافية، يبلغ مجموع التقديرات ٥٠٠ ٨٥٣ ٤٩٥ ٤ دولار.

٢ - وقد دعت الجمعية العامة الأمين العام، في قرارها ٦٣/٢٦٦، إلى أن يُعد ميزانيته البرنامجية المقترحة استناداً إلى تقدير أولي يبلغ ٧٠٠ ٤٨ ٨٧١ ٤ دولار بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويبلغ مجموع مقترحات الأمين العام للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في إطار أبواب النفقات ٩٠٠ ٤٧٦ ٨٨٧ ٤ دولار بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أي بزيادة قدرها ٥,٥ في المائة.

٣ - وفي الجدول ١، تقارَن التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (بمعدلات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١) بالتقديرات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٦٤، وبالنفقات والإيرادات النهائية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتبلغ الزيادة في تقديرات النفقات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ما قيمته ٧٠٠ ٣٩٦ ٢٢ دولار، أو ٤,٥ في المائة، بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ملاحظة: تستخدم في الجداول والمرفقات المختصرات التالية المتعلقة بالوظائف: ن أ ع: نائب أمين عام، و أ ع: وكيل أمين عام؛ أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ ع: خدمات عامة؛ ر ر: رتبة رئيسية؛ رأ: رتب أخرى؛ ر م: رتبة محلية؛ م و: موظف فني وطني؛ خ م: خدمة ميدانية؛ خ أ: خدمات الأمن؛ م ح: المهن والحرف، م ع: ميزانية عادية، م خ م: الموارد الخارجة عن الميزانية، ح د: حساب دعم عمليات حفظ السلام.

(١) انظر A/64/6 (مقدمة)، (الأبواب ١-٢٨)، (الأبواب ٢٨ ألف - زاي)، (الأبواب ٢٩-٣٦)، (أبواب الإيرادات ١-٣)، و (الباب ١/١ Corr.1)، (الباب ٧/١ Corr.1)، (الباب ١١/١ Corr.1)، (الباب ١٧/١ Corr.1)، (الباب ٢٢/١ Corr.1)، (الباب ٢٨ زاي/١ Corr.1) و (الباب ٢٩/١ Corr.1).

(٢) تجدر ملاحظة أن جميع الإشارات إلى موارد الميزانية الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف) إلا إذا ذكر على وجه التحديد أنها بمعدلات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

مقارنة الإيرادات والنفقات لفترات السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

مجموع الزيادة/(النقصان)							
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
العنصر	النفقات والإيرادات الفعلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بالمنقحة المعدلات	تقديرات الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ بالمنقحة المعدلات	المبلغ المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بالنسبة المئوية	المبلغ المنقحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بالنسبة المئوية	النسبة المئوية
	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١١	(٢)-(٥)	(٦)-(٧)	(٢)/(٧)
النفقات	٤ ١٤٦ ٢٧٧,٦	٤ ٨٦٥ ٠٨٠,٢	٤ ٨٨٧ ٤٧٦,٩	٥ ٠٥٩ ٢٥٠,١	٢٢ ٣٩٦,٧	١٩٤ ١٦٩,٩	٤,٠
الإيرادات	٥١٨ ٣٠٣,٨	٥٥٥ ٢٧٥,٥	٥٤٨ ٥٣٦,٤	٥٦٣ ٣٩٦,٦	(٦ ٧٣٩,١)	٨ ١٢١,١	١,٥
الصافي	٣ ٦٢٧ ٩٧٣,٨	٤ ٣٠٩ ٨٠٤,٧	٤ ٣٣٨ ٩٤٠,٥	٤ ٤٩٥ ٨٥٣,٥	٢٩ ١٣٥,٨	١٨٦ ٠٤٨,٨	٤,٣

الجدول ١ - باء

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الزيادة (النقصان)		٢٠١١-٢٠١٠	٢٠٠٩-٢٠٠٨	
النسبة المئوية	المبلغ			
الميزانية العادية				
٤,٠	١٩٤ ١٦٩,٩	٥ ٠٥٩ ٢٥٠,١	٤ ٨٥٥ ٠٨٠,٢	النفقات
(٢٠,٥)	(٨ ١٤٩,٢)	٣١ ٥٨١,٧	٣٩ ٧٣٠,٩	الإيرادات العامة
٤,٢	٢٠٢ ٣١٩,١	٥ ٠٢٧ ٦٦٨,٤	٤ ٨٢٥ ٣٤٩,٣	المجموع الفرعي
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين				
٣,٢	١٦ ٢٦٩,٤	٥٣١ ٨١٤,٩	٥١٥ ٥٤٥,٥	صافي الميزانية العادية
٤,٣	١٨٦ ٠٤٩,٧	٤ ٤٩٥ ٨٥٣,٥	٤ ٣٠٩ ٨٠٣,٨	الموارد الخارجة عن الميزانية
١٢,٩	١٠٧ ٢٦٦,٢	٩٣٩ ٠٠٩,٢	٨٣١ ٧٤٣,٠	أنشطة الدعم
٣,٢	٥٠ ٢٢٧,٦	١ ٦١٠ ٤٣٩,٥	١ ٥٦٠ ٢١١,٩	الأنشطة الفنية
٨,٢	٥١٥ ٣٨٣,٥	٦ ٧٨٣ ٩٢٠,٩	٦ ٢٦٨ ٥٣٧,٤	الأنشطة التنفيذية
٧,٨	٦٧٢ ٨٧٧,٣	٩ ٣٣٣ ٣٦٩,٦	٨ ٦٦٠ ٤٩٢,٣	مجموع الموارد الخارجة عن الميزانية
٦,٦	٨٥٨ ٩٢٧,٠	١٣ ٨٢٩ ٢٢٣,١	١٢ ٩٧٠ ٢٩٦,١	مجموع صافي الميزانية

٤ - وبناء على طلب من اللجنة الاستشارية (A/62/7، الفقرة ٥)، قدم الأمين العام، في مقدمته للميزانية البرنامجية المقترحة، جداول تبين الأثر المتأخر في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لإنشاء وظائف جديدة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فضلا عن الأثر المقدر المتأخر في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (بالأسعار الجارية) الناجم عن مقترحات لإنشاء وظائف جديدة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويقدر المبلغ في الفترة الأولى بـ ٨٣ ٢٦٥ ٢٠٠ دولار، وفي الفترة الثانية ٦ ٥٣٥ ٣٠٠ دولار.

٥ - ويقدر مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ ٢٠٠ ٩٤٦ ٩٤١ دولار (انظر A/64/6 (مقدمة)، الجدول ١). وأبلغت اللجنة الاستشارية تبعا لذلك بأن هذا المبلغ قدر بـ ٦٠٠ ٣٦٩ ٣٣٣ دولار، عقب اتخاذ الجمعية العامة القرار ٦٣/٢٨٧ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام. ويشمل المجموع المقدر بمبلغ ٢٠٠ ٩٣٩ ٠٠٩ دولار لأنشطة الدعم، و ٥٠٠ ٤٣٩ ٦١٠ دولار للأنشطة الفنية، و ٩٠٠ ٩٢٠ ٧٨٣ دولار للأنشطة التنفيذية (انظر الجدول ١ - باء). وبذلك فإن تقدير مجموع الأنشطة الممولة من

الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ يبلغ ١٠٠ ٢٢٣ ٨٢٩ ١٣ دولار.

٦ - وبالإضافة إلى ذلك، أحيطت اللجنة الاستشارية بأن تقديرات عمليات حفظ السلام، للفترتين ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ و ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، التي لها فترة مالية مختلفة، سيبلغ مجموعها ما يقارب ١٤ بليون دولار. ولا يشمل هذا تكاليف مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وفريق المراقبين العسكريين في الهند وباكستان، والبعثات السياسية الخاصة، التي تغطي من الميزانية العادية.

٧ - وسوف تقدم الميزانيتان المقترحتان للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لتتضمن فيهما اللجنة الاستشارية في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩. وتبلغ الاعتمادات المنقحة للمحكمتين لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما إجماليه ٥٠٠ ٦١١ ٦٨١ دولار (صافيه ٤٠٠ ٩٢٩ ٦٢٤ دولار) (انظر قراري الجمعية العامة ٢٥٤/٦٣ و ٢٥٥/٦٣).

٨ - ويشير الأمين العام في الفقرتين ١ و ٣ من مقدمته إلى أن الميزانية البرنامجية المقترحة أعدت وفقا للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (A/63/6/Rev.1)، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٣، وقد استرشدت بالأولويات والتقديرات الإرشادية الأولية للموارد التي وردت في مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة (A/63/600)، الذي وافقت عليه الجمعية في قرارها ٢٦٦/٦٣. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى الملاحظات التي قدمتها في تقريرها عن مخطط الميزانية (A/63/622). ويشير الأمين العام أيضا إلى أن تخصيص الموارد في مقترحات الميزانية يسفر عن نمو حقيقي قدره ٢٢,٤ مليون دولار، أو ٠,٥ في المائة.

٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام قد حاول ممارسة قدر من ضبط النفس في الميزانية. ومع ذلك، تشير اللجنة إلى أن الأمين العام قد اقترح مخصصات تتجاوز مبالغ مخطط الميزانية بنسبة ٠,٣٤ في المائة، وأنه سلّم أيضا بأن هناك متطلبات أخرى قادمة. وهكذا، مرة أخرى، فإن الميزانية المقدمة إلى الدول الأعضاء ليست كاملة. وكما هو مبين في الفقرة ٩ من المقدمة، لا تكفل الميزانية البرنامجية المقترحة تغطية عدد من المتطلبات الأخرى التي جرى أو سيجري تناولها في تقارير منفصلة. ويشمل ذلك الاعتمادات الإضافية المخصصة لتنفيذ مشروع نظام تخطيط موارد المؤسسة (أعلى من المبلغ الذي سبق إدراجه في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١)، وإدارة استمرارية الأعمال، ونظام إدارة

الأمن المعزز والموحد، وأي احتياجات قد تنشأ من متابعة مؤتمر استعراض ديربان، وأية متابعة لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. وتلاحظ اللجنة أنه يتوقع أن يقدم الأمين العام مزيداً من التقارير ذات الآثار الهامة المترتبة في البرامج والميزانية أو ربما يوشك أن يقدمها على النحو التالي:

(أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، الباب ٣٤، السلامة والأمن (A/64/6) (الباب ٣٤))، التي ستتضمن الاحتياجات التفصيلية من الموارد الناشئة عن استعراض شامل للإدارة واستجابة مجلس الرؤساء التنفيذيين للتنسيق بمنظومة الأمم المتحدة لتوصيات الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومنشأتها في جميع أنحاء العالم؛

(ب) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تقرير مجلس الأمم المتحدة المشترك للمعاشات التقاعدية؛

(ج) تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيه الموضوعية والموضوعية المستأنفة لعام ٢٠٠٩؛

(د) تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دورتيه العاشرة والحادية عشرة في عام ٢٠٠٩، استناداً إلى المقترحات المقدمة من الأمين العام ومفادها أن الجهود ستبذل، قدر الإمكان، لتلبية أي احتياجات إضافية في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (تقدر بمبلغ ٦٠٠ ٧٠١ دولار)؛

(هـ) التقرير المرحلي الأول عن مشروع تخطيط موارد المؤسسات؛

(و) تقرير عن خدمات استمرارية العمل وتخزين البيانات واستضافة نظم المؤسسات؛

(ز) إدارة استمرارية الأعمال (ذات الصلة بالأنفلونزا)؛

(ح) تقرير الأمين العام بشأن مقترحات اتخاذ تدابير التخفيف من حدة المخاطر لحماية البيانات ونظم المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة أثناء أعمال البناء المتعلقة بالمخطط العام لتحديد مباني المقر (قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٦٩، الفقرتان ١١ و ١٢)؛

(ط) تقرير الأمين العام بشأن مقترحات تمويل التكاليف المطلوبة المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر لسنة ٢٠١٠ في حدود موارد الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر (قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٧٠، الجزء الثاني، الفقرة ١٠).

١٠ - وعلقت اللجنة الاستشارية، في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، على ضرورة أن يكفل الأمين العام أن الميزانية البرنامجية المقترحة تقدم أكمل صورة ممكنة لاحتياجات المنظمة لفترة السنتين المقبلة (A/62/7)، الفقرة ١٠). وتلاحظ اللجنة التفسيرات الواردة في الفقرتين ٩ و ١٠ من المقدمة، ولكنها تأسف لأن التقديرات الأولية لم تقدم. وتشير اللجنة، في هذا الصدد، إلى الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٣٦، الذي طلبت فيه الجمعية من الأمين العام أن يتخذ الخطوات الضرورية، فيما يتعلق بجميع الميزانيات البرنامجية المقترحة المقبلة، لتفادي اتباع نهج تجزيئي لعملية وضع الميزانية وأن يكفل عرض أوفى صورة ممكنة لاحتياجات المنظمة في فترات السنتين المقبلة. وتكرر اللجنة توصيتها بأن تتضمن التقديرات المنقحة، لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، فيما يتعلق بالاحتياجات التي كانت متوقعة في وقت إعداد الميزانية، تفسيراً وتبريراً لسبب عدم إدراج الاحتياجات ذات الصلة في الميزانية البرنامجية المقترحة.

١١ - وتذكر اللجنة الاستشارية بأحكام قرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣ و ٤٢/٢١١. كما تذكر بأن الجمعية قد قررت، في قرارها ٦٣/٢٦٦، أن يكون مستوى صندوق الطوارئ لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، الذي ينبغي تلبية الاحتياجات الإضافية في حدوده، ٩٠٠ ٥٣٢ ٣٦ دولار.

ألف - شكل الميزانية البرنامجية المقترحة وعرضها

١٢ - ظل شكل الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ دون تغيير أساساً عما كان عليه في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ووفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٦٩، جعلت سرود البرامج مطابقة للسرود الواردة في الخطة البرنامجية لفترة السنتين (A/63/6/Rev.1). وكما ذكر في الفقرة ٣٩ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة، هناك ولايات جديدة أو منقحة ستنتج عنها اختلافات بين الخطة البرنامجية لفترة السنتين، بالصيغة التي اعتمدها الجمعية العامة، والجوانب البرنامجية للميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، التي تؤثر على الباب ٢٨ جيم، مكتب إدارة الموارد البشرية، والباب ٢٩، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وطبقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٦٩، قدمت هذه الاختلافات إلى لجنة البرنامج والتنسيق كي تنظر فيها خلال دورتها التاسعة والأربعين المعقودة في المقر في الفترة من ٨ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (انظر A/64/6).

إطار الميزنة القائمة على النتائج

١٣ - أدخلت عناصر الميزنة القائمة على النتائج تدريجياً وبشكل متزايد في ميزانيات حفظ السلام السنوية والميزانيات البرنامجية لفترة سنتين منذ الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، كوسيلة لتحويل التركيز من إنجاز النواتج إلى فعالية برامج المنظمة، وكأداة إدارية لتعزيز المسؤولية والمساءلة في تنفيذ البرامج والميزانيات^(٣). وقد جرى تطوير عرض الأطر المنطقية وتحسينه على مر السنين، وعلقت اللجنة الاستشارية باستفاضة على تطبيق نهج الميزنة القائمة على النتائج على المقترحات المتعلقة بالميزانية العادية^(٤)، وبعثت حفظ السلام والمحاكم. وفي حين أن اللجنة تعترف بأن بعض التقدم قد أحرز، من قبيل وضع أهداف وخطوط أساس للأداء في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وتطبيق عرض الإطار المنطقي على عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة، فإنها ترى أن التركيز الرئيسي ينصب، حتى الآن، على وضع آليات الميزنة القائمة على النتائج وتحسينها وتلبية متطلبات عملية الميزنة بدلا من التركيز على خطة إدارة الكيانات المعنية، واستخدام الميزنة القائمة على النتائج على نحو فعال كأداة للإدارة. وتشجع اللجنة على مواصلة تطوير وتعزيز نهج الميزنة القائمة على النتائج حتى يتسنى تحقيق الهدف الأصلي المتمثل في استخدامها كأداة للإدارة، وتتطلع إلى التحسينات التي ستعكس في عروض الميزانية في المستقبل.

١٤ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن من المقرر، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦٣، أن يقدم الأمين العام تقريرا شاملا عن المساءلة يشمل معلومات عن التدابير المتخذة لتنفيذ إطار الإدارة القائمة على النتائج (A/62/701 و Corr.1 و Add.1)، فضلا عن نطاق وبارامترات والإطار الزمني لتطبيق نظام معلومات إدارية قائم على النتائج يمكن التعويل عليه. وتشير اللجنة إلى أن الميزنة القائمة على النتائج والإدارة القائمة على النتائج يدعم بعضها البعض، وأنها دأبت على الدعوة إلى تحسين تنفيذ الميزنة القائمة على النتائج لتعزيز الإدارة والمساءلة في الأمانة العامة. وهي ترى أن كثيرا من ملاحظاتها السابقة بشأن استمرار نقاط الضعف التي تعيق التقدم نحو ميزنة قائمة على النتائج أكثر فعالية لا تزال ذات أهمية، وقد حددت أدناه بعض المجالات الرئيسية التي يتعين معالجتها.

(٣) انظر A/54/456، و Add.1-5؛ A/55/543؛ وقراري الجمعية العامة ٢٢٠/٥٥ و ٢٣١/٥٥.

(٤) انظر A/56/7، الفقرات ٤-١٨؛ A/58/7، الفقرات ٦-٢٩؛ A/60/7، الفقرات ٦-٣٤.

عرض الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

١٥ - يعد الربط الواضح بين الأهداف والإنجازات المتوقعة والنواتج شرطا أساسيا للإطار المنطقي. ومع ذلك، فإنه لا يزال، من الصعب، بصفة عامة، التأكد من مدى إسهام النواتج في تحقيق الإنجازات المتوقعة، سواء كانت مؤشرات الإنجاز هي عبارة عن تدابير فعالة للتقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المتوقعة، وكيفية إسهام تحقيق الإنجازات المتوقعة في تحقيق الأهداف المعلنة، وعلى النقيض من ذلك، ما الأثر الذي يمكن أن يحدث على الإنجازات المتوقعة إذا لم تنفذ بعض النواتج. كما شددت اللجنة الاستشارية على أن مؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء ينبغي تحسينها (وفقا لمبادئ محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وواقعية ومحددة المدة). ومع ذلك، فإنها ترى أن مؤشرات الإنجاز غالبا ما تستمر صياغتها بعبارات غامضة وعامة.

١٦ - وعلاوة على ذلك، لا يمكن المغالاة في تقدير أهمية اتباع نهج منسق ومتسق من أجل صياغة عناصر الإطار المنطقي وعرضها، على أساس معايير خدمات مماثلة ومصطلحات مشتركة. وهذا أمر ضروري لرصد الأهداف والإبلاغ عن الأداء بصورة موضوعية، وإجراء مقارنات ذات مغزى بين الإدارات والمكاتب، وقياس التقدم المحرز على مر الزمن، وتقييم أثر البرامج، فضلا عن توفير قدر أكبر من الشفافية وتسهيل تحديد الأولويات. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام أيضا إلى صياغة أكثر دقة واتساقا لعناصر الإطار المنطقي. وما فتئت اللجنة الاستشارية تلاحظ أوجه التفاوت والتضارب في الميزانية في عرض الإطار المنطقي. وقد أبرزت اللجنة أمثلة لهذا التناقص في الفصل الثاني أدناه.

١٧ - وفي التقرير بشأن المساءلة (انظر الفقرة ١٤ أعلاه)، طُلب إلى الأمين العام استكشاف ووضع مقترحات لتحسين نهج الميزنة القائمة على النتائج. وينبغي لهذا التقرير أن يوفر أيضا إجراءات لمراقبة الجودة بصورة صارمة لضمان التطبيق المتسق للمعايير. وستقدم اللجنة الاستشارية تعليقات أخرى حول هذا الموضوع في سياق نظرها في التقرير المقبل.

١٨ - وتشدد اللجنة الاستشارية على أن عرض الميزنة القائم على النتائج ينبغي أن يعكس برنامج العمل في الإدارة/المكتب المعني، الذي ينبغي أن يصاغ حول مجموعة من الأهداف المحددة مسبقا والإنجازات المتوقعة، جنبا إلى جنب مع الأنشطة والنواتج اللازمة لتحقيق تلك الإنجازات، وأن يوفر أيضا مبررات للموارد التي سيتم استخدامها. وينبغي للعرض أيضا أن يقدم معلومات وإيضاحات للتغيير الهيكلي وأن يعكس بوضوح الأهداف والإنجازات المتوقعة والأنشطة ذات الصلة بتنفيذ سياسات ومبادرات إصلاح

جديدة. وتقدم اللجنة المزيد من التعليقات حول هذه المسألة في الفقرة ٢٩ أدناه، وفي سياق نظرها في أبواب الميزانية ذات الصلة في الفصل الثاني أدناه.

تصنيف النواتج وتقدير تكلفتها

١٩ - أكدت اللجنة الاستشارية في مناسبات عديدة على أن تعريف الناتج يحتاج إلى مزيد من الصقل، وأنه ينبغي أن يكون هناك تصنيف على نطاق المنظمة للأنشطة أو النواتج، من أجل ضمان التوافق بين الإدارات والمكاتب التابعة للمنظمة. ويجدر بهذا التصنيف أن يفرق على سبيل المثال، بين الوظائف الفنية ووظائف الدعم؛ والخدمات المستمرة والإجراءات المتخذة لمرة واحدة؛ والأنشطة التي يسهل قياسها أو يصعب تحديدها.

٢٠ - وليست مسألة كيفية تحديد حجم الموارد المخصصة للنواتج وليدة اليوم. فقد أكدت اللجنة مرارا وتكرارا على أن الربط بين الموارد وبين النواتج والإنجازات يعد عنصرا أساسيا لمفهوم الميزنة على أساس النتائج، وأنه من الضروري إثبات مدى مساهمة الموارد المقدمة في تحقيق الأهداف. وتشير اللجنة إلى أن مجرد تعداد النواتج لا يكفي لتوضيح هذا الربط. وقد تكون قائمة النواتج المقدمة في سياق الأطر المنطقية متسقة مع إجراءات الميزنة على أساس النتائج، ولكن لم يثبت أنها زاخرة بالمعلومات بصفة خاصة منذ تطبيق الميزنة على أساس النتائج في الأمم المتحدة.

٢١ - وأكدت الجمعية العامة، في الفقرة ٢٩ من قرارها ٥٦/٢٥٣، على ضرورة وجود نظام لحساب تكاليف النواتج كجزء هام من عملية صنع القرار بفعالية وشفافية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مثل هذا النظام لم يطبق حتى الآن على نطاق المنظمة، ويعزى ذلك جزئيا للقدرة المحدودة لتنظيم المعلومات القائمة، والتعقيد الذي يكتنف جمع وتسجيل المعلومات المتعلقة بالتكاليف. بيد أن بعض الإدارات قد استكشفت و/أو وضعت منهجيات ونظم لتحديد تكاليف الأنشطة والإبلاغ عنها، والاستفادة من الوقت لتقديم خدمات الدعم. وعلى سبيل المثال، فإن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لديها برنامج لحساب تكلفة المؤتمرات يختص بخدمات الاجتماعات والوثائق، ويستخدم لحساب تكلفة الإضافات إلى الجدول الزمني للمؤتمرات. وكانت الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمين العام أن يواصل تحسين أساليب حساب تكاليف خدمات الدعم، (القرار ٦٣/٢٦٢، الجزء السادس، الفقرة ٤). وتوصي اللجنة بأن تعالج هذه المسألة في سياق تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة.

الوظائف الإدارية ووظائف الدعم

٢٢ - إن جزءا كبيرا من الميزانية العادية مخصص للوظائف الإدارية ووظائف الدعم. وترى اللجنة الاستشارية أن تطبيق الميزنة القائمة على النتائج على وظائف الدعم يجرى بصورة ضعيفة ولا يعكس حجم الموارد المخصصة لهذا الغرض. وفي الأطر المنطقية، غالبا ما تكون مؤشرات الإنجاز المتصلة بالأنشطة الإدارية وأنشطة الدعم مبهمة وغير موضوعية، بما في ذلك تدابير من قبيل النسبة المئوية للمجيبين الذين يعربون عن رضاهم في استقصاءات العملاء أو النسبة المئوية لمكاتب الإبلاغ. وفي رأي اللجنة أن فعالية الوظائف الإدارية ووظائف الدعم ينبغي أن تتضح من خلال معايير عبء العمل لمقارنتها مع معايير الصناعة. وينبغي أيضا أن تكون الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز وأهداف عنصر الدعم أكثر شمولاً، بحيث تغطي جميع جوانب العمل الذي يتعين القيام به، وأن تشمل أيضا أهدافا لزيادة الكفاءة والإنتاجية، وكذلك فعالية التكلفة. وتعتقد اللجنة أيضا أن عرضا أكثر تجانسا للوظائف الإدارية ووظائف الدعم ممكن عمليا، وسوف ييسر تقييم التقدم المحرز على مر الزمن ومقارنات مقاييس الأداء فيما بين أبواب الميزانية.

النواتج الموقوفة

٢٣ - أفاد الأمين العام أن ما مجموعه ٥٤١ ٤ من النواتج سيتوقف في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، مما يعكس نتائج استعراض للنواتج المنجزة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/64/6) (المقدمة)، (الفقرة ١٨). وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها بأن المعلومات عن النواتج الموقوفة حسبما بدأها الأمانة العامة أو حسبما قررتها الهيئات التشريعية سيكون أكثر فائدة لو حددت وثائق الميزانية النواتج والأنشطة الجديدة التي يجري اقتراحها بدلا من الأنشطة والنواتج المقترح إنهاؤها (A/60/7، الفقرة ١٥).

٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجدول الموجز الذي يبين عدد النواتج الموقوفة حسب باب الميزانية (A/64/6) (المقدمة)، (الفقرة ١٨) ينبغي أن يقدم العدد الإجمالي للنواتج المتكررة وغير المتكررة المنجزة في الفترة الحالية والمخططة لفترة السنتين المقبلة. وعلاوة على ذلك، تكرر اللجنة الاستشارية تأكيد رأيها بأنه عندما لا يتم الاستعاضة عن النواتج الموقوفة على وجه التحديد بنواتج جديدة مقترحة، ينبغي بذل محاولات لتحديد مقدار الموارد التي ستكون متاحة لإعادة التوزيع نتيجة للإلغاء المقترح للأنشطة والنواتج (انظر A/60/7، الفقرة ١٥).

الرصد والتقييم

٢٥ - تحدد الميزانية البرنامجية المقترحة الموارد ذات الصلة بالرصد والتقييم داخل كل باب، عملاً بالفقرة ٢٠ من قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٦٩. وتقدر الاحتياجات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ ٤٨,٨ مليون دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٤,٣٨ مليون دولار، أو نحو ١٠ في المائة عن تقديرات فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وتتألف من اعتمادات الميزانية العادية البالغة ٢٨ مليون دولار والاعتمادات من خارج الميزانية بمبلغ ٢٠,٨ مليون دولار. وتوزع الموارد بين أبواب الميزانية على النحو المبين في الجدول ٢ أدناه. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجزء الأكبر من هذه الموارد (٤٨ مليون دولار) لا يزال مكرساً للتقييمات الداخلية، التي تتكون من التقييمات الذاتية فضلاً عن التقييمات الذاتية التي أجريت في إطار الرصد والإبلاغ عن أداء البرامج. ويتصل المبلغ المتبقي (٠,٨ مليون دولار) بتقييمات خارجية مقررّة واستثنائية.

٢٦ - وتستلزم أنشطة الرصد والتقييم نفقات كبيرة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية التباين الكبير في مستوى نشاط الرصد والتقييم فيما بين الإدارات والمكاتب في الأمانة العامة. ويساور اللجنة القلق إزاء عدم وجود معايير للمستوى المناسب من الموارد التي تخصص لأنشطة الرصد والتقييم، وكذلك لعدم وجود ردود فعل بشأن نتائج تلك الأنشطة. وينبغي أن توضح عروض الميزانية في المستقبل كيف يمكن لنتائج التقييمات أن تؤدي إلى تحسينات في إنجاز الولاية وتؤثر على التوزيع المقترح للموارد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة لا تزال مقتنعة بأنه لا يوجد بديل للتقييم المستقل بوصفه مصدراً للتحليل الموضوعي للإنجازات وأوجه القصور في برامج وأنشطة الأمم المتحدة. كما أنها تشدد على أن ربط الإنجازات بالموارد مدخل أساسي لعملية التقييم.

الجدول ٢

الاحتياجات المقدرة من الموارد للرصد والتقييم

باب الميزانية	الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	-	-	-
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وخدمات المؤتمرات	٢ ٣٦٠ ٩٢٩,٢	-	٢ ٣٦٠ ٩٢٩,٢
٣ - الشؤون السياسية (باستثناء البعثات السياسية الخاصة)	٣٦١ ٧٠٠,٠	-	٣٦١ ٧٠٠,٠
٤ - نزع السلاح	١٢٦ ٧٠٠,٠	١٩ ٠٠٠,٠	١٤٥ ٧٠٠,٠
٥ - عمليات حفظ السلام	١٧ ٢٢١,٥	١ ٦٥٩ ٣٠٨,٣	١ ٦٧٦ ٥٢٩,٩
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٣٤٠ ٦٠٠,٠	٣٨ ١٠٠,٠	٣٧٨ ٧٠٠,٠
٧ - محكمة العدل الدولية	-	-	-
٨ - الشؤون القانونية	٩٨٨ ٩٠٠,٠	٨٧ ٤٠٠,٠	١ ٠٧٦ ٣٠٠,٠
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١ ١١٠ ٧٨٣,٨	-	١ ١١٠ ٧٨٣,٨
١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة	٥٤ ٦٣٢,٩	-	٥٤ ٦٣٢,٩
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا	٨١ ٦٩٠,٠	-	٨١ ٦٩٠,٠
١٢ - التجارة والتنمية	١ ٠٠٤ ٢٤٧,٩	٣٩١ ٦٩١,٧	١ ٣٩٥ ٩٣٩,٦
١٣ - مركز التجارة الدولية التابع للأمم المتحدة/منظمة التجارة العالمية	-	-	-
١٤ - البيئة	٤٢٦ ٧٠٠,٠	١ ١١٤ ٠٠٠,٠	١ ٥٤٠ ٧٠٠,٠
١٥ - المستوطنات البشرية	٣٠٧ ٩١٦,٧	٣ ٢٤١ ٥٢٩,٢	٣ ٥٤٩ ٤٤٥,٩
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية	١٩٦ ٦٦١,٧	٢ ٩٢٩ ٣٥٧,١	٣ ١٢٦ ٠١٨,٨
١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	١ ٢٠٥ ٦٥٠,٠	١٤٥ ٠٠٠,٠	١ ٣٥٠ ٦٥٠,٠
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٣ ٢٢٨ ٥٠٧,٩	٢٩٧ ٥٣٦,٧	٣ ٥٢٦ ٠٤٤,٦
١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	١ ٢٥٨ ٠٠٠,٠	-	١ ٢٥٨ ٠٠٠,٠
٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٩٣٠ ٩٧١,٩	٣٥ ١٧٥,٠	٩٦٦ ١٤٦,٩
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٥٤٨ ٢٠٠,٠	-	٥٤٨ ٢٠٠,٠
٢٢ - البرنامج العادي للتعاون التقني	-	-	-
٢٣ - حقوق الإنسان	٨٤١ ٨٢٥,٠	٣١٩ ٦٩٥,٨	١ ١٦١ ٥٢٠,٨

باب الميزانية	الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية	المجموع
٢٤ - توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين	٧١٦ ٩٠٠,٠	٢ ٢٨٣ ١٠٠,٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠,٠
٢٥ - اللاجئون الفلسطينيون	٢٨٨ ٠٦٦,٧	١ ٥٨٥ ٨٤٩,٣	١ ٨٧٣ ٩١٦,٠
٢٦ - المساعدة الإنسانية	٤٣١ ١٠٠,٠	٤ ٧٢٤ ١٥٠,٠	٥ ١٥٥ ٢٥٠,٠
٢٧ - الإعلام	٣ ٣٣٢ ١٨٥,٢	٨٠ ٨١٢,٥	٣ ٤١٢ ٩٩٧,٧
٢٨ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٩٨ ٢٤٧,٩	٦١ ٤٤١,٧	١٥٩ ٦٨٩,٦
٢٨ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٢ ٣٨٠ ٦٥١,٩	٦١٠ ٣٨٩,٢	٢ ٩٩١ ٠٤١,٠
٢٨ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	٤٨٩ ٣٦٨,٨	١٦٩ ٤٠٢,١	٦٥٨ ٧٧٠,٨
٢٨ دال - مكتب خدمات الدعم المركزي	٥٣٩ ٨٣٧,٩	٢٤ ٩٦٤,٦	٥٦٤ ٨٠٢,٥
٢٨ هاء - الإدارة، جنيف	١ ١٠٥ ٠٩٥,٨	٤٠١ ٣٢٩,٢	١ ٥٠٦ ٤٢٥,٠
٢٨ واو - الإدارة، فيينا	٢١٦ ٨٧٠,٨	٣٨٣ ٣٧٥,٠	٦٠٠ ٢٤٥,٨
٢٨ زاي - الإدارة، نيروبي	١٧٣ ٠٠٠,٠	٩ ٦٠٠,٠	١٨٢ ٦٠٠,٠
٢٩ - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١٦٣ ٢٢٥,٠	-	١٦٣ ٢٢٥,٠
٣٠ - الرقابة الداخلية	٥٠٧ ٢٩٧,٣	١٥٠ ١٩١,٧	٦٥٧ ٤٨٩,٠
٣١ - الأنشطة الإدارية الممولة تمويلات مشتركا	-	-	-
٣٢ - المصروفات الخاصة	-	-	-
٣٣ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية	-	-	-
٣٤ - السلامة والأمن	٢ ٠٨٦ ١٠٠,٠	-	٢ ٠٨٦ ١٠٠,٠
٣٥ - حساب التنمية	-	-	-
باب الإيرادات ٣، الخدمات المقدمة للجمهور	٥٣ ٠٨٦,٧	-	٥٣ ٠٨٦,٧
المجموع	٢٧ ٩٧٢ ٨٧٢,٤	٢٠ ٧٦٢ ٣٩٩,٠	٤٨ ٧٣٥ ٢٧١,٤

نظم المعلومات

٢٧ - أكدت اللجنة الاستشارية مرارا على أهمية إقامة الصلات بين النظم المالية ونظام شامل للمعلومات البرنامجية لضمان إمكان أن تنسب طلبات الحصول على الموارد مباشرة إلى النتائج والإنجازات، وكذلك لتسهيل قياس الأداء وتقديم التقارير. ولا تزال اللجنة مقتنعة بأن وجود نظام معلومات فعال لتخطيط البرامج ورصد تنفيذ ميزانية البرامج والتقييم والإبلاغ عن الأداء، يتيح إدماج المعلومات البرنامجية والمالية المتعلقة بالموارد البشرية، أمر ضروري قبل أن يتسنى للنهج القائم على النتائج أن يتطور إلى أداة فعالة لدعم إدارة الموارد واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

٢٨ - وسيتم تنفيذ المهام ذات الصلة بالإدارة القائمة على النتائج خلال المرحلة الثانية من تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة، على النحو المبين في تقرير الأمين العام بشأن نظم المؤسسة (A/62/510/Rev.1، الفقرة ٤٥). وتأمل اللجنة الاستشارية أن تعالج مبادرات تحسين أداء الأعمال الجارية، التي يضطلع بها في سياق تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة، الاحتياجات اللازمة لدعم النهج القائم على النتائج بطريقة شاملة.

باء - آثار الإصلاح

٢٩ - ترى اللجنة الاستشارية أن الميزانية البرنامجية المقترحة كان ينبغي أن توفر مزيداً من المعلومات عن القضايا الإدارية الرئيسية والتغييرات الهيكلية التي تؤثر على الاحتياجات من الموارد. وفي السنوات القليلة الماضية، شهدت المنظمة عدداً من الإصلاحات والمبادرات الهامة، بما في ذلك في مجالات من قبيل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة ودعم عمليات حفظ السلام؛ وإصلاح إدارة الموارد البشرية؛ وتعزيز إدارة الشؤون السياسية؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتخطيط موارد المؤسسة والأمن واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال؛ والأنشطة ذات الصلة بالتنمية (انظر قرارات الجمعية العامة ٢٧٩/٦١، ٢٥٠/٦٣، ٢٦٠/٦٣، ٢٦١/٦٣، ٢٦٢/٦٣). وتشعر اللجنة بخيبة أمل لأن الميزانية البرنامجية المقترحة لا تقيم باستمرار صلة واضحة بين المبادرات السياسية الأخيرة والاحتياجات من الموارد. وتتوقع اللجنة أن يرصد الأمين العام تنفيذ هذه الإصلاحات ويجري تعديلات في ضوء التجربة. وينبغي أن تقدم الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ صورة واضحة عن تدابير الإصلاح التي تم اتخاذها، وآثارها على الميزانية والمكاسب المستمدة من تنفيذ هذه التدابير في مجال الكفاءة، وكذلك تقييماً للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف.

٣٠ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المنظمة كانت في حالة إصلاح مستمرة تقريباً منذ التسعينات. وقد وجهت اللجنة الانتباه إلى ذلك في مناسبات سابقة. وتعيد اللجنة تأكيد رأيها بأنه يجب إيلاء ما يكفي من الوقت لتدابير الإصلاح كي تنفذ وتوحد بصورة كاملة من أجل إتاحة الفرصة لتقييم ما إذا كانت الأهداف المتوخاة من التدابير الإصلاحية قد تحققت.

جيم - المنهجية

٣١ - وفقاً لما جاء في الفقرة ٣٠ من مقدمة الميزانية المقترحة، لم تتغير المنهجية المتبعة في إعداد الاحتياجات المالية عن المنهجية التي أثبتت لفترة السنتين الحالية، حسبما أقرتها الجمعية

العامة في قرارها ٢١٢/٤٧ ألف. ويرد تبيان إعادة تقدير التكاليف في الفقرة ١٣ والفقرات من ٣١ إلى ٣٧ من المقدمة. وتشمل الميزانية المقترحة اعتمادا قدره ٨٣,٣ مليون دولار يتصل بالأثر المرجحاً لتكاليف الوظائف الجديدة الموافق عليها في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وخصم تكاليف تبلغ ٣٩ مليون دولار لمرة واحدة ووفق عليه لفترة السنتين (انظر A/64/6/Corr.1 (مقدمة)). وتم أيضا إدراج اعتمادات تتعلق بالاحتياجات غير المتصلة بالوظائف التي مولت تمويلا جزئيا فقط في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وتتعلق أساسا بتعويض القضاة الدائمين في محكمة المنازعات بالأمم المتحدة (٩,٠ مليون دولار)، وبالاحتياجات المقدرة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ المنبثقة عن الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ بشأن مواءمة شروط الخدمة، والتي تؤثر على البعثات السياسية الخاصة (٧,٥٢ مليون دولار). وأدرجت موارد قدرها ٤٠٠ ٩٢٨ ٨٢٨ دولار للبعثات السياسية الخاصة. أما الاحتياجات الإضافية للبعثات السياسية الخاصة، إذا ما أصبحت لازمة، فستظل خاضعة لأحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١.

دال - شؤون الموظفين

٣٢ - وافقت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين على عدد من تدابير الإصلاح التي سيكون لها آثار بعيدة المدى على إدارة الموارد البشرية (القرار ٢٥٠/٦٣). ولهذا، قصرت اللجنة الاستشارية مناقشتها في هذا التقرير على شؤون الموظفين، لأنها تدرك أن عملية الإصلاح قد بدأت لتوها وأنها ستستغرق بعض الوقت قبل أن تتحقق نتائج التدابير الجديدة التي ستوضع موضع التنفيذ. وتعتزم اللجنة العودة إلى هذه المسألة بمزيد من الإسهاب عندما تتناول تقرير الأمين العام عن إدارة الموارد البشرية، الذي سيقدم إلى الجمعية في دورتها الخامسة والستين.

٣٣ - وتشمل موارد الموظفين المتاحة للاضطلاع ببرنامج عمل المنظمة الوظائف الثابتة، والوظائف المؤقتة، والمساعدة المؤقتة، والخدمات التعاقدية، والاستشاريين وأفرقة الخبراء المخصصة، والعمل الإضافي؛ وتمول هذه الموارد من الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية.

٣٤ - وتقدر تكاليف الوظائف، لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بمبلغ ٢ ٣٥٣ ٢٧٧ ٧٠٠ دولار (بمعدلات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩)، وتقدر التكاليف الأخرى للموظفين بمبلغ ٩٠٠ ١١٤ ٧٠٨ دولار، وبذلك يبلغ المجموع ٣ ٠٦١ ٣٩٢ ٦٠٠ دولار (بدون الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) في إطار أبواب النفقات. وإذا أُضيفت التقديرات الواردة في

إطار باب الإيرادات ٣، الخدمات المقدمة للجمهور، والبالغة ٢٠٠ ٧٦٥ ٢٧ دولار، للوظائف والتكاليف الأخرى للموظفين، فإن المجموع يبلغ ٨٠٠ ١٥٧ ٣٠٨٩ دولار.

٣٥ - وتُقدر تكلفة الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية (بما فيها تكاليف الموظفين الأخرى ذات الصلة) بمبلغ ٧٠٠ ٩٠٢ ٤٧٣ دولار، بما في ذلك تكاليف الموظفين الممولة من حساب دعم عمليات حفظ السلام. وبذلك يمكن القول بأن تكاليف الأفراد التي ستمول من الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية ستبلغ ٥٠٠ ٦٠ ٥٦٣ دولار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٣٦ - ويوضح البيان المالي الخامس للأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انظر A/63/5 (Vol. I)، الفصل الخامس) أنه من مجموع النفقات البالغ ٠٠٠ ٢٧٨ ١٤٦ ٤ مليون دولار من الميزانية العادية، يتعلق حوالي ٠٠٠ ١٧ ٠٩٤ ٣ مليون دولار، أي ٧٤,٦ في المائة تقريبا، بالمرتبات والتكاليف العامة للموظفين.

الوظائف الثابتة والمؤقتة الممولة من الميزانية العادية

٣٧ - يطلب الأمين العام، في إطار أبواب النفقات وباب الإيرادات ٣، الخدمات المقدمة للجمهور، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ما مجموعه ١٠ ١٥٠ وظيفة. وترد في الجدول ٣ مقارنة الطلب المتعلق بالفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بملاك الوظائف المأذون به للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الجدول ٣

الاحتياجات من الوظائف

الفئة الفنية وما فوقها			فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			المجموع		
٢٠٠٨	٢٠١٠	زيادة	٢٠٠٨	٢٠١٠	زيادة	٢٠٠٨	٢٠١٠	زيادة
٢٠٠٩	٢٠١١	(نقصان)	٢٠٠٩	٢٠١١	(نقصان)	٢٠٠٩	٢٠١١	(نقصان)
٤ ٤٢٤	٤ ٤٨١	٥٧	٥ ٥٣٤	٥ ٤٤٩	(٨٥)	٩ ٩٥٨	٩ ٩٣٠	(٢٨)
٥٤	٥٠	(٤)	١٧٠	١٧٠	—	٢٢٤	٢٢٠	(٤)
٤ ٤٧٨	٤ ٥٣١	٥٣	٥ ٧٠٤	٥ ٦١٩	(٨٥)	١٠ ١٨٢	١٠ ١٥٠	(٣٢)

(أ) يشمل تخفيض ٨ وظائف في إطار باب الإيرادات ٣.

٣٨ - والانخفاض الصافي بمقدار ٢٤ وظيفة من الوظائف الثابتة والمؤقتة الممولة من الميزانية العادية في إطار أبواب النفقات هو نتيجة مقترحات بشأن ٥٨ وظيفة جديدة و ١٩ وظيفة محولة من المساعدة المؤقتة العامة و ١٠١ وظيفة ملغاة. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح تحويل أربع وظائف إلى وظائف ثابتة. وترد مناقشة تفصيلية وتحليل شامل للملاك المقترح في الفقرات ١٩ إلى ٢٩ من مقدمة الميزانية المقترحة. ويرد في الجدول ٥ في المقدمة موجز لمقترحات الأمين العام للوظائف الممولة من الميزانية العادية مصنفة حسب أبواب الميزانية البرنامجية.

٣٩ - وزُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن مجموع عدد الوظائف المأذون بها الممولة من الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية منذ عام ٢٠٠٨، وكذلك عن مجموع عدد الوظائف المعتمدة والمسقط في جميع عمليات حفظ السلام في عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠. وترد هذه المعلومات في المرفق الأول لهذا التقرير. ويتضمن المرفق الثاني قائمة بالوظائف الجديدة والملغاة حسب أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة.

٤٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه من المقترح إعادة توزيع وظيفتين فيما بين أبواب الميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، على النحو التالي:

(أ) ستُنقل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من الباب ١ إلى الباب ٢٨ واو؛

(ب) ستُنقل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من الباب ٢٨ ألف إلى الباب ٢٩.

وبالإضافة إلى ذلك، تشير اللجنة إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦٣ الذي وافقت فيه الجمعية العامة، في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، على نقل وظيفتين (١ برتبة ف-٤ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) من الباب ٢٩، الرقابة الداخلية، إلى الباب ٢٨ ألف، مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، وذلك اتساقاً مع نقل المهام المتعلقة بالرصد وإعداد تقرير الأداء البرنامجي. وقد اعتمد القرار عقب وضع الميزانية البرنامجية المقترحة لتلك الأبواب في صيغتها النهائية، وبالتالي، سيدمج قرار الجمعية العامة في الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، على النحو المبين في الفقرة ١١ من مقدمة الميزانية المقترحة.

إعادة التصنيف

٤١ - يُقترح إعادة تصنيف ما مجموعه ١٢ وظيفة على النحو التالي:

الباب ١	١ ف-٥ إلى مد-١
الباب ٢	٣ ف-٤ إلى ف-٥
الباب ٧	١ ف-٤ إلى ف-٥
الباب ١٥	١ ف-٤ إلى ف-٥
الباب ٢٣	١ مد-٢ إلى أمين عام مساعد
الباب ٢٨ هاء	١ ف-٣ إلى ف-٤
الباب ٢٨ زاي	٤ ف-٤ إلى ف-٥

التحويل

٤٢ - زُودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بموجز للتحويلات المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ لوظائف سبق تمويلها في إطار المساعدة المؤقتة العامة أو من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى وظائف ثابتة (انظر المرفق الثالث أدناه). ويُقترح تحويل ما مجموعه ١٩ وظيفة من الوظائف الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة و ٩ وظائف من الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، وتلاحظ اللجنة أن بعض عمليات التحويل هذه لم يُشر إليها بوضوح في وثائق الميزانية. وتؤكد اللجنة أنه ينبغي أن يرد في أبواب الميزانية التي تُقترح فيها التحويلات من المساعدة المؤقتة العامة تخفيض مقابل في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

الشواغر

٤٣ - ووفقا لما هو مبين في الفقرتين ٣٤ و ٣٥ من مقدمة الميزانية المقترحة، يُقترح معدل موحد للوظائف المستمرة قدره ٦,٥ في المائة للفئة الفنية و ٣,٥ في المائة لفئة الخدمات العامة. وقد أُحيطت اللجنة الاستشارية علما بأن المتوسط الفعلي لمعدلات الشواغر، على النحو المحدد حاليا (انظر الفقرة ٤٤ أدناه)، هو ٨,٤ في المائة للموظفين من الفئة الفنية و ٣,٥ في المائة للموظفين من فئة الخدمات العامة.

٤٤ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، تمشيا مع الإجراءات المعمول بها، تُعرّف الوظيفة بأنها شاغرة، لأغراض الميزانية، في حال عدم وجود أي شخص مكلف بها. وفيما يخص إدارة الموارد البشرية، يُفهم من الشاغر أنه وظيفة متاحة للتوظيف أو التنسيب وفقا لما تحدده الفقرة ٣-١ من الأمر الإداري ST/AI/1997/7. وعليه، فإن الطريقة التي تُعرّف بها

الشواغر حاليا تبخس من قدرها. ولدى الاستفسار عن جدول يبين الشواغر الفعلية لأغراض إدارة الموارد البشرية، أبلغت اللجنة أنه يتعذر تقديم هذه المعلومات لأنها تتطلب تحليلاً يدوياً للبيانات من نظامين مختلفين (نظام غالاكسي المخصص لتقديم معلومات عن الشواغر ونظام المعلومات الإدارية المتكامل المخصص لتقديم معلومات عن شغل الوظائف). وتشعر اللجنة بالدهشة إزاء عدم وجود كيان في الأمانة العامة لديه صورة حقيقية للشواغر الفعلية القائمة. وترى اللجنة أنه ينبغي لمكتب إدارة الموارد البشرية أن يجمع هذا النوع من المعلومات لدعم القوى العاملة الفعلية والتخطيط لتعاقب الموظفين. وتتوقع اللجنة أن تسد هذه الثغرة بسرعة بوسائل من قبيل استحداث نظام تخطيط موارد المؤسسة.

التمثيل الجغرافي وتكافؤ الجنسين في ملاك موظفي الأمم المتحدة

٤٥ - كانت المسائل المتعلقة بتحسين التمثيل الجغرافي لموظفي الأمم المتحدة وفقاً للفقرة ٣ من المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك تحسين التوازن بين الجنسين، مصدر قلق متواصل وموضوع قرارات عديدة من قرارات الجمعية العامة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأهداف المتمثلة في تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين للموظفين ترد في عقود الموارد البشرية بكل إدارة وفي الأطر المنطقية لكل باب من أبواب الميزانية. وتتوقع اللجنة أن يتواصل بذل الجهود في هذا المجال الهام، وهي على ثقة بأن تطبيق نظام إدارة المواهب سيساعد الأمانة العامة في بلوغ الهدفين المتمثلين في تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في الأمانة العامة.

تقاعد الموظفين

٤٦ - تلقت اللجنة الاستشارية معلومات عن التقاعد المتوقع للموظفين الممولين في إطار الميزانيتين العاديتين للفترتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١ (انظر الجدول ٤). وتكرر اللجنة تأكيد أنه ينبغي للأمين العام، كجزء من الممارسة العادية، استغلال فرصة ظهور الشواغر التي تُعزى إلى حالات التقاعد للنظر في الحاجة المستمرة إلى كل وظيفة. كما أنه يمكن الشروع في إجراءات التعيين، إذا لزم الأمر، قبل التاريخ المتوقع لشغل الوظيفة بوقت طويل، نظراً إلى حالات التقاعد المقررة قبل حدوثها بوقت طويل.

الجدول ٤

عدد الموظفين الممولين في إطار الميزانية العادية والمتوقع تقاعدهم

٢٠١١-٢٠١٠		٢٠٠٩-٢٠٠٨		
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
٥	٢٣٧	٣	١١٣	الفئة الفنية وما فوقها
٥	٢٨١	٢	١٣٣	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
٥	٥١٨	٢	٢٤٦	المجموع

المساءلة

٤٧ - استحوذت قضية المساءلة، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسات الموظفين وإجراءاتهم، على اهتمام اللجنة الاستشارية لوقت طويل. فقد أوصت اللجنة الاستشارية، في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وفي مسعى منها للابتعاد عن الدراسة النظرية المحضة للمساءلة وعن حالة الجمود التي باءت إليها الجهود الرامية إلى تعريف المساءلة، بعدد من التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها لزيادة المساءلة (انظر A/60/7، الفقرات ٥٦-٦٠). وتدرك اللجنة أنه لم يُحرز تقدم يُذكر بشأن هذه المسألة الهامة. ولم يف التقرير الأخير للأمين العام (A/62/701 و Corr.1 و Add.1) بأمنيات الدول الأعضاء في جوانب عديدة (انظر A/63/457 وقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٧٦). وبناء على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً شاملاً عن المساءلة في الجزء الأول من دورتها الرابعة والسنتين المستأنفة.

٤٨ - وما زالت اللجنة الاستشارية تعتقد بوجود أن تتحول المنظمة عن النطاق النظري إلى التطبيق العملي لمبادئ الميزنة القائمة على النتائج ولإدارة القائمة حقا على أساس الأداء (انظر A/60/7، الفقرة ٥٧). وترى اللجنة أنه يتعين على المنظمة أن تبحث عن السبل الكفيلة بتحسين الآليات التي تعزز القدرات القيادية من خلال تقدير المبادرات والمواهب وتشجيعها، والثني عن ضعف الأداء. فذلك ضروري للإبقاء على دينامية المنظمة وقدرتها على الاستجابة للظروف المتغيرة.

انتقاء الموظفين واستقدامهم وتنسيبهم

٤٩ - أشارت اللجنة الاستشارية، في المناقشات التي أجرتها مع مديري البرامج في جميع أقسام الأمانة العامة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة، إلى أوجه القلق السائدة على نطاق

واسع إزاء العبء الذي تشكله عمليتا تعيين وانتقاء الموظفين والوقت الذي تستغرقانه. ويُقدر متوسط الفترة التي ظلت أثناءها وظيفة من الفئة الفنية شاغرة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بـ ١٥٢ يوما على صعيد الأمانة العامة. وفي هذا الصدد، ينبغي التنويه بأن هذا الرقم يمثل عدد الأيام منذ أن نُشر الإعلان عن الوظيفة الشاغرة وحتى قرار الاختيار، وليس منذ انتهاء خدمة موظف وتولي خلفه لمقاييد الوظيفة. وقد زُودت اللجنة، بناء على طلبها، بقائمة الخطوات المحددة اللازم اتخاذها لملاء وظيفة شاغرة (انظر المرفق الرابع). وعلمت اللجنة أن مجموع عدد الموظفين المخصصين للاضطلاع بمهام الموظفين في الأمانة العامة وعمليات حفظ السلام قد بلغ ما يزيد على ١٠٠٠ موظف.

٥٠ - وترى اللجنة أن المشاكل في عمليتي الانتقاء والتعيين تنشأ عن السياسات التي تكلفها بها الجمعية العامة بقدر أقل منها عن الإجراءات والعمليات التي حددتها الأمانة العامة. ومن اللازم أن يحدد الأمين العام، في تقريره عن الموارد البشرية المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين التدابير المتخذة لتبسيط وترشيد وتحسين سير عمليات استقدام الموظفين وانتقائهم وتنسيبهم، وذلك مثلاً باستخدام تفويض السلطة، وتحسين تحديد الأدوار والمسؤوليات المناطة بمختلف الجهات الفاعلة المشاركة في هذه العملية، وكذلك باضطلاع مكتب إدارة الموارد البشرية بدوره المركزي على نحو فعال، وهو دور تم التأكيد عليه في قرار الجمعية ٢٢١/٥٣ وفي قرارات لاحقة. وذلك خليف بأن ييسر عملية شغل الوظائف ويعجل بها، بما فيها الوظائف العليا في الأمانة العامة بأكملها، ولا سيما في المكاتب البعيدة عن المقر، حيث تبدو المشاكل أكثر حدة. وتشير اللجنة إلى أن الأمين العام يعتقد بأن التنفيذ المرتقب لنظام إدارة المواهب من شأنه أن يؤدي إلى بعض التحسينات.

٥١ - وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في الميزانية المقترحة للباب ٢٨ جيم، مكتب إدارة الموارد البشرية، أحاطت اللجنة علماً بنتائج الدورة الثلاثين للجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة المتعلقة بالتعديلات التي أُدخلت في نظام انتقاء الموظفين. وتتناول التعديلات التي نجحت عن مداولات لجنة التنسيق مسألة التنقل، التي ما زالت موضع اهتمام الجمعية العامة واللجنة الاستشارية (انظر قرار الجمعية ٢٥٠/٦٣، الجزء السابع). وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أنه نظراً إلى أن التعديلات المتوخاة تتطلب التنقل الجغرافي من أجل الترقية إلى الرتبة ف-٥ وما فوقها، ينبغي تقديم توضيح بشأن الصلة بين هذه التدابير والاستعراض الشامل لسياسة التنقل الذي تطلبه الجمعية في قرارها ٢٥٠/٦٣ وبشأن الحاجة إلى تطبيق هذه التدابير قبل الانتهاء من الاستعراض.

امتحانات التوظيف التنافسية الوطنية

٥٢ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمانة العامة تواصل الاحتفاظ بقائمة بالمرشحين الناجحين في امتحان التوظيف التنافسي الوطني. وعلمت اللجنة أن نتائج الامتحان الأخير قد استُكملت، وأنه يجري إدراج المرشحين الناجحين في القائمة. كما علمت اللجنة أن الامتحان القادم سيعقد في الربع الثالث من عام ٢٠١٠. واللجنة على ثقة بأن امتحان التوظيف التنافسي الوطني سيظل يُستخدم كأداة لتلبية الاحتياجات من الموظفين وفق الولايات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة (انظر أيضا الباب ٢٨ جيم أدناه). وستعيد اللجنة النظر في هذه المسألة في سياق دراستها للتقرير الذي طلبته الجمعية في الجزء الرابع من قرارها ٢٥٠/٦٣.

هاء - وجوه الإنفاق غير المتعلقة بالوظائف

٥٣ - وفقا لما يتبين من الجدول ٤ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة، انخفضت الاحتياجات من الموارد غير المتعلقة بالوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، التي تشكل نسبة ٥٢ في المائة من الاحتياجات الإجمالية من الموارد، تحت عدد من أوجه الإنفاق، بما فيها الاستشاريون والخبراء، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، والإمدادات والمواد، والأثاث والمعدات وتحسين أماكن العمل.

الاستشاريون والخبراء

٥٤ - يتبين للجنة الاستشارية من المعلومات الإضافية المتاحة لديها أن إجمالي الاحتياجات من الخبراء والاستشاريين سيقبل خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وتبلغ قيمة الاحتياجات من الاستشاريين ٩٠٠ ٧٧٣ ٣٩ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل نقصانا نسبته ٨ في المائة بالمقارنة مع الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ بينما تبلغ قيمة الاحتياجات من أفرقة الخبراء ٨٠٠ ٨٢٤ ١٢ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل نقصانا نسبته ٥,٣ في المائة. وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة للاستشاريين والخبراء بمبلغ ٥٠٠ ٩٥٢ ١٤٢ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٣٠٠ ٨٢٦ ١٩ دولار، أو ما يعادل تقريبا ١٦ في المائة.

٥٥ - وقدمت اللجنة الاستشارية في السابق تعليقا مستفيضا بشأن الحاجة إلى قصر استخدام الاستشاريين على أنشطة محددة لا تتوفر لها الخبرة اللازمة من بين موظفي الأمانة العامة. ووفقا لما ينص عليه قرار الجمعية العامة ٢٢١/٥٣ ويرد في الوثيقة ST/AI/1997/7

و Add.1، ينبغي الاستعانة بالاستشاريين لمشاريع معينة محددة المدة والتقييد بصرامة بالإجراءات المعمول بها لتقييم عملهم.

٥٦ - ولاحظت اللجنة الاستشارية في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ أنه قد اقترح توفير استشاريين في بعض الحالات لتقديم خدمات إلى أفرقة الخبراء. وفي حين أن اللجنة تدرك أن هذه الأفرقة قد تتطلب، في بعض الحالات، خبرات تقنية محددة، فإنها تؤكد ضرورة أن يكون اللجوء إلى الخبرات الإضافية محدودا ما دام اختيار أعضاء أفرقة الخبراء يقوم على أساس خبرتهم في مجال محدد.

المنشورات

٥٧ - تجدد اللجنة الاستشارية أدلة في عدد من أبواب الميزانية تثبت أن برنامج المنشورات قد خضع للتدقيق. وفي بعض الحالات، خفضت التكاليف بتحويل المنشورات المطبوعة إلى منشورات إلكترونية. وترحب اللجنة بهذا التطور، في الوقت الذي تشير فيه إلى الحاجة المستمرة إلى استخدام وسائل الاتصال التقليدية (مثل الإذاعة ووسائل الإعلام المطبوعة) التي ما زالت تعد هامة لترويج النشر الفعال لرسالة المنظمة، ولا سيما في البلدان النامية.

٥٨ - وفي سياق برنامج منشورات الأمم المتحدة، تؤكد اللجنة الاستشارية مرة أخرى أهمية تعدد اللغات.

واو - تكنولوجيا المعلومات

٥٩ - تبين الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، للمرة الأولى في إطار الباب ٢٩، احتياجات مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أنشئ وفق قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٣. وتصل تكلفة توفير تكنولوجيا المعلومات إلى ٣٠١,٥ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١١,٤ مليون دولار (٣,٩ في المائة) بالمقارنة مع فترة السنتين الحالية. وترد، في الفقرات من ٧٣ إلى ٧٩ من مقدمة الميزانية المقترحة معلومات عن توزيع مجموع موارد تكنولوجيا المعلومات البالغ ٣٠١,٥ مليون دولار بحسب أبواب الميزانية، بالإضافة إلى بعض الإيضاحات المتعلقة بأهم الزيادات. ويبين الأمين العام أن المقترحات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ تجسد الاحتياجات المتواصلة والمشاريع المخططة لفترة السنتين القادمة، فضلا عن التكاليف المرتفعة لبعض خدمات تكنولوجيا المعلومات التي يوفرها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإدارات والمكاتب بموجب اتفاقات مستوى الخدمة لفترة السنتين. وأبلغت اللجنة، ردا على استفسارها، بأن الأسعار قد عدلت لتعكس التكاليف الفعلية للمكتب على أساس استعراض شامل لتكاليف خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

واتفاقات مستوى الخدمة. وبالإضافة إلى ذلك، قُدم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ جرد كامل لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المركزية إلى جميع الإدارات، مما يتيح لها استعراض واستكمال احتياجاتها المتعلقة بتلك الخدمات (انظر أيضا الباب ٢٩ أدناه).

٦٠ - وتتجاوز الموارد المخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مبلغ ٣٠٠ مليون دولار في إطار الميزانية العادية وحدها. ولا تتوفر في الوقت الراهن معلومات شاملة عن إجمالي الموارد التي تخصصها المنظمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار ميزانيات بعثات حفظ السلام، وحساب الدعم لعمليات حفظ السلام ومصادر التمويل الأخرى الخارجة عن الميزانية. وفي هذا السياق، تؤكد اللجنة الاستشارية أن القيادة الفعالة لرئيس موظفي تكنولوجيا المعلومات ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستكون لازمة لضمان الإدماج الناجح للمهام المركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة وتحقيق فعالية التنسيق والاتساق في عمل المنظمة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٣، الجزء الأول، الفقرة ١). وثمة متطلب يعد ضروريا بقدر مماثل هو التزام رؤساء الإدارات والمكاتب على نطاق الأمانة العامة بالتعاون مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتحت اللجنة الأمين العام على توثيق أو اصر التعاون فيما بين جميع الكيانات ذات الصلة لضمان استخدام الموارد المتاحة لأداء مهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكفاءة، وتحقيق الفوائد المرجوة، للدول الأعضاء والأمانة العامة على السواء.

استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٦١ - باعتماد قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٠ (الجزء الثاني)، الذي قررت فيه الجمعية إنشاء وظيفة رئيس تكنولوجيا المعلومات برتبة أمين عام مساعد والاستعاضة عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل بجبل جديد من نظام تخطيط الموارد في المؤسسة، شرعت المنظمة في خطة إصلاح بعيدة المدى ترمي إلى تحقيق معالجة شاملة لمواطن الضعف المزمنة والمنهجية الكامنة في إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقيادتها وعملياتها على الصعيد العالمي (انظر Corr.1 و A/60/692، الفقرات ٤٧-٥٢). وقد عُيّن رئيس موظفي تكنولوجيا المعلومات في آب/أغسطس ٢٠٠٧، في المكتب التنفيذي للأمين العام، وهو مسؤول مباشرة أمام نائب الأمين العام. واعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٣ مجموعة أخرى من التدابير الإصلاحية المستندة إلى مقترحات الأمين العام بشأن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنظم الحاسوبية المؤسسية، واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث

واستمرارية تصريف الأعمال، وتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (انظر A/62/477، و A/62/510/Rev.1، و A/62/793 و Corr.1 و Add.1، و A/63/487 و Corr.1 و Corr.2).

٦٢ - وعملا على دعم تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، علمت اللجنة الاستشارية أن هيكلًا مبسطًا لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أُنجِز، وهو يشمل لجنة تنفيذية، وفريقًا استشاريًا وحيدًا عوضًا عن هيئات استشارية مختلفة، وأفرقة عاملة برنامجية عوضًا عن لجان توجيهية برنامجية. كما علمت اللجنة أن رئيس موظفي تكنولوجيا المعلومات قد أنشأ فريقًا للتنسيق الإداري يتألف من رؤساء وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكبار موظفيها في ٢٧ إدارة ومكتبًا على نطاق الأمانة العامة، ويعمل الفريق بوصفه منتدى لتقديم التوجيه وتبادل الآراء بشأن البرامج الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرئيسية والأنشطة المضطلع بها على صعيد الأمانة العامة. وقد عقد منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ اجتماعات دورية عبر الفيديو مرة كل أسبوعين، بالإضافة إلى اجتماعين سنويين عقدا في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ في نيويورك.

٦٣ - ويستعرض مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كجزء من دوره في الإشراف على الإدارة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كل الميزانيات من جميع مصادر التمويل المخصصة لجميع مبادرات وعمليات الأمانة العامة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/62/793، الفقرة ٣٥ (ب)؛ و A/63/487، الفقرة ٢١). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن إطارًا لإجراء هذا الاستعراض قد وُضع موضع التنفيذ لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/64/6) (مقدمة)، الفقرة ٧١). غير أن اللجنة أحيطت علمًا، أثناء تعاملها مع ممثلي الأمين العام، بأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم يكن قادرًا على أن يستعرض بصورة منهجية المقترحات المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المقدمة من جميع الإدارات والمكاتب لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وتوصي اللجنة مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالعمل سويا عن كسب لضمان وضع إجراءات مناسبة للميزانية والتقييد بها تقييدًا تامًا في المستقبل.

٦٤ - وقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٦٢/٦٣ (الجزء الأول، الفقرة ١٠)، أن يقدم تقريرًا إليها في الجزء الرئيسي من دورتها الخامسة والستين عن تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشمل جردًا شاملاً للقدرات المتاحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة، وتحديدًا أكثر دقة من حيث الكمية والنوع للمكاسب أو المنافع الناتجة عن زيادة الكفاءة والمتوقع أن يحققها تنفيذ

استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى المنهجية والمعايير المرجعية المستخدمةتان لتحديد تلك المكاسب وقياسها.

نظم المؤسسة

٦٥ - فيما يتعلق بتخطيط الموارد في المؤسسة، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الجزء الثاني من قرارها ٢٦٢/٦٣، أن يقدم إليها تقريراً آخر في الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والستين، يتضمن خطة منقحة لتنفيذ المشروع وميزانية مستكملة وتفاصيل عن المكاسب الملموسة التي يمكن قياسها والناجمة عن زيادة الكفاءة والإنتاجية التي ستتحقق من خلال تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة، وخيارات لتقليل عناصر مشروع تخطيط موارد المؤسسة بهدف خفض كلفته. كما أذنت الجمعية في ذلك القرار للأمين العام بإنشاء حساب خاص متعدد السنوات لتسجيل إيرادات هذا المشروع ونفقاته؛ وأقرت ترتيبات تقاسم التكاليف لتمويل مشروع تخطيط موارد المؤسسة المقترح في تقرير الأمين العام عن نظم المؤسسة (A/62/510/Rev.1، الفقرة ٧٩).

٦٦ - وبالإضافة إلى ذلك، طُلب إلى الأمين العام أن يبقي هيكل الإدارة الخاص بتخطيط موارد المؤسسة قيد الاستعراض، وأن يقدم تقييماً لهذه الترتيبات التنظيمية في سياق التقرير المذكور أعلاه. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٣، فإن مشروع تخطيط موارد المؤسسة تديره لجنة توجيهية يرأسها وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية. وتضم عضوية اللجنة التوجيهية رئيس موظفي تكنولوجيا المعلومات وكبار مديري إدارة الدعم الميداني، ومكتب إدارة الموارد البشرية، ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، ومكتب خدمات الدعم المركزية، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، وممثل بعثة ميدانية للأمم المتحدة. وتعمل اللجنة التوجيهية تحت إشراف لجنة الإدارة العليا، التي يرأسها نائب الأمين العام. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مدير مشروع تخطيط موارد المؤسسة هو المسؤول عن الإدارة العامة للمشروع، بما في ذلك إدارة التغيير، وإدارة العمليات، وإدارة الهيكل التكنولوجي والشؤون الإدارية للمشروع، ويشرف على العمل الذي تقوم به الأفرقة الأربعة العاملة في مجالات الموارد البشرية، وشؤون المالية والميزانية، وسلسلة الإمدادات، وخدمات الدعم المركزية. ويعد مدير المشروع مسؤولاً أمام رئيس اللجنة التوجيهية عن سير الأعمال، ورئيس مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن الإدارة اليومية للمشروع والمسائل التقنية.

٦٧ - ولاحظت اللجنة الاستشارية أن هذا الترتيب يرد في الهيكل التنظيمي لكل من مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر (Sect. 28A) A/64/6 و (Sect. 29)). ويقدم مشروع تخطيط موارد المؤسسة باعتباره

كيانا تابعا لوكيل الأمين العام للشؤون الإدارية أو لرئيس موظفي تكنولوجيا المعلومات من خلال علاقة تسلسل المسؤولية الإدارية. وتؤكد اللجنة ضرورة أن هيكل إدارة المشروع ينبغي أن يعزز الاتساق العام وأن ييسر التنفيذ السلس للمشروع، فضلا عن اتخاذ القرارات على نحو فعال وحسن التوقيت. وترى اللجنة أنه ينبغي إجراء تقييم شامل لهيكل إدارة مشروع تخطيط موارد المؤسسة في ضوء التجربة، مع مراعاة آراء جميع الجهات الفاعلة المعنية، لتحديد ما إذا كانت الترتيبات الحالية تكفل فعالية التوجه والإدارة، وتوفر أيضا بيئة تفضي إلى تسوية عاجلة للمشاكل. وينبغي أن يتضمن التقرير المقبل عن مشروع تخطيط موارد المؤسسة نتائج هذا التقييم، بالإضافة إلى أية تعديلات لازمة، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة (القرار ٦٣/٢٦٢، الجزء الثاني، الفقرة ٢٦).

٦٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن حصة الميزانية العادية من الاحتياجات المتعلقة بمشروع تخطيط موارد المؤسسة ترد في إطار الباب ٢٨ ألف، مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، في شكل مبلغ إجمالي تحت بند المنح والمساهمات في عنصر الدعم البرنامجي (انظر A/64/6 (Sect. 28A)، الفقرة ٢٨ ألف-٣٣). وفيما يتعلق بالفترة ٢٠١٠-٢٠١١، يقترح اعتماد مبلغ ٩٠٠ ٧٧٥ ١١ دولار لتغطية حصة الميزانية العادية من مجموع تكاليف المشروع المقدرة بمبلغ ٥٠٦ ٠٠٠ ٧٨ دولار، بناء على معادلة تقاسم التكاليف المذكورة آنفا. كما يشير الأمين العام إلى أنه في الوقت الذي لا تتوفر فيه بعد معلومات نهائية عن تكلفة المشروع، فإن التقديرات الأولية في هذه المرحلة تدل على أن مجموع الميزانية الإجمالية للمشروع للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ قد يرتفع إلى ١٨٦ مليون دولار تقريبا، لتصل بذلك حصة الميزانية العادية إلى ٢٨ مليون دولار، مما يمثل زيادة قدرها ١٦,٢ مليون دولار تقريبا على الاعتماد المقترح. وتتوقع اللجنة أن تقدم كامل تفاصيل التكاليف المتعلقة باحتياجات المشروع في سياق التقرير المقبل، بالإضافة إلى معلومات عن كفاءة وإنتاجية المكاسب والمزايا الأخرى التي ستتحقق من خلال تنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وستواصل اللجنة التعليق على هذه المسائل في سياق نظرها في مقترحات الأمين العام المفصلة بشأن مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة.

٦٩ - وفيما يلي بعض المجالات التي يمكن أن يُتوقع فيها تحقيق هذه المكاسب:

(أ) مكاسب الكفاءة ووفورات التكاليف المتوقع تحقيقها من توحيد إدارة جميع الموارد المالية والبشرية والمادية في إطار نظام معلومات متكامل واحد للمنظمة بأسرها، بما في ذلك لبعثات حفظ السلام والبعثات الميدانية. وقد أحيطت اللجنة علما أثناء نظرها في مقترحات الأمين العام بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(A/62/510/Rev.1) أنه يوجد، بالإضافة إلى نظام المعلومات الإدارية المتكامل، نحو ٢٥٠ من النظم المعلوماتية التي تستخدم على نطاق المنظمة والتي إما ستُدمج في نظام تخطيط موارد المؤسسة أو تُربط به (انظر A/63/487، الفقرة ٤٥)، وستتولى إدارتها مركزيا دائرة إدارة الموارد التابعة لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بعد تنفيذ مشروع تخطيط موارد المؤسسة. وينبغي أن يتضمن التقرير المقبل تفاصيل عن النظم التي سيوقف العمل بها، وعن الموارد التي تُوظف حاليا لتطويرها وصيانتها ودعمها، بغض النظر عن مصدر التمويل، بالإضافة إلى تقدير للموارد التي من المتوقع الإفراج عنها بمجرد تنفيذ المشروع؛

(ب) مكاسب الكفاءات والإنتاجية الناجمة عن تبسيط أساليب تسيير الأعمال وتشغيلها آليا. لا يزال العديد من العمليات الإدارية في المنظمة ورقية ويدوية إلى حد كبير وتستغرق وقتا طويلا. ويُعد تخفيض الفترة الزمنية التي يقضيها الموظف في تنفيذ المهام الإدارية، وتوفير المعلومات واسترجاعها، لتحسن بذلك الإنتاجية ويفرج عن الموارد لإعادة توزيعها على الأنشطة الفنية، أحد الأهداف الرئيسية للمشروع. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن عمليات الاستعراض الشامل لأسلوب تسيير الأعمال قد نُفذت في مجالات الموارد البشرية، والمالية والميزانية، وسلسلة الإمدادات، وخدمات الدعم المركزي، وذلك في سياق المشروع؛

(ج) ينبغي أيضا تحديد أثر توافر معلومات حسنة التوقيت ومستكملة ومتكاملة وموثوقة على الموارد المالية والمادية والبشرية للمنظمة، بما في ذلك تحسينات إجراءات العمل، والضوابط الداخلية، ومهام الإدارة والرقابة، بالإضافة إلى تحسين عملية صنع القرار.

٧٠ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأنشطة المتعلقة بتعزيز نظام المعلومات الإدارية المتكامل أو إقامة وصلات بين نظم أخرى ونظام المعلومات الإدارية المتكامل هي أنشطة مخططة في نطاق عدة أبواب في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وتوصي اللجنة بالإبقاء على الحد الأدنى المطلوب من الأنشطة المتصلة بتعزيز أو تطوير النظم التي تقرر الاستعاضة عنها بمشروع تخطيط الموارد في المؤسسة، وباستعراض المقترحات المتعلقة بتعزيز التطبيقات الحالية أو استحداث نظم جديدة لإدارة الموارد واعتماد تلك المقترحات وفق الإجراءات المتبعة في الإطار الجديد لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

برنامج التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٧١ - تشير اللجنة إلى أن ثمة مجموعة من مبادرات التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد نُفذت حتى الآن، بما فيها مبادرة iCall لإدارة الاتصال المباشر، وموقع

iSeekGlobal Access الذي يتيح إمكانية وصول موظفي الأمم المتحدة في الأماكن البعيدة إلى شبكة الإنترنت وموقع بوابة الدول الأعضاء ومشروع سياسة التخضير لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلمت اللجنة، لدى استفسارها، أن تكاليف أربع مبادرات للتقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تراوحت بين ١٠ ٠٠٠ دولار لمشروع سياسة التخضير إلى أقل من ١٠٠ ٠٠٠ دولار لمبادرة iCall. وتشير اللجنة إلى أن هذه المبادرات للتقدم السريع اقترحتها وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جميع أقسام الأمانة العامة، وأن تنفيذها يستغرق ٩٠ يوما أو أقل، وأن الهدف من البرنامج هو تشجيع فريق الابتكار على التعاون مع موظفي مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

زاي - التشييد وأعمال الصيانة الرئيسية

٧٢ - أوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن عمليات التشييد في فيينا، وأديس أبابا ونيروبي بأن يكون هناك منظور على نطاق المنظمة بشأن الاحتياجات والأولويات لهذا التطوير ولكفالة تقديم الدعم الكافي لمراكز العمل المنخرطة في هذا العمل (A/63/465، الفقرة ٥). وبناء على توصية اللجنة، طلبت الجمعية العامة في الجزء الأول من قرارها ٢٦٣/٦٣ إلى الأمين العام أن يقدم في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، معلومات تحدد بوضوح التفاعل بين الأمانة العامة في نيويورك وغيرها من مراكز العمل فيما يتعلق بمشاريع التشييد والترميم طويلة الأجل، وتبين بصورة محددة جميع جوانب تقسيم المسؤولية والمساءلة.

٧٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية المعلومات الأساسية المقدمة في إطار الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، فيما يتعلق بالإشراف على المشاريع الخارجية وتلاحظ أن الأمين العام يقترح إنشاء وظيفتين جديدتين من الفئة الفنية (١ ف-٥ و ١ ف-٢) في إطار الباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، بغية تعزيز إدارة مشاريع الصيانة الرئيسية ومشاريع التشييد الجديدة في المكاتب الكائنة خارج المقر والإشراف عليها. وترى اللجنة أن الترتيبات المتعلقة بقيادة مكتب خدمات الدعم المركزية لم يتم عرضها بصورة وافية. وعلاوة على ذلك، ينبغي إنشاء آلية ملائمة للتنسيق بين المقر والمكاتب الكائنة خارج المقر. ولا تزال اللجنة تعتقد أن الترتيبات المتعلقة بتخطيط وإدارة ورصد المشاريع المتعلقة باستحداث المرافق الجديدة وأعمال الصيانة الرئيسية، فضلا عن إجراءات اعتماد هذه المشاريع، في حاجة إلى استعراض دقيق. ولذا فإنها تعيد التأكيد على توصيتها بأن يستعرض الأمين العام هذه الترتيبات والإجراءات بهدف تحقيق عدة أمور منها، توضيح أدوار ومسؤوليات جميع الجهات العاملة في هذه المشاريع.

٧٤ - وفيما يتعلق بمسألة الصيانة الوقائية، تلاحظ اللجنة الاستشارية ما ورد في الباب ٣٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة ومفاده أن إدارة وصيانة المرافق المملوكة للمنظمة قد عانت في الماضي من انخفاض مستويات تمويل برامج عمليات الصيانة الوقائية والإصلاح ((A/64/6 (Sect. 33)، الفقرة ٣٣-٩)). وعلاوة على ذلك، يلاحظ الأمين العام أنه يتضح أحيانا أن إنجاز مشاريع التعديل والتحسين المعتمدة، خلال فترة السنتين التي رصدت فيها الاعتمادات، أمر يصعب تحقيقه ويؤدي إلى تأجيل تلك المشاريع نظرا لأن طبيعة مشاريع التحسينات الرئيسية تقتضي أن تخصص لعدد من هذه المشاريع مهل تحضيرية طويلة، أو أن توضع لها جداول زمنية في فصل الصيف. وترى اللجنة أن الوقت قد حان لتضع المنظمة خطة تطلعية لعمليات الصيانة الوقائية المنظمة لممتلكات المنظمة. وتوصي اللجنة بوضع منظور طويل الأجل وأن يضطلع مكتب خدمات الدعم المركزية باستعراض مقترحات الميزانية ذات الصلة لكفالة التقييم التقني السليم.

حاء - أنشطة سيادة القانون

٧٥ - طلبت اللجنة الاستشارية توضيحا فيما يتعلق بمختلف أدوار الكيانات الضالعة في أنشطة سيادة القانون في منظومة الأمم المتحدة. وقد أبلغت أن مهام كل من مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام، ووحدة سيادة القانون في المكتب التنفيذي للأمين العام ومكتب الشؤون القانونية في هذا المجال هي مهام متميزة ولكنها تدعم بعضها بعضا فيما يتعلق بأسسها المنطقية ومسؤولياتها على حد سواء. ٧٦ - وأبلغت اللجنة بأن مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، هو في المقام الأول كيان تشغيلي، يقدم الدعم والتوجيه للعمليات التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام ويقدمهما، في حدود الموارد المتاحة، للبعثات التي تقودها إدارة الشؤون السياسية في إطار المهام المكلفة بها التي تشمل تقديم الدعم إلى مؤسسات سيادة القانون والأمن. ويجمع المكتب على صعيد واحد أخصائيين وخبراء من شعبة الشرطة، وقسم القانون الجنائي والمشورة القضائية، وقسم نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وقسم إصلاح قطاع الأمن.

٧٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن وحدة سيادة القانون في مكتب نائبة الأمين العام تعمل بمثابة أمانة الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون، وهو آلية تنسيق فيما بين الوكالات في المسائل المتعلقة بسيادة القانون لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها ويقدم الدعم إلى نائبة الأمين العام في دورها كرئيسة للفريق. ويتألف أعضاء الفريق التسعة من: إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الشؤون القانونية، وإدارة الشؤون السياسية، ومفوضية

الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ويعمل الفريق بمثابة مركز تنسيق في المقر لتنسيق الاهتمام على نطاق المنظومة بشأن المسائل المتعلقة بسيادة القانون لكفالة الجودة، واتساق السياسات وتنسيقها.

٧٨ - ويسدي مكتب الشؤون القانونية المشورة القانونية وغيرها من المشورة، ويقدم الدعم إلى الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون بشأن الورقات والمقررات المتعلقة بالسياسات وسيقدم مدخلات للتقرير السنوي عن سيادة القانون. ويعقد أيضا بشكل دوري اجتماعات للعناصر الفاعلة في الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة في مجال سيادة القانون لمناقشة التطورات وتبادل المعلومات ويساعد على وضع استراتيجيات عامة لهذه المساعدة.

٧٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الطابع التكاملي لعمل الهيئات الضالعة في أنشطة سيادة القانون وتشدد على أهمية التنسيق فيما بينها.

طاء - الموارد الخارجة عن الميزانية

٨٠ - تشكل الموارد الخارجة عن الميزانية جزءا هاما من نفقات الأمم المتحدة. وكما هو مبين في الجدول ٥، فإن معظم الموارد الخارجة عن الميزانية تتصل بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

الجدول ٥

الموارد الخارجة عن الميزانية المقدرة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

النسبة المئوية	المبلغ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
		ألف - برامج لها هيئات إدارية منفصلة
٤١,٨	٣٩٠١ ٠٧٥,٦	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
٢٢,٠	٢٠٥٦ ٤٢٧,٦	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
٥,٠	٤٦٢ ٨٨٢,٩	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
٤,٥	٤٢٠ ٢٥٨,١	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
٣,٦	٣٣٤ ٥٠٢,١	موئل الأمم المتحدة
٧٦,٩	٧ ١٧٥ ١٤٦,٣	المجموع الفرعي
		باء - صناديق التعاون التقني
٦,٤	٥٩٧ ٦٩٦,٧	
٩,٣	٨٧١ ٦٢٨,٩	جيم - سداد قيمة خدمات الدعم والخدمات الأخرى المقدمة ^(أ)
٧,٤	٦٨٨ ٩٨٧,٧	دال - الصناديق الاستثمارية الفنية
٢٣,١	٢ ١٥٨ ٣١٣,٣	المجموع الفرعي
١٠٠,٠	٩ ٣٣٣ ٤٥٩,٦	المجموع

(أ) نفحت التقديرات بناء على اعتماد الجمعية العامة لميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٠-٢٠٠٩.

٨١ - وتقوم اللجنة الاستشارية بإجراء استعراضات وتقديم تقارير عن الميزانيات الإدارية أو ميزانيات الدعم ذات الصلة إلى مختلف البرامج المذكورة في الفرع ألف من الجدول ٥ (انظر التصدير والفقرة ٨٣ أدناه). وتنظر اللجنة أساساً في الموارد الأخرى الخارجة عن الميزانية التي يُحتفظ بها في حسابات خاصة، في سياق استعراضها للميزانية البرنامجية المقترحة. وتتلقى اللجنة أيضاً معلومات كل سنتين عن حالة الصناديق الاستثمارية. وبموجب أحكام الفقرة ٢ من الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢١٧/٣٥، تستعرض اللجنة مقترحات جميع الوظائف الجديدة برتبة مد-١ وما فوقها الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، والتي لا تخضع لفحص من هيئة حكومية دولية أخرى. ومنذ أن قدمت اللجنة تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، استعرضت ووافقت على الطلبات المقدمة من الأمين العام بإنشاء الوظائف التالية برتبة مد-١ وما فوقها الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية:

- (أ) وظيفة أمين عام مساعد للحد من أخطار الكوارث والممثل الخاص للأمين العام لتنفيذ إطار عمل هيوغو؛
- (ب) وظيفة برتبة مد-١ لرئيس قسم تمويل بناء السلام في مكتب دعم بناء السلام؛
- (ج) وظيفة برتبة مد-١ لرئيس المكتب الميداني لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أفغانستان؛
- (د) إعادة تصنيف وظيفة رئيس أمانة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-١.

وتعيد اللجنة التأكيد على موقفها وهو أنه ينبغي أن تدار جميع الوظائف الممولة من خارج الميزانية بنفس الدرجة من العناية التي تبذل مع الوظائف الممولة من الميزانية العادية.

٨٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية المعلومات الموجزة الواردة في الفقرات ٨٠ إلى ٨٢ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة، بما في ذلك الإشارة إلى أن مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية التي سترد خلال فترة من فترات السنتين وعدد الوظائف التي ستمول لا يمكن التنبؤ بهما بدقة كاملة وذلك بسبب طابع التبرعات. وتلاحظ اللجنة الجهود المبذولة من أجل إدراج معلومات موجزة عن الموارد الخارجة عن الميزانية في الاستعراض العام لكل باب من أبواب الميزانية.

ياء - التعاون مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة

٨٣ - منذ صدور التقرير الأول للجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/7 و Corr.1)، قدمت اللجنة تقارير إلى الهيئات التالية التابعة للأمم المتحدة:

(أ) المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان:

١' تقديرات ميزانية الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (DP/2008/5)؛

٢' صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (DP/FPA/2008/2)؛

٣' تعديل النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بالدعم المباشر للميزانية، وبالأموال المجمعة وبالمبالغ المدفوعة كهبات (DP/2008/42)؛

٤' تنقيح النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2008/16)؛

٥' صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقديرات ميزانية الدعم، ٢٠١٠-٢٠١١ (DP/FPA/2009/10)؛

(ب) المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة:

١' ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (E/ICEF/2008/AB/L.2)؛

٢' ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛

(ج) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض

السامي:

١' الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/AC.96/1040/Add.1) و (Corr.1)؛

٢' الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (منقحة) (A/AC.96/1055/Add.1)؛

٣' استعراض ترتيب منحة المبلغ الإجمالي (A/63/616)؛

(د) المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي:

١' خطة الإدارة لفترة السنتين (٢٠٠٨-٢٠٠٩)؛ مدفوعات إنهاء عقود الخدمات مع المتعاقدين؛ تقرير أعده المراجع الخارجي للحسابات عما إذا كانت اللامركزية قد لبّت الاحتياجات العملية لبرنامج الأغذية العالمي؛ وتقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي للحسابات؛ والتقرير المرحلي الخامس عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ تقرير أعده المراجع الخارجي للحسابات عن عملية مراجعة حسابات خاصة طلب إجراؤها المجلس التنفيذي فيما يتصل بأنشطة برنامج الأغذية العالمي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ و تقرير مرحلي عن مشروع شبكة برنامج الأغذية العالمي والنظام العالمي للمعلومات (WFP/EB.2/2007/5 (A,B,C,D,E,F,G)/2) و (Corr.1)؛

‘٢’ استراتيجية برنامج الأغذية العالمي لإقامة الشراكات مع القطاع الخاص ولجمع الأموال: تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي للحسابات؛ وبرنامج تأجير المركبات العالمي ومشروع التأمين الذاتي؛ واستكمال للخطة الإدارية لبرنامج الأغذية العالمي (٢٠٠٨-٢٠٠٩)؛ واستكمال لمشروع شبكة برنامج الأغذية العالمي والنظام العالمي للمعلومات (WFP/EB.A/2008/INF/7)؛

‘٣’ الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي (٢٠٠٨-٢٠١١)؛ والحسابات المراجعة لفترة السنتين (٢٠٠٦-٢٠٠٧)؛ والتبرعات المستهدفة لبرنامج الأغذية العالمي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠؛ واستكمال للخطة الإدارية لبرنامج الأغذية العالمي (٢٠٠٨-٢٠٠٩)؛ وتقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي للحسابات؛ وتقرير المفتش العام؛ والتقرير المرحلي السادس عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وتقرير المدير التنفيذي عن مدى الاستفادة من التبرعات ومن التنازل عن التكاليف (القاعدتان العامتان الثانية عشرة - ٤ والثالثة عشرة - ٤ (زاي))؛ واستكمال لمشروع شبكة برنامج الأغذية العالمي والنظام العالمي للمعلومات WFP/EB.A/2008/5-A/2 و (WFP/EB.A/2008/6(A,B,C,E,F,G,H,I)/2)؛

‘٤’ استكمال للخطة الإدارية لبرنامج الأغذية العالمي (٢٠٠٨-٢٠٠٩)؛ الإدارة من أجل تحقيق النتائج: استعراض ثاني للتقدم المحرز في تنفيذ نهج الإدارة على أساس النتائج: تقرير أعده المراجع الخارجي للحسابات؛ ورد الأمانة العامة على تقرير المراجع الخارجي للحسابات عن الإدارة من أجل تحقيق النتائج؛ واستعراض ثاني للتقدم المحرز في تنفيذ نهج الإدارة القائمة على النتائج؛ وبرنامج عمل المراجع الخارجي للحسابات للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ واستكمال لمشروع شبكة برنامج الأغذية العالمي والنظام العالمي للمعلومات (WFP/EB.2/2008/5(A,B,C,D)/2)؛

‘٥’ الاستكمال الرابع للخطة الإدارية لبرنامج الأغذية العالمي (٢٠٠٨-٢٠٠٩)؛ مذكرة معلومات: معلومات إضافية عن الاستكمال الثالث للخطة الإدارية لبرنامج الأغذية العالمي (٢٠٠٨-٢٠٠٩)؛ واختصاصات لجنة مراجعة حسابات برنامج الأغذية العالمي؛ وتعيين مراجع الحسابات الخارجي؛ وتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن التأهب لتنفيذ المعايير

المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومشروع شبكة برنامج الأغذية العالمي والنظام العالمي للمعلومات؛ ورد الأمانة العامة على تقرير المراجع الخارجي للحسابات عن التأهب لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومشروع شبكة برنامج الأغذية العالمي والنظام العالمي للمعلومات (WFP/EB.1/2009/6(A,B,C,D)/2)؛

٦' الحسابات السنوية المراجعة، ٢٠٠٨؛ وتعيين أعضاء في لجنة مراجعة الحسابات؛ واستعراض الإطار المالي؛ والتقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي للحسابات؛ وتقرير المفتش العام؛ والاستكمال الخامس للخطة الإدارية لبرنامج الأغذية العالمي؛ والتقرير السنوي للجنة مراجعة حسابات برنامج الأغذية العالمي؛ واستكمال لمشروع شبكة برنامج الأغذية العالمي والنظام العالمي للمعلومات (WFP/EB.A/2009/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I)/2)؛

(هـ) مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح:
١' أنشطة المعهد للفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٧ وبرنامج العمل والميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨؛
٢' طلب إعانة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بناء على توصيات مجلس أمناء المعهد بشأن برنامج عمل المعهد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛
٣' أنشطة المعهد للفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٨ وبرنامج العمل والميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛
(و) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: الميزانية الموحدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (E/CN.7/2007/18-E/CN.15/2007/19)؛

(ز) مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث:

١' الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛
٢' تصويبات الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛
٣' تمويل أنشطة المعهد التدريبية الدبلوماسية الرئيسية؛

(ح) اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

(ط) مجلس جامعة الأمم المتحدة: البرنامج الأكاديمي والميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

(ي) مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة: ميزانيات صندوق البيئة:

١' البرنامج وميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (UNEP/GC.25/12/Add.1)؛

٢' البرنامج التكميلي وميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (UNEP/GC.25/14/Add.1)؛

(ك) مجلس إدارة مؤئل الأمم المتحدة: مشروع برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (HSP/GC/22/5/Add.1)؛

(ل) مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

١' تقرير عن تنفيذ توصية مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/61/350/Add.1)؛

٢' تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

٣' النظام المالي المنقح والقواعد المالية المنقحة.

كاف - موقف اللجنة الاستشارية عموماً بشأن التقديرات الأولية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

٨٤ - دأبت اللجنة الاستشارية على إيضاح الحاجة إلى تجاوز الميزنة القائمة على الزيادات التدريجية وتقييم ومراعاة كامل حجم الموارد اللازمة للاضطلاع بالبرامج والأنشطة الصادر بها تكليف من الجمعية العامة والأجهزة الأخرى. وبعد إمعان النظر في التقديرات، تجد اللجنة نفسها متفقة، إلى حد بعيد، مع المستوى العام للميزانية الذي اقترحه الأمين العام. وتقدم اللجنة، في الفصل الثاني من هذا التقرير، عدداً من التوصيات المحددة فيما يتعلق بالوظائف وأوجه الإنفاق الأخرى، ولكن توصيات اللجنة، في معظمها، لا تؤثر كثيراً على المستوى العام للميزانية. وتبعا لذلك، فقد أمسكت اللجنة عن تقديم تقديرات كلية لتكلفة تلك التوصيات حيث أنها، في حال قبول الجمعية العامة

لها، ستؤخذ في الاعتبار في عملية إعادة الحساب التي تقوم بها تقليديا الأمانة العامة وستقدم إلى اللجنة الخامسة قبل اعتماد الجمعية العامة للميزانية. وأشارت اللجنة الاستشارية أيضا، في توصياتها الواردة في الفصل الثاني، إلى المجالات التي يمكن فيها تحقيق وفورات دون تقديم توصية محددة بالتخفيض.

٨٥ - وفي هذه الفترة التي تتميز بالنمو المقيد في الميزانية، تتزايد أهمية كفاءة استخدام الموارد بحيث تلبي بشكل فعال الأولويات والاحتياجات المتغيرة. ولذلك فقد ركزت اللجنة الاستشارية جهودها على تقديم توصيات تستهدف الاستخدام الأكفأ للموارد. وثمة ضرورة مطلقة، إزاء التركيز المتزايد على النتائج وعلى طلب الدول الأعضاء الخاص بالمساءلة، لتوفير مبادئ توجيهية وأهداف محددة لتحقيق مزيد من الإنتاجية والكفاءة. وتأمل اللجنة في أن تسفر جهودها عن إسهام إيجابي في بلوغ تلك الغاية.

الفصل الثاني

توصيات مفصلة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة

ألف - تقديرات الإنفاق

الجزء الأول

تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً

الباب ١

تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً

الاقتراح المقدم من الأمين العام	١٠٠ ٨٢٢ ٩٨ دولار ^(أ)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٧٠٠ ٥٥٣ ٩٥ دولار ^(ب)
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٦٠٠ ٠٧٠ ٤٦ دولار

يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزاً للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.

- (أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.
- (ب) عدلت لأسباب تقنية لأغراض العرض فقط في هذا التقرير لبيان الأثر المترتب في فترة السنتين على الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن إقامة العدل.

أولاً - ١ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ١ تبلغ ١٠٠ ٨٢٢ ٩٨ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٤٠٠ ٢٦٨ ٣ دولار أي ٤,٣ في المائة، على الاعتماد المخصص لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/64/6 Sec.1) الجدول الأول-٢)

أولاً - ٢ يوجز الجدول الأول-١ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، الثابتة والمؤقتة معاً، واقتراحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويبين الجدول أيضاً الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الأول-١
موارد الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٢	١ مد-٢ و ٣ ف-٥ و ٣ ف-٤/٣ و ١ خ ع (ر) و ٤ خ ع (ر أ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	١٢	١ مد-٢ و ١ مد-١ و ٢ ف-٥ و ٣ ف-٤/٣ و ١ خ ع (ر) و ٤ خ ع (ر أ)
إعادة التصنيف	١	١ من ف-٥ إلى مد-١
مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٦	١ مد-١ و ١ ف-٤/٣ و ٤ خ ع (ر أ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٦	١ مد-١ و ١ ف-٤/٣ و ٤ خ ع (ر أ)
المحكمة الإدارية للأمم المتحدة ^١		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٤	١ ف-٥، ١ ف-٣، ٢ خ ع (ر أ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	-	
اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢	١ ف-٥، ١ خ ع (ر أ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٢	١ ف-٥، ١ خ ع (ر أ)
المكتب التنفيذي للأمين العام		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٧٩	١ ن أ ع، ١ أ ع، و ١ أ ع م، و ٥ مد-٢، و ٦ مد-١، و ٨ ف-٥، و ١٢ ف-٤/٣، و ٢ ف-١/٢، و ٦ خ ع (ر)، و ٣٧ خ ع (ر أ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٧٧	١ ن أ ع، ١ أ ع، و ١ أ م ع، و ٥ مد-٢، و ٦ مد-١، و ٨ ف-٥، و ١١ ف-٤/٣، و ٢ ف-١/٢، و ٥ خ ع (ر)، و ٣٧ خ ع (ر أ)
الملغاة	٢	١ ف-٣، و ١ خ ع (ر)
مكتب المدير العام، مكتب الأمم المتحدة في جنيف		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٩	١ أ ع، و ٢ مد-١، و ٢ ف-٥، و ٣ ف-٤/٣، و ١ ف-١/٢، و ٢ خ ع (ر)، و ٨ خ ع (ر أ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	١٨	١ أ ع، و ٢ مد-١، و ٢ ف-٥، و ٣ ف-٤/٣، و ١ ف-١/٢، و ٢ خ ع (ر)، و ٧ خ ع (ر أ)
الملغاة	١	١ خ م (ر أ)

الوظائف	الرتبة	
مكتب المدير العام، مكتب الأمم المتحدة في فيينا		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٠	٢ ف-٥، و ٢ ف-٣/٤، و ١ خ ع (ر)، و ٥ خ ع (ر أ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٩	٢ ف-٥، و ٢ ف-٣/٤، و ١ خ ع (ر)، و ٤ خ ع (ر أ)
المنقولة	١	١ خ ع (ر أ) (إلى الباب ٢٨ واو)
مكتب المدير العام، مكتب الأمم المتحدة في نيروبي		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٣	٢ ف-٥، و ١ ر م
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٣	٢ ف-٥، و ١ ر م
مكتب الأمم المتحدة للاتصال في أديس أبابا		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٥	١ مد-٢، و ١ ف-٥، و ١ ف-٣/٤، و ٢ ر م
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٥	١ مد-٢، و ١ ف-٥، و ١ ف-٣/٤، و ٢ ر م
مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٠	١ وأ ع، و ١ ف-٥، و ٥ ف-٣/٤، و ١ خ ع (ر)، و ٢ خ ع (ر أ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	١٠	١ وأ ع، و ١ ف-٥، و ٥ ف-٣/٤، و ١ خ ع (ر)، و ٢ خ ع (ر أ)
مكتب أمين المظالم		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠	١ أ ع م، ٢ مد-١، ٧ ف-٥، ٢ ف-٣/٤، ٥ خ ع (ر)، ٣ ر م
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٢٠	١ أ ع م، ٢ مد-١، ٧ ف-٥، ٢ ف-٣/٤، ٥ خ ع (ر أ)، ٣ ر م
مكتب إقامة العدل		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٣٠	١ مد-٢، و ١ مد-١، و ٥ ف-٥، و ٩ ف-٣/٤، و ٢ ف-١/٢، و ١٠ خ ع (ر أ)، و ٢ ر م
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٣٤	١ مد-٢، و ١ مد-١، و ٥ ف-٥، و ١٢ ف-٣/٤، و ٢ ف-١/٢، و ١١ خ ع (ر أ)، و ٢ ر م
تحويلات من وظائف ممولة في إطار ٤ المساعدة المؤقتة العامة		٣ ف-٤، و ١ خ ع (ر أ)
مكتب الأخلاقيات		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٩	١ مد-٢، و ١ ف-٥، و ٣ ف-٣/٤، و ١ ف-١/٢، و ١ خ ع (ر)، و ٢ خ ع (ر أ)

الوظائف	الرتبة	
المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	٩	١ مد-٢، و ١ ف-٥، و ٣ ف-٤/٣، و ١ ف-٢/١، و ١ خ ع (ر)، و ٢ خ ع (ر أ)
وحدة سيادة القانون		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٤	١ ف-٥، و ٣ ف-٤/٣
المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	٥	١ ف-٥، و ٣ ف-٤/٣، و ١ خ ع (ر أ)
الجديدة	١	١ خ ع (ر أ)
الموارد الخارجة عن الميزانية		
مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة		
المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	١	١ خ ع (ر أ)
المكتب التنفيذي للأمين العام		
المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	٢٠	١ مد-٢، و ١ مد-١، و ٤ ف-٥، و ٨ ف-٤/٣، و ٢ ف-١/٢، و ٤ خ ع (ر) (أ)
مكتب المدير العام، مكتب الأمم المتحدة في جنيف		
المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	٣	٣ خ ع (ر أ)
مكتب أمين المظالم		
المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	٩	٣ ف-٥، و ٣ ف-٤/٣، و ١ خ ع (ر أ) و ٢ ر م

(أ) كما أشار الأمين العام في الفقرة ١-٣٤ من وثيقة الميزانية، ووفقاً لقراري الجمعية العامة ٢٢٨/٦٢ و ٢٥٣/٦٣، من المقرر أن تلغي المحكمة الإدارية للأمم المتحدة اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ووفقاً لذلك، ليست هناك موارد مقترحة لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠. وينبغي ملاحظة أن أربع وظائف لأمانة المحكمة الإدارية جرى نقلها إلى مكتب إقامة العدل اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

أولاً - ٣ يقترح الأمين العام إعادة تصنيف وظيفة برتبة ف-٥ إلى رتبة مد-١ لنائب الأمين التنفيذي للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/64/6 (Sec.1)، الفقرة ١-١٧). فقد زاد حجم العمل في أمانة اللجنة زيادة ضخمة في الأعوام الأخيرة (انظر الفقرات من أولاً-١٤ إلى أولاً-١٩ أدناه) وبالتالي يحتاج الأمين التنفيذي إلى نائب يتمتع بخبرات ومعارف مؤسسية كافية ويمكنه أن يفوض إليه المسؤولية اليومية عن واحدة على الأقل من دوائر عمل اللجنة. وسيقتاسم النائب أيضاً المسؤولية عن الإشراف على الموظفين

الفنيين الآخرين في الأمانة، ويقدم التوجيه في إعداد مشاريع التقارير ويشارك في المداولات بشأن النص خلال جلسات الصياغة.

أولا - ٤ تضع الزيادة الكبيرة في حجم عمل اللجنة الاستشارية أعباء متزايدة على عاتق أمانتها، ولا سيما على الأمين التنفيذي. وتوصي اللجنة، من أجل توفير دعم فعال للأمين التنفيذي على المستوى المطلوب، بالموافقة على مقترح الأمين العام بإعادة تصنيف وظيفة برتبة ف-٥ إلى رتبة مد-١ لنائب للأمين التنفيذي. ويرد في الفقرات من أولا-١٤ إلى أولا-١٩ المزيد من التعليقات والتوصيات المتعلقة بالتحديات التي تواجه اللجنة حاليا.

أولا - ٥ ومن المقترح أن تحول إلى وظائف ثابتة لمكتب إقامة العدل أربع وظائف (٢ ف-٤ لموظف قانوني، و ١ ف-٤ لموظف تكنولوجيا المعلومات، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد تكنولوجيا المعلومات) تمول حاليا من المساعدة المؤقتة العامة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التحويلات الأربعة ستؤدي إلى تخفيض مقابل في التقديرات المتصلة بالموارد من غير الوظائف. وتلاحظ اللجنة أيضا أنه، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٨/٦٢، نقلت ٤ من ٣٤ وظيفة مقترحة لمكتب إقامة العدل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (١ ف-٥، و ١ ف-٣، و ٢ خدمات عامة (الرتب الأخرى)) من أمانة المحكمة الإدارية للأمم المتحدة الملغاة الآن، وذلك اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (A/64/6 (Sect.1)، الفقرات ١-١٢١ و ١-١٢٢ و ١-٣٤).

أولا - ٦ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن وظيفتي الموظف القانوني ف-٤ موجودتان في قلم محكمة الأمم المتحدة للمنازعات في جنيف ونيروبي. وفضلا عن إعداد موجزات قانونية و القيام بالأعمال التحضيرية الأخرى، فسيعمل كل من الموظفين القانونيين بمثابة نائب للمسجل، ويعمل، في حال غياب المسجل، بوصفه الموظف المسؤول. ومهام الوظيفتين مطلوبة بصفة مستمرة من أجل ضمان كفاءة أداء مهام محكمة المنازعات واستقلالها. وفيما يتعلق بموظف تكنولوجيا المعلومات من الرتبة ف-٤ ومساعد تكنولوجيا المعلومات من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، تذكّر اللجنة بأن الجمعية العامة أشارت، في قرارها ٢٢٨/٦٢، على وجه التحديد إلى دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أداء نظام إقامة العدل. وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام كفالة إمكانية حصول جميع الموظفين بسهولة على المعلومات المتعلقة بتفاصيل النظام الجديد. وقد أبلغت اللجنة بأن ثمة حاجة مستمرة لفني مكرس لتكنولوجيا المعلومات يجيد إدارة نظام الوثائق وتطوير الموقع الشبكي على حد سواء. وتمس الحاجة أيضا إلى

مساعدة لتكنولوجيا المعلومات لكفالة توفير الدعم الكافي في مجال تكنولوجيا المعلومات في جميع المواقع ذات الصلة ولتمكين المكتب من الانتقال التدريجي نحو حفظ ملفات الكترونية للقضايا. وتبعا لذلك، توصي اللجنة بالموافقة على التحويلات المقترحة.

أولا - ٧ ومن المقترح إنشاء وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في وحدة سيادة القانون من أجل تقديم الدعم الإداري للوحدة (Sect. 1) A/64/6، الفقرة ١-٥٢). واللجنة الاستشارية، إذ تلاحظ، عدم وجود قدرات الخدمات العامة في الوحدة، ليس لديها اعتراض على اقتراح الأمين العام.

أولا - ٨ وبالإضافة إلى ذلك، يقترح الأمين العام النقل الخارجي لوظيفة سائق من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من مكتب المدير العام، المكتب الأمم المتحدة في فيينا، إلى مكتب الأمم المتحدة في فيينا (الباب ٢٨ واو) ليعكس التسلسل الإداري الحالي (Sect.1) A/64/6، الفقرة ١-٥٨). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على نقل الوظيفة المقترحة.

أولا - ٩ ومن المقترح أيضا إلغاء الوظائف الثلاث التالية:

(أ) واحدة برتبة ف-٣ وواحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في مكتب الأمين العام (Sect.1) A/64/6، الفقرة ١-٤٦؛

(ب) واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في مكتب مدير مكتب، مكتب المدير العام، مكتب الأمم المتحدة في جنيف، نتيجة لترشيد وتبسيط المسؤوليات فيما بين الملاك الحالي لطاقم موظفي المكتب (المرجع السابق، الفقرة ١-٥٤).

وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على اقتراح الأمين العام.

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

أولا - ١٠ تبلغ الاحتياجات المقدرة غير المتعلقة بالوظائف في إطار الباب ١ للفترة ٢٠١١-٢٠١٠ مبلغا قدره ٣٠٠ ٩٩٤ ٣٨ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف. وتوصي اللجنة الاستشارية رهنا بتعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات السابقة واللاحقة، بالموافقة على اقتراح الأمين العام المتصل بالموارد غير المتعلقة بالوظائف في إطار الباب ١.

تعليقات وتوصيات عامة

الجمعية العامة

أولا - ١١ تبلغ الاحتياجات المقدرة من الموارد للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ لرؤساء الجمعية العامة ٨٠٠ ٦١١ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو نفس مستوى الاحتياجات للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/64/6 (Sect. 1)، الجدول ١-٧). وتلاحظ اللجنة الاستشارية مما ورد في الفقرة ١١-١ من وثيقة الميزانية أن مجموع مبلغ ٨٠٠ ٦١١ دولار سيوزع فيما بين ثلاثة رؤساء مختلفين للجمعية العامة على النحو التالي: مبلغ ٢٠٠ ٢٠٤ دولار للرئيس في الدورة الرابعة والستين المستأنفة؛ ومبلغ ٣٠٠ ٣٠٥ دولار للرئيس في الدورتين الخامسة والستين العادية والمستأنفة؛ ومبلغ ٣٠٠ ١٠٢ دولار للرئيس في الدورة السادسة والستين العادية. وتوصي اللجنة بالموافقة على المبلغ المطلوب لرؤساء الجمعية العامة.

أولا - ١٢ بالإضافة إلى ذلك، تبلغ الاحتياجات المقدرة من الموارد للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ لدعم إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لرؤساء الجمعية العامة ٧٠٠ ٢٠٣ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، أي نفس مستوى الاحتياجات للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/64/6 (Sec.1)، الجدول ١-٨) وأحيطت اللجنة الاستشارية علماً أنه سيتاح لرؤساء الجمعية العامة ما مجموعه سبعة موظفين (٢ مد-٢، و ١ مد-١، و ١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وستأتي اثنتان من الوظائف (١ ف-٤ و ١ ف-٣) من بين الملاك القائم لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات أما الوظائف الخمس المتبقية، التي ستُملأ على أساس سنوي بالتشاور مع الرئيس الجديد، فستمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على المبلغ المطلوب لدعم إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لرؤساء الجمعية العامة.

أولا - ١٣ وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك باستعراض الترتيبات الحالية لدعم رؤساء الجمعية العامة.

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - ١٤ تبلغ الاحتياجات المقدرة من الموارد للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بما في ذلك أمانتها، ٢٠٠ ١٤٥ ٨ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف (A/64/6 (Sect.1)، الجدول ١-٩)، مما يمثل زيادة قدرها ٥٨٥ ٠٠٠ دولار، أي ٧,٧ في المائة، على اعتمادات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتتصل الزيادة البالغة ٨٠٠ ٢١٧ دولار بالآثر المتأخر لوظيفة جديدة برتبة ف-٤ أنشأتها الجمعية العامة في سياق الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فضلاً عن إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة برتبة ف-٥ إلى

رتبة مد-١ لنائب للأمين التنفيذي (انظر الفقرتين أولاً-٣ وأولاً-٤ أعلاه). وتعزى الزيادة في الموارد غير المتعلقة بالوظائف إلى زيادة عدد أعضاء اللجنة الذين من المتوقع ألا يقيموا في نيويورك من ١١ إلى ١٢، مما سينتج عنه اعتماد مبلغ أكبر للسفر وبدل الإقامة، فضلاً عن التكاليف السنوية الأكبر المرتبطة بالخدمات المقدمة من مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصيانة معدات تجهيز البيانات (A/64/6 (Sect. 1)، الفقرتان ١-١٦ و ١-١٧). وتلاحظ اللجنة أن التقديرات قائمة على افتراض أنها ستعقد، خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ست دورات يبلغ مجموعها ٧٤ أسبوعاً، بما فيها ٧٠ أسبوعاً في المقر. ووضع افتراض مماثل في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر A/62/7، الفقرة ١-٨).

أولاً - ١٥ وتوصي اللجنة الاستشارية، في الفقرة أولاً-٤ أعلاه، بالموافقة على إعادة تصنيف وظيفة برفع رتبته من ف-٥ إلى مد-١ لنائب للأمين التنفيذي للجنة اعترافاً بازدياد حجم عمل الأمانة وبما ترتب على ذلك من الحاجة إلى نائب يتمتع بخبرات ومعارف مؤسسية كافية بحيث يمكن للأمين التنفيذي أن يفوض إليه المسؤولية اليومية عن واحدة على الأقل من دعائم عمل اللجنة. وتشير اللجنة، في هذا الصدد، إلى أن الزيادة في حجم عمل أمانتها تعزى بشكل مباشر إلى الزيادة في حجم عمل اللجنة نفسها. وعند الاستفسار، قُدمت إلى اللجنة إحصاءات عن عدد التقارير التي نظرت فيها وصاغت خلال فترات السنتين الأربع الأخيرة (انظر الجدول الأول-٢). ولم تكن الإحصاءات الكاملة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ غير متاحة بعد، ولكن اللجنة كانت، حتى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، قد صاغت ١٤٢ تقريراً ونظرت في ٣١٧ تقريراً.

الجدول الأول - ٢

عدد التقارير التي نظرت فيها اللجنة الاستشارية وصاغت

فترة السنتين	تقارير صاغت	تقارير نظرت فيها
٢٠٠١-٢٠٠٠	١٤٢	١٩٩
٢٠٠٣-٢٠٠٢	١٩٠	٣٠٠
٢٠٠٥-٢٠٠٤	١٨٤	٣٥٢
٢٠٠٧-٢٠٠٦	١٩٧	٣٥٤

أولاً - ١٦ تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه في حين أن عدد التقارير التي نظرت فيها اللجنة وصاغت، يُعدُّ مؤشراً مفيداً للاتجاهات العامة في حجم العمل، فإنه لا يقدم صورة كاملة

عن الوضع. فعلى سبيل المثال، زاد في السنوات الأخيرة عدد التقارير التي قُدمت إلى اللجنة للنظر فيها من حيث الحجم والتعقيد على السواء. وعلاوة على ذلك، تستعرض اللجنة أيضاً، خلال نظرها في التقارير المقدمة إليها لاتخاذ إجراء بشأنها، ورقات المعلومات الأساسية ذات الصلة، فضلاً عن مجموعات من المعلومات التكميلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدد التقارير التي صيغت أقل من عدد التقارير التي تُنظر فيها لا شيء إلا لأن اللجنة تسعى جاهدة للحد من عدد من التقارير التي تصدرها من خلال صياغة وثيقة واحدة تتضمن آراءها وتوصياتها بشأن عدة تقارير مقدمة من الأمين العام. كما تجدر الإشارة إلى أن تقرير اللجنة الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة، الذي لا يمثل سوى واحد من التقارير التي تصوغها اللجنة في أي فترة سنتين معينة، كثيراً ما يتجاوز طوله ٢٠٠ صفحة.

أولاً - ١٧ وفي هذا الصدد، تُذكر اللجنة الاستشارية بأن، الجمعية العامة، إدراكاً منها لزيادة عبء عمل اللجنة والحجم المتزايد من التقارير والوثائق الأخرى المعروضة عليها، قررت في قرارها ٢٤٨/٦٣، بصفة استثنائية، أن تأذن للجنة الاستشارية بالاجتماع لمدة أسبوعين إضافيين في عام ٢٠٠٩. وفي القرار نفسه، دعت الجمعية العامة أيضاً إلى مواصلة النظر في كيفية مواجهة عبء عملها بشكل أفضل، كما قررت مناقشة عدد الأسابيع التي تجتمع فيها كل دورة من دورات اللجنة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠.

أولاً - ١٨ وتعتقد اللجنة الاستشارية بأن الزيادة المؤتقة في حجم عملها، والتعقيد المتزايد للتقارير المعروضة عليها، والنمو في ميزانيات حفظ السلام والميزانيات العادية وفي عدد التقارير الصادرة عن الصناديق والبرامج توفر مبرراً كافياً لزيادة الوقت المخصص لاجتماعاتها. وعليه، توصي اللجنة بأن تنظر الجمعية العامة في أن تأذن لها بأن تجتمع لمدة ٤ أسابيع إضافية في كل فترة سنتين، أي لما مجموعه ٧٨ أسبوعاً بدلاً من المدة الحالية، وهي ٧٤ أسبوعاً، على أن تستخدم بما يتطلبه الأمر من مرونة لضمان أن يتسنى للجنة أن تعدل برنامج عملها بحيث يستجيب بمزيد من الفعالية للاحتياجات الناشئة.

أولاً - ١٩ وأخيراً، تبدي اللجنة الاستشارية قلقها من أن التكملة الحالية لملاك الموظفين بأمانتها (١ مد-٢، و ٣ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٤ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، حتى مع إعادة تصنيف وظيفة برتبة ف-٥ وترقيتها إلى مد-١ لنائب للأمين التنفيذي، ليست كافية لكي تعالج بفعالية الزيادة الكبيرة في حجم العمل. وعلى الرغم من أن اللجنة أعربت في الماضي عن رأي مفاده أنه ينبغي تمويل الوظائف في أمانتها من الميزانية العادية (انظر A/52/7/Rev.1،

الفقرة أولاً-٧)، فإنها ترى الآن، بالنظر إلى النمو في عملها المتعلق بالميزانية العادية وأنشطة حفظ السلام، فضلاً عن عملها نيابة عن هيئات إدارة الصناديق والبرامج، أنه ينبغي الاعتماد أيضاً على موارد مناسبة من خارج الميزانية لتلبية متطلبات الأمانة. وتوصي اللجنة بأن تقرر الجمعية العامة هذا النهج.

مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

أولاً - ٢٠. تبلغ الموارد المقدرة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، بما في ذلك أمانته، ٦٠٠ ٦٨٢ ٥ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف ((A/64/6 (Sect. 1)، الجدول ١-١)، وتعكس زيادة قدرها ٦٠٠ ٤٧ دولار، على الاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويغطي المبلغ حصة رسوم مراجعة الحسابات التي ستدفع من الميزانية العادية لأعضاء المجلس، والتكاليف المرتبطة بحضورهم جلسات المجلس، وفريق المراجعين الخارجيين للحسابات، وتكاليف استمرار ست وظائف في أمانة المجلس وتكاليف التشغيل ذات الصلة. وتتصل الزيادة في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف بارتفاع التكاليف السنوية المرتبطة بالخدمات التي يقدمها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل صيانة معدات تجهيز البيانات، ويقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات إلى معدات التشغيل الآلي للمكاتب (المرجع نفسه، الفقرة ١-٢٤). وعلاوة على ذلك، فمن المتوقع أن تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين مبلغاً إجمالياً قدره ١٠٠ ٢٢٨ ١٦ دولار، أي بزيادة قدرها ٩ ٧ في المائة تقريباً على المبلغ المقدّر للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ وتتصل تلك الموارد بعمليات حفظ السلام، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها وغيرها من البرامج الخارجة عن الميزانية.

أولاً - ٢١. وُزودت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، بمعلومات عن النمو في التكلفة الإجمالية لعمليات المراجعة الخارجية للحسابات منذ فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (الجدول الأول-٣)، فضلاً عن التكاليف الفعلية لمراجعة الحسابات مقارنة بالموارد المتاحة (الجدول الأول-٤).

الجدول الأول-٣

مجموع تكاليف عمليات المراجعة الخارجية للحسابات

المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة) النسبة المئوية		
٢٠٠٠-٢٠٠١		
١٠٠,٠	١٠ ٧٥٩ ٨٢٨	مجموع الرسوم
٣٣,٢	٣ ٥٧٢ ٥٠٠	الميزانية العادية
٢٠,٠	٢ ١٤٨ ٢٤٠	عمليات حفظ السلام
٢٢,٦	٢ ٤٣٦ ١٥٠	البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/اليونيسيف/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٢٤,٢	٢ ٦٠٢ ٩٣٨	برامج أخرى خارجة عن الميزانية
٢٠٠٢-٢٠٠٣		
١٠٠,٠	١١ ٩٥٧ ٠٣٨	مجموع الرسوم
٣٢,٥	٣ ٨٨٤ ٠٢١	الميزانية العادية
١٨,٨	٢ ٢٤٥ ٣٨٠	عمليات حفظ السلام
٢١,٢	٢ ٥٣٣ ٧٩٠	البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/اليونيسيف/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٢٧,٥	٣ ٢٩٣ ٨٤٧	برامج أخرى خارجة عن الميزانية
٢٠٠٤-٢٠٠٥		
١٠٠,٠	١٤ ٦٢٢ ٢٥٤	مجموع الرسوم
٢٨,٨	٤ ٢١٠ ٤١٥	الميزانية العادية
٢٣,٢	٣ ٣٩٣ ٧٢١	عمليات حفظ السلام
١٨,٨	٢ ٧٥٠ ٣٨٨	البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/اليونيسيف/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٢٩,٢	٤ ٢٦٧ ٧٣٠	برامج أخرى خارجة عن الميزانية
٢٠٠٦-٢٠٠٧		
١٠٠,٠	١٦ ٩٦٠ ١٠٠	مجموع الرسوم
٢٦,٣	٤ ٤٥٢ ٧٠٠	الميزانية العادية
٢٦,٤	٤ ٤٧٣ ٦٠٠	عمليات حفظ السلام

النسبة المئوية	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)	
١٩,٠	٣٢١٩٦٠٠	البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/اليونيسيف/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٢٨,٤	٤٨١٤٢٠٠	برامج أخرى خارجة عن الميزانية
		٢٠٠٩-٢٠٠٨
١٠٠,٠	١٨٨٢٥١٠٠	مجموع الرسوم (تقديرات)
٢٠,٩	٣٩٣٦٣٠٠	الميزانية العادية
٣٠,٧	٥٧٨٤٤٠٠	عمليات حفظ السلام
٢٢,٠	٤١٣٨٦٠٠	البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/اليونيسيف/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٢٦,٤	٤٣٥١١٠٠	برامج أخرى خارجة عن الميزانية
		٢٠١١-٢٠١٠
١٠٠,٠	٢٠٢٩٤٥٨٩	مجموع الرسوم (مقترحة)
٢١,٥	٤٣٦٧٧١٦	الميزانية العادية
٣٠,٤	٦١٧١٠٥٦	عمليات حفظ السلام
٢٢,٤	٤٥٥٢٣٣٠	البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/اليونيسيف/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٢٥,٧	٥٢٠٣٤٨٧	برامج أخرى خارجة عن الميزانية

الجدول الأول - ٤

التكاليف الفعلية لمراجعة الحسابات مقارنة بالموارد المتاحة

(بدولارات الولايات المتحدة)	٢٠٠١-٢٠٠٠	٢٠٠٣-٢٠٠٢	٢٠٠٥-٢٠٠٤	٢٠٠٧-٢٠٠٦	٢٠٠٩-٢٠٠٨
التكاليف الفعلية	١١٢٥٤٧٨٨	١٣٠٨٨١٣٨	١٥٥٤٥٧٦٣	١٧٠٦٤١٦٨	١٨٩٩٠٢٠
الموارد المتاحة	١٠٧٥٩٨٢٨	١١٩٥٧٠٣٨	١٤٦٢٢٢٥٤	١٦٩٦٠١٠٠	١٨٩٩٠٢٠٢
الإعانة المالية	٤٩٤٩٦٠	١١٣١١٠٠	٩٢٣٥٠٩	١٠٤٠٦٨	-

(أ) إسقاط.

أولاً - ٢٢ ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن ممارسة تحديد مبلغ رسوم مراجعة الحسابات تُجرى على النحو التالي: وفقاً للبند ٧,٨ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، يقوم مجلس مراجعي الحسابات، رهناً بموافقة اللجنة، بتخصيص وتوزيع أعمال مراجعة الحسابات فيما بين أعضائه. وتُمنح سلفاً ربع سنوية لفرادى أعضاء المجلس، بناءً على الميزانية المعتمدة لتكاليف مراجعة الحسابات. وفي نهاية كل سنة، يقدم كل عضو من أعضاء المجلس إلى أمانة المجلس بياناً بتكاليف مراجعة الحسابات المُتَكدِّدة. ولا تُسدد لأعضاء المجلس تكاليف مراجعة الحسابات المُتَكدِّدة إذا تجاوزت الميزانية المعتمدة. ويجري تقاسم تكاليف مراجعة الحسابات الناشئة عن أي مراجعة خاصة للحسابات يضطلع بها المجلس فيما بين أعضاء المجلس، بصرف النظر عن من هو عضو المجلس الذي اضطلع بالمهمة.

التوجيه التنفيذي والإدارة

أولاً - ٢٣ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ للمكتب التنفيذي للأمين العام ٢٠٠ ٣١٠ ٢٤ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف ((A/64/6 (Sec.1)، الجدول ٢٠-١)، أي بانخفاض قدره ٧١٩ ٧٠٠ دولار، أي ٢,٩ في المائة مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويعزى الانخفاض أساساً إلى الإلغاء المقترح لوظيفتين بالمكتب (انظر الفقرة أولاً-٩ أعلاه).

أولاً - ٢٤ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف للمكتب التنفيذي للأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (انظر A/64/6 (Sect. 1)/ Corr.1) يختلف اختلافاً كبيراً عن الهيكل والتوزيع المقترحين في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن المكتب يواصل دعم الأمين العام في توفير التوجيه التنفيذي والإرشاد العام في مجال السياسات العامة للإدارات والمكاتب. وأنشئت، لهذه الغاية، وحدة تنسيق جديدة لتعزيز الاتساق بين الوحدات الأخرى بالمكتب وبين المكتب والإدارات والمكاتب الأخرى. وقد قامت الوحدة بتنسيق إجراءات المتابعة داخل المكتب التنفيذي ككل وبين كبار مسؤولي الأمم المتحدة الآخرين، حسب الاقتضاء، من أجل توفير التوجيه والمشورة المتكاملين إلى الأمين العام من خلال رئيس ديوان الأمين العام ونائب رئيس الديوان. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن وحدة التنسيق الجديدة يرأسها اثنان من المسؤولين برتبة مد - ٢، وتوصي بأن تُبذل الجهود لتبسيط هيكلها. وترى اللجنة أيضاً أنه ينبغي أن توفر الخرائط التنظيمية، في المستقبل، بياناتٍ أوضح لعلاقات تسلسل المسؤولية الإدارية وغيرها من العلاقات بين مختلف الوحدات والمكاتب بالمكتب التنفيذي للأمين العام.

وفضلاً عن ذلك، ينبغي إيـراد توضيح كامل لأيـ تغييرات تطرأ على الهيكل التنظيمي للمكتب في السرد الذي يرد في وثيقة الميزانية.

أولاً - ٢٥ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً من الجدول ١-٢٠ من وثيقة الميزانية أن تكملة ملاك الموظفين المقترحة للمكتب التنفيذي للأمين العام للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ هي ٩٧ وظيفة، من المقرر أن تُمول ٧٧ منها من الميزانية العادية وأن تُمول الـ ٢٠ وظيفة المتبقية من الموارد الخارجة عن الميزانية. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أنه قد تم، في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩، تعيين ٢٠ من بين ٤٤ موظفاً في الفئة الفنية وما فوقها موجودين في الخدمة في ذلك التاريخ، أي ٤٥ في المائة، وفقاً لتقدير الأمين العام. وأُبلغت اللجنة كذلك أن الـ ٤٤ موظفاً في الفئة الفنية وما فوقها يمثلون ٢٣ جنسية، وأن نسبة النساء بينهم بلغت ٤٥ في المائة. وفي هذا الصدد، تُذكر اللجنة بالفقرة ٥٣ من قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٢، الذي شددت فيه الجمعية على أنه ينبغي للمكتب التنفيذي للأمين العام أن يقود المنظمة بأكملها فيما يتعلق بإعمال التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وتحت اللجنة الأمين العام على مواصلة تكثيف جهوده في هذا الصدد.

أولاً - ٢٦ وتبلغ الموارد المقدرة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لمكتب المدير العام بمكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب المدير العام بمكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومكتب المدير العام بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، مبلغ ٦٠٨١ ٣٠٠ دولار، و ١٠٠ ٤٣٣ ٢ دولار، و ٧٠٠ ٩٦٤ دولار، على التوالي، قبل إعادة تقدير التكاليف (A/64/6، الجدول ١-٢١ إلى ١-٢٣). وفي حين أنه ليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على اقتراحات الأمين العام، فإنها تشكك في المنطق الكامن وراء وضع هذه المكاتب في الباب ١. وتعتقد اللجنة أنه ينبغي للأمين العام، من أجل تقديم عرض عام أكثر تماسكاً للموارد اللازمة لمختلف أنشطة المنظمة، أن يُدرج الاحتياجات من الموارد للمديرين العاملين لمكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي في الأبواب المحددة من الميزانية المخصصة لتلك المكاتب على وجه التحديد، ألا وهي الأبواب ٢٨ هاء، و ٢٨ واو، و ٢٨ زاي، على التوالي.

أولاً - ٢٧ وتبلغ الاحتياجات التقديرية من الموارد للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ لمكتب الأمم المتحدة للاتصال في أديس أبابا ١ ٤٣١ ٥٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، المرجح نفسه، الجدول ١-٢٤)، مما يعكس زيادة قدرها ٢٠٠ ٥٧٨ دولار، أي ٦٧,٨ في المائة، مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتعزى الزيادة أساساً إلى الأثر المتأخر لثلاث وظائف جديدة (١ ف-٥، و ١ ف-٣ و ١ من الرتبة المحلية) أنشئت اعتباراً من

١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٦١ بشأن تعزيز إدارة الشؤون السياسية.

أولاً - ٢٨ ولاحظت اللجنة الاستشارية، في تقريرها العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أن هناك كيانات وبرامج متعدّدة تقوم بدعم التعاون والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، وأوصت اللجنة بأن يستعرض الأمين العام هذه الترتيبات بهدف ترشيد الهيكل الحالي لدعم الاتحاد الأفريقي (بغض النظر عن مصدر التمويل)، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسنتين (انظر A/63/746، الفقرة ٧٤). وتتوقع اللجنة أن ترى نتائج ذلك الاستعراض مجسدة، حسب الاقتضاء، في الأبواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

أولاً - ٢٩ وتبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ لمكتب المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ٣ ٧٦٩ ٠٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف (A/64/6 (Sec.1)، الجدول ١-٢٦)، وهي زيادة قدرها ٣٧٧ ٢٠٠ دولار، أي ١١,١ في المائة، مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتعزى الزيادة أساساً إلى الأثر المتأخر لوظيفتين جديدتين برتبة ف-٣ أنشئتا اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عقب تمديد ولاية المكتب عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٣/٤٢١، يقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات تحت بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف للمساعدة العامة المؤقتة والاستشاريين والخدمات التعاقدية والتكاليف التشغيلية.

أولاً - ٣٠ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ١-٢٥ من وثيقة الميزانية أن الهدف من المكتب لفترة السنتين هو تعزيز حماية جميع الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. غير أن الإطار المنطقي لا يحتوي على أي تدابير محددة لقياس الأداء تتيح تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق هدف معين خلال فترة معينة من الزمن. ومثال ذلك أن مؤشر الإنجاز (ب) '١'، الذي ينص على "زيادة عدد المنضمين للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة" لا يتضمن أية تدابير للقياس الكمي تُبين، على سبيل المثال، العدد الحالي من الموقعين و/أو غاية محددة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. لذلك توصي اللجنة بأن تُدرج في الإطار المنطقي للمكتب، لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تدابير محددة للأداء تتعلق بعدد الدول المنضمة إلى البروتوكول الاختياري.

مكتب إقامة العدل

أولاً - ٣١ تبلغ الموارد المقدرة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لمكتب إقامة العدل ٧٠٠ ١٠٨ ١٣ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف (A/64/6 (Sect. 1)، الجدول ١-٣٠)، مما يعكس زيادة قدرها ٢٠٠ ٧٤٣ ٢ دولار، أي ٢٦,٥ في المائة، على الاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتعزى هذه الزيادة إلى الأثر المتأخر لـ ١٨ وظيفة جديدة (١٢ من الفئة الفنية وما فوقها، و ٥ من فئة الخدمات العامة، ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية) أنشئت عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢/٢٢٨، فضلاً عن التحويل المقترح لأربع وظائف ممولة حالياً من موارد المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة (انظر الفقرتين أولاً-٥ وأولاً-٦ أعلاه). والزيادة في بند الوظائف يقابلها جزئياً انخفاض في الموارد غير المتعلقة بالوظائف يُعزى، من بين جملة أمور، إلى التحويلات المذكورة آنفاً.

أولاً - ٣٢ في الفقرة ١-١١٤ من وثيقة الميزانية، يشير الأمين العام إلى أن فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ستشهد ذروة استثنائية في نشاط محكمة الأمم المتحدة للمنازعات نتيجة للعدد الكبير جداً من القضايا المتأخرة المحالة إلى المحكمة من النظام السابق لإقامة العدل. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، سيجري، عند بدء نفاذ النظام الجديد في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، إحالة ١٢٨ قضية (١١٧ قضية محالة من مجالس الطعون المشتركة، و ١١ من قضايا الفصل بإجراءات موجزة محالة من اللجنة التأديبية المشتركة) إلى محكمة المنازعات. وأبلغت اللجنة أيضاً أن هناك ٥٠ قضية تأديبية معلقة محالة من اللجنة التأديبية المشتركة ولا يمكن رفعها مباشرة إلى محكمة المنازعات لأن الإدارة لم تتخذ بعد قراراً بشأن الإجراء التأديبي. وسيتم تقديم هذه القضايا إلى الأمين العام لاتخاذ القرار، ويمكن للموظفين المعنيين عند ذلك تقديم استئناف إلى محكمة المنازعات. وبالإضافة إلى ذلك، نظراً إلى وقف المحكمة الإدارية للأمم المتحدة عن العمل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ستُجرى إحالة ١٠٠ قضية أخرى إلى محكمة المنازعات في ١ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٠.

أولاً - ٣٣ وفي الفقرة نفسها، أفاد الأمين العام بأن الجمعية العامة، لتمكين محكمة المنازعات من التخلص من عبء القضايا المتأخرة، وافقت، في قرارها ٦٣/٢٥٣، على تعزيز المحكمة مؤقتاً بتعيين ثلاثة قضاة مخصصين لفترة سنة واحدة اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية، من المعلومات التكميلية التي أُتيحت لها، أن الاحتياجات من الموارد ذات الصلة مدرجة ضمن التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، في إطار جملة أمور من بينها تكاليف الموظفين الأخرى (٧٠٠ ٥٠٦ دولار للاعتماد غير المتكرر لموظفي الدعم للقضاة الخاصين الثلاثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠) والتعويضات الممنوحة لغير الموظفين

(٧٥٧ ٥٠٠ دولار للاعتماد غير المتكرر للتعويضات للقضاة الحصين الثلاثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠). وتثق اللجنة في أن الأمين العام سيرصد حالة تراكم القضايا عن كتب ويقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة.

مكتب الأخلاقيات

أولاً - ٣٤ وتبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ لمكتب الأخلاقيات ٣ ٣٨٢ ٧٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف ((A/64/6 (Sec.1)، الجدول ١-٣٢)، مما يمثل زيادة قدرها ٩٠٠ ٢٤٠ دولار، أي ٧,٧ في المائة، على الاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتعزى الزيادة إلى الأثر المتأخر الناجم عن ثلاث وظائف (١ برتبة ف-٣، و ١ برتبة ف-٢، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الرئيسية)) أنشئت في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، يقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات للمساعدة المؤقتة العامة، وانخفاض حصة الميزانية العادية للأمانة العامة في استعراض الإقرارات المالية من قبل خبراء ماليين مستقلين.

أولاً- ٣٥ ووفقاً لنشرة الأمين العام ST/SGB/2006/6، فإن مكتب الأخلاقيات يتولى مسؤولية إدارة برنامج مُعزز للإقرارات المالية، يتطلب من جميع الموظفين برتبة مد-١/ل-٦ فما فوقها، وأولئك الذين يضطلعون بمهام في مجال المشتريات والاستثمار، وجميع الموظفين في مكتب الأخلاقيات، تقديم إقرارات مالية سنوية. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن معدلات الامتثال (الجدول الأول-٥).

الجدول الأول-٥

الامتثال لبرنامج الإقرارات المالية الذي يديره مكتب الأخلاقيات

السنة	عدد المشاركين	معدل الامتثال (النسبة المئوية)
٢٠٠٦	١ ٧٠٤	٩٨,٠
٢٠٠٧	٢ ٥٢٨	٩٢,٠
٢٠٠٨	٣ ٢٢٥	٩٩,١
٢٠٠٩	٣ ٦٢٥	لا تتوفر معلومات

أولاً - ٣٦ وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٤/٦٠، جرى التعاقد مع شركة مالية خارجية لتقديم خدمات الاستعراض المطلوبة في إطار برنامج الإقرارات المالية. وتُذكر اللجنة الاستشارية بأنها أوصت، في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين

٢٠٠٨-٢٠٠٩، بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يجري تحليلاً معمقاً بحلول نهاية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، للمحاسن أو المساوئ النسبية، بما فيها التكاليف، لإجراء الاستعراض داخل المؤسسة بالمقارنة مع ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية (انظر A/62/7، الفقرة أولاً-١٧). وتلاحظ اللجنة من الفقرة ١-١٣٦ من وثيقة للميزانية أن مكتب الأخلاقيات يضطلع بذلك التحليل، وأن نتائج وتوصيات التحليل، فضلاً عن الخبرة والدروس المستفادة من تنفيذ برنامج القرارات المالية منذ الشروع فيه في عام ٢٠٠٦، ستُقدم إلى الجمعية لتُنظر فيها في دورتها الرابعة والسنتين.

أولاً - ٣٧ وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أن العقد الحالي مع الشركة الخارجية من المقرر أن ينتهي في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. على أنه بالنظر إلى أن التحليل المذكور أعلاه لم يكتمل بعد، فإن المفاوضات تجري حالياً بشأن تمديد لمدة ١٢ شهراً. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن تكلفة إدارة البرنامج في عام ٢٠٠٩ قدرت بمبلغ ١,٤ مليون دولار. وتقدر التكلفة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ ٢,٧٣ مليون دولار. وستغطي الميزانية العادية ٥٠٠ ٥٥٩ دولار، أي ٢٠,٥ في المائة من هذا المبلغ، وسيغطي حساب دعم حفظ السلام ٨٠٠ ٣٢٦ دولار، أي ٤٨,٦ في المائة، أما الباقي، وهو ٦٠٠ ٨٤٣ دولار، أي ٣٠,٩ في المائة، فستغطيه الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة المشاركة في البرنامج. وتشعر اللجنة بخيبة أمل إزاء تأخر تحليل المحاسن والمساوئ النسبية لإجراء الاستعراض داخل المؤسسة، وتتوقع أن يكتمل في الوقت المناسب بحيث تتمكن الجمعية العامة من النظر في النتائج والتوصيات في دورتها الرابعة والسنتين.

وحدة سيادة القانون

أولاً - ٣٨ تبلغ الموارد المقدرة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لوحدة سيادة القانون ٥٠٠ ٥٦٣ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف ((A/64/6 (Sect. 1) الجدول (٣٤-١)، وهي زيادة قدرها ٣٠٠ ١٥٤ دولار، أي ٢٨٢,١ في المائة، على الاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتعزى الزيادة البالغة ٦٠٠ ١١٥ دولار تحت بند الوظائف إلى الأثر المتأخر لإنشاء أربع وظائف جديدة من الفئة الفنية (١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ١ ف-٣) معتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٦٣، إضافة إلى الإنشاء المقترح لوظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من أجل توفير الدعم الإداري للوحدة (انظر الفقرة أولاً-٧ أعلاه). وتتعلق زيادة الاحتياجات في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف بسفر موظفي الوحدة وتوفير التكاليف التشغيلية المرتبطة بالوظائف الجديدة المذكورة آنفاً.

أولاً - ٣٩ ويشير الأمين العام في الفقرتين ١ - ١٤٤ و ١٤٥ - ١ من وثيقة الميزانية، إلى أن الهدف العام لوحدة سيادة القانون، التي نشأت نتيجة لقرار الجمعية العامة ٣٩/٦١، يتمثل في دعم التنسيق والتجانس في الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوحدة تقدم تقاريرها إلى نائبة الأمين العام، التي هي أكبر مسؤول يعمل في المسائل المتعلقة بسيادة القانون، وأن الوحدة تحصل على الدعم الإداري، منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، من قبل المكتب التنفيذي لإدارة الشؤون القانونية. وأبلغت اللجنة كذلك، رداً على استفسار بشأن الأدوار والمسؤوليات المحددة للوحدة، بأن الوحدة تعمل كأمانة للفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون، وتدعم نائبة الأمين العام بوصفها الرئيسة. والفريق، الذي يعمل بمثابة آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات في الأمور المتعلقة بسيادة القانون على نطاق المنظومة بأسرها، يتألف من تسع جهات فاعلة رئيسية بالأمم المتحدة في مجال سيادة القانون، وهي إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون القانونية، وإدارة الشؤون السياسية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

أولاً - ٤٠ وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن وحدة سيادة القانون تتولى مسؤولية القيام بمهام لا يمكن الاضطلاع بها على مستوى الإدارات/الوكالات، وتركز بصفة خاصة على قضايا شاملة لعدة قطاعات وذات صلة بعدة جهات فاعلة في منظومة الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، قامت الوحدة بالمساعدة في إصدار إرشادات على نطاق المنظومة في مسائل تتعلق بسيادة القانون. كما أقامت شراكات استراتيجية مع الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية، مثل الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية. ووفقاً للأمين العام، فإن للوحدة وجهة نظر شاملة لجميع أنشطة سيادة القانون التي يجري الاضطلاع بها في منظومة الأمم المتحدة، لذلك فهي في وضع مثالي لتحديد ومنع الازدواجية المحتملة في العمل. وترى اللجنة الاستشارية أن المهام الرئيسية لوحدة سيادة القانون ينبغي أن تكون تقليل الازدواجية في العمل إلى الحد الأدنى وتعزيز الاتساق في وضع السياسات والمواد الإرشادية على صعيد المنظمة. وينبغي أن تُقدّم بيانات الميزانية في المستقبل وصفاً أكثر تفصيلاً لأنشطة الوحدة وإنجازاتها المتوقعة، فضلاً عن أوجه الكفاءة المحققة في هذا الصدد. وقد علقت اللجنة بمزيد من التفصيل على أنشطة سيادة القانون في الفصل الأول أعلاه.

أولاً - ٤١ وفيما يتعلق بملاك موظفي وحدة سيادة القانون، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه تجري حالياً عملية استقدام موظفين للوظائف الأربع من الفئة الفنية المنشأة حديثاً. ويعمل بالوحدة، في الوقت الحاضر، اثنان من الأفراد على سبيل الإعارة من إدارات/كيانات أخرى (١ مد-٢ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و ١ ف-٤ من إدارة عمليات حفظ السلام). وقدمت إدارة الشؤون القانونية موظفاً واحداً برتبة ف-٥ على سبيل الإعارة لمدة أربعة أشهر (من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧) كما قدم البرنامج الإنمائي موظفاً برتبة ف-٣، للفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وأوردت اللجنة تعليقات وتوصيات بشأن استخدام الإعارة في الفقرة، ثانياً-٢٨ أدناه. وينبغي تقديم معلومات مستكملة بشأن عملية استقدام الموظفين لوحدة سيادة القانون إلى الجمعية العامة عند نظرها في الباب ١.

الباب ٢

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وخدمات المؤتمرات

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٣٠٠ ٠٦٣ ٦٦٩ دولار ^(أ)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٠٠ ٢٦١ ٦٦٢ دولار
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	١٠٠ ٠٩٠ ٢٦ دولار
يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزاً للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.	
(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.	

أولاً - ٤٢ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢ تبلغ ٣٠٠ ٠٦٣ ٦٦٩ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٢٠٠ ٨٠٢ ٦ دولار، أي ١ في المائة، على الاعتماد المرصود لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/64/6 (Sect.2)، الجدول ٢-٥).

أولاً - ٤٣ وتكرر اللجنة الاستشارية ملاحظتها السابقة بشأن الأهمية التي ينبغي إيلاؤها لسلطة ومساءلة وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في الإدارة الفعلية لجميع الموارد في الباب ٢ من الميزانية. (انظر A/62/7، الفقرة أولاً-١٨).

ولذا تشجع اللجنة وكيل الأمين العام على مواصلة ممارسة تلك السلطة وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٥٧ بء.

أولاً - ٤٤ ويوجز الجدول الأول-٦ الوظائف الممولة في الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واقتراحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويبين الجدول أيضاً الوظائف المقترحة للفترة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية.

الجدول أولاً - ٦

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	١ ٩٣١	١ وأ ع، ١ أ ع م، ٥ مد-٢، ٢١ مد-١، ١٧٩ ف-٥، ٧٦٧ ف-٣/٤، ٣٣ ف-١/٢، ٨٥ خ ع (ر)، ٧٤٨ خ ع (ر أ)، ١٥ م، ٧٦ م ح
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	١ ٩٣٣	١ وأ ع، ١ أ ع م، ٥ مد-٢، ٢١ مد-١، ١٨٢ ف-٥، ٧٧٤ ف-٣/٤، ٣٤ ف-١/٢، ٨٥ خ ع (ر)، ٧٣٩ خ ع (ر أ)، ١٥ م، ٧٦ م ح
جديدة	١١	
نيويورك		١ ف-٤، ١ ف-١/٢
جنيف		١ ف-٣
نيروبي		٣ ف-٤، ٥ ف-٣
الملغاة	٩	٩ خ ع (ر أ)
المعاد تصنيفها	٣	
نيويورك		٢ ف-٤ إلى ٥ ف-٥
جنيف		١ ف-٤ إلى ٥ ف-٥
المنقولة	٢١	
نيويورك		٦ ف-٣ من البرنامج الفرعي ٤ إلى جنيف، البرنامج الفرعي ٣
		٦ ف-٢ من البرنامج الفرعي ٣ إلى جنيف، البرنامج الفرعي ٣
		١ خ ع (ر) و ٣ خ ع (ر أ) من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٢
		١ خ ع (ر أ) من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٣
		١ خ ع (ر أ) من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ١
جنيف		٣ خ ع (ر أ) من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٢

الوظائف	الرتبة	
ميزانية مشتركة التمويل (فيينا)		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٧٦	١ مـد-١، ١٥ ف-٥، ٧٠ ف-٣، ٣/٤ ف-١، ٢/٦ خ ع (ر ر)، ٨١ خ ع (ر أ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	١٧٦	١ مـد-١، ٢٠ ف-٥، ٦٥ ف-٣، ٣/٤ ف-١، ٢/٦ خ ع (ر ر)، ٨١ خ ع (ر أ)
المعاد تصنيفها	٥	٥ ف-٤ إلى ف-٥
المنقولة	٤	١ ف-٤ من البرنامج الفرعي ٣ إلى البرنامج الفرعي ٢
		١ ف-٣ و ١ خ ع (ر أ) من البرنامج الفرعي ٣ إلى البرنامج الفرعي ٥
		١ خ ع (ر أ) من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٢
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٨٦	١ مـد-١، ١ ف-٥، ٥ ف-٣، ٤/١ خ ع (ر ر)، ٩ خ ع (ر أ)، ٦٩ م

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

نيويورك

أولاً - ٤٥ من المقترح إنشاء وظيفتين جديدتين (١ ف-٤)، موظف إدارة معلومات، و ١ ف-١/٢، موظف مؤتمرات معاون)، لوحدة "اليومية" بنيويورك. وستُنقل الوحدة، التي تضم حالياً أربع وظائف (١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الرئيسية) و ٣ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، من شعبة الاجتماعات والنشر (البرنامج الفرعي ٤) إلى دائرة التخطيط المركزي والتنسيق (البرنامج الفرعي ٢). وتعكس هذه الاحتياجات من الوظائف، التي نشأت نتيجة إعادة التنظيم الداخلي لمهام إدارة الاجتماعات وإدارة تكنولوجيا المعلومات بالإدارة في إطار البرنامج الفرعي ٢، مزيجاً من الاقتراحات المترابطة، بما في ذلك: (أ) تركيز عناصر تخطيط البرامج وتعزيز مهام إدارة الاجتماعات من أجل مواجهة المتطلبات والتعقيدات المتزايدة في إصدار اليومية على أساس يومي؛ و (ب) تعزيز إدارة تكنولوجيا المعلومات على الصعيد العالمي؛ و (ج) تعزيز وتبسيط أنشطة البرنامج الفرعي الناشئة عن إعادة تصميم عمليات تدفق العمل في سياق تبسيط خدمات المؤتمرات (A/64/6 (Sect. 2)، الفقرة ٢-٣٤). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام.

أولاً - ٤٦ ويقترح الأمين العام أيضاً إعادة التصنيف بالترفع من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ لوظيفتين في قسم مراقبة التحرير بنيويورك لتلبية المسؤوليات المتزايدة الناشئة عن

إعادة تنظيم مهمة التحرير وتدابير أخرى ترمي إلى تعزيز فعالية التحرير في إطار انسياب أعمال التجهيز الإلكتروني، ولتوسيع نطاق مساعدة محرري الوثائق والتواصل معهم. (المرجع نفسه، الفقرة ٢-٣٩). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام، وتطلب أن يتضمن بيان الميزانية المقبل معلومات عن التوسع في التجهيز الإلكتروني للوثائق، بما في ذلك الكفاءات التي تحققت.

أولا - ٤٧ كما يقترح الأمين العام إلغاء الوظائف السبع التالية في نيويورك:

(أ) وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في مكتب خدمات المراسم والاتصال، نتيجة المكاسب التي تحققت من حيث الكفاءة عن طريق استخدام أداة للاعتماد الذاتي (المرجع نفسه، الفقرة ٢-٢٥)؛

(ب) وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في دائرة التخطيط المركزي والتنسيق نتيجة لإعادة التنظيم الداخلي لمهام الإدارة المتعلقة بإدارة الاجتماعات وإدارة تكنولوجيا المعلومات في إطار البرنامج الفرعي ٢ (المرجع نفسه، الفقرة ٢-٣٤)؛

(ج) خمس وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في مجال تجهيز النصوص نتيجة لما تحققت من حيث الكفاءة بفضل الابتكارات التكنولوجية وتبسيط إجراءات العمل (المرجع نفسه، الفقرة ٢-٤٣).

وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على الإلغاءات المقترحة.

جنيف

أولا - ٤٨ يُقترح إنشاء وظيفة برتبة ف-٣ لموظف إدارة المعلومات في مكتبة الأمم المتحدة في جنيف من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة في برنامج عمل المكتبة (المرجع نفسه، الفقرة ٢ - ٦٥). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام.

أولا - ٤٩ ويُقترح إعادة تصنيف وظيفة لموظف إداري من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ في شعبة خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ويرى الأمين العام أن إعادة التصنيف هذه ضرورية لتعزيز الإشراف والرقابة على جميع الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية والموارد البشرية والشؤون الإدارية العامة في سياق ازدياد المسؤوليات المقرر تحملها فيما يتعلق بالإشراف على رصد أنشطة الشعبة وتقييمها؛ (المرجع نفسه، الفقرة ٢-٥٢).

أولا - ٥٠ ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن وظيفة الموظف الإداري برتبة ف-٤ هي الوظيفة الوحيدة من الفئة الفنية التي تمول من الميزانية العادية في مكتب الشؤون الإدارية التابع لشعبة خدمات المؤتمرات. وأبلغت اللجنة كذلك بأن حجم وتعقيد العمل الذي يضطلع به مكتب الشؤون الإدارية يتزايد باطراد خلال السنوات الأخيرة نتيجة لجملة أمور منها استحداث نظم على نطاق المنظمة بأسرها من قبيل نظام المعلومات الإدارية المتكامل والنظام الإلكتروني لتقييم الأداء ونظام غالاكسي، وتنظيم المزيد من دورات التدريب المتقدمة وتنفيذ مبادرة الإدارة الكلية المتكاملة. وإضافة إلى ذلك، سيتولى الموظف الإداري من الآن فصاعداً، سعياً إلى كفاءة قيامه بدور أكثر استراتيجية في إدارة الشعبة، مسؤولية الإشراف على وحدة جديدة للرصد والتقييم وإدارة المخاطر والتحقق من الإحصاءات يُتوخى إنشاؤها خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (انظر الفقرة أولاً-٧٣ أدناه). وبناء على ذلك، توصي اللجنة بالموافقة على إعادة تصنيف وظيفة الموظف الإداري من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥.

أولا - ٥١ ويقترح الأمين العام إلغاء الوظائفيتين التاليتين في جنيف:

(أ) وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في قسم التوزيع نتيجة لتبسيط إجراءات العمل على أساس الابتكارات التكنولوجية ((Sect.2) A/64/6، الفقرة ٢-٦١)؛

و (ب) وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في مكتبة الأمم المتحدة في جنيف نتيجة لتبسيط إجراءات العمل في مجال الدعم (المرجع نفسه، الفقرة ٢-٦٥).

وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على اقتراح إلغاء الوظائف.

فينا

أولا - ٥٢ يُقترح إعادة تصنيف خمس وظائف لمراجعين من الرتبة ف-٤ إلى مراجعين أقدم برتبة ف-٥ في أقسام الترجمة التحريرية وتجهيز النصوص التابعة لدائرة إدارة المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة بفينا. ومن شأن إعادة التصنيف المقترحة توفير موارد كافية من الموظفين بالرتب المناسبة، بما يتفق مع مستوى الوظائف المعهود إليها بمهام مماثلة في مراكز العمل الأخرى التي تقوم بتقديم خدمات المؤتمرات، بغرض تلبية أحد الأهداف البرنامجية الرئيسية المتمثلة في كفالة ضمان مراقبة جودة الترجمة التحريرية الخارجية نظرا لزيادة اللجوء إليها، ووفقا للفقرة ١٣ من الجزء الخامس من قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٦٢ (المرجع نفسه، الفقرة ٢-٧٩).

أولا - ٥٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف يواصل زيادة نسبة الترجمة التعاقدية. وكما يوضح الأمين العام في الجدول ٢-٣٤ من وثيقة الميزانية، ارتفعت نسبة الترجمة التعاقدية من ٢١ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى نحو ٢٧,٥ في المائة في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويتوقع الأمين العام أن تصل نسبة الترجمة التعاقدية إلى ٣٠ في المائة من مجموع حجم العمل في مجال الترجمة خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه تمشيا مع أحكام التوصيفات العامة للوظائف، لا يمكن أن يُعهد بمهام مراقبة الجودة إلا إلى المراجعين الأقدم من الرتبة ف-٥. وأبلغت اللجنة كذلك بأن إعادة التصنيف المقترحة لن تترتب عليها أي تكاليف بل يمكن أن تؤدي إلى تحقيق وفورات بالنظر إلى أن الزيادة في الموارد المتصلة بالوظائف ستقابلها وفورات ناجمة عن تخصيص عدد أكبر من الصفحات للترجمة التحريرية التعاقدية بدلا من ترجمتها داخل المنظمة. وتوافق اللجنة على أن ثمة حاجة، في ضوء الزيادة المتوقعة في حجم الترجمة التعاقدية، إلى زيادة تعزيز آلية مراقبة الجودة في فينا. وبناء عليه، فإنها توصي بالموافقة على اقتراح الأمين العام.

نيروبي

أولا - ٥٤ يُقترح إنشاء ثماني وظائف جديدة في شعبة خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي عوضا عن الوظائف الممولة حاليا على أساس سداد التكاليف من الموارد الخارجة عن الميزانية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، وغيرهما من

وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها (المرجع نفسه، الفقرتان ٩٨-٢ و ١٠٢-٢) كما يلي:

- (أ) وظيفتا مراجعين برتبة ف-٤ في قسم الترجمة التحريرية والتحرير؛
- (ب) وظيفة محرر برتبة ف-٤ في قسم الترجمة التحريرية والتحرير؛
- (ج) وظيفة نائب رئيس قسم خدمات النشر برتبة ف-٣؛
- (د) وظيفة محرر برتبة ف-٣ في قسم الترجمة التحريرية والتحرير؛
- (هـ) ثلاث وظائف مترجمين تحريريين برتبة ف-٣ في قسم الترجمة التحريرية والتحرير؛

وتماشى هذه الاقتراحات مع قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٢، الذي طلبت الجمعية بموجبه إلى الأمين العام أن يكيف الترتيبات المالية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي مع تلك الخاصة بالمكاتب الإدارية المماثلة للأمم المتحدة، ومع القرار ٢٩٢/٥٧، الذي رحبت فيه الجمعية بما يعتزمه الأمين العام من الاستمرار في تعزيز مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وحثته على زيادة عنصر الميزانية العادية للمكتب في فترات السنتين المقبلة بما يكفل قدرة هذا المكتب على القيام على الوجه الأكمل بتنفيذ البرامج والأنشطة التي تشملها ولايته. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظائف الثماني المعنية هي الوظائف الفنية الأخيرة المتبقية في الشعبة التي تُمول من موارد خارجة عن الميزانية. وتوصي اللجنة بالموافقة على إنشاء الوظائف الثماني الجديدة باعتبارها وظائف محوّلة من التمويل الخارج عن الميزانية.

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

أولا - ٥٥ تقدر الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ ١٥٧ ٠٣٦ ٧٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل انخفاضا بمبلغ ٧٩٣ ٥٠٠ دولار، أو ٠,٥ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ البالغ ٢٠٠ ٨٣٠ ١٥٧ دولار. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف في إطار الباب ٢.

تعليقات وتوصيات عامة

العرض والإطار المنطقي

أولا - ٥٦ كانت اللجنة الاستشارية ترى في الماضي أن مؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء يلزم أن تُعرض على نحو قابل للقياس الكمي وبصورة متسقة (انظر A/60/7، الفقرة ١١). ومع ذلك، فإن الأطر المنطقية لعدد من البرامج الفرعية تحت الباب ٢ تتضمن أوجه تناقض وغموض من شأنها أن تقوض فعاليتها باعتبارها من أدوات الإدارة. فعلى سبيل المثال، يرد تحت الإنجاز المتوقع (ب) '٤' للبرنامج الفرعي ٤، الاجتماعات وخدمات النشر، ما يلي: "زيادة استخدام قدرات الطباعة الداخلية". فهذا المؤشر ليس محددا بقدر كاف، حيث أن غياب الإشارة إلى القدرة الداخلية الإجمالية أو معدل الاستخدام الأمثل يجعل مقاييس الأداء ذات الصلة بلا جدوى. وكذلك في إطار البرنامجين الفرعيين ٣ و ٤، يتعذر فهم مؤشرات الإنجاز المتعلقة بتحقيق المزيج الأمثل من مختلف وسائل الترجمة التحريرية والشفوية وتدوين المحاضر الحرفية، بالنظر إلى عدم وجود أي تفسير للمزيج الأمثل فعلا في كل مركز من مراكز العمل. وبالتالي، من الصعب تقييم ما إذا كانت الغايات التي حددها الإدارة واقعية أو قابلة للتحقيق. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المزيج الأمثل للترجمة الشفوية في المقر هو ٧٥ في المائة تقريبا من الموظفين الدائمين و ٢٥ في المائة من الموظفين المستقلين. ويتوقف المزيج الأمثل على عدد من العوامل منها، على سبيل المثال لا الحصر، التركيبة اللغوية ومدى توافر الموظفين المعيّنين لفترات قصيرة. وترى اللجنة أن الأطر المنطقية الواردة تحت الباب ٢ قد تفيد مستقبلا من إدراج مؤشرات إنجاز و/أو مقاييس أداء أكثر تحديدا تسهل فهمها وتزيد من فائدتها كأدوات للإدارة.

أولا - ٥٧ وفي بعض الحالات، تختلف مقاييس الأداء المتعلقة بنفس النشاط من مركز عمل إلى آخر. فعلى سبيل المثال، في إطار البرنامج الفرعي ٣، توفير خدمات الوثائق، يستعمل مركز العمل في كل من نيويورك وجنيف نفس مؤشر الإنجاز، وهو "الحفاظة على متوسط الإنتاج لكل موظف في اليوم"، لقياس جودة خدمات التحرير والترجمة التحريرية ومدى فعاليتها من حيث التكلفة (Sect.2) A/64/6، الجدولان ٢-١٨ (نيويورك) و ٢-٢٥ (جنيف)). غير أنه يبدو أن هناك اختلافا بين مقاييس الأداء ذات الصلة: ففي حين أن الهدف المحدد لنيويورك للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ هو ٤٦٧ كلمة للترجمة التحريرية و ٢٠٠ كلمة للتحرير، فإن الهدف المحدد لجنيف هو ٤٦٣ كلمة للترجمة التحريرية و ٤٠٠ كلمة للتحرير. وترى اللجنة الاستشارية أنه إذا أريد إدارة أنشطة خدمات المؤتمرات وتقييمها بصورة إجمالية، ينبغي توحيد مقاييس الأداء المتصلة بنفس النشاط عبر

جميع مراكز العمل التي تقوم بتقديم خدمات المؤتمرات. وتتوقع اللجنة أن ترى التعديلات اللازمة مدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وقد أبدت اللجنة تعليقات إضافية بشأن العرض والأطر المنطقية وعملية الميزنة القائمة على النتائج في الفصل الأول أعلاه.

الإدارة العامة المتكاملة

أولا - ٥٨ يشير الأمين العام في الفقرة ٢-٤ من وثيقة الميزانية إلى أن الإدارة، في فترة السنتين المقبلة، ستزيد توحيد سياساتها وممارساتها وإجراءاتها الإدارية في جميع مراكز العمل التي تقوم بتقديم خدمات المؤتمرات، وذلك عن طريق زيادة إدماج النهج الإداري الكلي المتكامل في الأنشطة اليومية لاتخاذ القرارات في الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري تنسيق السياسات والإجراءات وتقاسم عبء العمل وتبادل الموظفين على نحو أوثق فيما بين مراكز العمل هذه واللجان الإقليمية، من أجل استخدام الموارد البشرية والمالية المرصودة لخدمة المؤتمرات في المنظمة بشكل أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة.

أولا - ٥٩ وتكرر اللجنة الاستشارية دعمها لمفهوم الإدارة الكلية المتكاملة باعتباره وسيلة لاستعمال الموارد بكفاءة قصوى وتحسين النوعية العامة لخدمات المؤتمرات. على أن اللجنة تلاحظ أنه في حين يشير الإطار المنطقي للبرنامج الفرعي ٢، التخطيط لخدمات المؤتمرات وتنسيقها، إشارة صريحة إلى مفهوم الإدارة الكلية المتكاملة، فإن وثيقة الميزانية لا تتضمن أي معلومات بشأن الوفورات المالية التي تحققت أو التي يتوقع تحقيقها نتيجة تنفيذه. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الهدف الرئيسي المتوخى من الإدارة العامة المتكاملة لا يكمن في تحقيق الوفورات وإنما في تحسين ومواءمة أساليب العمل عبر مراكز العمل التي تقدم خدمات المؤتمرات، ومن ثم زيادة الجودة والكفاءة والفعالية. ونظرا لعدم وجود أرصدة مخصصة للإدارة الكلية المتكاملة ومشاريعها، وبما أن مواءمة أساليب العمل سيتطلب موارد كبيرة لتطوير البرامج والبرمجيات الحاسوبية التي ينبغي استخدامها في مراكز العمل الأربعة، لم يكن من المتوقع تحقيق أي وفورات في السنوات القليلة الأولى من تنفيذ هذه المشاريع. ومع ذلك، فقد كانت هناك دلائل على أن وفورات الحجم ستفضي إلى تحقيق وفورات، ولا سيما من حيث التكاليف التشغيلية.

أولا - ٦٠ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٢-٤٧ من وثيقة الميزانية، أنه استجابة لطلبها السابق إلى الأمين العام أن يضمن تقريره المقبل عن خطة المؤتمرات معلومات عن الوفورات المالية التي تحققت بتنفيذ نظام الإدارة الكلية المتكاملة للمؤتمرات (انظر A/63/509، الفقرة ٨)، طلبت الإدارة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء تقييم للتقدم

المحرز في مجال الإدارة الكلية المتكاملة، ولا سيما بحث مدى المكاسب القابلة للقياس التي حققتها هذه العملية من حيث تحسين الاتساق في الإنجاز و/أو الوفورات المالية. واللجنة الاستشارية على ثقة بأن المعلومات المتعلقة بنتيجة هذا التقييم ستقدم إلى الجمعية العامة في أقرب الآجال.

تقدير تكاليف الخدمات

أولا - ٦١ تلاحظ اللجنة الاستشارية مما ورد في الميزانية المقترحة أنه في حين تشير العديد من الإنجازات المتوقعة تحت الباب ٢ إلى الفعالية من حيث التكلفة - "استخدام القدرة الشاملة للخدمات المتكاملة للمؤتمرات بكفاءة، حيثما كان ذلك عمليا وأكثر فعالية من حيث التكلفة" (البرنامج الفرعي ٢)؛ و "جودة خدمات التحرير والترجمة التحريرية وفعاليتها من حيث التكلفة" (البرنامج الفرعي ٣)؛ و "جودة خدمات الترجمة الشفوية وتدوين المحاضر الحرفية وتجهيز النصوص وخدمات النشر وفعاليتها من حيث التكلفة" (البرنامج الفرعي ٤)؛ - فإن مؤشرات الإنجاز ذات الصلة لا تشمل أي معلومات بشأن التكلفة الفعلية للأنشطة والنواتج. ومن الصعب، بالتالي، استخلاص أي استنتاجات بشأن فعاليتها من حيث التكلفة.

أولا - ٦٢ ولقد شددت اللجنة الاستشارية مرارا على أن الربط بين الموارد والنواتج والإنجازات عنصر أساسي من عناصر مفهوم الميزنة القائمة على النتائج وأنه لازم لتبيان كيف أن الموارد المتاحة تساهم في تحقيق الأهداف (انظر A/56/7، الفقرة ١٤، و A/58/7، الفقرة ٢٠، و A/60/7، الفقرة ٧). وأشارت اللجنة في تقريرها عن جدوى تطبيق مبادئ محاسبة التكاليف في الأمانة العامة للأمم المتحدة، في جملة أمور، إلى أن معرفة تكاليف الأنشطة على نحو أدق ستكون مفيدة، وإنها ستوفر أساسا أفضل لتقييم كفاءة الوظائف الإدارية، وفعالية أساليب العمل من حيث التكلفة، وأثر النظم الإدارية الجديدة. كما ستتيح هذه المعلومات أساسا أفضل لتحديد ما إذا كانت سياسات استرداد التكاليف مناسبة. ومن شأن تحسين المعرفة بتكاليف الأنشطة والنواتج أن يؤدي إلى ابتكار طرق أكثر فعالية لإنتاجها، وأن يتيح أساسا أمتن لتحليل الاحتياجات المتوقعة من الموارد (انظر A/62/537، الفقرة ٩).

أولا - ٦٣ وفي التقرير ذاته، لاحظت اللجنة الاستشارية أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات قد وضعت نموذجا لتقدير التكاليف وأدوات لتحديد تكاليف خدمات المؤتمرات كيميا (المرجع نفسه، الفقرة ١٧). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه على الرغم من تباين تكاليف الوحدات من الترجمة التحريرية والشفوية من مركز عمل إلى آخر، فقد بلغ متوسط

تكلفة ترجمة صفحة واحدة من وثائق ما قبل أو ما بعد الدورات إلى اللغات الرسمية الست جميعها داخل المنظمة في المقر في عام ٢٠٠٨ ما قدره ٤٧٣ ٢ دولارا. وتقدر تكلفة دقيقة واحدة من الترجمة الشفوية بنحو ٦٥ دولارا. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة أيضا إلى أن المعلومات المتعلقة بتكلفة ترجمة الصفحة الواحدة عن طريق الترجمة التحريرية التعاقدية متاحة لأغراض الاطلاع (انظر الفقرة أولا-٩٠ أدناه).

أولا - ٦٤ وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٦٢/٦٣، أن يواصل تحسين الأساليب المتبعة في حساب تكاليف خدمات الدعم، بطرق منها وضع إطار لحساب التكاليف من أجل توحيد الممارسات الحالية لتقدير التكاليف. وبما أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات قد أحرزت فعلا تقدما ملموسا في هذا المجال، توصي اللجنة الاستشارية بأن تواصل الإدارة تطوير منهجياتها الحالية لجمع المعلومات المتعلقة بتقدير التكاليف وتحليلها بهدف تطبيقها لدعم النواتج على نطاق المنظومة في سياق نظام تخطيط الموارد في المؤسسة.

التخطيط لتعاقب الموظفين

أولا - ٦٥ يشير الأمين العام في الجدول ٢-٤٧ من وثيقة الميزانية إلى أن ٤٥ في المائة تقريبا من موظفي اللغات في الإدارة سيتقاعدون على مدى السنوات الخمس المقبلة. وأفادت الإدارة في سياق تعليقاتها على إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات السابقة للجنة الاستشارية بشأن التخطيط لتعاقب الموظفين أنها تواصل العمل بشكل استباقي لتحديد عدد امتحانات التوظيف التنافسية اللازمة في كل عام محدد وتيسير إجراء هذه الامتحانات بكفاءة. بيد أن اللجنة تلاحظ أنه بالرغم من الحاجة إلى تنظيم نحو ٣٠ امتحانا من امتحانات اللغات كل عام لكفالة تعويض الموظفين الذين سيتقاعدون، ثمة ٩ امتحانات فقط مقررة خلال عام ٢٠٠٩. وتذكر الإدارة أن قدرات قسم الامتحانات والاختبارات في مكتب إدارة الموارد البشرية لا تكفي لتنظيم العدد اللازم من الامتحانات.

أولا - ٦٦ وتأسف اللجنة الاستشارية لأنه على الرغم من حثها المتكرر للأمانة العامة على زيادة عدد الامتحانات التنافسية، فإنها لم تحرز تقدما يذكر في هذا الصدد، مع أن تلك هي الوسيلة الوحيدة لاستقدام موظفي اللغات. وكما يوضح الأمين العام في الفقرة ٢-١٢ من وثيقة الميزانية، فقد زاد الطلب على خدمات المؤتمرات، وخاصة في جنيف؛ ومن ثم تعرب اللجنة عن قلقها من أن يعرقل نقص الموظفين بصورة كبيرة تنفيذ الإدارة لولايتها بكفاءة وفعالية. وبناء على ذلك، تدعو اللجنة مرة أخرى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ومكتب إدارة الموارد البشرية إلى الاتفاق، بصورة عاجلة، على

التدابير المناسبة لكفالة الإسراع بتنظيم وتحديد مواعيد امتحانات اللغات اللازمة في فترة السنتين المقبلة.

أولا - ٦٧ وسعياً لإيجاد حل طويل الأجل لمشكلة أخرى مستمرة، ألا وهي ارتفاع معدلات الشواغر في دوائر اللغات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، تفيد الإدارة بأنها اتخذت عدداً من الخطوات، بما في ذلك: (أ) إجراء عمليات نقل جانبي من مراكز العمل الأخرى المقدمة لخدمات المؤتمرات؛ و (ب) استعراض قائمة المتقدمين والاتصال بالمرشحين المحتملين بصورة منتظمة؛ و (ج) الاتصال بالمرشحين الناجحين في الامتحان لعرض وظائف عليهم في نيروبي؛ و (د) الإعلان عن جميع الوظائف الشاغرة على نظام غالاكسي؛ و (هـ) إطلاق مشروع البلدان الأفريقية الذي يعمل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في إطاره مع جامعات منتقاة في أفريقيا على التعجيل بتدريب المترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين في أفريقيا، وذلك بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمانة العامة لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (A/64/6 (Sect. 2)، الجدول ٢-٤٧). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن هناك مجموعة أساسية من الجامعات الأفريقية تعمل حالياً في إطار مشروع البلدان الأفريقية للخروج بنهج موحد لإنشاء برنامج الماجستير في الترجمة التحريرية/الترجمة الشفوية في المؤسسات التابعة لكل منها. وستقوم جامعة نيروبي بتجربة تطبيق هذا البرنامج لأول مرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. كما يواصل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي توفير التدريب أثناء العمل من خلال منح عقود لمدة ١١ شهراً للمترجمين التحريريين والشفويين الشباب المستقلين الذين لم يجتازوا بعد امتحان التوظيف التنافسي الذي تنظمه الأمم المتحدة.

أولا - ٦٨ وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن الجهود المذكورة أعلاه قد أثمرت عن بعض النتائج: حيث أشارت التوقعات إلى أن معدلات الشواغر في نيروبي ستخفض من ٤٠ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ١٨,٦ في المائة في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٩. وترحب اللجنة بالنهج الاستباقي الذي اتخذته الإدارة لمعالجة مسألة ارتفاع معدلات الشواغر في شعبة خدمات المؤتمرات التابعة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، كما أنها على ثقة بأنه سيتم إبلاغ الجمعية العامة بإحراز مزيد من التقدم في هذا المجال في تقرير لاحق.

أولا - ٦٩ وعلى صعيد آخر ذي صلة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الإدارة تضطلع بعدد من أنشطة التوعية بهدف استقطاب المرشحين الجدد المحتملين. وبصفة خاصة، تم توقيع مذكرات تفاهم بشأن تدريب المرشحين لامتحانات اللغات التنافسية مع عدد من الجامعات في كافة أرجاء العالم. وبموجب أحكام تلك المذكرات، تعد الجامعات بإعادة إنشاء برامج

لغات أو تطويرها بغية حفز الطلب على المهن اللغوية والاهتمام بمتابعتها (A/64/6 (Sect.2)، الجدول ٢-٤٧).

أولا - ٧٠ ومسألة الحاجة إلى التخطيط المناسب لتعاقب الموظفين في دوائر اللغات مسألة قائمة منذ وقت طويل (انظر في جملة أمور، A/60/7، الفقرة أولا-٥٣؛ و A/62/7، الفقرات من أولا-٤٦ إلى أولا-٤٨؛ و A/62/473، الفقرات من ١٢ إلى ١٤؛ و A/63/509، الفقرتان ١٩ و ٢٠). وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أن التخطيط الاستراتيجي لقوة العمل يمثل أحد عناصر الإطار الجديد لإدارة المواهب الذي اعتمدته مكتب إدارة الموارد البشرية (انظر A/63/526، الفقرة ٥٠). وتشير اللجنة أيضا إلى أن تنفيذ سياسة استباقية لتخطيط تعاقب الموظفين وتوظيفهم يشكل أحد الأهداف البرنامجية ذات الأولوية العالية التي حددها وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات في اتفاقه مع الأمين العام المبرم عام ٢٠٠٩.

أولا - ٧١ ولئن كان من الواضح أن التخطيط لتعاقب الموظفين يمثل مسألة إدارية تترتب عليها آثار هامة في الميزانية، فإن الباب ٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ يشير بإيجاز فقط إلى أنشطة الإدارة في هذا المجال. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تتضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ مزيدا من المعلومات المفصلة عن استراتيجية الإدارة في مجال التخطيط لتعاقب الموظفين، التي ينبغي أن تكون متسقة مع التدابير التي اعتمدها مكتب إدارة الموارد البشرية على نطاق المنظومة في سياق إطاره لإدارة المواهب.

الرصد والتقييم

أولا - ٧٢ في الفقرة ٢-١٤ من وثيقة الميزانية، يشير الأمين العام إلى أنه عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، ستستخدم موارد من الميزانية العادية يناهز مجموعها ٩٠٠ ٣٦٠ ٢ دولار تتصل بـموارد الموظفين المقدرة بـ ٩٠ شهر عمل لموظفين من الفئة الفنية و ١٤٤ شهر عمل لموظفين من فئة الخدمات العامة للاضطلاع بالرصد والتقييم في المقر والكيانات القائمة بخدمات المؤتمرات في جنيف وفيينا ونيروبي.

أولا - ٧٣ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٤٥/٦١ ولتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بدأت الإدارة، على سبيل الأولوية، العمل على وضع آلية متينة للرصد والتقييم وتحليل المخاطر والتحقق من الإحصاءات. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة من الفقرة ٢-٤٧ من وثيقة الميزانية أنه من المقرر إنشاء وحدة للرصد والتقييم وإدارة المخاطر والتحقق من الإحصاءات، باستخدام الموارد القائمة، في مكتب الأمم المتحدة

في جنيف. وستكون هذه الوحدة مسؤولة عن تحقيق المواءمة الأمثل بين الموارد وععب العمل؛ وإجراء تقييم شامل للمخاطر في شعبة خدمات المؤتمرات؛ وإعداد التقارير التي تحدد المخاطر حسب الأولوية وتبين أثرها المحتمل على البرامج الفرعية؛ واستحداث الطرق والوسائل الكفيلة بالتخفيف من المخاطر المحددة وتشجيع استخدام إدارة المخاطر كأداة تنظيمية؛ وتشجيع اتباع نهج منهجي لتقييم المخاطر في القرارات الإدارية لمساعدة مديري البرامج على تحسين الأداء.

أولا - ٧٤ وخلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، يشير الأمين العام إلى أن الإدارة ستواصل بعد الانتهاء من إقامة آلية للرصد وتقييم المخاطر، التعلم ووضع الاستراتيجيات من أجل تقليل أثر الأزمات التشغيلية. كما ستطبق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات الناشئة عن خبرات الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية. ومن المتوقع أن يساهم التنسيق المركزي لإدارة المخاطر وتقدير نطاقها وتقييمها في مساعدة الإدارة على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأنها ورصدها، كما أن من شأن الاستخدام الأكثر انتظاماً لبيانات عالية الجودة وموثوقة وشفافة بشأن خدمات المؤتمرات، تكون مستمدة من سلسلة المؤشرات الواردة في مصفوفة قياس الأداء، أن يحسن الكفاءات التشغيلية العامة ((A/64/6 (Sect.2)، الفقرة ٢-٥). وتلاحظ اللجنة الاستشارية الخطوات التي اتخذت لإدماج مهام الرصد والتقييم في أعمال الإدارة، وتتوقع تقديم تقارير إلى الجمعية العامة بشأن التقدم المحرز في هذا المجال، بما في ذلك تبيان أوجه الكفاءة التي تحققت، إن وجدت.

استخدام مراكز المؤتمرات

أولا - ٧٥ يعرض الأمين العام في الجدول ٢-٤٧ من وثيقة الميزانية التدابير التي اتخذت استجابة لتوصية مجلس مراجعي الحسابات بأن تضع الإدارة استراتيجيات من أجل خفض معدلات الشغور في مراكز المؤتمرات (انظر (A/63/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة ٢٣١). ويشير الأمين العام إلى أن أعمال تحديد مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي قد اكتملت في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وبات المركز مجهزاً اليوم بأحدث تكنولوجيا المؤتمرات، بما في ذلك معدات الترجمة الشفوية التي تستخدم الأشعة دون الحمراء، وأثاث وتجهيزات محددة، ومصادر معززة لإيصال الطاقة إلى جميع قاعات المؤتمرات الثماني وست غرف إضافية مؤقتة فوق السطح. ولكفالة استخدام المرافق استخداماً كاملاً، بدأ المكتب تنفيذ عدد من التدابير، تشمل حملة تسويق مكثفة للمرافق لدى جميع وكالات الأمم المتحدة وما ينتسب إليها من منظمات غير حكومية ومنظمات حكومية دولية ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة ولدى الدول الأعضاء. كما تعزز الموقع الشبكي لشعبة خدمات المؤتمرات في نيروبي على نحو

يمكن الزبائن المحتملين من القيام بجولة إلكترونية لمرافق المجمع، والحصول على معلومات بشأن الخدمات المقدمة وتقديم طلب تنظيم اجتماع أو حجز قاعة عن طريق الاتصال المباشر عبر الإنترنت. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن المكتب يقوم برصد أثر هذه التدابير على أنشطته وسيقدم تقريراً عن الموضوع في الوقت المناسب.

أولا - ٧٦ وفيد الأمين العام أيضاً بأن ولاية المكتب تتمثل فقط في توفير الخدمات لاجتماعات الأمم المتحدة واجتماعات المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني المنتسبة إليها. وليس بإمكان المكتب توسيع نطاق خدماته لتشمل القطاع الخاص، وذلك لأسباب منها أن وضع الإعفاء الضريبي الممنوح للأمم المتحدة يحول دون استخدام مرافقها من جانب منظمات تعمل في مجال الأعمال التجارية وتدفع رسوماً وغيرها من الضرائب.

تكنولوجيا المعلومات

أولا - ٧٧ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات المقدرة من الموارد لتكنولوجيا المعلومات في إطار الباب ٢ تصل إلى ٨٠٠ ٨٣٥ ٢٣ دولار (انظر الجدول الأول-٧ أدناه).

الجدول الأول - ٧

الاحتياجات المقدرة من الموارد لتكنولوجيا المعلومات

الاحتياجات من الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة		الوظائف	
غير المتعلقة بالوظائف	المتعلقة بالوظائف		
٨ ٨٠٣,٤	٣ ١٩٥,٥	١ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ خ ع (ر)، ١٥ خ ع (ر أ)	نيويورك
٢ ٨٦٤,٥	٤ ٧٢٠,٠	١ ف-٤، ٣ ف-٣، ٣ ف-١/٢، ١٥ خ ع (ر أ)	جنيف
١ ٦٧٦,٤	١ ٣٥٤,٩	١ ف-٤، ١ ف-٣، ٣ خ ع (ر أ)	فيينا ^(أ)
٦٩٦,٥	٥٢٤,٦	١ ف-٣، ٣ ر م	نairobi
١٤ ٠٤٠,٨	٩ ٧٩٥,٠	المجموع	

(أ) تمول الموارد على أساس تقاسم التكاليف. ويعكس هذا المبلغ إجمالي موارد الميزانية.

أولا - ٧٨ يشير الأمين العام في الفقرة ٢-٩ من وثيقة الميزانية إلى أن تركيز الإدارة على تنفيذ وتطبيق التكنولوجيا سيشكل عاملاً رئيسياً في تحقيق الاستراتيجية المتكاملة لتكنولوجيا المعلومات لجميع مراكز العمل التي تقدم خدمات المؤتمرات. وتمشيا مع

الاتجاهات الحالية والمتوقعة، سيجري تحديث التطبيقات الرئيسية لإدارة الاجتماعات وإدارة الوثائق وإتاحتها على شبكة الإنترنت، مما سيمكّن، قدر المستطاع، من تفادي استخدام برامجيات مملوكة ملكية خاصة، ويخفض تكاليف الصيانة وتكاليف الدعم الإضافية. ويشير الأمين العام أيضا إلى أن توحيد المقاييس باستخدام نظم تُستخدم على نطاق المنظمة حيثما أمكن، سيمثل وسيلة لتقديم الخدمات على نحو يتسم بالفعالية من حيث التكلفة والكفاءة. كما سيتيح عائدات مغرية وسيكون متسقا ومتوافقا مع التطبيقات التكنولوجية على صعيد الأمم المتحدة.

أولا - ٧٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن النواتج المقررة للإدارة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في مجال تكنولوجيا المعلومات تشمل: زيادة وظائف نظم المعلومات الحاسوبية وإمكانية استخدامها لضمان دعم يتسم بالكفاءة في إدارة الاجتماعات والوثائق؛ وتشجيع استخدام الترجمة بمساعدة الحاسوب والحلول المتاحة عن طريق الخوادم؛ والقيام، بدعم من مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بإنشاء بنية تحتية فنية لتيسير العمل من خارج الموقع؛ وتعزيز الإطار القائم من أجل تسهيل تبادل البيانات بين كافة الكيانات المكلفة بخدمة المؤتمرات في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي؛ ومواصلة إدماج النظم للحد من التكرار وإضافة القيمة. وتتضمن وثيقة الميزانية أيضا تحديثا للوضع المتعلق بتنفيذ نظام كلي ومتكامل لتكنولوجيا المعلومات ((A/64/6 (Sect. 2)، الجدول ٢-٤٧).

أولا - ٨٠ واستفسرت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الباب ٢، بشأن تقاسم المسؤوليات فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات بين مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدارة. وردا على ذلك، أوضحت الإدارة أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو الكيان الرئيسي المكلف بتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة، وهو المسؤول عن تحديد السياسات والمعايير على نطاق المنظومة. وتستخدم جميع الإدارات المنصة والمعدات والبرامجيات الحاسوبية التي يوفرها المكتب وتدفع رسما محسوبا على أساس مستوى استخدامها لتلك الخدمات. بيد أن هناك العديد من الإدارات، منها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، التي تعمل بقدرات أصغر من موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموظفين لدعم النظم الخاصة بكل منها. وتستخدم إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، على الخصوص، عددا من النظم المتخصصة الحيوية بالنسبة لمهمتها، من قبيل النظام الإلكتروني لتخطيط الاجتماعات وتخصيص الموارد لها (e-Meets) والنظام الإلكتروني للوثائق (e-Doc)، التي تحرك العمليات اليومية لمختلف نظم الاجتماعات، وتحديد المواعيد، والمسائل المتعلقة باللغات وتجهيز الوثائق وطباعتها ونشرها، اللازمة لكي تحصل الدول الأعضاء على خدمات عالية الجودة في مجال المؤتمرات. كما تتعهد

الإدارة مكتباً للمساعدة التقنية في شؤون تكنولوجيا المعلومات يقدم خدمات دعم تشمل نحو ٣٠٠ حاسوب مكتبي يستخدمها موظفو اللغات؛ وتقدم خدمات دعم في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى رئيس الجمعية العامة؛ وتقوم بتشغيل مركز موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يقدم المساعدة التقنية إلى الوفود.

أولاً - ٨١ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن وثيقة الميزانية تتضمن معلومات بشأن الوفورات المالية المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ نتيجة للتحسينات الناجمة عن الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات (انظر، بصفة خاصة (A/64/6 (Sect.2 الفقرتان ٢-٦١ و ٢-٨٥)). وفي هذا الصدد، وبالرغم من أن الأمين العام طلب إنشاء وظيفة إضافية برتبة ف-٤ لموظف إدارة المعلومات في نيويورك من أجل تعزيز الإدارة الشاملة لتكنولوجيا المعلومات (انظر الفقرة أولاً-٤٥ أعلاه)، سيتم إنشاء باقي الوظائف المقرر استخدامها لأنشطة تكنولوجيا المعلومات في حدود الموارد المتاحة عن طريق إعادة التوزيع الداخلي، أو من الموارد الخارجة عن الميزانية، كما يلي:

(أ) ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في جنيف، تُنقل من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٢ من أجل تعزيز وظيفة تكنولوجيا المعلومات التي تقوم بها شعبة خدمات المؤتمرات في وضع مشاريع للتكنولوجيا الناشئة والخاصة باللغات (المرجع نفسه، الفقرة ٢-٥٢)؛

(ب) وظيفة برتبة ف-٤ في فيينا، تُنقل من البرنامج الفرعي ٣ إلى البرنامج الفرعي ٢ من أجل تخطيط وتوجيه المشاريع الكبرى في مجال تكنولوجيا المعلومات، المتصلة بإنتاج الوثائق والدعم اللغوي وتقديم الخدمات للاجتماعات (المرجع نفسه، الفقرة ٢-٧٤)؛

(ج) ثلاث وظائف محلية في نيروبي تُمول من موارد خارجة عن الميزانية.

أولاً - ٨٢ واستفسرت اللجنة الاستشارية عن التفاوت الكبير بين الموارد، الإنسانية منها والمالية، المخصصة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي مقارنة بمراكز العمل الثلاثة الأخرى التي تقدم خدمات المؤتمرات (انظر الجدول أولاً-٧ أعلاه) ورداً على ذلك، أوضحت الإدارة أن الاحتياجات من الموارد لقدرة تكنولوجيا المعلومات تُحدد على أساس حجم الطلب على خدمات المؤتمرات ومدى تعقيدها في مركز العمل المعني.

أولاً - ٨٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن العديد من نواتج الإدارة تعتمد اعتماداً كبيراً على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي هذا الصدد، فإنها ترحب

بالجهود المبذولة لتعزيز القدرات والمضي قدماً نحو تنفيذ نظام موحد ومتكامل على الصعيد العالمي. وإذ تعترف اللجنة بدور الإدارة في إدارة نظمها المتخصصة والخاصة بولايتها، تعرب عن أملها أن تعمل هذه الإدارة أيضاً بالتعاون الوثيق مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تفادي الازدواجية في العمل وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة. إضافة إلى ذلك، ونظراً إلى أن تزايد استخدام التكنولوجيات الجديدة قد ساهم فعلاً في تحقيق وفورات، فإن اللجنة تشجع الإدارة على مواصلة استخدام جميع الأدوات الإلكترونية المتاحة بغية زيادة تبسيط ومواءمة أساليب عملها وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإتاحة الوصول من بُعد إلى موارد المصطلحات والمراجع (من قبيل قاعدة مصطلحات الأمم المتحدة (UNTerm)، وبرنامج استرجاع البيانات والنصوص (DTSearch) وغيرهما من قواعد بيانات الوثائق) لجميع المترجمين التحريريين والمحريين ومدوني المحاضر الحرفية العاملين خارج المقر، حيث إن ذلك كفيل بتحسين دقة عملهم وبالتالي خفض الوقت المنفق على المراجعة ومراقبة الجودة داخل المنظمة.

تزويد هيئات حقوق الإنسان بالخدمات في جنيف

أولاً - ٨٤ في الفقرة ٢-١٢ من وثيقة الميزانية، يشير الأمين العام إلى أن إجمالي مستوى الموارد المقترح للباب ٢ يستجيب لزيادة في الطلب على خدمات المؤتمرات على أساس حجم العمل المتوقع، ولا سيما في جنيف. ويستطرد الأمين العام فيذكر أن تقديرات الباب ٢ تشمل اقتراحات محددة تهدف إلى تعزيز القدرة الدائمة في مجال خدمة المؤتمرات لمكتب الأمم المتحدة في جنيف من أجل مواجهة الزيادة في الطلب الناشئة عن أنشطة مجلس حقوق الإنسان وغيره من آليات حقوق الإنسان. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذه الاقتراحات ستؤدي إلى زيادة قدرها ٤٠٠ ١٣٤ ١٣ دولار في إطار إدارة المؤتمرات، في جنيف، تشمل زيادة صافية في تكاليف الوظائف قدرها ٧٠٠ ٦٨٩ ٧ دولار تُعزى إلى الآثار المجتمعة للتغييرات المقترحة في الوظائف، بما في ذلك نقل ١٢ وظيفة من نيويورك إلى جنيف (٦ وظائف برتبة ف-٣ في قسم تحضير النصوص وتصحيح التجارب المطبعية، و ٦ وظائف مترجم تحريري معاون برتبة ف-٢) والآثر المتأخر لإنشاء ٢٥ وظيفة جديدة اعتمدت لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ وزيادة صافية قدرها ٧٠٠ ٤٤٤ ٥ دولار للاحتياجات من غير الوظائف، بما في ذلك تكاليف أخرى متعلقة بالموظفين والخدمات التعاقدية ذات الصلة (٦ ملايين دولار)، يعوضها جزئياً انخفاض قدره ٣٠٠ ٥٥٥ دولار في إطار اللوازم والمواد، والأثاث والمعدات.

أولا - ٨٥ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن حجم العمل المأذون به في الوثائق من أجل الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يُقدَّر بـ ٧٦,٨ مليون كلمة، مما يمثل زيادة قدرها ٤٧ في المائة عن حجم العمل المأذون به وقدره ٥٢,٣ مليون كلمة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وبلغ صافي تقديرات حجم العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، الذي استبعدت منه ١٠,٢ ملايين كلمة للمحاضر الموجزة للجلسات لمجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية التي لم تُصغ، حسبما أقر المجلس بصورة غير رسمية (انظر A/HRC/9/18 الفقرة ٥)، ٦٦,٧ مليون كلمة، أو ما يعادل زيادة قدرها ٢٧ في المائة عن حجم العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

أولا - ٨٦ وعملا بالفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، من المقرر أن يجتمع مجلس حقوق الإنسان بانتظام طوال العام وأن يعقد ما لا يقل عن ثلاث دورات في السنة، بينها دورة رئيسية، تمتد لفترة لا تقل عن ١٠ أسابيع. ويجوز للمجلس أيضا عقد دورات استثنائية، عند الاقتضاء. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أنه على عكس الأجهزة الفرعية الأخرى للجمعية العامة البالغ عددها ٥٨ جهازا فرعيا، التي لديها استحقاقات لخدمة المؤتمرات محددة بدقة، فإن بوسع مجلس حقوق الإنسان بالفعل، وفقا للقرار المذكور آنفا، الاجتماع "حسب الاقتضاء"، أي كلما اقتضت الضرورة ذلك، ما عدا خلال عطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية وبعد الساعة السادسة مساء. وإضافة إلى اجتماعات مجلس حقوق الإنسان نفسه، اجتمع الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لما مجموعه ستة أسابيع في السنة، في ثلاث جلسات استغرقت كل منها أسبوعين، لاستعراض سجلات حقوق الإنسان لـ ٤٨ دولة سنويا.

أولا - ٨٧ وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك أنه مع إنشاء ٢٠ وظيفة جديدة لترجمين شفويين خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فقد تمكنت شعبة خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف من تزويد مجلس حقوق الإنسان بخدمات الترجمة الشفوية المطلوبة. ومع ذلك، افتقرت الشعبة إلى قدرة دائمة كافية في مجال تجهيز الوثائق، إذ ليس لديها سوى ١٥٩ مترجما تحريريا و ١١٧ مجهّز نصوص. وعلاوة على ذلك، فقد كان من الصعب في كثير من الأحيان استقدام موظفين بعقود قصيرة الأجل خلال مهلة قصيرة بسبب حالات العجز في سوق العمل. ولتلك الأسباب، وأيضا بسبب الولاية الواسعة النطاق لمجلس حقوق الإنسان وطابع الاحتياجات المتعلقة باجتماعاته الذي تتزايد صعوبة التنبؤ بها، فقد واجهت الإدارة مجموعة محددة من التحديات في مجال التخطيط فيما يتصل بتجهيز الوثائق. وكان مما يدعو إلى القلق على وجه الخصوص عدد التقارير المقدمة من الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التي: تجاوزت حد ٦٣٠ ٩ كلمة الذي فرضه المجلس نفسه

عملاً بالبيان الرئاسي ٢/٩، ولم تُقدّم قبل المواعيد النهائية للتجهيز التي حددتها الجمعية العامة. وفي ذلك الصدد، أبلغت اللجنة بأن مجلس حقوق الإنسان كرر التأكيد مؤخراً، في مقرره ١١/١١٧، أن الفريق العامل قد أنيطت به سلطة اتخاذ القرار بشأن اعتماد التقارير التي تتجاوز على نحو استثنائي عدد الكلمات المحدد المشار إليها أعلاه، وذلك على أساس كل تقرير على حدة.

أولاً - ٨٨ وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في قرارها ٢٨٤/٦٣، أن يعهد إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية باستعراض الظروف التي أدت إلى عدم كفاية خدمات المؤتمرات المتاحة لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩. وبتقديم توصياته إلى الجمعية في الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والستين من أجل تجنب حدوث حالات مماثلة. وتوقع اللجنة أن ينتهي الاستعراض على وجه السرعة وأن تقدم التوصيات المتعلقة به، على النحو المطلوب، إلى الجمعية لكي تتخذ الإجراءات اللازمة.

أولاً - ٨٩ وتشعر اللجنة الاستشارية بالقلق بشأن العبء المتزايد على عاتق شعبة خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف نتيجة لأنشطة مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية. وتبعاً لذلك، تؤيد اللجنة اقتراح الأمين العام بنقل ١٢ وظيفة من نيويورك إلى جنيف وزيادة مستوى الموارد المخصصة للمساعدة المؤقتة للاجتماعات. غير أنه نظراً للطابع الذي لا يمكن التنبؤ به لكل من عدد الاجتماعات وحجم الوثائق المرتبطة بها، ترى اللجنة أنه من الصعوبة بمكان تقييم ما إذا كانت الاحتياجات المقدرة من الموارد للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ستكفي لضمان التنفيذ الكامل لولاية الإدارة. وتراود اللجنة أيضاً بعض الشكوك فيما إذا كانت الوظائف الستة لترجم تحريري معاون برتبة ف-٢ المقترحة للنقل ستوفر كل القدرة المطلوبة لمعالجة الزيادة في حجم العمل. وفي ضوء هذه الشواغل، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام رصد الموقف عن كثب وإبلاغ الجمعية بأية تطورات قد تنجم عنها آثار مالية. وفي غضون ذلك، تحث اللجنة الإدارة على دراسة الفرص المتاحة، في إطار مبادرة الإدارة الكلية المتكاملة، لتقاسم عبء العمل الإضافي المتعلق بالوثائق بين جميع مراكز العمل الأربعة التي تقدم خدمات المؤتمرات، ومواصلة بذل جهودها للاستفادة من مواردها على أكفأ وجه.

تعليقات وتوصيات بشأن البرامج الفرعية

خدمات الوثائق

أولا - ٩٠ لاحظت اللجنة الاستشارية في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أن الإدارة تنوي الاستمرار في زيادة اعتمادها على خدمات الترجمة التحريرية التعاقدية والترجمة خارج الموقع بوصفهما سبيلين أكثر فعالية من حيث التكلفة نسبيا لتجهيز أنواع معينة من الموارد (انظر A/62/7، الفقرة أولا - ٤٩). على أن اللجنة تلاحظ أن تلك النية غير معبر عنها بشكل كامل في اقتراحات فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، رغم أن متوسط تكلفة الترجمة التعاقدية للصفحة الواحدة لا يزال أقل بكثير من متوسط تكلفة الصفحة الواحدة المترجمة داخليا (كما هو مبين في الفقرة أولا - ٦٣ أعلاه، فإن متوسط تكلفة الصفحة الواحدة من وثائق ما قبل الدورة أو ما بعدها المترجمة إلى جميع اللغات الست داخليا بالمقر في عام ٢٠٠٨، بلغ ٤٧٣ دولار. ويبلغ المعدل المقابل لترجمة صفحة واحدة تعاقديا باللغات الست حوالي ٤٥٠ دولارا). وفي حين يُتوقع ارتفاع نسبة الترجمة التحريرية التعاقدية في فيينا من ٢٧,٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ٣٠ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، فمن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة في جنيف ونيويورك من ١٦ في المائة إلى ١٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ومن ٢٣ إلى ٢١ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويتوقع أن تظل النسبة البالغة ٣٨ في المائة دون تغير في نيروبي.

أولا - ٩١ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه بغية معالجة المسائل المتصلة بمراقبة جودة الترجمة الخارجية واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦١، فقد جرى اعتماد ما مجموعه ١٢ وظيفة لمراجع أقدم برتبة ف-٥ وإنشاؤها في إطار البرنامج الفرعي ٣ خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٧ وظائف في شعبة الوثائق في المقر و ٥ وظائف في دائرة اللغات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف) (Sect.2) A/64/6، الفقرتان ٢-٣٩ و ٢-٥٧). وفي الجدول ٢-٤٧ من وثيقة الميزانية، يشير الأمين العام إلى أنه عملا على موالة تعزيز مراقبة الجودة وبغية كفالة مساءلة المترجمين التحريريين المتعاقدين (الأفراد والشركات) عن أدائهم، فإن القائمة الموحدة للمتعاقدن الخارجيين لدى الإدارة، تتضمن خاصية آلية لاستعراض الجودة. وفيما يتصل بتنفيذ القائمة الموحدة، تقوم الإدارة بوضع منهج موحد لشطب أسماء المترجمين التحريريين الذين يعجزون باستمرار عن الوفاء بمعايير الأمم المتحدة، ووضع معايير موحدة لتقييم عمل المترجمين التحريريين المتعاقدين.

أولا - ٩٢ وتدرك اللجنة الاستشارية الأهمية القصوى لتقديم خدمات لغوية بأعلى مستوى من الجودة. ومع اتخاذ تدابير مراقبة الجودة المذكورة أعلاه، ترى اللجنة أن الإدارة في وضع يسمح لها باستطلاع مواصلة الزيادة في نسبة الترجمة التي تجرى تعاقديا، حيث إن طريقة الإنجاز تلك هي الأكثر فعالية من حيث التكلفة وحيث إنها تقدم ناتجا نهائيا يماثل الترجمة التي تجري داخليا من حيث الجودة. ومن شأن توفير فرص الدخول من بُعد إلى قواعد البيانات المتخصصة للأمم المتحدة التي لم تكن متاحة حتى الآن سوى للموظفين الداخليين (من قبيل نظام مصطلحات الأمم المتحدة (UNTerm) وبرنامج البحث عن البيانات (DTSearch) وغيرهما من قواعد بيانات الوثائق) لجميع المتعاقدين (انظر الفقرة أولا - ٨٣ أعلاه) أن يجعل من الممكن تكليف المتعاقدين بمجموعة أوسع نطاقا من النصوص.

خدمات الاجتماعات والنشر

ألف - ٩٣ تلاحظ اللجنة الاستشارية من وثيقة الميزانية أن الأمين العام يقترح إلغاء خمس وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في مجال تجهيز النصوص في نيويورك نتيجة لما تَحَقَّقَ من حيث الكفاءة بفضل الابتكارات التكنولوجية وتبسيط إجراءات العمل (المرجع نفسه، الفقرة ٢-٤٣). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن عدد مجهزي النصوص في المقر انخفض بصورة مطردة خلال فترات السنتين الثلاث السابقة، من ٢٢٥ في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٢١٧ في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٢٠٧ في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأبلغت اللجنة كذلك أن من بين ٢٠٧ مجهزي نصوص متعاقدين في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كان ١٢٢ مجهز نصوص يحصلون على استحقاقات دولية. وترحب اللجنة بأوجه الكفاءة المتوقعة في مجال تجهيز النصوص وتأمل، مع استمرار التركيز على زيادة استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات، أن يستمر انخفاض عدد مجهزي النصوص.

الجزء الثاني الشؤون السياسية

الباب ٣ الشؤون السياسية

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٣٠٠ ٩٧٤ ٩٣٧ دولار ^(١)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٧٠٠ ٥٨٢ ٩٦٢ دولار
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٤٠٠ ٤٤٤ ٢٢ دولار

يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام الخاصة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية. ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير موجز للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر التمويل والرتبة الوظيفية.

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

ثانياً - ١ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ٣، تبلغ قبل إعادة تقدير التكاليف، ٣٠٠ ٩٧٤ ٩٣٧ دولار، وتمثل زيادة قدرها ٤٠٠ ٦٠٨ ٢٤ دولار، أو ٢,٦ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. انظر (3) (Sect. 64/6 A)، الفقرات من ٣-١٠ إلى ٣-١٥). والموارد مقترحة لإدارة الشؤون السياسية (٧٠٠ ١٨٥ ٨٣ دولار)، والبعثات السياسية الخاصة (٤٠٠ ٩٢٨ ٨٢٨ دولار)، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (٤٠٠ ٧٤٥ ١٥ دولار)، ومكتب دعم بناء السلام (٠٠٠ ٥٩٢ ٤ دولار) ومكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (٨٠٠ ٥٢٢ ٥ دولار).

ألف - إدارة الشؤون السياسية

ثانيا - ٢ يمثل المبلغ الذي طلبه الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وقدره ٨٣ ١٨٥ ٧٠٠ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، زيادة قدرها ٩ ٣٣٥ ٠٠٠ دولار، أي ١٢,٦ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (المرجع نفسه، الجدول ٣-٣).

ثانيا - ٣ يقدم الجدول الثاني - ١ ملخصا للوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ واقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف لفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الثاني - ١

الموارد المقترحة من الوظائف

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
المعتمدة لفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٦٥	١ وأع، ٢ أع م، ٧ مد-٢، ١٥ مد-١، ٣٥ ف-، ٤٩ ف-٤، ٣٩ ف-٣، ٢٤ ف-، ٥ خ ع (ر)، ٨٨ خ ع (ر أ)
المقترحة لفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٢٦٥	١ وأع، ٢ أع م، ٧ مد-٢، ١٥ مد-١، ٣٥ ف-٥، ٤٩ ف-٤، ٣٩ ف-٣، ٢٤ ف-٢، ٥ خ ع (ر)، ٨٨ خ ع (ر أ)
المنقولة	١٠	١ مد-١، ١ ف-٥، ٥ ف-٤، ٣ خ ع (ر أ) من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى الشعبة الجديدة وهي شعبة دعم السياسات والشراكات والوساطة في إطار البرنامج الفرعي ١
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المقترحة لفترة ٢٠١٠-٢٠١١	١٠	٤ ف-٤، ٢ ف-٣، ٤ خ ع (ر أ)

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

ثانيا - ٤ تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت في قرارها ٢٦١/٦٣، بشأن تعزيز إدارة الشؤون السياسية، على ٤٩ وظيفة إضافية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ولدى الاستفسار عن وضع تلك الوظائف (تشمل ٣ وظائف لمكتب الأمم المتحدة للاتصال في أديس أبابا، في إطار الباب ١)، أبلغت اللجنة أن ما مجموعه ٧ وظائف قد شُغلت اعتبارا من ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛ ويجري شغل ١١ وظيفة من خلال القوائم، وبرنامج إعادة الانتداب المنظم، والامتحانات التنافسية الوطنية، والإعلانات عن الوظائف الشاغرة المؤقتة؛

كما نُشرت إعلانات عن وظائف شاغرة في نظام غالاكسي تتعلق بـ ٢٢ وظيفة، وهناك ٩ وظائف في انتظار الإعلان عنها.

ثانياً - ٥ ويبين الجدول الثاني - ١ المبلغ المقترح للوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وقدره ٧٠٠ ٦٩٠ ٧٥ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، الذي يغطي استمرار ٢٦٥ وظيفة (١٧٢ من الفئة الفنية و ٩٣ من فئة الخدمات العامة). وتعكس الزيادة وقدرها ١٠٠ ٣٠٤ ١٠ دولار، أي ١٥,٨ في المائة، الأثر المتأخر وإعادة تصنيف الوظائف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٦١/٦٣.

ثانياً - ٦ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يقترح إنشاء شعبة لدعم السياسات والشراكات والوساطة في إطار البرنامج الفرعي ١، منع نشوب النزاعات واحتواؤها وحلها (المرجع نفسه، الفقرتان ٣-٣٤ و ٣-٤٣). وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أن الأمين العام قدّم في تقريره عن تعزيز إدارة الشؤون السياسية اقتراحاً بدمج وحدة تخطيط السياسات، ووحدة التعاون مع المنظمات الإقليمية، وأمانة اللجنة التنفيذية للسلام والأمن، ومهمة دعم الوساطة في شعبة جديدة هي شعبة دعم السياسات والشراكات والوساطة (انظر A/62/521، الفقرات من ٢٤٤ إلى ٢٧٨، و A/62/7/Add.32، الفقرات من ٧٠ إلى ٧٢). ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٦١/٦٣ على سبع وظائف جديدة لوحدة دعم الوساطة (١ ف-٤، ٣ ف-٣، ٢ ف-٢، ١ خ ع (ر أ)؛ وقررت عدم إنشاء الشعبة أو الموافقة على إعادة تصنيف وظيفة مدير لتلك الشعبة من الرتبة مد-١ إلى الرتبة مد-٢، وطلبت إلى الأمين العام أن يعيد تقديم اقتراحاته، آخذاً في الاعتبار على نحو تام ولاية الإدارة، كما نص عليها في الإطار الاستراتيجي. وبالتالي فقد أعيد تقديم الاقتراح القاضي بإنشاء شعبة لدعم السياسات والشراكات والوساطة في إطار البرنامج الفرعي ١ (منع نشوب النزاعات واحتواؤها وحلها) في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (انظر A/64/6 (Sect. 3)، الفقرات من ٣-٣٥ إلى ٣-٤٣).

ثانياً - ٧ وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن جمع وحدة تخطيط السياسات، ووحدة التعاون مع المنظمات الإقليمية، وأمانة اللجنة التنفيذية للسلام والأمن، ووحدة دعم الوساطة، تحت إدارة مدير أقدم، سيمكّن إدارة الشؤون السياسية من زيادة مواردها إلى الحد الأقصى وإعادة توجيه الإدارة في الوقت ذاته نحو أداء أكثر كفاءة لوظائفها الأساسية. وتشمل هذه الوظائف الأساسية، على النحو المنصوص عليه في الإطار الاستراتيجي، الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، وتمثل هذه المهام مجتمعة

”عناصر متأثرة لنهج شامل لمنع نشوب النزاعات، وإدارة النزاعات، وبناء السلام“ (انظر أيضا A/64/6 (Sect.3)، الفقرة ٣-٣٦).

ثانيا - ٨ وعلى وجه التحديد، يشير الأمين العام إلى أن الشعبة الجديدة ستقدم المساعدة في إضفاء الطابع المهني على الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وللوساطة، وتحقيق التلاحم بين وحدات دعم الوساطة، ووحدة التعاون مع المنظمات الإقليمية وتخطيط السياسات، ومواصلة دعم الأمين العام في علاقته مع طائفة واسعة من المنظمات الإقليمية وغيرها، وتطوير وصون نظام للتدريب ولأفضل الممارسات في الإدارة، وتنسيق مشاركة الإدارة وإسهامها الفني في آليات صنع القرار والتنسيق، من قبيل لجنة السياسات التابعة للأمين العام، وإقامة صلات أوسع نطاقا مع منظومة الأمم المتحدة من خلال دعم وكيل الأمين العام في دوره كمسؤول عن الدعوة إلى اجتماع اللجنة التنفيذية للسلام والأمن. وتدرك اللجنة الاستشارية أن الوحدات التي تتعامل مع مختلف جوانب الشراكات توجد في إدارات وكيانات أخرى تابعة للأمانة العامة.

ثانيا - ٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الوظائف المقترحة للشعبة ستتألف من ٢٣ وظيفة ممولة من الميزانية العادية (١-مد-٢، ٢-مد-١، ٢-ف-٥، ٧-ف-٤، ٤-ف-٣، ٢-ف-٢، ٥-خ ع (ر أ))، ترد في الخريطة التنظيمية الواردة في وثيقة الميزانية، فضلا عن ٨ وظائف ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية (٣-ف-٤، ٢-ف-٣، ٣-خ ع (ر أ)). وستدمج الشعبة الجديدة، في إطار البرنامج الفرعي ١، الوظائف الحالية والملاك الوظيفي لوحدة التعاون مع المنظمات الإقليمية (١-مد-١، ١-ف-٣، و ١-خ ع)، ووحدة دعم الوساطة (١-مد-١، ١-ف-٥، ٢-ف-٤، ٣-ف-٣، ٢-ف-٢، ١-خ ع (ر أ))، فضلا عن ١٠ وظائف مقرر نقلها من التوجيه التنفيذي والإدارة، على النحو التالي: ١-مد-٢ إلى رئيس الشعبة، و ٧ وظائف من وحدة تخطيط السياسات (١-ف-٥، ٤-ف-٤، ٢-خدمات عامة (رتب أخرى)، ٢ من اللجنة التنفيذية للسلام والأمن (١-ف-٤، ١-خدمات عامة (رتب أخرى)). ويرد وصف مهام مدير الشعبة في الفقرة ٣-٤٣ من وثيقة الميزانية. وتلاحظ اللجنة أن شاغل الوظيفة سيقوم بالإعداد لتنفيذ عمل الشعبة وتوجيهه، وتيسير التآزر بين مختلف الوحدات، فضلا عن إدارة الشعبة وتنسيق التفاعل مع النظراء في المنظومة. بما في ذلك القيادة الفعالة لأمانة اللجنة التنفيذية للسلام والأمن، وقيادة المهام الرئيسية المتعلقة بتخطيط السياسات ودعم الوساطة، والإشراف على هذه المهام. وستكون الشعبة الجديدة مسؤولة بشكل مباشر أمام وكيل الأمين العام.

ثانيا - ١٠ وتدرك اللجنة الاستشارية أن ثمة مزية في دمج المهام المستقلة السابقة بهدف الاستفادة من الموارد إلى الحد الأقصى، وتحسين القيام بالمهام الفنية والسماح بقدر أكبر من التنسيق للتفاعل مع النظراء في منظومة الأمم المتحدة. وتلقت اللجنة تأكيدات بأن هذا لن يؤدي إلى إضعاف عمل وحدة دعم الوساطة، بل سيعزز عمل الوحدات الأخرى التي يجري دمجها في الشعبة الجديدة. وتوصى اللجنة بقبول الاقتراح بإنشاء الشعبة الجديدة على النحو الذي اقترحه الأمين العام. على أن اللجنة ترى أنه ينبغي عدم استخدام كلمة "شراكات" في العنوان. وفضلا عن ذلك، تعتقد اللجنة أنه ينبغي توضيح مفهوم الشراكات والتفاعل مع الكيانات الأخرى في الأمانة العامة، في منظومة الأمم المتحدة أو خارج منظومة الأمم المتحدة، التي تضطلع بوظائف مماثلة (انظر أيضا الفقرة ثانيا - ١٣ أدناه).

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثانيا - ١١ تعكس الموارد غير المتعلقة بالوظائف البالغة ٧ ٤٩٥ ٠٠٠ دولار انخفاضا قدره ٩٦٩ ١٠٠ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، الموزعة بين معظم بنود الميزانية. ويمثل المبلغ الإجمالي المخصص لسفر الموظفين وقدره ١ ٨٢٣ ٠٠٠ دولار، انخفاضا قدره ١٢١ ١٠٠ دولار عن المبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذا المبلغ يكفي لتغطية ثلث تكاليف السفر المتوقعة للإدارة؛ ويُتوقع الوفاء بما تبقى من خلال التمويل من خارج الميزانية.

ثانيا - ١٢ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة والوقت الإضافي مدرجة الآن في ميزانية واحدة في إطار دعم البرنامج، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في إطار جميع البرامج الفرعية وزيادة مقابلة تبلغ ٣٣٥ ٨٠٠ دولار في إطار دعم البرنامج. وتنعكس الانخفاضات أيضا في إطار البرنامج الفرعي ٥، قضية فلسطين، للخدمات التعاقدية (٢١ ٧٠٠ دولار) واللوازم والمواد (٦ ٤٠٠ دولار). وأبلغت اللجنة أنه نظرا لتفاوت أنماط النفقات بين مختلف البرامج الفرعية والطابع الذي لا يمكن التنبؤ به لفئة الإنفاق، يُقترح الآن تمويل هذه الاحتياجات من ميزانية واحدة، لكي يمكن للإدارة الوفاء بها عند الحاجة. وتوصي اللجنة بقبول الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لإدارة الشؤون السياسية.

تعليقات وتوصيات عامة

ثانياً - ١٣ أشارت اللجنة الاستشارية إلى ضرورة التعاون والتنسيق الفعالين بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وبين الإدارات الأخرى التابعة للأمانة العامة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها، (A/62/7)، (الفقرة ثانياً - ٦). وأشارت أيضاً إلى ضرورة إعادة النظر في ما يمكن أن تفعله كل إدارة بشكل أكثر فعالية وكفاءة واستطلاع أفضل الطرق لتنظيم المهام السياسية للأمانة العامة لتعزيز فعاليتها وكفاءتها. وأشارت اللجنة في تقريرها عن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها والميزانية المقترحة لحساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ (A/63/841)، إلى بدء تنفيذ الأمين العام لمبادرات عدة، من قبيل استراتيجية دعم لتقديم الخدمات (إدارة الدعم الميداني)، ودراسة الأفق الجديد (إدارة عمليات حفظ السلام) والجهود المبذولة في مجال الوساطة (إدارة الشؤون السياسية) وبناء السلام (مكتب دعم بناء السلام). وتشجع اللجنة تعزيز تقاسم المعارف وتبادل التجارب بين الإدارات المختلفة.

باء - البعثات السياسية الخاصة

ثانياً - ١٤ تذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة وافقت في قرارها ٢٦٦/٦٣ بشأن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، على تقدير أولي يبلغ ٨٧١ ٤ مليون دولار كأساس لإعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بما في ذلك اعتماد بمبلغ ٨٠٠ ٢٦٦ ٧٧٦ دولار للبعثات السياسية الخاصة المتصلة بالسلام والأمن والمتوقع تمديدها أو الموافقة عليها في فترة السنتين. ويتضمن مخطط الميزانية أيضاً اعتماداً بمبلغ ٦٠٠ ٦٦١ ٥٢ دولار يتصل بالاحتياجات المنبثقة عن اتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٥٠/٦٣ بشأن مواءمة شروط الخدمة، يؤثر على البعثات السياسية الخاصة. وبالتالي تقدر القيمة الإجمالية للاعتماد بمبلغ ٤٠٠ ٩٢٨ ٨٢٨ دولار. ويبين الجدول الثاني - ٢ أدناه، المعلومات بشأن الاعتماد ذي الصلة في إطار البعثات السياسية الخاصة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بما في ذلك الإدارات الرائدة ومقدمي الدعم الإداري.

الجدول الثاني - ٢

البعثات السياسية الخاصة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الاعتمادات (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)				
المجموع (الصافي)	٢٠٠٩	٢٠٠٨	الإدارة الرائدة	الدعم الإداري
المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون والممثلون الشخصيون للأمين العام ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص للبنان				
١ ٣٦٨,٠	٥٨٦,١	٧٨١,٩	إدارة الشؤون السياسية	إدارة الشؤون السياسية
٥ ٢٢٨,٥	٤ ٩٣٠,٠	٢٩٨,٥	إدارة الشؤون السياسية	إدارة الدعم الميداني
٢ ٤٧٥,٨	٨٨٠,٨	١ ٥٩٥,٠	إدارة الشؤون السياسية	إدارة الشؤون السياسية
١ ٢١٣,٨	٣٤٦,٤	٨٦٧,٤	إدارة الشؤون السياسية	إدارة الشؤون السياسية
١ ٥٤٢,٦	٦١١,٦	٩٣١,٠	إدارة الشؤون السياسية	إدارة الشؤون السياسية
١٢ ٦٢٢,٦	٥ ٤٦٣,٥	٧ ١٥٩,١	إدارة الشؤون السياسية	إدارة الدعم الميداني
٦٤,٦		٦٤,٦	إدارة الشؤون الإدارية	إدارة الشؤون الإدارية
٢٤ ٥١٥,٩	١٢ ٨١٨,٤	١١ ٦٩٧,٥	المجموع الفرعي	
فرق ومجموعات وأفرقة ورصد الجزاءات				
٢ ٤٦٩,٢	١ ٣٠٥,٠	١ ١٦٤,٢	إدارة الشؤون السياسية	إدارة الشؤون السياسية
١ ٣٤١,٤	٤٨٧,٦	٨٥٣,٨	إدارة الشؤون السياسية	إدارة الشؤون السياسية
٢ ٤٩٤,٥	١ ٣٢١,٤	١ ١٧٣,١	إدارة الشؤون السياسية	إدارة الشؤون السياسية
٢ ٩٠٥,٠	١ ٤٢٤,٤	١ ٤٨٠,٦	إدارة الشؤون السياسية	إدارة الشؤون السياسية
٢ ٧٣٣,٨	١ ١٣٢,٦	١ ٦٠١,٢	إدارة الشؤون السياسية	إدارة الشؤون السياسية
فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات				
٧ ٥٠٩,٠	٣ ٩٠٨,٨	٣ ٦٠٠,٢	إدارة الشؤون السياسية	إدارة الشؤون السياسية
٤ ٧٨٩,٩	٢ ٥٠٩,٢	٢ ٢٨٠,٧	مكتب شؤون نزع السلح	مكتب شؤون نزع السلح
دعم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)				

الاعتمادات (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)				
	المجموع (الصافي)	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
الدعم الإداري	الإدارة الرائدة			
المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب	المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب	١٥ ٤٦٠,٨	٧ ٩٥٥,٤	٧ ٥٠٥,٤
المجموع الفرعي		٣٩ ٧٠٣,٦	٢٠ ٠٤٤,٤	١٩ ٦٥٩,٢
مكاتب الأمم المتحدة، ومكاتب دعم بناء السلام واللجان				
مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا	إدارة الشؤون السياسية	١١ ٠٧٧,٠	٥ ٧٠٤,٠	٥ ٣٧٣,٠
مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	إدارة الشؤون السياسية	١٦ ١٤٤,٦	٩ ٧٣٤,٧	٦ ٤٠٩,٩
مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو	إدارة الشؤون السياسية	٨ ٧٣٧,٩	٥ ٠٩٨,١	٣ ٦٣٩,٨
مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال	إدارة الشؤون السياسية	٢٥ ٤٢٦,٥	١٠ ١٦٦,٤	١٥ ٢٦٠,١
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون	إدارة الشؤون السياسية	١٥ ٢٠٥,٠	١٥ ٢٠٥,٠	
لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة	إدارة الشؤون السياسية	١٥ ٩٥٨,٦	٧ ٦٨٥,٤	٨ ٢٧٣,٢
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى	إدارة الشؤون السياسية	٤ ٠٠٦,٣	١ ٦٨٨,٨	٢ ٣١٧,٥
مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي	إدارة عمليات حفظ السلام	٧٠ ١٦٧,٥	٣٩ ٠٤٢,٩	٣١ ١٢٤,٦
بعثة الأمم المتحدة في نيبال	إدارة الشؤون السياسية	٦٦ ٨٥٧,٨	١١ ٧٣٦,٣	٥٥ ١٢١,٥
المجموع الفرعي		٢٣٣ ٥٨١,٢	١٠٦ ٠٦١,٦	١٢٧ ٥١٩,٦
بعثات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة				
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان	إدارة عمليات حفظ السلام	٢٤٣ ٨٩٤,٧	١٦٧ ٨٢٦,٠	٧٦ ٠٦٨,٧
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق	إدارة الشؤون السياسية	٢٦٥ ٨٣٩,١	١٢٥ ٥٣١,٠	١٤٠ ٣٠٨,١
المجموع الفرعي		٥٠٩ ٧٣٣,٨	٢٩٣ ٣٥٧,٠	٢١٦ ٣٧٦,٨
البعثات المصفاة و/أو المنقولة إلى عمليات أخرى خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩				
مكتب الأمم المتحدة للمبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل	إدارة عمليات حفظ السلام	٥٧٠,٢	(٥٠,٦)	٦٢٠,٨

الاعتمادات (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)				
الدعم الإداري	الإدارة الرائدة	المجموع (الصافي)	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	إدارة عمليات حفظ إدارة الدعم الميداني	٢٧٠٣٤,٧	-	٢٧٠٣٤,٧
	إدارة الشؤون السياسية	٤١٣٣٧,٤	١٠٥٥١,١	٣٠٧٨٦,٣
	إدارة الشؤون السياسية	٣٣٧٣,٠	١٥٢٦,٢	١٨٤٦,٨
المجموع الفرعي			١٢٠٢٦,٧	٦٠٢٨٨,٦
المجموع الكلي			٤٤٤٣٠٨,١	٤٣٥٥٤١,٧

ثانيا - ١٥ تشير اللجنة الاستشارية إلى أن استخدام المبلغ، وفقا للإجراءات المعمول بها، يخضع للولايات التشريعية الفردية وموافقة الجمعية العامة، حيث إن الجمعية أو مجلس الأمن تنشئ هذه الولايات أو تجردها. فضلا عن ذلك، سيقدم تبرير تفصيلي للاحتياجات من الموارد إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والستين. وستدلي اللجنة الاستشارية بتعليقاتها وتقدم توصياتها ذات الصلة، فيما يتعلق بالاقترحات المتعلقة بالموظفين وغير المتعلقة بالموظفين، في سياق تقديم تقرير الأمين العام الذي يتضمن تقديرات فيما يخص البعثات السياسية الخاصة، والمساعدية الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت الجمعية و/أو المجلس بتقديمها إلى الجمعية في الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والستين.

جيم - مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

ثانيا - ١٦ تعكس الموارد المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠ البالغة ٤٠٠ ١٥٧٤٥ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، انخفاضاً صافياً قدره ١٠٠ ١٩٥ دولار، أو ١,٢ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ثانيا - ١٧ يعرض الجدول الثاني - ٣ ملخصاً للوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ واقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الثاني - ٣

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة
الميزانية العادية	
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١ وأع، ١ مد-٢، ٦ ف-٥، ٣ ف-٤، ٩ ف-٣، ٤ خ م، ٥٦ ٢ م و، ٦ خ أ، ١ خ ع (رر)، ١ خ ع (رأ) ٢٢ رم
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ^(أ)	١ وأع، ١ مد-٢، ٦ ف-٥، ٣ ف-٤، ٩ ف-٣، ٦ خ م؛ ٥٦ ٦ خ أ، ٢ م و، ٢٢ رم

(أ) تشمل تحويل وظيفتين من فئة الخدمات العامة إلى فئة الخدمة الميدانية عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣.

ثانيا - ١٨ تعكس الزيادة البالغة ١٠٠ ٨٠ دولار، أو ٠,٦ في المائة، في موارد الوظائف بالمقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والبالغ ١٢ ٧٥٩ ٧٠٠ دولار، استمرار ٥٦ وظيفة مبنية في الجدول الثاني - ٣، بما في ذلك تحويل وظيفتين دوليتين من فئة الخدمات العامة إلى فئة الخدمات الميدانية عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ بشأن مواءمة شروط الخدمة، فضلا عن الأثر المتأخر لوظيفتين جديدتين اعتمدتا في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التحويلات المقترحة.

ثانيا - ١٩ يمثل المبلغ المقترح للبنود غير المتعلقة بالوظائف وقدره ٢ ٩٠٥ ٦٠٠ دولار انخفاضا قدره ٢٧٥ ٢٠٠ دولار، ويعكس أساسا، كما هو مبين في وثيقة الميزانية، انخفاضا تحت بند السفر الرسمي للموظفين في محاولة للجمع بين الرحلات والإقلاص من عدد الموظفين المسافرين. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد غير المتعلقة بالوظائف، المقترحة لمكتب المنسق الخاص للشرق الأوسط.

دال - مكتب دعم بناء السلام

ثانيا - ٢٠ يعكس المبلغ الإجمالي المقترح في إطار الميزانية العادية للفترة ٢٠١١-٢٠١٠ لمكتب دعم بناء السلام، وقدره ٥٩٢ ٠٠٠ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، زيادة قدرها ٧٥ ٥٠٠ دولار، أي ١,٧ في المائة، على الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى الأثر المتأخر للوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، إضافة إلى ست وظائف جديدة يُقترح تحويلها من الوظائف الممولة من المساعدة المؤقتة العامة،

ويقابلها نقصان في الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف، يُعزى أساساً إلى خفض اعتمادات المساعدة المؤقتة العامة.

ثانياً - ٢١ وتذكر اللجنة الاستشارية بأنه، وفقاً لنتائج مؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠)، أنشئت لجنة بناء السلام والصندوق الدائم لبناء السلام ومكتب دعم بناء السلام (انظر قرار الجمعية ١٨٠/٦٠ وقراري مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٦) و ١٦٤٦ (٢٠٠٦)). ويرد في الفقرات من ٣-٨٠ إلى ٣-٨٤ من وثيقة الميزانية موزع لمهام مكتب دعم بناء السلام ودوره، بما في ذلك الدعم الذي تقدمه الأمانة للجنة بناء السلام. وتشير اللجنة أيضاً إلى أنه، كما هو مبين في الفقرة ٣-٨٩ من الوثيقة، أُجري استعراض لمهام المكتب، يعكس الدروس المستفادة خلال العامين الأولين من عمل المكتب، ويُقترح تعديل هيكل المكتب ليشمل المكتب المباشر للأمين العام المساعد، وفرع دعم لجنة بناء السلام، وفرع تخطيط السياسات وتطبيقها، وفرع تمويل بناء السلام (انظر الفقرتين ثانياً - ٢٤ و ثانياً - ٣٠ أدناه).

ثانياً - ٢٢ ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن دور المكتب في دعم لجنة بناء السلام أخذ يتوسع باستمرار، مع زيادة حجم مهامه ودرجة تعقيدها. فمقارنة بفترة السنتين السابقة (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، زاد عدد البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام من بلدين إلى أربعة بلدان خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتشمل تلك البلدان الآن بروندي (٢٠٠٦)، وسيراليون (٢٠٠٦)، وغينيا - بيساو (٢٠٠٧)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (٢٠٠٨). ولم يُشطب أي منها بعد من جدول الأعمال، وتشير الدلائل إلى أن حجم العمل اللازم للوفاء بالتزامات اللجنة إزاء هذه البلدان سيظل كبيراً لفترة السنتين أو الثلاث سنوات المقبلة. وقد طلب بلد آخر رسمياً في عام ٢٠٠٨ إضافته إلى جدول أعمال اللجنة (وأرجأ مجلس الأمن اتخاذ قرار في هذا الشأن إلى أن تُجرى الانتخابات في هذا البلد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، وينظر بلد آخر حالياً في إمكانية تقديم طلب مماثل. ومن الممكن أن يُضاف البلدان معاً إلى جدول أعمال اللجنة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويلاحظ أن ثمة وتيرة نمو أسرع بالنسبة لصندوق بناء السلام. فقد أبلغت اللجنة أن الصندوق تطور ليصبح صندوقاً استثمارياً تساوي قيمته ٣٠٩ ملايين دولار، يضم ٤٥ من المانحين، ويعمل في ١٢ بلداً. وخلال العامين الماضيين، تضاعف عدد البلدان المستفيدة من موارد الصندوق أربع مرات: من ٣ (في عام ٢٠٠٧) إلى ١٣ (في عام ٢٠٠٩)، مع وجود ٩ عمليات وبرامج قطرية مكتملة. وعلاوة على ذلك، فقد أحيطت اللجنة علماً بأن كل عملية من عمليات الدفع التي يقوم بها الصندوق تتطلب عدة إجراءات فنية وعمليات متابعة

وتوجيه ورصد للتقدم المحرز، وذلك من أجل كفالة استخدام موارد الصندوق وفق الغرض الذي أنشئ من أجله.

ثانيا - ٢٣ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاستعراض المذكور أعلاه، الذي أُجري في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ أثناء اعتكاف المكتب، نظر إلى تطور حجم العمل في اللجنة والمكتب، وزيادة عدد البلدان المستفيدة من مساهمات الصندوق أربع مرات، وزيادة موارد الصندوق إلى الضعف. وأخذ الاستعراض أيضا في الحسبان الدعوة الموجهة من الدول الأعضاء لتعزيز قدرة مكتب دعم بناء السلام حتى يتمكن من خدمة اللجنة على نحو أفضل، وهي دعوة وُجّهت خلال المناقشة العامة التي جرت أثناء الدورة الثالثة للجمعية العامة، وأثناء مناقشة التقرير المتعلق بعمل لجنة بناء السلام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

ثانيا - ٢٤ وكما ذكر للجنة الاستشارية، فقد خلص الاستعراض إلى أنه من أجل دعم لجنة بناء السلام على نحو أفضل، ينبغي أن يُدمج الدعم المقدم للجنة التنظيمية والتشكيلات القطرية المخصصة (وهي مهام كانت مقسمة في السابق بين قسمي التخطيط الاستراتيجي والعلاقات الخارجية) في إطار فرع واحد معزز لدعم لجنة بناء السلام. وأبرز الاستعراض أيضا الدور الحيوي الذي تضطلع به اللجنة والمكتب في تعبئة الموارد لعمليات بناء السلام (عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠) والحاجة إلى تعزيز قدرة المكتب في هذا المجال. ومن أجل تحسين إدارة الصندوق، يلزم زيادة عدد الموظفين اللازمين لإدارته زيادة كبيرة. وكانت الخلاصة أن تُدمج هاتان المهمتان المنفصلتان، الإدارة البرنامجية والمالية لصندوق بناء السلام، من جهة، وتعبئة الموارد وتعقب التمويل وتحليل الثغرات التمويلية، من جهة أخرى، في فرع جديد واحد يسمى فرع تمويل بناء السلام. وفيما يتعلق بالسياسات، فإن المهام التي كان يؤديها قسم تحليل السياسات يقوم بها حاليا فرع تخطيط السياسات وتطبيقها.

ثانيا - ٢٥ ويعرض الجدول الثاني - ٤ ملخصا للوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ومقترحات الأمين العام بشأن الوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الثاني - ٤
الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
١ أ ع م؛ ١ مد-٢؛ ١ مد-١؛ ١ ف-٥؛ ١ خ ع (ر ر)؛ ٢ خ ع (ر أ)	٧	المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
١ أ ع م؛ ١ مد-٢؛ ١ مد-١؛ ١ ف-٥؛ ٢ ف-٤؛ ١ ف-٣؛ ١ خ ع (ر ر)؛ ٣ خ ع (ر أ)	١٣	المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١
٢ ف-٥؛ ٢ ف-٤؛ ١ ف-٣؛ ١ خ ع (ر أ) ممولة من المساعدة المؤقتة العامة	٦	المحوّلة
الموارد الخارجة عن الميزانية		
١ مد-١؛ ٢ ف-٥؛ ٢ ف-٤؛ ١ ف-٣؛ ٢ خ ع (ر أ)	٨	المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

ثانياً - ٢٦ تمثل الاحتياجات المتعلقة بالوظائف البالغة ٨٠٠ ٥٠٦ ٣ دولار المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، زيادة قدرها ٤٠٠ ٠٦٧ ١ دولار، أي ٤٣,٨ في المائة، على الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتشمل الوظائف الثلاث عشرة المقترح تمويلها من الميزانية العادية ٧ وظائف قائمة، بالإضافة إلى ٦ وظائف يُقترح تحويلها من الوظائف الممولة من المساعدة المؤقتة العامة، كما هو مبين في الجدول الثاني - ٤. وتذكر اللجنة الاستشارية بأن ثماني وظائف (٢ ف-٥ و ٢ ف-٤ و ٢ ف-٣ و ٢ خ ع (ر أ)) اعتُمدت في إطار المساعدة المؤقتة العامة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتقرر اقتراح تحويل ست وظائف إلى وظائف ممولّة من الميزانية العادية (٢ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ ع (ر أ)) بناءً على استعراض للمهام واستخلاص الدروس المستفادة في سياق تنفيذ برنامج العمل (انظر A/64/6 (Sect. 3))، الفقرة ٣-٨٧ والفقرة ثانياً - ٢١ أعلاه). غير أن اللجنة أبلغت كذلك أن كل الوظائف الحالية، وعددها ٨، لها طابع مستمر وأساسي، وأن الوظيفتين المتبقيتين (١ ف-٣ و ١ خ ع (ر أ))، بالنظر إلى المهام المنوطة بهما، ستُدرجان في فرع تمويل بناء السلام الجديد، الذي سيمولّ من الموارد الخارجة عن الميزانية.

ثانياً - ٢٧ وفي هذا الصدد، وكما هو مبين في الفقرة ٣-٩٠ من وثيقة الميزانية، فإن كل الوظائف المدرجة في فرع تمويل بناء السلام (١ مد-١ و ٢ ف-٥ و ٢ ف-٤ و ١ ف-٣ و ٢ خ ع) يُقترح تمويلها من موارد خارجة عن الميزانية (مع تحميل صندوق بناء السلام ٣ في المائة من التكاليف العامة) (انظر أيضاً الجدول الثاني - ٥). وأبلغت اللجنة

الاستشارية أن الزيادة في الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية تعكس الزيادة المتعلقة بالصندوق، ولا ينبغي دعمها بموارد الميزانية العادية.

ثانيا - ٢٨ وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أنه سيستمر توفير خمس وظائف (١ مد-١، ٢ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣) عن طريق إعارات من مؤسسات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة (البرنامج الإنمائي وبرنامج البيئة وصندوق المرأة واليونيسيف) على أساس عدم رد التكاليف (Sect.3) (A/64/6، الفقرة ٣-٨٨). وأبلغت اللجنة أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بعد إعداد الميزانية في صيغتها النهائية، قررت توفير وظيفة برتبة ف-٥. وأبلغت اللجنة أن بعض تلك الوظائف قد يشهد دورانا سريعا. وتشدد اللجنة على أهمية استمرار التزام هذه الكيانات بمساندة مكتب دعم بناء السلام، وتوصي بتعزيز الجهود المبذولة للحصول على فترات انتداب أطول للموظفين المعارين من أجل كفالة استقرار المهام.

ثانيا - ٢٩ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن احتياجات مكتب دعم بناء السلام من الموظفين للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتشدد أيضا على أهمية الاستمرارية في قيادة المكتب، وتوقع التعجيل بتعيين أمين عام مساعد جديد للقيام بهذه المهام. وتحيط اللجنة علما بالهيكل المعاد تنظيمه المقترح للمكتب، وتوصي بإبقائه قيد الاستعراض.

ثانيا - ٣٠ ويبيّن الجدول الثاني - ٥ أدناه، الذي قُدم إلى اللجنة الاستشارية بناء على طلبها، هيكل المكتب بعد إعادة تنظيمه، بما في ذلك المهام المقترحة وتوزيع الوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الثاني - ٥

المهكل التنظيمي والمهام وتوزيع الوظائف المقترحة لمكتب دعم بناء السلام للفترة ٢٠١١-٢٠١٠

مكتب الأمين العام المساعد

- القيام، نيابة عن الأمين العام، بتحفيز كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة فيما يتعلق بشؤون بناء السلام
- كفالة الدعم المناسب للجنة بناء السلام
- الإشراف على تنظيم صندوق بناء السلام وإدارته
- القيام، بصفة مباشرة، بالبحث والتحليل وإدارة المعارف في مجال بناء السلام
- القيام بالاتصالات والأنشطة اللازمة للوصول إلى جميع الأطراف المعنية ببناء السلام في مختلف أنحاء العالم
- توفير الإدارة العامة لمكتب دعم بناء السلام

فرع تمويل بناء السلام (بما في ذلك صندوق بناء السلام)

- توفير إدارة برنامجية ومالية مسؤولة لصندوق بناء السلام
- رصد وتقييم كيفية استخدام موارد صندوق بناء السلام والإبلاغ عن ذلك
- تعبئة الموارد لصندوق بناء السلام
- حشد وتعبئة الموارد للاجتماعات القطرية المخصصة للجنة بناء السلام
- تحديد وإقامة شراكات جديدة مع القطاع الخاص والمؤسسات، إلخ.
- إدارة العلاقات مع المانحين (صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام)
- تحليل الثغرات التمويلية وتعقب موارد تمويل عمليات بناء السلام للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام

فرع لجنة بناء السلام

- تقديم دعم الأمانة الفني والتنظيمي لجميع تشكيلات لجنة بناء السلام (اللجنة التنظيمية، والاجتماعات القطرية المخصصة الأربعة، والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة)
- تقديم الدعم الفني للاجتماعات القطرية المخصصة وكيانات الأمم المتحدة القطرية فيما يتعلق بالبلدان قيد النظر

مكتب الأمين العام المساعد

- الاتصال ببعثات الأمم المتحدة المنشأة بموجب الميثاق والتنسيق معها
- دعم جهود بناء السلام على الأرض
- مراقبة البلدان المحتمل أن تقدم طلبات إلى لجنة بناء السلام

فرع تخطيط السياسات وتطبيقها

- تقديم الدعم التقني بشأن السياسات إلى لجنة بناء السلام
- تعزيز النهج المتكاملة وتوفير التوجيه في مجال السياسة العامة وأفضل الممارسات للأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة (عما في ذلك على مستوى المقر وعلى المستوى القطري)
- تشجيع إدارة المعارف بسبل منها تشكيل جماعة ممارسين
- لاتصال بشركاء خارجيين، مع التركيز على مؤسسات البحث الأكاديمي وبحوث السياسات

(أ) وظائف ممولة من الميزانية العادية.

(ب) وظائف يُقترح تحويلها من المساعدة المؤقتة العامة.

(ج) قيد استعراض اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

(د) وظائف ممولة من خارج الميزانية.

(هـ) وظيفة جديدة معارة من مفوضية اللاجئين (غير واردة في الوثيقة (Sect.3)A/64/6)).

(و) موظفون معارون من البرنامج الإنمائي وبرنامج البيئة واليونيسيف وصندوق المرأة (حتى نهاية ٢٠٠٩).

(ز) خبراء معاونون.

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثانيا - ٣١ تمثل الموارد غير المتعلقة بالوظائف، البالغة قيمتها ٢٠٠ ٠٨٥ ١ دولار، المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، نقصانا قدره ٩٠٠ ٩٩١ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ البالغ ١٠٠ ٢٠٧٧ دولار. ويُعزى أساسا هذا النقصان الصافي في الاحتياجات إلى انخفاض في الاعتماد المدرج في إطار التكاليف الأخرى للموظفين (٢٠٠ ٣٠١ ١ دولار)، وذلك نظرا للتحويل المقترح لوظائف من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة، على النحو المبين في الفقرة ثانيا-٢٦ أعلاه وانخفاض في الاعتماد المخصص للاستشاريين والخبراء (٢٠٠ ١٧٨ دولار)، يعزى إلى الاستخدام المقرر للخبرات المتاحة داخليا، إضافة إلى مستوى الملاك الوظيفي المقترح. وتقابله جزئيا احتياجات إضافية قدرها ٩٠٠ ٥٩٨ دولار، لسفر رؤساء لجنة بناء السلام وأعضائها إلى البلدان التي يجري النظر في

طلبتها وإجراء تقييم مباشر لمدى فعالية أنشطة اللجنة وأثرها. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة للجنة بناء السلام.

هاء - سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة

ثانيا - ٣٢ أنشئ سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة بموجب أحكام قرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ووفقا لهذا القرار، أنشئ مكتب سجل الأضرار في مكتب الأمم المتحدة في فيينا باعتباره هيئة فرعية تابعة للجمعية. وتعكس الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، البالغة ٨٠٠ ٥٢٢ ٥ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، زيادة قدرها ٣٠٠ ٣١٤ دولار على مبلغ ٥٠٠ ٢٠٨ ٥ دولار المخصص للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ثانيا - ٣٣ وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه جُمع إلى اليوم أكثر من ١ ٥٠٠ من نماذج المطالبة وسُلِّمت للمكتب في فيينا، وترجمت ٤٠٠ منها من العربية إلى الإنكليزية، وجُهِّزت عبر قاعدة البيانات الإلكترونية للمكتب وتم استعراضها. وعلاوة على ذلك، ووفقا لتقديرات المكتب، سيتعين جمع ٥٠ ٠٠٠ إلى ٦٠ ٠٠٠ مطالبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك المناطق الواقعة داخل القدس وحولها، وهو ما يعني، بالنظر إلى مستوى الملاك الحالي، القدرة على جمع وتجهيز ٣ ٠٠٠ نموذج مطالبة خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

ثانيا - ٣٤ ويعرض الجدول ثانيا-٦ أدناه ملخصا للوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والوضع الحالي للوظائف الشاغرة ومقترحات الأمين العام بشأن الوظائف للفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الثاني - ٦

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة
المعمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٨
١ مد-٢، ١ ف-٥، ٥ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢/١، ٩ خ ع (ر أ)	
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	١٧
١ مد-٢، ١ ف-٥، ٥ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢/١، ٩ خ ع (ر أ)	

ثانيا - ٣٥ ستغطي الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالوظائف (٨٠٠ ٤٩٠ ٤ دولار) تكاليف استمرار ١٨ وظيفة (١ مد-٢؛ ١ ف-٥؛ ٥ ف-٤؛ ١ ف-٣؛ ١ ف-٢؛

٩ خ ع (ر أ)) خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتعكس الزيادة البالغة ٢٠٠ ٢١٢ ١ دولار على الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الأثر المتأخر للوظائف، التي أُدرجت في الميزانية على أساس عامل شغور بنسبة ٥٠ في المائة خلال السنة الأولى من فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ نظرا لتأخر إنشاء المكتب.

ثانيا - ٣٦ ويعكس النقصان البالغ ٩٠٠ ٨٩٧ دولار في الموارد المقترحة غير المتعلقة بالوظائف وقدره ٠٠٠ ٣٢ ١ دولار، نقل الموارد المخصصة للإيجار والدعم من الباب ٣، الشؤون السياسية، إلى الباب ٢٨ واو، الإدارة، فيينا.

ثانيا - ٣٧ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف لمكتب سجل الأضرار.

الباب ٤

نزع السلاح

الاقتراح المقدم من الأمين العام	١٠٠ ٦٣٦ ٢٢ دولار ^(١)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٩٠٧٠٠ ٤٥٩ ٢٢ دولار
الموارد المسقطه من خارج الميزانية	٦٠٠ ٤٦٦ ١٠ دولار
يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزاً للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.	
(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك	

ثانيا - ٣٨ وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٧/٦١ بشأن تعزيز قدرة المنظمة على النهوض بجدول أعمال نزع السلاح، قد أيدت إنشاء مكتب لشؤون نزع السلاح، تستمر معه استقلالية ميزانية إدارة شؤون نزع السلاح ولا يؤدي إلى المساس بهياكل الإدارة ومهامها القائمة، وتعيين ممثل سام رئيساً للمكتب برتبة وكيل للأمين العام. وعملا بالفقرة ٣ من هذا القرار، قدم الأمين العام إلى الجمعية، في دورتها الثانية والستين، تقريراً عن الآثار المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية المترتبة على تعيين الممثل السامي وتنفيذ الولايات المنوطة بمكتب شؤون نزع السلاح (A/62/643). وذكر التقرير أن المكتب

قد احتفظ بالأفرع والمهام الخمسة لإدارة شؤون نزع السلاح سابقا، وواصل تنفيذ الولايات المستمدة من القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية وأجهزة صنع السياسات الأخرى؛ وإضافة إلى ذلك، ذكر الأمين العام أن إعادة التنظيم الإداري لإدارة شؤون نزع السلاح لتصبح مكتبا، مع وجود خط اتصال مباشر بالأمين العام، تكفل التفاعل بكفاءة بين مكتبه وإدارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن منصب الممثل السامي ظل برتبة وكيل الأمين العام، فإنه لن تنشأ أي آثار مالية أو إدارية أو آثار متعلقة بالميزانية عن تعيين الممثل السامي. وعملا بالطلب الوارد في الفقرة ٥ من قرار الجمعية ٢٥٧/٦١، قدم الأمين العام تقريرا عن تنفيذ القرار (A/63/125).

ثانيا - ٣٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٤، قبل إعادة تقدير التكاليف، تبلغ ١٠٠ ٦٣٦ ٢٢ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٤٠٠ ١٧٦ دولار، أي ٠,٨ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر A/64/6 (Sect. 4)، الفقرة ٤-٩).

ثانيا - ٤٠ ويعرض الجدول الثاني - ٧ أدناه ملخصا للوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠٠٨ واقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف لفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الثاني - ٧

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
المعمدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	٥٨	١ وأع، ٢ مد-٢، ٣ مد-١، ١٣ ف-٥، ٩ ف-٤، ٥ ف-٣، ٤ ف-٢، ٤ خ ع (رر)، ١٥ خ ع (رأ)، ٢ خ ع (رم)
المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	٦٢	١ وأع، ٢ مد-٢، ٣ مد-١، ١٣ ف-٥، ٩ ف-٤، ٧ ف-٣، ٤ ف-٢، ٤ خ ع (رر)، ١٥ خ ع (رأ) ٤ رم
الجديدة	٤	٢ ف-٣، ٢ رم

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

ثانيا - ٤١ بناء على توصية من اللجنة الأولى، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٧٤/٦٣ و ٧٧/٦٣، أن يوفر الدعم الضروري من الميزانية العادية، ابتداء من فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، لكفالة استدامة الأنشطة والعمليات الأساسية للمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ (المرجع نفسه، الفقرة ٤-٤٦). ومطلوب

إنشاء أربع وظائف (٢ ف-٣ و ٢ رتب محلية) لموظف للشؤون السياسية ومساعد إداري في كل مركز من المركزين، في إطار البرنامج الفرعي ٥، نزع السلاح على الصعيد الإقليمي. وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية، في قرارها ٢١٦/٦٢ بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، قررت أن توفر لهذا المركز ثلاث وظائف إضافية (١ برتبة ف-٣ و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) تمول من الميزانية العادية. وتوصي اللجنة بالموافقة علىوظيفتين ف-٣ والوظيفتين من الرتب المحلية، المطلوبة للمركزين.

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثانيا - ٤٢ يعكس تقدير الموارد غير المتعلقة بالوظائف البالغ ٥٠٤٨ ٩٠٠ دولار للفترة ٢٠١١-٢٠١٠ في إطار الباب ٤، نقصانا صافيا قدره ٣٩٤ ٠٠٠ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويعكس تقدير المبلغ اللازم للاستشاريين والخبراء وقدره ٥٠٠ ٦٩٢ دولار، نقصانا قدره ٥٢٨ ٧٠٠ دولار. ويُعزى إلى انخفاضات ناجمة عن إنهاء العمل في إطار البرنامجين الفرعيين ٢ و ٣، تقابلها احتياجات إضافية مقترحة في إطار البرنامجين الفرعيين ٤ و ٥، بالنظر إلى الزيادة في خدمات الدعم المطلوب توفيرها لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في مجال المعلومات والاتصالات اللاسلكية في سياق الأمن الدولي، والتكاليف الإضافية المتعلقة بعقد اجتماع اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، على التوالي. ويُعزى أساسا الانخفاض في الموارد المقترحة للأثاث والمعدات، البالغة ٤٩ ٧٠٠ دولار، مقارنة بالاعتماد البالغ ٧٦ ٩٠٠ دولار للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، إلى الجهود المبذولة لتمديد عمر أثاث ومعدات المكاتب، حيثما أمكن ذلك.

ثانيا - ٤٣ ويعكس المبلغ المقترح للمنح والتبرعات، وقدره ١ ١٩٢ ٢٠٠ دولار، انخفاضا صافيا قدره ٧٣ ٨٠٠ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويتضمن هذا التقدير انخفاضا في الاحتياجات المقترحة في إطار الباب الفرعي ١ (١٠٥ ٥٠٠ دولار) نظرا لتنقيح الاحتياجات المتعلقة ببرنامج الزمالات على أساس نمط الإنفاق، إضافة إلى زيادة الاحتياجات (٣١ ٧٠٠ دولار) في إطار البرنامج الفرعي ٥، نظرا لإدراج رسوم استرداد تكاليف البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالمركزين الإقليميين للسلام ونزع السلاح في أفريقيا وفي آسيا والمحيط الهادئ، والمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. غير أن اللجنة الاستشارية أبلغت أن عدد الزمالات سيظل ٢٥، حسبما نص على ذلك قرار الجمعية العامة ١٠٠/٣٧. زاي.

ثانيا - ٤٤ وتُقتراح أيضا زيادات في إطار مصروفات التشغيل العامة (١٢٧ ٦٠٠ دولار) لتغطية تكاليف الصيانة، وكذلك في إطار التكاليف الأخرى للموظفين (٨٠ ١٠٠ دولار).

دولار) من أجل الخدمات الأمنية والتأمين العام المتصلين بصيانة المراكز الإقليمية الثلاثة. وتقترح هذه الزيادات استجابة للطلب الوارد في قراري الجمعية العامة ٧٤/٦٣ و ٧٧/٦٣ بشأن توفير الدعم الضروري لكفالة استدامة الأنشطة والعمليات الأساسية للمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. وتلاحظ اللجنة أن الأنشطة البرنامجية المتعلقة بالمركزين ما زالت تمول من الموارد الخارجة عن الميزانية. وتوصي اللجنة بالموافقة على اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

الباب ٥

عمليات حفظ السلام

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٢٠٠ ٦٨٤ ٩٦ دولار(أ)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٥٠٠ ٧٨٨ ١٠٥ دولار
الموارد المسقطة من خارج الميزانية	٥٠٠ ٤٩١ ٤٩٠
يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزاً للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.	
(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.	
(ب) تنقح المعلومات الواردة في الجدول ٥-٥ من الوثيقة A/64/6 (Sect.5) لتشمل موارد حساب الدعم المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٨٧/٦٣.	

ثانياً - ٤٥ يمثل المبلغ المقترح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وقدره ٢٠٠ ٦٨٤ ٩٦ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، نقصاناً صافياً قدره ٣٠٠ ١٠٤ ٩ دولار، أي ٨,٦ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويشمل إجمالي الموارد المقترحة في إطار الباب ٥ إدارة عمليات حفظ السلام (٧٠٠ ٣٨١ ١١ دولار) وإدارة الدعم الميداني (٧٠٠ ٤٥١ ٨ دولار)، إضافة إلى بعثتين لحفظ السلام وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (٨٠٠ ٧٠٤ ٦٠ دولار) وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان (١٦ ١٤٦ ٠٠٠ دولار).

ثانياً - ٤٦ ويعكس مجموع النقصان الصافي البالغ ٣٠٠ ١٠٤ ٩ دولار في إطار الباب ٥ خفض مخصصات إدارة عمليات حفظ السلام (٢٨ ٦٠٠ دولار) وهيئة مراقبة الهدنة

(٨٠٠ ٩٠٩٠ دولار) وفريق المراقبين العسكريين في الهند وباكستان (١٠٠ ٢٦٢ دولار)،
تقابلة جزئيا زيادة في الاعتماد المخصص لإدارة الدعم الميداني (٢٠٠ ٢٧٧ دولار).

ثانيا - ٤٧ وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن الموارد المقترحة لإدارة عمليات حفظ
السلام وإدارة الدعم الميداني لا تشمل الاحتياجات الكاملة، حيث أن قدرة الإدارتين على
الاضطلاع بأنشطتهما ما زالت تعتمد أساسا على توفير الموارد عن طريق حساب دعم
عمليات حفظ السلام (A/64/6 (Sect.5)، الفقرة ٥-١٤). وبالنظر إلى قرار الجمعية العامة
٢٨٧/٦٣ بشأن حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه
٢٠١٠، ينبغي تنقيح المبلغ الإجمالي للموارد الخارجة عن الميزانية للباب ٥، الوارد في الجدول
٥-٥ من وثيقة الميزانية، ليصبح ٥٠٠ ٤٩١ ٤٩٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١،
بما في ذلك موارد حساب الدعم البالغة ٣٣٠ ٣٣٢ ٣٣٢ دولار. وعلى نحو مماثل، فإن عدد
الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، الوارد في الجدول
٥-٦ ينبغي أن ينقح ليصبح ٨٨٦ (٨ مد-٢، و ١٨ مد-١، و ٨٠ ف-٥، و ٢٧٧ ف-٤،
و ٢٠٩ ف-٣، و ١٦ ف-١/٢، و ٢٣ خ ع (رر)، و ٢٥٥ خ ع (رأ))، بما في ذلك
٨٦٢ وظيفة ممولة من حساب الدعم (٧ مد-٢، و ١٨ مد-١، و ٧٧ ف-٥، و ٢٧٣
ف-٤، و ٢٠٢ ف-٣، و ١٦ ف-١/٢، و ٢٣ خ ع (رر)، و ٢٤٦ خ ع (رأ)) تمت
الموافقة عليها في القرار ٢٨٧/٦٣.

ألف - إدارة عمليات حفظ السلام

ثانيا - ٤٨ يمثل المبلغ المقترح لإدارة عمليات حفظ السلام، وقدره ١١ ٣٨١ ٧٠٠
دولار، نقصانا قدره ٢٨ ٦٠٠ دولار، أي ٠,٣ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة
٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ثانيا - ٤٩ وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ قدره ٥٠٠
٨١١ ٣٥٠ دولار، بما في ذلك موارد حساب الدعم البالغة ٣٥٣ ١٩٢ دولار،
حسبما اعتمدت في قرار الجمعية العامة ٢٨٧/٦٣.

ثانيا - ٥٠ ويعرض الجدول الثاني - ٨ أدناه ملخصا للوظائف المعتمدة لفترة السنتين
٢٠٠٨-٢٠٠٩ اقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الثاني - ٨
الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
١ وأ ع، ٣ أ ع م، ٤ مد-٢، ٤ مد-١، ٣ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ ف-١/٢، ٩ خ ع (رأ)	٢٨	المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
١ وأ ع، ٣ أ ع م، ٤ مد-٢، ٤ مد-١، ٣ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ ف-١/٢، ٩ خ ع (رأ)	٢٨	المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١
الموارد الخارجة عن الميزانية		
٥ مد-٢، ١٠ مد-١، ٤٤ ف-٥، ١٨٧ ف-٤، ٩٤ ف-٣، ١٠ ف-١/٢، ٢ خ ع (رر)، ٩٧ خ ع (رأ)	٤٤٩	المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

(١) تعكس قرار الجمعية العامة ٢٨٧/٦٣ بشأن تمويل حساب دعم عمليات حفظ السلام.

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

ثانيا - ٥١ يشمل الملاك التكميلي لإدارة عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ استمرار ٢٨ وظيفة ممولة من الميزانية العادية (١٩ من الفئة الفنية و ٩ من فئة الخدمات العامة) و ٤٤٩ وظيفة ممولة من موارد خارجة عن الميزانية (٣٥٠ من الفئة الفنية و ٩٩ من فئة الخدمات العامة)، بما في ذلك ٤٢٥ وظيفة ممولة من حساب الدعم (٣٣٥ من الفئة الفنية و ٩٠ من فئة الخدمات العامة)، و ٢١ وظيفة ممولة من صندوق التبرعات الاستثماري لتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (١٤ من الفئة الفنية و ٧ من فئة الخدمات العامة) و ٣ وظائف ممولة من الحساب الخاص لتكاليف الدعم البرنامجي للأنشطة الفنية الخارجة عن الميزانية (١ من الفئة الفنية و ٢ من فئة الخدمات العامة).

ثانيا - ٥٢ ويعكس المبلغ المقترح للوظائف، وقدره ١٠٠ ٩٢٢ ٩ دولار، زيادة قدرها ٥٢٤ ٠٠٠ دولار، وتُعزى أساسا إلى الأثر المتأخر لإنشاء وظيفتي أمين عام مساعد في إطار البرنامج الفرعي ٢، الشؤون العسكرية، والبرنامج الفرعي ٣، سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦١ بشأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد التي اقترحها الأمين العام للوظائف.

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثانياً - ٥٣ يشمل اقتراح مبلغ ١ ٤٥٩ ٦٠٠ دولار للموارد غير المتعلقة بالوظائف نقصانا قدره ٤٤٦ ٦٠٠ دولار نتيجة القيام، في إطار الاحتياجات المتعلقة بالتوجيه التنفيذي والإدارة، بإلغاء الاعتماد غير المتكرر الخاص بالنفقات غير المتوقعة والاستثنائية المتعلقة بالفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الذي أنشئ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، وقد انعكس ذلك في تقرير الأداء الأول بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/63/573، الفقرتان ٨ و ٩). وهناك أيضاً نقصان قدره ٨٠٠ ١٠٢ دولار في إطار الاحتياجات المتعلقة بالدعم البرنامجي نظراً لتخفيض مخصصات الدعم المقدم مركزياً لمعدات التشغيل الآلي للمكاتب من خلال اتفاق لمستوى الخدمة مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على ما اقترح من الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات عامة

ثانياً - ٥٤ تذكر اللجنة الاستشارية بأن مكتب سيادة القانون والمؤسسات القانونية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام هو في المقام الأول كيان تشغيلي يوفر الدعم والتوجيه للعمليات التي تقودها الإدارة، وفي حدود موارده المتاحة، للبعثات التي تقودها إدارة الشؤون السياسية المكلفة بمهام ذات صلة. ولهذا الغرض، فإن المكتب يجمع أخصائيين وخبراء من شعبة الشرطة، والقسم الاستشاري للقانون الجنائي والشؤون القضائية، وقسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، وقسم إصلاح القطاع الأمني. وفي الفصل الأول أعلاه، أشارت اللجنة الاستشارية إلى مسألة تقسيم العمل والتعاون بين الوحدات المعنية بسيادة القانون في كل من إدارة عمليات حفظ السلام، والمكتب التنفيذي للأمين العام، ومكتب الشؤون القانونية.

باء - إدارة الدعم الميداني

ثانياً - ٥٥ يمثل المبلغ المقترح لإدارة عمليات حفظ السلام، وقدره ٨ ٤٥١ ٧٠٠ دولار، زيادة قدرها ٢٧٧ ٢٠٠ دولار، أي ٣,٤ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ثانياً - ٥٦ وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ ١٣٩ ٦٨٠ ٠٠٠ دولار، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٨٧/٦٣ بشأن حساب الدعم لعمليات حفظ السلام.

ثانياً - ٥٧ ويعرض الجدول الثاني - ٩ ملخصاً للوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ واقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الثاني - ٩

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٣٠	١ وأ ع، ١ أ ع م، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٢ ف-٤، ٤ ف-٣، ٦ ف-١/٢، ١١ خ ع (رأ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٣٠	١ وأ ع، ١ أ ع م، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٢ ف-٤، ٤ ف-٣، ٦ ف-١/٢، ١١ خ ع (رأ)
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٤٣٧	٣ مد-٢، ٨ مد-١، ٣٦ ف-٥، ٩٠ ف-٤، ١١٥ ف-٣، ٦ ف-١/٢، ٢١ خ ع (ر)، ١٥٨ خ ع (رأ)

(أ) تعكس قرار الجمعية العامة ٢٨٧/٦٣ بشأن تمويل حساب دعم عمليات حفظ السلام.

ثانياً - ٥٨ يشمل الملاك التكميلي لإدارة الدعم الميداني، للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ٣٠ وظيفة ممولة من الميزانية العادية (١٩ من الفئة الفنية و ١١ من فئة الخدمات العامة)، إضافة إلى ٤٣٧ وظيفة خارجة عن الميزانية (٢٥٨ من الفئة الفنية و ١٧٩ من فئة الخدمات العامة)، وهي ممولة من موارد من حساب الدعم. ويعكس الاعتماد المخصص للوظائف من موارد الميزانية العادية، البالغ ٧٠٠ ٣٣٥ ٨ دولار، زيادة قدرها ٢٧٧ ٢٠٠ دولار، تُعزي إلى الأثر المتأخر لوظيفة وكيل الأمين العام المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦١. ولم تشهد الموارد غير المتعلقة بالوظائف، وقدرها ١١٦ ٠٠٠ دولار، تغييراً عن المستوى السابق. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لإدارة الدعم الميداني.

جيم - هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة

ثانياً - ٥٩ يعكس المبلغ الذي اقترحه الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وقدره ٨٠٠ ٧٠٤ ٦٠ دولار، نقصاناً قدره ٨٠٠ ٠٩٠ ٩ دولار، أي ١٣ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وكما ورد في الفقرة

١٦-٥ من وثيقة الميزانية، فإن هذا النقصان مرتبط باستعراض ترتيبات دعم الهيئة، وفيما يتعلق على وجه التحديد بفريق مراقبيها في لبنان وفريق مراقبيها في الجولان.

ثانيا - ٦٠ وتذكر اللجنة الاستشارية بأن هيئة مراقبة الهدنة قد أنشئت أصلاً بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٥٠ (١٩٤٨) لغرض مراقبة الهدنة في فلسطين. ومنذ ذلك الحين، عُهد إليها بمهام متنوعة وأدخلت تعديلات على وظائفها من وقت لآخر. وتذكر اللجنة أيضاً بأن المراقبين العسكريين التابعين للهيئة المكلفين بالعمل في قطاعي إسرائيل - لبنان، وإسرائيل - الجمهورية العربية السورية، قد وُضعوا تحت السلطة التشغيلية لقادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمساعدتهم على الوفاء بمهامهم منذ إنشاء بعثتي حفظ السلام؛ وذلك دون المساس باستمرار عمل هيئة مراقبة الهدنة في هذين القطاعين إذا انتهت ولايتا قوتي حفظ السلام.

ثانيا - ٦١ ويشير الأمين العام إلى أن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني قد أجرتا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ تقييماً داخلياً لقدرات هيئة مراقبة الهدنة ومقدرتها على الاضطلاع بولايتها، ولتحديد التدابير اللازمة لتحسين الأداء العام لتلك البعثة (A/64/6 (Sect. 5)، الفقرة ٥-٧٤). ولدى الاستفسار، زودت اللجنة بمقتطف من التقرير المتعلق بالتقييم الذي أُجري لهيكل دعم هيئة مراقبة الهدنة (انظر المرفق الخامس).

ثانيا - ٦٢ واستناداً إلى الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقييم، يقترح الأمين العام إدماج معظم الدعم الإداري واللوجستي والأصول ذات الصلة لفريق المراقبين في لبنان ضمن اليونيفيل وفريق المراقبين في الجولان ضمن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، نظراً لارتباط الاحتياجات التشغيلية للفريقين باحتياجات بعثة كل منهما. ونتيجة لذلك ستلغى ٣٧ وظيفة (٢٠ من الخدمة الميدانية و ١٧ من الرتبة المحلية). وسيقتضي هذا الترتيب من القوتين تعهد تلك الأصول واستبدالها وقيامهما مباشرة بتحديد ميزانية تكاليف خدمات الاستبدال والدعم المقدمة إلى فريقي المراقبين. وستبقي هيئة مراقبة الهدنة على عدد صغير من موظفي الاتصال للدعم المقدم من البعثة إلى نقطتيها الخارجيتين في كل من لبنان والجولان، يُكلّفون بتقديم المشورة والعمل كنقطة اتصال للمراقبين العسكريين.

ثانيا - ٦٣ وأبلغت اللجنة كذلك أن السبب الأساسي للإدماج والتوحيد المقترحين لخدمات الدعم اللوجستي لهيئة مراقبة الهدنة في اليونيفيل وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك يتمثل في تحسين مستوى الدعم المقدم إلى فريقي المراقبين المكلفين بماتين البعثتين، وبالتالي تعزيز فعالتهما التشغيلية. وسيكون من شأن ذلك أيضاً تلافياً لازدواجية في خدمات الدعم اللوجستي بحيث يتلقى المراقبون العاملون تحت السلطة التشغيلية لقائدي

اليونيفيل وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، الدعم اللوجستي من الهيئة. ففي الوقت الراهن، يتلقى فريق المراقبين في لبنان الدعم من الموظفين التقنيين للهيئة العاملين في مقر اليونيفيل بالناقورة. ويتلقى فريق المراقبين في الجولان الدعم من النقطتين الخارجيتين للهيئة (دمشق وطبريا). وطبقا لترتيبات الدعم المقترحة، فسُتقدّم اليونيفيل وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك الدعم اللوجستي إلى فريقَي المراقبين انطلاقا من مقر كل منهما، الواقعين في الناقورة ومعسكر الفوار.

ثانيا - ٦٤ وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأنه بالرغم من أن القرب من موقعَي البعثتين يمكن من إنجاز عملية الإدماج على نحو فعال، فإن ذلك لم يكن السبب في تقديم مقترح الإدماج. وذلك أن مقر كل من فريقَي المراقبين مشترك مع اليونيفيل وقوة مراقبة فض الاشتباك، على التوالي، ومن ثم اعتُبر تقديم خدمات الدعم في الموقع بدلا من تقديمها من هيئة مراقبة الهدنة في القدس إجراءً عمليا بدرجة أكبر. ومن شأن توحيد الدعم أن يُمكن فريقَي المراقبين أيضا من الاعتماد على بعثتين أكبر حجما بدلا من اعتمادهما على هيئة مراقبة الهدنة في القدس لتوفير المعدات وتصليحها (أي السيارات والمولدات الكهربائية وتكنولوجيا المعلومات) والدعم اللوجستي والإداري عموما. بما يتسق والاحتياجات التشغيلية للمراقبين التابعين لليونيفيل وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

ثانيا - ٦٥ وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن التعديلات المقترحة بين هيئة مراقبة الهدنة واليونيفيل وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لن يكون لها أي تأثير على ولاية الهيئة، حيث أن عملية إدماج الدعم هي ترتيب داخلي لتيسير تقديم الدعم إلى المراقبين التابعين للهيئة الذين انتدبتهم تلك البعثات إلى اليونيفيل وقوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك، ولتعزيز الفعالية التشغيلية للمراقبين.

ثانيا - ٦٦ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ تنص على أن فترة الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٠ فترة انتقالية تسبق قيام اليونيفيل وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بإدماج ترتيبات الدعم المقدمة من الهيئة، وهي العملية التي من المقترح أن تبدأ في ١ تموز/يوليو ٢٠١٠.

ثانيا - ٦٧ واللجنة الاستشارية ليست في موقف يُمكنها من تأييد اقتراح الأمين العام بإدماج الدعم بالاستناد إلى المعلومات المقدمة، حسبما أوجزت في الفقرات ثانيا - ٦١ إلى ثانيا - ٦٦ أعلاه. فاللجنة تلاحظ أن طابع الازدواجية المراد معالجتها، أو الفعالية التشغيلية المطلوب تحقيقها، أو المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة التي ينبغي إنجازها، أو أساس التغييرات المقترح إدخالها على المسؤولية أو التأثير الفعلي على احتياجات

اليونيفيل وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، ينقصها الوضوح والتبرير الكافيين. وليس من الواضح أيضا سبب عدم استكشاف سبل أخرى، مثل تمديد أو توسيع نطاق اتفاقات الخدمة القائمة، لضمان أن تواصل هيئة مراقبة الهدنة التمتع بسلطتها على جميع جوانب عملياتها ومسؤوليتها عنها.

ثانيا - ٦٨ يوجز الجدول الثاني - ١٠ أدناه الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الثاني - ١٠ الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتب	
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٦١	١ أ ع م، ٢ م - د ١، ١ ف - ٥، ٢ ف - ٤، ٢ ف - ٣، ١ ف - ٢، ١ خ ع (ر ر)، ٢ خ ع (ر أ)، ١٤١ ر م، ١٠٨ خ م
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ^(أ)	٢٢١	١ أ ع م، ٢ م - د ١، ١ ف - ٥، ٢ ف - ٤، ٢ ف - ٣، ١٢٩ ر م، ٨٣ خ م
الجديدة	٥	٥ ر م
الملغاة	٤٥	١٧ ر م، ٢٨ خ م

(أ) تشمل تحويل ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة (١ ر ر، و ٢ ر أ) إلى فئة الخدمة الميدانية، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٥٠ المتعلق بمواءمة شروط الخدمة.

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

ثانيا - ٦٩ تغطي الموارد المقترحة للوظائف، البالغ قدرها ٩٠٠ ٥٨٢ ٤٠ دولار تكاليف ٢٢١ وظيفة (٩ من الفئة الفنية وما فوقها، و ٨٣ من الخدمة الميدانية، و ١٢٩ من الرتبة المحلية) كما هو مبين في الجدول الثاني - ١٠. ويعكس النقصان البالغ ٦٠٠ ٤٨٨ ٨ دولار تخفيضا صافيا قدره ٤٠ وظيفة. وتشمل التغييرات المقترحة إدخالها على الوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ما يلي:

(أ) إلغاء ٤٥ وظيفة، منها ٣٧ وظيفة (١٧ من الرتبة المحلية و ٢٠ من فئة الخدمة الميدانية) نتيجة للإدماج والتوحيد المقترحين لترتيبات الدعم اللوجستي والإداري بين هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين وقوة الأمم المتحدة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لصالح فريق المراقبين في لبنان وفريق المراقبين في الجولان و ٨ وظائف

(الخدمة الميدانية) نتيجة استعراض الأمن الوظيفي الذي أجرى في ضوء الإدماج المقترح لهيكل الدعم؛

(ب) إنشاء خمس وظائف جديدة من الرتبة المحلية مقترحة لأربعة أفراد من ضباط الأمن الوطني، لزيادة القدرة على مراقبة الدخول والقيام بدوريات ليلية، ووظيفة مساعد إداري لمكتب كبير ضباط الأمن؛

(ج) تحويل ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (١ ر ر و ٢ ر أ) إلى فئة الخدمة الميدانية، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ بشأن مواعمة شروط الخدمة.

ثانياً - ٧٠ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء الوظائف الخمس من الرتبة اخلية المطلوبة لأربعة من ضباط الأمن الوطني ومساعد إداري، فضلاً عن تحويل ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة إلى فئة الخدمة الميدانية. وفي ما يتعلق بإلغاء ٤٥ وظيفة (٢٨ من فئة الخدمة الميدانية و ١٧ من الرتبة اخلية)، أشارت اللجنة إلى أنها ليست في وضع يُمكنها من تأييد اقتراح الأمين العام بإدماج الدعم (انظر الفقرة ثانياً - ٦٧ أعلاه).

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثانياً - ٧١ يقدر الاعتماد للموارد غير المتعلقة بالوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ ٩٠٠ ١٩١ ٢٠ دولار. ويُعزى النقصان الصافي البالغ ٢٠٠ ٦٠٢ دولار من الموارد المخصصة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في معظمه إلى تخفيضات تحت بند مصروفات التشغيل العامة (٤٠٠ ٥٣١ دولار)، والأثاث والمعدات (٤٤٥ ٠٠٠ دولار) وتكاليف الموظفين الأخرى (٨٠٠ ٦٠ دولار)، ناتجة عن الإدماج المقترح لترتيبات الدعم لفريق المراقبين في الجولان ضمن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ولفريق المراقبين في لبنان ضمن اليونيفيل. وتقابل هذه التخفيضات، جزئياً، زيادات في إطار بند سفر الموظفين (٣٣٦ ٠٠٠ دولار)، مما يعكس تسويات قائمة على أساس أنماط نشر المراقبين العسكريين وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن، واللوازم والمواد (٩٩ ٠٠٠ دولار)، نتيجة لاحتياجات إضافية من الوقود والزيوت ومواد التشحيم نظراً للزيادة في عدد الدوريات التي ستجرى خلال هذه الفترة.

ثانياً - ٧٢ وكما هو مبين في الفقرة ثانياً - ٦٧ أعلاه فإن اللجنة الاستشارية، استناداً إلى المعلومات المقدمة، ليست في موقف يُمكنها من أن تؤيد، اقتراح إدماج

ترتيبات الدعم لفريق المراقبين في الجولان ضمن اليونيفيل وفريق المراقبين في لبنان ضمن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

دال - فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان

ثانيا - ٧٣ يمثل المبلغ المقترح لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان قبل إعادة تقدير التكاليف، وقدره ١٦ ١٤٦ ٠٠٠ دولار، نقصانا قدره ١٠٠ ٢٦٢ دولار، أي ١,٦ في المائة، بالمقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ثانيا - ٧٤ يوجز الجدول الثاني - ١١ أدناه الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الثاني - ١١

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة
الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٧٤ ١ مد-٢، ١ ف-٥؛ ٤٨ ر م، ٢٤ خ م
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٧٤ ١ مد-٢، ١ ف-٥؛ ٤٨ ر م، ٢٤ خ م

ثانيا - ٧٥ يغطي المبلغ المقترح للوظائف، البالغ ٣٠٠ ٧٠٢ ٨ دولار، تكاليف الإبقاء على ٧٤ وظيفة، مبينة في الجدول الثاني-١١. وتعكس الزيادة البالغة ٦٠٠ ٣٩ دولار على الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، الأثر المتأخر لثلاث وظائف محلية مُنشأة خلال تلك الفترة.

ثانيا - ٧٦ ويُقترح أن يُرصد مبلغ ٧٠٠ ٤٤٣ ٧ دولار للموارد غير المتعلقة بالوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويعزى النقصان الصافي البالغ ٧٠٠ ٣٠١ دولار، في معظمه، إلى انخفاض في الاحتياجات من الأثاث والمعدات (٨٠٠ ١٧٣ دولار)، بسبب الاستبدال الذي حدث مؤخرا في المعدات، ومن اللوازم والمواد (٩٠٠ ٨٨ دولار)، تقابله جزئيا موارد إضافية مطلوبة لتعزيزات الأمن نتيجة تقييم للمخاطر أجري نظرا لتدهور الوضع الأمني في سرينغاير وإسلام أباد. ويُقترح توفير موارد إضافية تحت بند مصروفات التشغيل العامة (٩٠٠ ٢٢ دولار) في ضوء التسويات المقترحة على أساس نمط الإنفاق وتحت بند الخدمات التعاقدية (٥٠٠ ٢ دولار)، مما يعكس حصة البعثة من الدعم المقدم مركزيا لمعدات التشغيل الآلي للمكاتب.

ثانياً - ٧٧ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان.

الباب ٦

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

الاقتراح المقدم من الأمين العام ٨ ٠٧١ ٠٠٠ دولار^(أ)

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ٧ ٦٤٢ ٣٠٠ دولار

الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية ٧ ٦٤٢ ٣٠٠ دولار

يرد موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية. ويتضمن المرفق الأول من هذا التقرير موجزاً للعدد الإجمالي من الوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير، هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

ثانياً - ٧٨ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ٦، قبل إعادة تقدير التكاليف، تبلغ ٨ ٠٧١ ٠٠٠ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٤٢٨ ٧٠٠ دولار، أي ٥,٦ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ثانياً - ٧٩ ويوجز الجدول الثاني - ١٢ أدناه الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الثاني - ١٢

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٤	١ مد-٢، ١ مد-١، ٢ ف-٥، ٨ ف-٤، ٤ ف-٣، ٣ ف-١/٢، ٥ خ ع (ر أ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٢٤	١ مد-٢، ١ مد-١، ٢ ف-٥، ٨ ف-٤، ٤ ف-٣، ٣ ف-١/٢، ٥ خ ع (ر أ)

ثانيا - ٨٠ تغطي الموارد المقترحة للوظائف، البالغة ٦ ٨١٦ ٠٠٠ دولار، تكاليف الإبقاء على ٢٤ وظيفة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتعكس الزيادة البالغة ٥٨٩ ٤٠٠ دولار الأثر المتأخر لإنشاء أربع وظائف (٣ ف-٤ و ١ ف-٣) في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة للوظائف.

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثانيا - ٨١ تعكس الموارد المقترحة غير المتعلقة بالوظائف والبالغة ١ ٢٥٥ ٠٠٠ دولار، نقصانا قدره ١٦٠ ٧٠٠ دولار بالمقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويُعزى هذا التخفيض، في جملة أمور، إلى التخفيضات في الاحتياجات من الأثاث والمعدات (١٨ ٦٠٠ دولار)، نظرا لحلول دورة استبدالها؛ وفي عدد الاستشاريين والخبراء (١٥ ٧٠٠ دولار) بسبب انخفاض مشاركتهم في اجتماعات الأفرقة؛ وفي الخدمات التعاقدية (١٠ ٨٠٠ دولار)، بسبب وقف منشور "معالم في مجال الفضاء" في شكله المطبوع، والاستعاضة عنه بقرص متراس و/أو النسخة الإلكترونية. ويعكس المبلغ المخصص للمنح والتبرعات، وقدره ٨٤٠ ٣٠٠ دولار، انخفاض قدره ١١٥ ٧٠٠ دولار، بما في ذلك نقصان في الاحتياجات من أجل المنح (١٤ ٣٠٠ دولار)، والزمالات (١٠١ ٤٠٠ دولار)، في ضوء تخفيض أنشطة بناء القدرات المزمع أن يضطلع بها المكتب للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

تعليقات عامة

ثانيا - ٨٢ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية، التي تكمل موارد الميزانية العادية في تمويل مختلف الأنشطة، يُتوقع أن يزيد قليلا ليصل إلى ٤٠٠ ١ ١٠٠ دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (انظر (Sect. 6) A/64/6، الفقرتان ٦-٩ و ٦-١٠). وتشير اللجنة إلى أن هذا يُعزى في معظمه إلى تنشيط البرنامج نظرا لأهمية الفضاء الخارجي بالنسبة لتغير المناخ. وترحب اللجنة بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي في هذا الصدد، وتشجعه على الاستفادة من الذكرى السنوية الخمسين المقبلة، في عام ٢٠١١، للرحلة البشرية إلى الفضاء لزيادة التعريف بعمله.

الجزء الثالث

العدل والقانون الدوليان

الباب ٧

محكمة العدل الدولية

الاقتراح المقدم من الأمين العام	١٠٠ ٧٥٤ ٤٨ *
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٧٠٠ ١٢٧ ٤٥ دولار
يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي من الوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.	
* الأرقام الواردة في هذا التقرير، هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر غير ذلك.	

ثالثا - ١ تلاحظ اللجنة الاستشارية إلى أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ٧ تبلغ ٠٠٠ ٠٧١ ٨، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٧٠٠ ٤٢٨ دولار، أي ٨,٠ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. (انظر (A/64/6 Sect 7) الجدول ٧-٤). ويوجز الجدول الثالث - ١ أدناه الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الثالث - ١

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٠٥	١ أ ع م، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٤ ف-٥، ١٤ ف-٤، ١٧ ف-٣، ١٣ ف-٢، ٦ خ ع (ر ر)، ٤٨ خ ع (ر أ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	١١٣	١ أ ع م، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٥ ف-٥، ١٣ ف-٤، ١٨ ف-٣، ١٩ ف-٢، ٦ خ ع (ر ر)، ٤٩ خ ع (ر أ)
الجديدة	٨	قلم المحكمة: ١ ف-٣، ٦ ف-٢، ١ خ ع (ر أ)
المحوّلة	٤	قلم المحكمة: ١ ف-٤ و ٣ ف-٣ من الوظائف المؤقتة إلى الوظائف الثابتة
المعاد تصنيفها	١	قلم المحكمة: ٤ ف-٤ إلى ٥ ف-٥

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

الوظائف الجديدة

ثالثاً - ٢ يُطلب إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لمساعد خاص لرئيس قلم المحكمة لمساعدته على إنجاز مهام مثل تحضير المراسلات الرسمية والدبلوماسية، وبحث وصياغة الأوراق والملاحظات التوجيهية، ومتابعة الاتصالات بأطراف الدعاوى والأطراف في النظام الأساسي للمحكمة، والتفاوض مع البلد المضيف والتنسيق مع المقر وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرة ٧-١٥). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء هذه الوظيفة.

ثالثاً - ٣ يُطلب إنشاء ست وظائف إضافية برتبة ف-٢ للكتاب القضائيين ليصل بذلك مجموع عدد الكتاب إلى ١٥ (١٤ برتبة ف-٢ و ١ برتبة ف-٣). وسيُخصص كل كاتب قضائي لعضو من أعضاء المحكمة، ويقدم إليه الدعم والمساعدة الكاملين (المرجع نفسه، الفقرة ٧-١٥).

ثالثاً - ٤ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن ١٢ قضية ظلت عالقة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛ و ١٦ قضية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ و ١٢ قضية حتى ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، مع قضية واحدة يُتوقع الانتهاء منها بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. وتشير اللجنة إلى أنها أوصت، في الفقرة ثالثاً - ٣ من تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، (A/58/7 و Corr.1)، بتحويل خمس وظائف برتبة ف-٢ مُمولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، إلى وظائف للكتاب القضائيين ممولة من الميزانية العادية. كما تشير اللجنة إلى أنها أوصت، في الفقرة ثالثاً-٢ من تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/7 و Corr.1)، بالموافقة على إنشاء وظيفة جديدة برتبة ف-٣ لموظف قانوني يعمل في مكتب الرئيس. وفي الفقرة ثالثاً - ٥ من تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/7 و Corr.1)، كررت اللجنة التأكيد على رأيها بأن تقديم الدعم الذي يحتاجه القضاة يمكن تحقيقه بفعالية بتوفير مجموعة من الكتاب القضائيين وأوصت بإضافة ٣ وظائف جديدة برتبة ف-٢ إلى هذه المجموعة. وباختصار، أنشئ ما مجموعه ٩ وظائف جديدة لموظفين قانونيين منذ فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بينما لم يتغير عدد القضايا إلا قليلاً. وما زالت اللجنة تعتقد أن الاحتياجات من الدعم القضائي ينبغي أن تُلبى عن طريق مجموعة من الكتاب القضائيين بدلا من القدرة المخصصة لكل عضو من أعضاء المحكمة. وعلاوة على ذلك، تؤمن اللجنة بأن المحكمة لديها الآن عدد كاف من الوظائف لموظفين قانونيين لضمان تقديم

الدعم والمساعدة القانونيين الفعّالين لمواجهة تزايد عبء القضايا بشكل مطرد نسبيا في السنوات الأخيرة. وعليه، توصي اللجنة بعدم الموافقة على إنشاء ست وظائف برتبة ف-٢ لموظفين قانونيين.

ثالثا - ٥ يُطلب إنشاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لفني الاتصالات من أجل تنفيذ وإدارة وتطوير ودعم الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية (A/64/6 (Sect. 7)، الفقرة ٧-١٥). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء هذه الوظيفة.

إعادة التصنيف

ثالثا - ٦ يُقترح إعادة تصنيف وظيفة لرئيس المكتبة برتبة ف-٤ إلى وظيفة رئيس إدارة الوثائق برتبة ف-٥ نتيجة لاندماج شعبة المحفوظات والفهرسة والتوزيع مع شعبة المكتبة (المرجع نفسه، الفقرة ٧-١٥). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن طلب إعادة التصنيف قد أُعيد تقديمه، ولا يقترن بمعلومات جديدة لتدعيمه. وتلاحظ اللجنة كذلك أنه لم يُشرع بعد في عملية توحيد الشعبتين، التي كان من المقرر أن تجرى في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. كما تشير اللجنة إلى أن رئيس الإدارة سيشرف على وحدة تتكون من ٤ وظائف من الفئة الفنية و ١٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة، وأن مهامها ظلت دون تغيير. وما زالت اللجنة تؤمن بأن بالإمكان أن تُدار إدارة الوثائق الجديدة على نحو فعال بموظف برتبة ف-٤ وبالتالي فهي لا توصي بإعادة تصنيف هذه الوظيفة. وتشجع اللجنة المحكمة على الشروع في عملية الاندماج.

الوظائف المُحوّلة

ثالثا - ٧ يُقترح أيضا تحويل أربع وظائف مؤقتة (وظيفة واحدة لمرجم/مراجع برتبة ف-٤ و ٣ وظائف لمرجمين برتبة ف-٣) إلى وظائف ثابتة بالنظر إلى الحاجة المستمرة إلى مترجمين مؤهلين (المرجع نفسه، الفقرة ٧-١٦). وأبلغت اللجنة الاستشارية أن المحكمة كانت قد واجهت صعوبات في استقدام مترجمين مؤهلين لإنجاز العمل المحدد للمحكمة وفي استبقاء هؤلاء الموظفين حالما يصبحون عاملين بكامل طاقتهم. واستنادا إلى التبرير المقدم من الأمين العام، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على تحويل هذه الوظائف.

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثالثاً - ٨ يعكس تقدير الموارد غير المتعلقة بالوظائف البالغ ٢٣ ١٢٤ ٥٠٠ دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ زيادة صافية قدرها ٩٠٠ ٩٦٦ ١ دولار على الاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ثالثاً - ٩ وتبلغ الاحتياجات من الخدمات التعاقدية ٤٠٠ ٢٣٨ ١ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، مما يعكس نقصاناً قدره ٦٠٠ ١٣١ دولار (أي ٩,٦ في المائة) بالمقارنة باعتماد الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن المحكمة كانت تستعين على نحو نشط بمرجمين خارجيين لترجمة وثائق قانونية معينة، مثل المرفقات القانونية، ليست سرية. كما أن المحكمة تستعين بخدمات الطباعة الخارجية الفعالة من حيث التكلفة. واللجنة ترحب بهذه الجهود وتشجع المحكمة على مواصلة تحديد تدابير مبتكرة لتقليص التكاليف للاستعانة بمصادر خارجية لإنجاز خدمات الترجمة التحريرية والطباعة، مع الإقرار بأن بعض الوثائق تتطلب الترجمة الداخلية المحاطة بالسرية.

ثالثاً - ١٠ كما هو مبين في الفقرة ٧-١٨ من وثيقة الميزانية، تشمل تقديرات الموارد غير المتعلقة بالوظائف الاحتياجات اللازمة للأثاث والمعدات فيما يتصل بأعمال التجديد لقاعة العدل الكبرى وقاعة الصحافة، التي تنفذها حالياً مؤسسة كارنيغي بمشاركة مالية من حكومة هولندا. وقد أبلغت اللجنة بأن التكلفة الإجمالية لاستبدال وتحديث المعدات التقنية المتقدمة التي يستخدمها القضاة والأطراف والمترجمون الشفويون قد بلغت زهاء ٨٨٠ ٠٠٠ دولار.

ثالثاً - ١١ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن المحكمة تتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة في العمل على استبدال أو تحديث برنامجها الحاسوبي للوثائق ZyImage، واستحداث الخدمات الهاتفية بواسطة الإنترنت، وتطوير مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في سياق الاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات وتنفيذ نظام إدارة المحتوى في المؤسسة على نطاق الأمانة العامة، يعتزم تحديد احتياجات المحكمة في مجال الإدارة الإلكترونية للبيانات والسجلات. ويُضطلع أيضاً في المقرر بتنسيق عملية استبدال جميع النظم الهاتفية المتقدمة في سائر أنحاء الأمانة العامة بنظام عصري؛ ويجري إدراج احتياجات المحكمة في هذا الصدد في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في إطار الوظائف والاستشاريين والخبراء والمعدات والأثاث. وتأمل اللجنة في أن يتواصل هذا التعاون من أجل ضمان أن تكون

نظم المعلومات والاتصالات التابعة للمحكمة متوائمة مع مثيلاتها في الأمانة العامة للأمم المتحدة عموماً.

ثالثاً - ١٢ وتبلغ الاحتياجات المقدرة المتعلقة بأعضاء المحكمة ٨٠٠ ٣٢٤ ١٣ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٤٠٠ ١١٥ ١ دولار. ويشمل هذا المبلغ المقدّر اعتماداً قدره ٤٠٠ ٠٠٠ دولار، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٧٦/٥٩، لاستيعاب الاحتياجات المتكررة للقضاة الخاصين. وتعكس هذه الزيادة أثر التغييرات المدخلة على عدد القضاة السابقين (تُعزى أساساً إلى تقاعد ثلاثة قضاة في شباط/فبراير ٢٠٠٩) وأزواجهم الباقين على قيد الحياة الذين سيحصلون على المعاشات التقاعدية؛ والتغيير المدخل على عدد القضاة الذين يحصلون على منح التعليم والسفر المتصل بذلك، وموارد إضافية لتعويض القضاة الخاصين نظراً إلى زيادة عدد القضايا المعروضة على المحكمة التي يحق للأطراف فيها اختيار قاض من جنسيتهم.

ثالثاً - ١٣ توصي اللجنة بالموافقة على مقترح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات عامة

العرض والإطار المنطقي

ثالثاً - ١٤ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن المحكمة قد دأبت، استناداً إلى توصيتها (انظر A/58/7 الفقرة ثالثاً-١٢)، على إعداد ميزانيتها في شكل الميزنة القائمة على النتائج منذ فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

الباب ٨

الشؤون القانونية

الاقتراح المقدم من الأمين العام ٢٠٠ ١٨٩ ٤٦ دولار*

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ٢٠٠ ٧٠٨ ٤٧ دولار

الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية ١٣ ٤٠١ ٠٠٠ دولار

يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجز للعدد الإجمالي من الوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.

* الأرقام الواردة في هذا التقرير، هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

ثالثاً - ١٥ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ٨، تبلغ ٢٠٠ ١٨٩ ٤٦ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ١ ٥١٩ ٠٠٠ دولار، أي ٣,٢ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. (انظر A/64/6 (Sect 8)، الجدول ٨-٥). ويوجز الجدول الثالث - ٢ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويبيّن الجدول أيضاً الوظائف الخارجة عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الثالث - ٢
الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٤٣	١ وأ ع، ١ أ ع م، ٤ مد-٢، ٧ مد-١، ١٨ ف-٥، ١٩ ف-٤، ٢٠ ف-٣، ١٤ ف-١/٢، ١١ خ ع (ر ر)، ٤٨ خ ع (ر أ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	١٤٤	١ وأ ع، ١ أ ع م، ٤ مد-٢، ٧ مد-١، ١٩ ف-٥، ١٩ ف-٤، ٢١ ف-٣، ١٤ ف-١/٢، ١١ خ ع (ر ر)، ٤٧ خ ع (ر أ)
الجديدة	٢	البرنامج الفرعي ١: ١ ف-٥، البرنامج الفرعي ٤: ١ ف-٣
الملغاة	١	البرنامج الفرعي ٤: ١ خ ع (ر أ)
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٢٦	٢ مد-١، ٦ ف-٥، ١٠ ف-٣/٤، ٢ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر أ)

توصيات بشأن الوظائف

الوظائف الجديدة والملغاة

ثالثاً - ١٦ يُطلب إنشاء وظيفة جديدة برتبة ف-٥ لموظف قانوني أقدم (البرنامج الفرعي ١) لمواجهة ازدياد طلبات المساعدة والمشورة القانونية التي تدرج ضمن ولاية مكتب المستشار القانوني، وبخاصة في مجالات الامتيازات والحصانات، والمحاكم الدولية بأنواعها، وتقديم المساعدة إلى إدارة الشؤون السياسية، لا سيما فيما يخص البعثات السياسية الخاصة (8) (Sect. 8) (A/64/6)، الفقرة ٨-٣٠). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن بعض الأعمال المتعلقة بالمحاكم الدولية بأنواعها ينبغي أن تقل بانتقال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى مرحلة الإنجاز. كما تذكّر اللجنة أن هناك وظيفتين برتبة ف-٥ موجودتين في مكتب المستشار القانوني، إحداهما تتعلق بمسائل الامتيازات والحصانات. وتوصي اللجنة، آخذة هذه الاعتبارات في الحسبان، بعدم إنشاء الوظيفة برتبة ف-٥؛ وينبغي أن يضطلع الموظفون الحاليون للمكتب بمهام هذه الوظيفة.

ثالثاً - ١٧ يُطلب إنشاء وظيفة برتبة ف-٣ لموظف معني بنظام المعلومات الجغرافية (البرنامج الفرعي ٤) لتعزيز قدرة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على دعم عمل لجنة حدود الجرف القاري، سيقابلها جزئياً إلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (المرجع نفسه، الفقرة ٨-٤٥). وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه يمكن بإضافة موظف ثالث تحسين الخدمات المقدمة إلى اللجان الفرعية الثلاث التابعة للجنة حدود الجرف القاري والتي تعمل في آن واحد. وعلاوة على ذلك، لم تكن الخبرة الجغرافية المحددة المطلوبة متوفرة في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برنديزي، بإيطاليا، أو في الإدارات أو المكاتب الأخرى للأمانة العامة. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء وظيفة موظف معني بنظم المعلومات الجغرافية برتبة ف-٣ وإلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثالثاً - ١٨ يعكس تقدير الموارد غير المتصلة بالوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ البالغ ٣٠٠ ٣١٠ دولار، نقصاناً صافياً قدره ٦٠٠ ٩٣٣ دولار بالمقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتوصي اللجنة بالموافقة على اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

الجزء الرابع

التعاون الدولي لأغراض التنمية

رابعا - ١ أخذت اللجنة الاستشارية في حساباتها، عند استعراضها لتقديرات الجزأين الرابع والخامس، أن الجمعية العامة كانت قد أنجزت مؤخرا استعراضا لقدرة الإدارات والمكاتب المعنية على تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتنمية (القرار ٦٣/٢٦٠).

الباب ٩

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٣٠٠ ٤٤٤ ١٦٨ دولار ^(١)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٤٠٠ ٥٣٤ ١٦٥ دولار
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٠٠٠ ٩٢٩ ١٣٣ دولار
يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي من الوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.	
(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.	

رابعا - ٢ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ٩، تبلغ ٣٠٠ ٤٤٤ ١٦٨ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٩٠٠ ٩٠٩ ٢ دولار، أي ٢,٥ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، (انظر (Sect 9) A/64/6، الجدول ٩-٥). ويوجز الجدول الرابع - ١ الوظائف الممولة من الميزانية العادية التي اعتمدت لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ واقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويبين الجدول أيضا الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ولم تطلب وظائف إضافية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الرابع - ١
الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٥٥٠	١ وأ ع، ٣ أ ع م، ١٠ مد-٢، ٣٤ مد-١، ٦٩ ف-٥، ٩٥ ف-٤، ٦٩ ف-٣، ٤٨ ف-١/٢، ٣٣ خ ع (ر ر)، ١٨٨ خ ع (ر أ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٥٤٥	١ وأ ع، ٣ أ ع م، ١٠ مد-٢، ٣٤ مد-١، ٦٩ ف-٥، ٩٥ ف-٤، ٦٩ ف-٣، ٤٨ ف-١/٢، ٣٣ خ ع (ر ر)، ١٨٣ خ ع (ر أ)
الملغاة	٥	٥ خ ع (ر أ) من البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٣ (وظيفتان) و ٦
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٣٦	١ مد-١، ٥ ف-٥، ٨ ف-٣/٤، ٧ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر ر)، ٩ خ ع (ر أ)

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

رابعا - ٣ يُقترح إلغاء خمس وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى): وظيفة واحدة من كل برنامج من البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٦، ووظيفتان من البرنامج الفرعي ٤، وذلك لترشيد وتبسيط هيكل الوظائف (المرجع نفسه، الفقرات ٩-٤١ و ٩-٥١ و ٩-٥٦). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إلغاء هذه الوظائف.

رابعا - ٤ ووافقت الجمعية العامة، في قرارها ٦٣/٢٦٠، على إنشاء ١٣ وظيفة (٣ برتبة ف-٥، و ٧ برتبة ف-٤، و ٣ برتبة ف-٣) اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، للأنشطة المتصلة بالتنمية في إطار الباب ٩ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يجري ملء هذه الشواغر على وجه السرعة.

رابعا - ٥ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قد واجهت خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، معدل دوران يقارب ثلث وظائفها نتيجة لحالات التقاعد والترقية والانتداب لمختلف المهام المؤقتة والاستقلالات، (انظر الجدول الرابع - ٢).

الجدول الرابع - ٢
معدل الدوران في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

السبب	٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٠١١-٢٠١٠
التقاعد	٤٦	٢٨
الترقية داخل الإدارة ^(أ)	٤٠	غير معروف
المهام المؤقتة ^(ب)	٥٦	غير معروف
الاستقالة ^(ج)	١٣	غير معروف

(أ) البيانات المتوافرة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩.

(ب) تُعزى الشواغر المؤقتة إلى الانتداب في البعثات أو الإعارات أو الانتداب للمهام المؤقتة في إدارات أخرى أو الانتداب لمهام مؤقتة داخلية في الإدارة.

رابعا - ٦ لئن كانت اللجنة الاستشارية تُقر بأنه من الصعب التنبؤ بحالة دوران الموظفين، فإنها تعتقد أيضا بأنه يمكن الاستعانة بالأنماط السابقة في هذا المجال لتيسير عملية التخطيط. وفي هذا الصدد، تأمل اللجنة في أن تغتني الإدارة هذه الفرصة لاتخاذ التدابير المناسبة للتخطيط لتعاقب الموظفين.

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعا - ٧ يعكس تقدير الموارد غير المتعلقة بالوظائف البالغ ٦٠٠ ٧٧٦ ١٨ دولار للفترة ٢٠١١-٢٠١٠ نقصانا صافيا قدره ٢٤٠ ٠٠٠ دولار مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

رابعا - ٨ وتبلغ قيمة الاحتياجات المتصلة بالاستشاريين والخبراء، في إطار الميزانية العادية، ٨٨٤ ٠٠٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، مما يمثل زيادة قدرها ١٤٦ ٨٠٠ دولار (أي ٢,٩ في المائة) مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتقدر الاحتياجات للاستشاريين والخبراء من الموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ ٥٠٠ ٥٢٥ ٢ دولار؛ وفي المقابل يقدر مستوى الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بمبلغ ٢٠٠ ٨٦٩ ٢ دولار. وعند الاستفسار، زُوِّدت اللجنة بقائمة بالاستشاريين الذين تم التعاقد معهم خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وبلغ مجموع الاستشاريين ١٤٤ يمثلون ٤٠ بلدا، ومنهم ٦٣ استشاريا (٤٤ في المائة) جاءوا من بلدين. وكان ما مجموعه ٤٣ من الاستشاريين (٣٠ في المائة) من الإناث و ٩٨ (٦٧ في المائة) من الذكور، وكانت ثلاثة من العقود (٢ في المائة) مع مؤسسات. وتقرّر اللجنة بأن الخبرة المتخصصة التي يوفرها

الاستشاريون الخارجيون عنصر لا غنى عنه لعمل الإدارة. وتأمل اللجنة في أن تبذل الجهود لتحسين التكافؤ بين الجنسين والتنوع الجغرافي في التعاقد مع الاستشاريين.

رابعا - ٩ وتبلغ قيمة الاحتياجات المتصلة بالخدمات الاستشارية ١٩٦ ٥٠٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، مما يمثل زيادة قدرها ٥٦٢ ٨٠٠ دولار (أي ١٥,٥ في المائة) على الاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وقدره ٦٣٣ ٧٠٠ دولار. ويمثل الاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ زيادة قدرها ١ ٥٦١ ٦٠٠ دولار (أي ٤٣ في المائة) على نفقات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، التي بلغت ٢ ٠٧٢ ١٠٠ دولار. وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية واللازمة للخدمات الاستشارية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ ١ ٢٦١ ٥٠٠ دولار؛ مقارنة بمستوى فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الذي كان مقدراً بمبلغ ١ ٠٧٥ ٠٠٠ دولار. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية أن الزيادة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ تعزى أساساً إلى الاحتياجات إلى خدمات خارجية للطباعة والتجليد، والترجمة التحريرية والتحرير، وتعهّد المواقع الشبكية، إلى جانب البث الشبكي لمختلف الوقائع. وتشجّع اللجنة الإدارة على بذل الجهود لاكتشاف فرص لتوفير التكاليف المتكبّدة في إطار الخدمات التعاقدية، بما في ذلك إمكانية استغلال الخدمات المتوفرة داخليا من قبيل خدمات الطباعة والترجمة التحريرية والتحرير، حيثما كانت فعالة من حيث التكلفة، فضلا عن زيادة عدد المنشورات التي تُنشر على الإنترنت قدر المستطاع.

رابعا - ١٠ وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات عامة

الموارد الخارجة عن الميزانية

رابعا - ١١ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تقدّر بمبلغ ١٣٣ ٩٢٩ ٠٠٠ دولار، مقارنة بمبلغ ١٥١ ٢٨٩ ٣٠٠ دولار للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أي أن هناك نقصانا بنسبة ١١ في المائة تقريبا. وستشكل الموارد الخارجة عن الميزانية تكملة لموارد الميزانية العادية في تمويل الأنشطة الفنية وأنشطة التعاون التقني، بما فيها الخدمات الاستشارية وأفرقة الخبراء والسفر والاستشارات التقنية والتدريب وحلقات العمل والحلقات الدارسة والمشاريع الميدانية. وتلاحظ اللجنة أن الموارد الخارجة عن الميزانية لا تزال تلعب دورا رئيسيا في تنفيذ البرامج. وتشجّع اللجنة الإدارة على التفاعل مع الجهات المانحة بصورة استباقية، وعلى السعي إلى إيجاد جهات مانحة جديدة.

إنجاز الولاية والأهداف الرئيسية

رابعا - ١٢ أُبلغت اللجنة الاستشارية أن الإدارة قد بذلت جهودا في سبيل زيادة الاتساق في التنفيذ، وزيادة التعاون الاستراتيجي فيما بين مختلف البرامج الفرعية، ومعالجة مشكلة "عقلية الصومعة" على نحو استباقي وتعزيز روح الفريق. وعلاوة على ذلك، بذلت الإدارة جهودا لتحسين الاتصال وتوطيد الشفافية داخل الإدارة. وتتوقع اللجنة أن تظهر نتائج هذه الجهود في وثيقة الميزانية المقبلة.

رابعا - ١٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن عمل الإدارة سيظل مركّزا على: (أ) إجراء البحوث والتحليلات بشأن القضايا الإنمائية ودعم النظام الإحصائي العالمي؛ (ب) وتقديم الدعم في مجال المعايير والسياسة العامة إلى العمليات الحكومية الدولية للأمم المتحدة؛ (ج) والمساعدة في تنمية القدرات وتعزيز أنشطة بناء القدرات بصورة نشطة دعماً لتنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية على الصعيد القطري؛ (د) وتشجيع التعاون وإقامة الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص (المرجع نفسه، الفقرة ٩-٤). وقد أشير في وثيقة الميزانية إلى أن أداء هذه المهام يتطلب تعزيز القدرات في مجالي التحليل والرصد، وتحقيق التكامل الاستراتيجي بين مختلف البرامج الفرعية والربط بينها أفقياً لإتاحة تقديم الدعم الفعال إلى الدول الأعضاء.

رابعا - ١٤ وقد أُبلغت اللجنة الاستشارية أن الإدارة قد أنشأت، تحت القيادة المشتركة لمديري الشعب، ثلاث أفرقة عاملة داخلية: فريق معني بالأزمة المالية، وفريق معني بتغيير المناخ، وفريق معني بمؤتمر القمة الذي سيعقد عام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وأبلغت اللجنة أيضاً أن الإدارة تعمل بمثابة الجهة المنظمة لاجتماعات اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي يجتمع في إطارها جميع كيانات الأمانة العامة المعنية بالتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، تجري مناقشات مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لوضع برنامج عمل مشترك، كما تُبذل جهود لإعادة إبرام اتفاق الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وترحب اللجنة بهذه الجهود وتوصي بأن يقدم الأمين العام معلومات عن الأعمال التي تضطلع بها هذه الكيانات في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة

رابعا - ١٥ تذكر اللجنة الاستشارية بتعليقها الذي مفاده أن تقسيم المسؤولية عن البرنامج الفرعي ٢ بين مكتب المستشارية الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة وشعبة النهوض بالمرأة يفتقر إلى الوضوح ولا يوفر قيادة واضحة (A/62/7/Add.40، الفقرة ٣٦).

وقد أوصت اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يجري استعراضاً بهدف ترشيد هذه الترتيبات التنظيمية وأن يقدم في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ مقترحات مبررة بالكامل لوضع هيكل جديد. وتلاحظ اللجنة أن الاستعراض المطلوب لم يعالج في وثيقة الميزانية. وتطلب اللجنة تزويد الجمعية العامة بمعلومات عن وضع هذا الاستعراض عند نظر الجمعية العامة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الأنشطة الإحصائية

رابعا - ١٦ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأنشطة الإحصائية التي اضطلعت بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ترد تحت البرنامج الفرعي ٥، الإحصاءات، الباب ٩؛ العنصر ١، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في الباب ٢٢، البرنامج العادي للتعاون التقني؛ وتحت باب الإيرادات ٣، الخدمات المقدمة للجمهور. وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يوضح للجمعية العامة الأساس الذي يقوم عليه توزيع الموارد المخصصة للأنشطة المتصلة بالإحصاء.

الباب ١٠

أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

الاقتراح المقدّم من الأمين العام	٢٠٠ ٥٨٦ ٧ دولار ^(١)
الاعتماد المنقّح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٩٠٠ ٨٦٢ ٥ دولار
الموارد المسقطّة الخارجة عن الميزانية	١ ٩٠٥ ٠٠٠ دولار
يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزاً للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.	
(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.	

رابعا - ١٧ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ١٠ تبلغ ٢٠٠ ٥٨٦ ٧ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٣٠٠ ٧٢٣ ١ دولار، أي ٢٩,٤ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

(انظر (A/62/6 (Sect. 10)، الجدول ١٠-٥). ويلخص الجدول الرابع - ٣ الوظائف الممولة من الميزانية العادية التي اعتمدت لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ واقتراحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وليست هناك أي وظائف إضافية مطلوبة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الرابع - ٣

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة
المعمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٨
١ وأع، ١ مد - ٢، ١ مد - ٣، ١ ف - ٥، ٥ ف - ٤، ٢ ف - ٣، ١ ف - ٢، ٤ خ ع (رأ)	
المقترحة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١	١٨
١ وأع، ١ مد - ٢، ١ مد - ٣، ١ ف - ٥، ٥ ف - ٤، ٢ ف - ٣، ١ ف - ٢، ٤ خ ع (رأ)	

رابعا - ١٨ وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٦٣/٢٦٠، على أن تُنشأ اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ ثلاث وظائف برتبة ف-٤ في الباب ١٠ من أجل الأنشطة المتصلة بالتنمية في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وترد التكلفة الكاملة لهذه الوظائف في الفقرة ١٠-٩ (ب) من وثيقة الميزانية. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن عملية استقدام الموظفين للوظائف الثلاث الجديدة جارية (انظر المرفق السادس). وتأمل اللجنة في أن يجرى ملء الشواغر على وجه السرعة.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعا - ١٩ يعكس تقدير الموارد غير المتعلقة بالوظائف البالغ ١ ٥٧٨ ٨٠٠ دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ نقصاناً صافياً قدره ٨٢٣ ٧٠٠ دولار عن الاعتماد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

رابعا - ٢٠ وتبلغ قيمة الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين الأخرى ٨١٥ ٥٠٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، بزيادة قدرها ٧١٢ ٥٠٠ دولار (٦٩١،٧ في المائة) على الاعتماد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وقدره ١٠٣ ٠٠٠ دولار. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات تشمل اعتماداً غير متكرر قدره ٧١٢ ٥٠٠ دولار لتوفير المساعدة المؤقتة العامة لأربع وظائف (٢ ف-٤ و ١ ف-٣ و ١ فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لمدة ١٢ شهراً لأغراض الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيعقد في عام ٢٠١١.

رابعا - ٢١ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه من المقرر مبدئياً أن يعقد المؤتمر في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١١ وأن الأعمال التحضيرية قد بدأت. وسيقدم الدعم للمؤتمر في إطار البرنامج الفرعي ١. وسيؤدي شاغل الوظيفة برتبة ف-٣ وأحد شاغلي الوظائف برتبة ف-٤ دور مركز التنسيق لإعداد ٤٩ تقريراً وطنياً وتجميع المواد للنشر. أما الوظيفة الثانية برتبة ف-٤ فسيؤدي شاغلها دور مركز التنسيق للتحضير للاجتماعين الإقليميين ذوي الصلة، اللذين سيعقد أحدهما في أفريقيا (أديس أبابا) والآخر في آسيا (بانكوك)، بالاقتران مع الدورة السنوية العادية لكل من اللجنتين الإقليميتين. وسيؤدي شاغل وظيفة الرتبة ف-٤ هذه أيضاً دور المنسق والمحاور مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. أما وظيفة فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، فسيقدم شاغلها الدعم فيما يتصل بالعملية التحضيرية. وعلى أساس المبررات التي قدمها الأمين العام، توصي اللجنة بالموافقة على طلب توفير المساعدة المؤقتة العامة للإعداد للمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً.

رابعا - ٢٢ وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات عامة

العرض والإطار المنطقي

رابعا - ٢٣ ترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن صقل النواتج ومؤشرات الإنجاز بحيث تعكس طبيعة عمل المكتب على نحو أفضل. فعلى سبيل المثال، يتضمن الجدول ١٠-٧ من وثيقة الميزانية تقييماً لاستقدام الموظفين وتنسيبهم طبقاً لمعدل الشواغر، وليس عدد الأيام التي يستغرقها إتمام عملية الاستقدام، كما هو الحال في سائر أبواب الميزانية. كما أن مقاييس الأداء المدرجة في الجدول ١٠-١٠ من الوثيقة ليست واضحة، فلا يوجد تمييز بين البلدان النامية غير الساحلية المضافة حديثاً وتلك التي كانت موجودة في فترات السنتين السابقتين. وتذكر اللجنة أن البرنامج ليس ذا طابع تنفيذي وإنما هو يقوم على مهام من قبيل الدعوة والتوعية والتنسيق والرصد، وجميعها أمور يصعب قياسها كمياً. وتشجع اللجنة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية على إعادة تقييم الفرضية التي يقوم عليها إطاره المنطقي وعلى وضع مقاييس تعكس طبيعة مهمته على نحو أفضل.

الموارد الخارجة عن الميزانية

رابعا - ٢٤ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن القيمة التقديرية للموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تبلغ ١ ٩٠٥ ٠٠٠ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٦٥,٨ في المائة مقارنة بالقيمة التقديرية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتذكر اللجنة بتوصيتها الداعية إلى وضع خطة عمل استراتيجية ملموسة لتعبئة قدر أكبر من الموارد لكفالة استمرار تنفيذ البرامج بفعالية، وتلاحظ من استعراضها لوثيقة الميزانية أن مكتب الممثل السامي قد أعدّ استراتيجية خاصة بالجهات المانحة (المرجع نفسه، الجدول ١٠-١٣). وأبلغت اللجنة أن من المتوقع، نتيجة لهذه الاستراتيجية الجديدة الخاصة بالجهات المانحة، أن تزيد الموارد الخارجة عن الميزانية رغم الأزمة المالية العالمية الراهنة. وسترحّب اللجنة بوضع وصف مفصل لاستراتيجية المكتب الجديدة الخاصة بالجهات المانحة، وتتطلع إلى رؤية ذلك الوصف في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

دور مكتب الممثل السامي

رابعا - ٢٥ تنطوي ولاية المكتب على جملة أمور منها تعبئة وتنسيق الدعم الدولي والموارد الدولية من أجل تنفيذ البرامج التالية على نحو فعال: (أ) برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠؛ (ب) وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر لصالح البلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية؛ (ج) وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومتابعته، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

رابعا - ٢٦ وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٧/٦٣، قرّرت أن يقوم مكتب الممثل السامي بدور مركز التنسيق للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا لتعبئة وتنسيق المشاركة النشطة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

رابعا - ٢٧ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن وكيل الأمين العام يتولى مسؤولية القيام بثلاث مهام هي: الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (الباب ١٠)؛ والقائم بأعمال المستشار الخاص لشؤون أفريقيا فيما يتصل بدعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الباب ١١)؛ والممثل لدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الباب ١٢) في الاجتماعات واللقاءات الرفيعة المستوى التي تعقد في مقر الأمم المتحدة. وتشعر اللجنة بالقلق لأن الترتيبات الحالية، التي يعهد بموجبها إلى الممثل السامي مسؤولية تأدية مهام ثلاث مهام منفصلة، قد تؤثر سلبا

على عمل المكتب. وقد علّقت اللجنة على هذه المسألة بمزيد من التفصيل في البابين ١١ و ١٢ أدناه.

الباب ١١

دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الاقتراح المقدم من الأمين العام	١٣ ١١٣ ٣٠٠ دولار ^(أ)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٢ ٢٠٨ ١٠٠ دولار
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٣٧٥ ٠٠٠ دولار
يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزاً للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.	
(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.	

رابعا - ٢٨ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ١١ تبلغ ١٣ ١١٣ ٣٠٠ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٢٠٠ ٩٠٥ دولار، أي ٧,٤ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر A/62/6 Sect. 11)، الجدول ١١-٦). ويلخص الجدول الرابع - ٤ الوظائف الممولة من الميزانية العادية التي اعتمدت لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ واقتراحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وليست هناك أي وظائف إضافية مطلوبة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الرابع - ٤

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
المعمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٣٥	١ و أ ع، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ٤ ف-٥، ٧ ف-٤، ١٠ ف-٣، ١ خ ع (ر ر)، ٨ خ ع (ر أ)، ١ ر م
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٣٥	١ و أ ع، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ٤ ف-٥، ٧ ف-٤، ١٠ ف-٣، ١ خ ع (ر ر)، ٨ خ ع (ر أ)، ١ ر م

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

رابعا - ٢٩ وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٠/٦٣، على أن تُنشأ اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ ثلاث وظائف (١ ف-٤ و ٢ ف-٣) في الباب ١١ من أجل الأنشطة المتصلة بالتنمية في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتعكس وثيقة الميزانية الأثر المتأخر لإنشاء تلك الوظائف (Sect.11) A/64/6، الفقرة ١١-٨ (أ)). وأبلغت اللجنة الاستشارية أن عملية استقدام الموظفين للوظائف الثلاث الجديدة جارية (انظر المرفق السادس). وتأمل اللجنة أن يجرى ملء الشواغر على وجه السرعة.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعا - ٣٠ يعكس تقدير الموارد غير المتعلقة بالوظائف البالغ ٢ ٥٨٥ ٥٠٠ دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ زيادة صافية قدرها ٨٠٠ ١٥ دولار على الاعتماد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات عامة

الموارد الخارجة عن الميزانية

رابعا - ٣١ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تقدر بمبلغ ٣٧٥ ٠٠٠ دولار، أي بزيادة قدرها ١٧٠ ٠٠٠ دولار عند مقارنتها بمبلغ ٢٠٥ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وفي المقابل، بلغت الموارد الخارجة عن الميزانية ٥٢٤ ٩٠٠ دولار في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتلاحظ اللجنة من استعراضها لوثيقة الميزانية أن انخفاض معدل تنفيذ الأنشطة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يعزى إلى المستوى المحدود للأموال الخارجة عن الميزانية (المرجع نفسه، الفقرة ١١-١٠). وستشكل الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تكملة لموارد الميزانية العادية في تمويل مختلف الأنشطة، مثل إعداد أبحاث السياسة العامة والقضايا بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار في أفريقيا، وسفر الممثلين لحضور المؤتمرات والاجتماعات، وتكاليف المؤتمرات. والنشاط الرئيسي الوحيد بين الأنشطة الخارجة عن الميزانية المقررة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ هو المؤتمر الدولي الثالث لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار في أفريقيا.

المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

رابعا - ٣٢ ترى اللجنة الاستشارية أن استمرار شغور الوظيفة التي برتبة وكيل أمين عام كان له تأثير على تنفيذ البرنامج، لا سيما وأن دور وكيل الأمين العام هو تأمين تدفق ثابت من الموارد الخارجة عن الميزانية (انظر A/62/7، الفقرة رابعا - ١٨). وفي هذا الصدد، تذكّر اللجنة بأن الأمين العام اقترح أن توضع تحت قيادة الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية المهام الموكلة إلى المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وإلغاء وظيفة المستشار الخاص لشؤون أفريقيا (انظر A/62/708، الفقرة ٣١). غير أن الجمعية العامة قرّرت، في قرارها ٢٦٠/٦٣، عدم إلغاء وظيفة المستشار الخاص برتبة وكيل الأمين العام.

رابعا - ٣٣ وتذكّر اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام قد كلّف أيضا الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بأن يقوم بدور ممثل خاص لدى الأونكتاد، وجعل تحت قيادته مكتب اتصال الأونكتاد في نيويورك، إلى جانب قيامه بدور جهة التنسيق فيما يخص جميع القضايا الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بأفريقيا في مقر الأمم المتحدة (A/62/7/Add.40، الفقرة ١٢). وقد أشارت اللجنة إلى أنه ليس من الواضح كيف ستؤدي هذه الترتيبات التنظيمية إلى تسهيل التنفيذ الفعال للبرامج والأنشطة المقررة. وعُلّقت اللجنة على هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الباب ١٢ أدناه.

رابعا - ٣٤ وقد أبلغت اللجنة الاستشارية، عند طلبها إيضاح الحالة بالنسبة لعملية استقدام موظف لوظيفة المستشار الخاص الشاغرة، أن الأمين العام "أحاط علما" بقرار الجمعية العامة عدم إلغاء وظيفة المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. وتأسف اللجنة لأن الأمين العام لم يُدرج في الميزانية أي معلومات عن الحالة بالنسبة لاستقدام موظف لهذه الوظيفة، وأنها، رغم طلباتها، لم تحصل على معلومات وافية عن هذه المسألة. وترى اللجنة أن هذه الوظيفة يجب أن تشغل على وجه السرعة. وينبغي تقديم تفاصيل عن حالة عملية استقدام موظف لمنصب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا إلى الجمعية عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

رابعا - ٣٥ ويتألف دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من ثلاثة برامج فرعية هي: ١، تنسيق جهود الدعوة ودعم الشراكة الجديدة على الصعيد العالمي؛ ٢، التنسيق والدعم الإقليميان للشراكة الجديدة؛ ٣، أنشطة الإعلام والتوعية لدعم الشراكة الجديدة. وتقع المسؤولية الفنية عن البرنامج الفرعي ٣ على عاتق إدارة شؤون الإعلام. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن أنشطة الإدارة في إطار هذا البرنامج الفرعي مرتبطة ارتباطا

وثيقا بأولويات الاتحاد الأفريقي، وأنها مصممة لزيادة الدعم لأولويات الاتحاد الأفريقي فيما يتصل بعمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مع الاضطلاع بأنشطة إعلامية عالمية تشمل الاتصال بالجمهور باستخدام المتاح من وسائل الإعلام، بما فيها المطبوعات، والإذاعة، والفيديو، والوسائط الإلكترونية، وشبكة الإنترنت، وما يسمى وسائط الإعلام الجديدة. وترى اللجنة أنه ينبغي للبرنامج استكشاف إمكانيات التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي قد تكون أنشطتها مكملة لأنشطته، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

الباب ١٢

التجارة والتنمية

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٣٠٠ ٤١٤ ١٣٦ دولار ^(١)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٦٠٠ ٠٩٤ ١٣٣ دولار
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٠٠٠ ٩٤١ ٧٢ دولار
يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزاً للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.	
(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.	

رابعا - ٣٦ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ١٢ تبلغ ٣٠٠ ٤١٤ ١٣٦ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٧٠٠ ٣١٩ ٣ دولار، أي ٢,٥ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر (Sect.12) A/64/6، الجدول ١٢-٥). ويلخص الجدول الرابع - ٥ الوظائف الممولة من الميزانية العادية التي اعتمدت لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ واقتراحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويبيّن الجدول أيضا الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الرابع - ٥

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨ - ٤٠٣	١ وأ ع، ١ أ ع م، ٦ مد-٢، ٢٠ مد-١، ٤٨ ف-٥، ٦١ ف-٤، ٧٤ ف-٣، ٣٢ ف-١/٢، ١٢ خ ع (ر)، ١٤٨ خ ع (ر أ)	٢٠٠٩
المقترحة للفترة ٢٠١٠ - ٤٠٠	١ وأ ع، ١ أ ع م، ٦ مد-٢، ٢٠ مد-١، ٤٨ ف-٥، ٦١ ف-٤، ٧٤ ف-٣، ٣٢ ف-١/٢، ١٢ خ ع (ر)، ١٤٥ خ ع (ر أ)	٢٠١١
المنقولة	٧	١ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ ف-١/٢، ٢ ع (ر أ) من البرنامج الفرعي ٢ إلى البرنامج الفرعي ٤، و ١ خ ع (ر أ) من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٣
الملغاة	٣	٣ خ ع (ر أ) من البرنامج الفرعيين ١ و ٢ ومن دعم البرامج
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المقترحة للفترة ٢٠١٠ - ٢١	١ مد-١، ١ ف-٥، ٣ ف-٣/٤، ٣ ف-١/٢، ١٣ خ ع (ر أ)	٢٠١١

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

رابعا - ٣٧ من المقترح نقل ما مجموعه سبع وظائف: واحدة برتبة ف-٤، وواحدة برتبة ف-٣، واثنان برتبة ف-١/٢ واثنان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، من البرنامج الفرعي ٢ إلى البرنامج الفرعي ٤، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٣، لإيجاد هيكل موحد وأكثر فعالية لتناول مسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء بشكل أفضل (المرجع نفسه، الفقرتان ١٢-٣٩ و ١٢-٤٥). وقد اقترحت عمليات نقل الوظائف في سياق تبسيط الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامجين الفرعيين ٣ و ٤ (انظر الفقرة رابعا - ٤٥ أدناه). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على نقل هذه الوظائف.

رابعا - ٣٨ والغرض من اقتراح إلغاء ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، واحدة من كل من البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ وواحدة من دعم البرنامج، هو ترشيد وتبسيط هيكل الوظائف ((Sect.12) A/64/6، الفقرات ١٢-٣٤ و ١٢-٣٩ و ١٢-٦٣). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إلغاء هذه الوظائف.

رابعا - ٣٩ وقد وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٦٣/٢٦٠، على أن تُنشأ اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، ١٢ وظيفة (٣ مد-١، و ٢ ف-٥، و ٥ ف-٤، و ٢ ف-٣) في إطار الباب ١٢ من أجل الأنشطة المتصلة بالتنمية من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتعكس وثيقة الميزانية التمويل الكامل لهذه الوظائف (المرجع نفسه، الفقرة ١٢-١٤). وقد أبلغت اللجنة الاستشارية أن عملية استقدام الموظفين للوظائف الاثني عشرة الجديدة جارية (انظر المرفق السادس). واللجنة تأمل أن يجرى ملء الشواغر على وجه السرعة.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعا - ٤٠ يعكس تقدير الموارد غير المتعلقة بالوظائف البالغ ١٣ ١٢٥ ٧٠٠ دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ نقصانا صافيا قدره ٢٨٢ ٣٠٠ دولار مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

رابعا - ٤١ وتبلغ الاحتياجات المتعلقة بالاستشاريين والخبراء ٢ ٠٩١ ٤٠٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، مما يمثل زيادة قدرها ١٠٥ ٦٠٠ دولار (أي ٥,٣ في المائة) على الاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويظل تقدير الموارد الخارجة عن الميزانية للاستشاريين والخبراء لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ دون تغيير من مستواه في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ البالغ ١٩١ ٩٠٠ دولار. وزُوِّدت اللجنة، بناء على طلبها، بقائمة بالاستشاريين الذين تم التعاقد معهم خلال فترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩. وبلغ مجموع الاستشاريين ٥٨ استشاريا يمثلون ٢٦ بلدا، منهم ٢٧ (٤٧ في المائة) من ٤ بلدان. ويبلغ مجموع النساء بين الاستشاريين ١٥ (٢٦ في المائة) والذكور ٤٣ (٧٤ في المائة). وتشق اللجنة الاستشارية في أن الجهود ستبذل نحو تحسين التكافؤ بين الجنسين والتنوع الجغرافي.

رابعا - ٤٢ وتبلغ قيمة الاحتياجات المتعلقة بالخدمات التعاقدية، بما فيها الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الطباعة الخارجية، ٢١٢ ٣٠٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، وهو يقل بمبلغ ١١٩ ٩٠٠ دولار (٣٦,١ في المائة) عن الاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ البالغ ٣٣٢ ٢٠٠ دولار. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية أن انخفاض الاحتياجات ناتج في المقام الأول عن زيادة استخدام خدمات الطباعة الداخلية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، إلى جانب زيادة عدد المنشورات الإلكترونية أو على الإنترنت بدلا من طبعها. وترحب اللجنة الاستشارية بهذا التطور.

رابعا - ٤٣ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الاتجاه النزولي لتكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية الخاصة بالأونكتاد قد استمر خلال فترتي السنتين الماضيتين نتيجة لجملة أمور منها إدارة عقودها الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية على نحو أفضل، والظروف السوقية المواتية. وتلاحظ اللجنة هذا التطور وترى أنه ينبغي إطلاع سائر المنظمات التي تتخذ جنيف مقرا على أي دروس مستفادة في هذا الصدد.

رابعا - ٤٤ وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات عامة

الهيكل التنظيمي

رابعا - ٤٥ عملا على تعزيز عمل الأونكتاد في مجال العلم والتكنولوجيا، وعلى الاستفادة على نحو أفضل من أوجه التآزر مع العمل المضطلع به في مجال كل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، جرى دمج مجال العمل هذا في البرنامج الفرعي ٤ الذي سيكون تحت مسؤولية الشعبة التي أصبح اسمها شعبة التكنولوجيا واللوجستيات. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا للفقرة ١٨٣ من اتفاق أكرا، سيحول فرع السلع الأساسية الحالي في شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، إلى وحدة خاصة مستقلة معنية بالسلع الأساسية في إطار البرنامج الفرعي ٣ (المرجع نفسه، الفقرة ١٢-٥). وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة أن البرنامج يتعاون، على أساس مذكرة تفاهم مؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠، مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية الذي أنشئ متابعة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية الذي اعتمده الأونكتاد في دورته الرابعة المعقودة في نيروبي عام ١٩٧٤. ويضطلع البرنامج الفرعي ٥ بانتظام بأنشطة تعاون تقني في أفريقيا يمونها الصندوق.

شعبة الإدارة

رابعا - ٤٦ تتألف شعبة الإدارة في الأونكتاد من أربعة كيانات هي دائرة إدارة الموارد، ودائرة التعاون التقني، ودائرة الشؤون الحكومية الدولية والاتصال، ووحدة التقييم والتخطيط. ويتألف ملاك الشعبة من ٧٨ وظيفة ممولة من الميزانية العادية و ١٧ وظيفة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، ليلبلغ مجموع الوظائف ٩٥، تتألف من ١ مد-٢، و ٣ مد-١، و ٧ ف-٥، و ٧ ف-٤، و ١٣ ف-٣، و ٤ ف-٢، و ٦٠ من فئة الخدمات العامة. وتعتقد اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إعادة تقييم ما إذا كان لا يزال هناك احتياج لهذا العدد كبير

من وظائف الخدمات العامة، وينبغي أن تقدّم له التبريرات الكاملة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

التمثيل

رابعا - ٤٧ كما ذكر في البابين ١٠ و ١١ أعلاه، كلف الأمين العام الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بأن يقوم بدور ممثل خاص لدى الأونكتاد، ووضع تحت قيادته مكتب اتصال الأونكتاد في نيويورك، إلى جانب قيامه بدور جهة التنسيق فيما يخص جميع القضايا الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بأفريقيا في مقر الأمم المتحدة (انظر A/62/708، الفقرة ٣١). ويؤدي الممثل السامي أيضاً دور القائم بأعمال المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن وظيفة رئيس مكتب الأونكتاد في نيويورك هي في الوقت الحالي وظيفة برتبة ف-٥.

رابعا - ٤٨ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن مكتب الأونكتاد في نيويورك يساعد الممثل السامي في أداء المهام المنوطة به بصفته الممثل الخاص لدى الأونكتاد في مقر الأمم المتحدة. وأبلغت اللجنة أيضاً أنه لا توجد علاقة إدارية بين الأونكتاد ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ولا يجري تقاسم الموارد بينهما، وينحصر التعاون بينهما في المجالات الفنية والمهام التمثيلية.

رابعا - ٤٩ وتدرك اللجنة الاستشارية أن هناك ترابطاً بين برامج العمل المقررة في إطار أبواب الميزانية ١٠ و ١١ و ١٢. ومع ذلك، تشعر اللجنة بالقلق لأن الترتيبات الحالية يمكن أن تنتقص من العناية الرفيعة المستوى اللازمة لضمان الاضطلاع بالقدر الوافي من جهود الدعوة وتعبئة الدعم الدولي لتلبية الاحتياجات الخاصة لمجموعات الدول الأعضاء المستفيدة من هذه الولايات (انظر أيضاً الفقرات رابعا - ٢٥ ورابعا - ٢٧ ومن رابعا - ٣٢ إلى رابعا - ٣٤ أعلاه). وعليه، توصي اللجنة بأن يقوم الأمين العام باستعراض الترتيبات الحالية التي يؤدي الممثل السامي في إطارها، أيضاً دور الممثل الخاص للأونكتاد في مقر الأمم المتحدة.

التعاون مع الهيئات الأخرى

رابعا - ٥٠ تذكّر اللجنة الاستشارية بتوصيتها المتعلقة بكفاءة وفعالية التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (A/62/7/Add.40، الفقرة ٥٩) وقد أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأنه ثمة تعاونا وثيقا بين الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ يشمل تبادل المعلومات؛ وإصدار المنشورات الرئيسية؛ ومشاركة الأونكتاد في مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويتعاون الأونكتاد تعاوناً وثيقاً أيضاً مع اللجنة الاقتصادية في المسائل المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ويقدم الدعم للبلدان الأفريقية بشأن أثر مفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بخطة الدوحة. إضافة إلى ذلك، يتعاون الأونكتاد مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن التجارة والتنمية ومع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن المسائل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وفي مجال الإحصاءات والتحليلات والمنشورات.

رابعا - ٥١ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأونكتاد يواصل تعاونه وتآزره مع كيانات أخرى في مجالات تكميلية، من بينها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتشجع اللجنة الأونكتاد على توسيع نطاق تلك الجهود.

تقييم البرنامج

رابعا - ٥٢ أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن ولاية الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية تنص على إجراء تقييم خارجي لأحد مجالات برامج الأونكتاد كل عام. ولم يجر تقييم متعمق في عام ٢٠٠٨، بسبب مؤتمر الأونكتاد الذي يعقد كل أربع سنوات والذي عقد في أكرا؛ وفي عام ٢٠٠٩ كُلف الأونكتاد بإجراء تقييم لبرنامجها المتعلق بالسلع الأساسية.

الباب ١٣

مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

رابعا - ٥٣ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة أيدت، في الجزء الأول من قرارها ٢٧٦/٥٩، الترتيبات الإدارية المنقحة لمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية حسبما وردت في تقرير الأمين العام (A/59/405) وحسبما أوصت اللجنة (A/59/543). وعملا بذلك القرار، يقدم مقترح في شكل وثيقة ميزانية مبسطة إلى الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في الربع الثاني من العام الذي يسبق الفترة

المالية المقبلة مشفوع بطلب بأن تحيط الهيئتان علما بمستوى الموارد المقررة التي سيجري طلبها. وتقدم حينئذ ميزانية مفصلة إلى الجمعية والمجلس العام في الربع الأخير من العام نفسه.

رابعا - ٥٤ وبناء عليه، قدم الأمين العام تقديرا أوليا لاستيعاب برنامج أنشطة مركز التجارة الدولية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/46/6 (Sect. 13)). وتبلغ الاحتياجات المقدرة لمركز التجارة الدولية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ما قيمته ٧٤ ٤٧٣ ٧٠٠ فرنك سويسري (مجموع حصتي منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة)، مع إيرادات مسقطه قيمتها ٧٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري لفترة السنتين. ويقدر، على هذا الأساس، أن تسهم منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة بما قيمته ٨٥٠ ٨٨٦ ٣٦ فرنك سويسري لكل منهما لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

رابعا - ٥٥ وتتضمن الاحتياجات الإجمالية المقترحة للباب ١٣ لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، والبالغة ٧٤ ٤٧٣ ٧٠٠ فرنك سويسري، ما يلي:

(أ) مبلغ قدره ٦٨ ١٣٩ ٦٠٠ فرنك سويسري للإبقاء على ١٥٦ وظيفة (٨٣ من الفئة الفنية و ٧٣ من فئة الخدمات العامة) وما يتصل بذلك من احتياجات من غير الوظائف؛

(ب) مبلغ قدره ٢٧٧ ٠٠٠ فرنك سويسري للأثر المتأخر لأربع وظائف من الفئة الفنية، بما في ذلك إعادة تصنيف وظيفة واحدة برتبة ف-٢ إلى الرتبة ف-٤ وإنشاء ٣ وظائف برتبة ف-٢، اعتمدت لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

(ج) مبلغ صاف قدره ٥ ٩٠٢ ٥٠٠ فرنك سويسري للإنشاء المقترح لـ ١٩ وظيفة من الفئة الفنية (١ مد-١، ٥ ف-٥، ٨ ف-٤، ٢ ف-٣، ٣ ف-٢)، يعوضها جزئيا الإلغاء المقترح لوظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛

(د) مبلغ قدره ١٥٤ ٦٠٠ فرنك سويسري للاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف، بما في ذلك الاعتمادات المدرجة في بند الأثاث والمعدات والمتعلقة بالوظائف الجديدة المقترحة، ولتعزيز قدرات المركز في مجال التداول عن طريق الفيديو.

رابعا - ٥٦ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، تماشيا مع الإجراءات الجديدة، قدم المركز مخططا للميزانية، وقدمت المعلومات ذات الصلة إلى الجمعية العامة. وتمثل الاحتياجات المقترحة زيادة بنسبة ٠,٥ في المائة بالقيمة الحقيقية، أو زيادة قدرها ١٥٧ ٠٠٠ دولار من اعتمادات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ البالغة ٨٧٣ ٧٠٠ ٣٠ دولار إلى الاحتياجات المقدرة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ البالغة ٧٠٠ ٣٠ ٣١ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف).

رابعا - ٥٧ وعلى مدى الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨، زادت موارد الميزانية العادية بنسبة ١٦ في المائة تقريبا (من ٢٩,٥ مليون فرنك سويسري إلى ٣٤,١ مليون فرنك سويسري). وخلال الفترة نفسها، زاد مركز التجارة الدولية من أنشطته للمساعدة التقنية بنسبة ١٥٣ في المائة (من ١١,٦ مليون دولار إلى ٢٩,٤ مليون دولار). وقد أنجز المركز مؤخرا عملية لإدارة التغيير، تقوم على النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها عن طريق التقييم الخارجي الشامل للمركز الذي أقره الفريق الاستشاري المشترك التابع له. وأيد الفريق الاستشاري المشترك، في اجتماعه السنوي الثاني والأربعين الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الخطة الاستراتيجية الأولى للمركز التي تمتد أربع سنوات للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ والإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وتحدد المستوى المقترح للموارد لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ على أساس الإطار الاستراتيجي، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٣.

رابعا - ٥٨ وكما ورد في الميزانية البرنامجية المقترحة ((Sect.13) (A/62/6)، الفقرة ١٣-١٠، سيقدم اقتراح مفصل بشأن المركز لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩.

رابعا - ٥٩ وتوصي اللجنة الاستشارية، دون المساس بنظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة المفصلة لمركز التجارة الدولية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بأن تحيط الجمعية العامة علما بالموارد المقترحة في التقديرات الأولية للميزانية، بما في ذلك طلب إنشاء ١٩ وظيفة جديدة (١ مد-١، ٥ ف-٥، ٨ ف-٤، ٢ ف-٣، ٣ ف-٢)؛ وإلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (المرجع نفسه، الفقرة ١٣-٨).

الباب ١٤

البيئة

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٣٠٠ ١٦٣ ١٤ دولار ^(أ)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٨٠٠ ٠٥٩ ١٤ دولار
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	١٠٠ ٢٥٨ ٤٢٠ دولار

يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

رابعا - ٦٠ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ١٤ تبلغ ١٦٣ ٣٠٠ ١٤ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ١٠٣ ٥٠٠ دولار، أي ٠,٧ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر A/64/6 (Sect.14)، الجدول ١٤-٦). ويوجز الجدول الرابع - ٦ الوظائف الممولة من الميزانية العادية التي اعتمدت لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واقتراحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويبين الجدول أيضا الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية والمقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الرابع - ٦

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	٤٧	١ وأع، ٣ مد-٢، ١ مد-١، ٨ ف-٥، ١٠ ف-٤، ٥ ف-٣، ٢ ف-٢، ١ خ ع (ر)، ٥ خ ع (رأ)، ١١ ر م
المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	٤٨	١ وأع، ٣ مد-٢، ١ مد-١، ٨ ف-٥، ١١ ف-٤، ٥ ف-٣، ٢ ف-١/٢، ١ خ ع (ر)، ٥ خ ع (رأ)، ١١ ر م
الجديدة	١	١ ف-٤ للجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	٦٠٥	١ أ ع م، ٥ مد-٢، ٣٥ مد-١، ٦١ ف-٥، ٩٢ ف-٤، ٨٧ ف-٣، ٣٦ ف-١/٢، ٢٨٨ ر م

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

وظيفة جديدة

رابعا - ٦١ مطلوب إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لموظف علمي في لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري (المرجع نفسه، الفقرة ١٤-٥١). وتمول الأمانة العامة التي تقدم الخدمات للجنة من موارد الميزانية العادية ولديها حاليا ثلاث وظائف معتمدة (١ مد-١ و ٢ من فئة الخدمات العامة). وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن حجم العمل يتزايد بصورة كبيرة على مر السنين، مما يتطلب إضافة موظف علمي للقيام بمهام من بينها: (أ) مساعدة أمين اللجنة في وضع برنامج العمل، ورصد البرامج وجمع الأموال؛ (ب) تقديم المساعدة التقنية للدورات السنوية؛ (ج) تنسيق عملية إعداد الوثائق التقنية، لا سيما المتعلقة بالآثار البيولوجية للتعرض للإشعاع (انظر أيضا A/63/478، الفقرات ٢٧ إلى ٣٠). وتوصي اللجنة بالموافقة على إنشاء هذه الوظيفة.

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعا - ٦٢ يعكس تقدير الموارد غير المتعلقة بالوظائف البالغ ١ ١٧٧ ٣٠٠ دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ نقصانا صافيا قدره ٧١ ٢٠٠ دولار مقارنة بالاعتماد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

رابعا - ٦٣ وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات عامة

الموارد الخارجة عن الميزانية

رابعا - ٦٤ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ قدرت بمبلغ ١٠٠ ٢٥٨ ٤٢٠ دولار، مقارنة بمبلغ ١٣٢ ٠٠٠ ٢٩٦ دولار للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أي بزيادة نسبتها ٤٢ في المائة تقريبا. وتلاحظ اللجنة أن الموارد المسقطة الخارجة عن الميزانية تشكل ٩٧ في المائة تقريبا من الاحتياجات الإجمالية المقدرة من الموارد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وقد أبلغت اللجنة بأنه من المتوقع حدوث زيادة في الموارد الخارجة عن الميزانية لأن الدول الأعضاء تضاعف جهودها المتصلة بالبيئة العالمية، وتقر بوجود صلة بين البيئة وبين المسائل المتعلقة بالصحة والسلامة والأمن والإغاثة في حالات الكوارث والتمويل والتنمية. وترحب اللجنة بالزيادة الكبيرة المتوقعة في الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وتثق في أن بدء أنشطة البرامج سيتوقف على ورود المساهمات فعليا، بسبب أوجه عدم اليقين المالي التي تسود العالم حاليا.

هيكل البرنامج الفرعي

رابعا - ٦٥ تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٤-٣ من اقتراح الميزانية أن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي اتخذ في دورته الاستثنائية العاشرة، في شباط/فبراير ٢٠٠٨، القرار د١٠/٣ الذي أذن فيه للمدير التنفيذي بمواءمة برنامج عمل فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ مع استراتيجية البرنامج المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ والأولويات المواضيعية الست الشاملة، التي تشكل ست برامج فرعية منشأة حديثا، للمواءمة على نحو فعال بين الموارد والأنشطة الفنية بدلا من الوحدات المؤسسية. وأبلغت اللجنة بأنه على الرغم من أن مقترحات الميزانية قد صيغت استنادا إلى البرنامج ١١، البيئة، من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، فقد اقترحت بعض عمليات المواءمة

وإعادة النشر من أجل إعادة توزيع الموارد المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار هيكل البرنامج الفرعي الجديد للبرنامج ١١. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه، نظرا لأن هيكل البرنامج الفرعي سيتغير في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، فلن تتسنى مقارنة النواتج على نحو مباشر كما أن مقارنة النواتج بفترات السنتين السابقة ستكون مضللة. ولذلك ستعد النواتج السابقة منتهية، وستستخدم فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بوصفها خط الأساس الجديد. وتلاحظ اللجنة أن قائمة بالنواتج التي تحققت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والتي لن يؤخذ بها في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ وأسباب إلغائها ترد في مرفق وثيقة الميزانية.

رابعا - ٦٦ وتلاحظ اللجنة الاستشارية هذا النهج الجديد وتأمل في أن تحظى وثيقة فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بمزيد من التبسيط والصقل بحيث يصبح عرض الميزانية العام أيسر استعمالا. وتتوقع اللجنة أن تشمل وثيقة الميزانية القادمة مناقشة الدروس المستفادة فيما يتعلق بالنهج الجديد، توخيا لإمكانية تطبيقه على أبواب أخرى في الميزانية.

رابعا - ٦٧ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في حين أن قسم التقييم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتبع مباشرة المدير التنفيذي، فإن النتائج التي يتوصل إليها تحال دون أي تعديل إلى لجنة الممثلين الدائمين ومجلس الإدارة. ويختار القسم مواضيع التقييم ويعد تقييمات وتقارير مستقلة دون أي تدخل من البرنامج. وعلاوة على ذلك، تتاح جميع التقارير التي تنطوي على تقييمات لعامة الجمهور. وتؤكد اللجنة على أهمية استقلال هذه المهمة من الناحية التنظيمية.

الباب ١٥

المستوطنات البشرية

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٢٠ ٩٧٥ ٠٠٠ دولار ^(أ)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠ ٨٠١ ٦٠٠ دولار
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٣٣٤ ٥٠٢ ١٠٠ دولار

يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

رابعا - ٦٨ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ١٥ تبلغ ٢٠ ٩٧٥ ٠٠٠ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٤٠٠ ١٧٣ دولار، أي ٠,٨ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر A/64/6 (Sect.15)، الجدول ١٥-٥). ويوجز الجدول الرابع - ٧ الوظائف الممولة من الميزانية العادية التي اعتمدت لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ومقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويبين الجدول أيضا الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الرابع - ٧ الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	٧٤	١ أ ع م، ١ مد-٢، ٤ مد-١، ٨ ف-٥، ١٧ ف-٤، ١٣ ف-٣، ٥ ف-١/٢، ٢ خ ع (رأ)، ٢٣ م
المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	٧٥	١ أ ع م، ١ مد-٢، ٤ مد-١، ٩ ف-٥، ١٦ ف-٤، ١٤ ف-٣، ٥ ف-١/٢، ٢ خ ع (رأ)، ٢٣ م
الجديدة	١	ف-٣ في البرنامج الفرعي ١
إعادة التصنيف	١	ف-٤ إلى ف-٥ في البرنامج الفرعي ٤
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	٢٢٧	١ أ ع م، ٤ مد-٢، ١٢ مد-١، ٣٣ ف-٥، ٦٨ ف-٣/٤، ٢١ ف-١/٢، ٥ خ ع (رأ)، ٨٣ م

توصيات بشأن الوظائف

الوظائف الجديدة

رابعا - ٦٩ مطلوب إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف تدريب وبناء قدرات من أجل دعم عنصر الدعوة في الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، عن طريق إدراج مبادئ التحضر المستدام في البرامج التعليمية والمناهج الدراسية ونماذج التعلم (المرجع نفسه، الفقرة ١٥-٣٥). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء هذه الوظيفة.

إعادة التصنيف

رابعا - ٧٠ ومن المقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لموظف مستويات بشرية إلى الرتبة ف-٥ للرئيس المسؤول عن المياه والصرف الصحي في البرنامج الفرعي ٤،

تمويل المستوطنات البشرية، من أجل تعزيز أداء البرنامج في مجالات مياه الشرب، والصرف الصحي وإدارة النفايات، ومسؤوليات تشمل التخطيط لعمليات تتعلق بتنفيذ برامج العمل والإشراف عليها في بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية (المرجع نفسه، الفقرة ١٥-٥٣). وتوصي اللجنة الاستشارية، استناداً إلى التقرير الذي قدمه الأمين العام، بالموافقة على إعادة تصنيف هذه الوظيفة.

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعا - ٧١ ويعكس تقدير الموارد غير المتصلة بالوظائف البالغ ٢ ٢٤٦ ٦٠٠ دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ انخفاضاً صافياً قدره ١٦ ٦٠٠ دولار مقارنة بالاعتماد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

رابعا - ٧٢ تصل الاحتياجات المقدرة للأثاث والمعدات، بما في ذلك معدات تكنولوجيا المعلومات، لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ١٢٠ ٥٠٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، بانخفاض قدره ١٠٧ ٩٠٠ دولار (٤٧,٢ في المائة) عن الاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ونتج هذا الانخفاض في الاحتياجات عن استعراض داخلي خلص إلى إمكانية تأجيل اقتناء بعض معدات تكنولوجيا المعلومات.

رابعا - ٧٣ وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات عامة

العرض والإطار المنطقي

رابعا - ٧٤ تعرب اللجنة الاستشارية عن تقديرها لجودة وثيقة الميزانية وترحب بالعرض الواضح والمختصر للإطار المنطقي بما فيه من تحديد جيد للإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز والنواتج ذات الصلة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

رابعا - ٧٥ تُقدر الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ ٣٣٤ ٥٠٢ ١٠٠ دولار مقارنة بمبلغ ٣٠٠ ٩٠٧ ٥٠٠ دولار للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد الخارجة عن الميزانية تُشكل ٩٤ في المائة من الميزانية الإجمالية المقدرة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وأن المانحين يخصصونها في المقام الأول لأنشطة محددة. وقد حُصص ما يقرب من ١٦١,٩ مليون دولار لأنشطة مؤسسة

الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية وخُصص حوالي ١٧٢,٦ مليون دولار لأنشطة التعاون التقني. وتُثني اللجنة على موئل الأمم المتحدة لجهوده الفعالة في جمع الأموال.

التعاون مع الهيئات الأخرى

رابعا - ٧٦ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موئل الأمم المتحدة يتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، فضلا عن أصحاب المصلحة من خارج الأمم المتحدة، بما في ذلك الحكومات، والسلطات المحلية، والمؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والقطاع الخاص. وترحب اللجنة بتلك الجهود وتشجع موئل الأمم المتحدة على مواصلة التفاعل الوثيق مع أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلام في مجال التعمير بعد انتهاء التفاعلات وبعد وقوع الكوارث.

المنشورات

رابعا - ٧٧ أبلغت اللجنة الاستشارية بأن موئل الأمم المتحدة يقوم بطبع منشورات في الخارج فقط عندما تكون القدرة التقنية المطلوبة غير متوفرة في الداخل وعندما تكون تكلفة الطباعة في الخارج أقل. وتلاحظ اللجنة أن موئل الأمم المتحدة يواصل جهوده المتعلقة بترجمة المنشورات، واضعا في الاعتبار الجمهور المستهدف فضلا عن توفر الموارد.

الباب ١٦

المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٣٨ ٢٥٨ ٨٠٠ دولار ^(١)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٣٧ ٥٧٥ ٩٠٠ دولار
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٤٦٢ ٨٨٢ ٩٠٠ دولار

يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

رابعا - ٧٨ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ١٦ تبلغ ٣٨ ٢٥٨ ٨٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها

٦٨٢ ٩٠٠ دولار، أي ١,٨ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر A/64/6 Sect.14)، الجدول ١٦-٥). ويوجز الجدول الرابع - ٨ الوظائف الممولة من الميزانية العادية التي اعتمدت لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واقتراحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويبين الجدول أيضا الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية والمقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الرابع - ٨

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١١١	١ أ ع م، ٢ مد-٢، ٤ مد-١، ١٢ ف-٥، ٢٦ ف-٤، ٢٣ ف-٣، ١١ ف-١/٢، ٣ خ ع (ر ر)، ٢٩ خ ع (م)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	١١٣	١ أ ع م، ٢ مد-٢، ٤ مد-١، ١٣ ف-٥، ٢٦ ف-٤، ٢٤ ف-٣، ١١ ف-١/٢، ٣ خ ع (ر ر)، ٢٩ خ ع (رأ)
الجديدة	٢	١ ف-٣ و ١ ف-٣ في إطار البرنامج الفرعي ٢
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٢٥٨	١ مد-٢، ١٢ مد-١، ١٨ ف-٥، ٤٤ ف-٣/٤، ٢ ف-١/٢، ٦ خ ع (ر ر)، ٧٧ خ ع (رأ)، ٢٧ م و، ٧١ م

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

رابعا - ٧٩ مطلوب إنشاء وظيفة رئيس قسم الإحصاءات والدراسات الاستقصائية برتبة ف-٥ في إطار البرنامج الفرعي ٢، تحليل السياسات والاتجاهات، للعمل على إنشاء وتعهد مستودع للبيانات وقواعد للبيانات الإحصائية المتعلقة بالمخدرات والجريمة؛ ووضع مؤشرات ومعايير إحصائية وتقارير عن المخدرات والجرائم؛ جمع الإحصاءات المقدمة من الحكومات وتجهيزها؛ وإعداد مجموعات البيانات والتقديرات اللازمة لتقرير المخدرات العالمي، فضلا عن التقارير المقدمة للحكومات عن اتجاهات المخدرات والجريمة (المرجع نفسه، الفقرة ١٦-٦٢).

رابعا - ٨٠ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجال رصد وتحليل الاتجاهات اتسع بدرجة كبيرة ويتطلب الآن إنشاء عنصر إحصائي رئيسي من أجل كفالة دعمه على نحو منتظم ومستدام. وأبلغت اللجنة أيضا بأن عدم وجود قدرة مخصصة للإشراف على العمل الإحصائي حال دون مشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مشاركة كاملة في المجتمع الإحصائي الدولي مما أدى إلى ضعف تواجد الإحصاءات المتعلقة بالمخدرات

والجريمة داخل الإدارات الأخرى في الأمانة العامة وسائر المنظمات الدولية. وبعد استعراض الممارسات التي تستخدمها الإدارات الأخرى في الأمانة العامة وفي المنظمات الدولية الأخرى، تم التوصل إلى استنتاج مفاده أن إنشاء قسم مخصص للإحصاءات يمكن أن يُسهل نشر الإحصاءات المتعلقة بالمخدرات والجرائم. إضافة إلى ذلك، فإن الأهمية المتنامية لدور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في توفير بيانات أفضل وتحسين القدرة الوطنية على جمع البيانات من أجل دعم استجابة المجتمع الدولي للجريمة والمخدرات غير المشروعة وتعزيزها انعكست في إستراتيجية المكتب للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وتوصي اللجنة بالموافقة على إنشاء هذه الوظيفة.

رابعا - ٨١ ومطلوب إنشاء وظيفة برتبة ف-٣ لموظف في نظام المعلومات الجغرافية في إطار البرنامج الفرعي ٢ لتحسين تحليل الاتجاهات من أوجه شتى، ووضع خريطة لمسارات التهريب والتدفقات عبر الحدود الوطنية المتعلقة بالجريمة المنظمة، الأمر الذي يتطلب استخداما متزايدا للمواد رسم الخرائط والتحليل الجغرافي المكاني. وورد في الفقرة ١٦-٦٣ من وثيقة الميزانية أن إنشاء هذه الوظيفة الجديدة من شأنه أن يمكن المكتب من أن ينفذ بمزيد من الفعالية برنامجه لرصد الاتجاهات وتحليلها، وهو عنصر رئيسي في استراتيجية المكتب للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

رابعا - ٨٢ وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن موظف نظام المعلومات الجغرافية مطلوب استجابة للطلب المتزايد من جانب الدول الأعضاء على تقديم بيانات إحصائية في صورة خرائط وتحليل البيانات المتعلقة بمكونات جغرافية. وعلى سبيل المثال، يمكن متابعة وتهريب المخدرات أو البشر بسهولة عن طريق نظام للمعلومات الجغرافية من المنبع إلى المقصد. وأبلغت اللجنة كذلك بأن هذه الأنشطة كانت تجري حتى الآن من خلال مشاريع مخصصة تستخدم موارد خارجة عن الميزانية، لكن برزت حاجة لجعل هذه القدرة الرئيسية تكفل تقديم الإحصاءات بانتظام في شكل يسهل استخدامه من قبل صانعي السياسات. وسيركز موظف نظام المعلومات الجغرافية المقترح على جمع، وتجهيز وتركيب وتصوير البيانات المتعلقة بالمخدرات والجريمة على الصعيدين العالمي والإقليمي، بالتشاور الكامل مع كيانات الأمم المتحدة التي تُجهز البيانات الجغرافية للأغراض التنفيذية على الصعيد الميداني، بما في ذلك قاعدة الأمم المتحدة للوجيستيكيات في برينديزي. وتوصي اللجنة بالموافقة على إنشاء هذه الوظيفة.

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

رابعا - ٨٣ يعكس تقدير الموارد المقدرة غير المتعلقة بالوظائف البالغ ٤٠٠ ٥٩٥ ٧ دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ زيادة صافية قدرها ٤٠٠ ١١٤ دولار على الاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

رابعا - ٨٤ تصل الاحتياجات من الخدمات التعاقدية، بما في ذلك تكاليف الطباعة الخارجية، إلى ٩٠٠ ٢٤١ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) أي أقل بمبلغ ٦٦ ٣٠٠ دولار (١,٥ في المائة) عن الاعتماد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ البالغ ١ ٣٠٨ ٢٠٠ دولار. وأبلغت اللجنة بأن انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالطباعة الخارجية نتج عن اتخاذ تدابير من قبيل استخدام تكنولوجيات جديدة في نشر وتوزيع المواد الإعلامية. وتلاحظ اللجنة أن خدمات الطباعة تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بوصفها خدمات مشتركة، إلى المنظمات الدولية الأخرى الموجودة في مركز فيينا الدولي. وتلاحظ اللجنة الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لكفالة إصدار منشوراته بعدة لغات، ومن ثم إتاحتها لجمهور عريض. فمن بين ما مجموعه ٥٠ منشورا مطبوعا أو إلكترونيا تصدر حاليا، ينشر ٢٧ منها باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، بينما ينشر ما مجموعه ١٦ في ثلاث إلى خمس لغات.

رابعا - ٨٥ وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات عامة

هيكل الميزانية والمالية

رابعا - ٨٦ أنشئ المكتب السلف لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ١٩٩٧ من خلال دمج برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومركز منع الجريمة الدولية. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حاليا كهيكل وظيفي موحد يجسد الروابط المشتركة بين مجالات مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. بيد أن اللجنة تلاحظ أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لا يزال لديه مجلسان للإدارة، الأمر الذي يُعقد عملية الميزانية. وتذكر اللجنة بملاحظات مجلس مراجعي الحسابات في هذا الصدد (A/60/5/Add.9)، الفقرات ٣٤ إلى ٣٧). وكما لاحظ المجلس، فإن هيكل الميزانية والمالية للمكتب يتسم بقدر عال من التجزئة. فميزانية برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تعتمد على لجنة المخدرات، وميزانية برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية تعتمد على لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. كما أن حصة الأمم المتحدة التي تخصصها من ميزانيتها العادية للمكتب تعتمد على الجمعية العامة. ولاحظ المجلس أيضا أن المكتب أشار، في تقرير عن تحسين هيكله للميزانية والمالية أعد بناء على طلب مشترك من اللجنتين، إلى إمكانية تحسين إدارة الميزانية عن طريق عقد دورات مشتركة للجنة ودمج الصندوقين الحاليين للبرنامجين في إطار صندوق للمكتب أو دمج الصندوقين في ميزانية الأمم المتحدة. وأوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقدم الأمين العام مقترحات إلى الجمعية من أجل تحسين هيكل ميزانية المكتب. واللجنة توافق على ملاحظات وتوصيات المجلس في هذا الصدد.

العرض والإطار المنطقي

رابعا - ٨٧ فيما يتعلق بمؤشرات الإنجاز وتدابير الآباء، أبلغت اللجنة بأن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يسعى إلى وضع مؤشرات واقعية للأداء يمكن قياسها، لكن كان يتعذر دوماً التوصل إلى معايير نوعية، لا يسهل غالباً قياسها. بيد أن المكتب يستخدم مؤشرات، تشمل عمليات استقصاء، يمكن استخدامها لدعم مؤشرات الأداء النوعية. وتشجع اللجنة المكتب على مواصلة تلك الجهود.

المكاتب الإقليمية والتعاون مع الكيانات الأخرى

رابعا - ٨٨ أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يقوم، استجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، بإعادة تنظيم مكاتبه الميدانية في جنوب شرق آسيا وأن المركز الإقليمي هناك قد خفض حجمه، ووضع إطار لبرنامج إقليمي لشرق آسيا والمحيط الهادئ.

رابعا - ٨٩ وأبلغت اللجنة أيضاً بأن المكتب أغلق المكتب الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي في بربادوس اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. بيد أن المكتب يمارس عمله في المنطقة حالياً من خلال عدة مبادرات، من بينها الافتتاح المزمع لمكتب البرنامج في بربادوس من أجل التعاون مع الجماعة الكاريبية في مجالات من قبيل مكافحة الفساد وتهريب المخدرات والتعاون القضائي الدولي وتعزيز مراقبة الأسلحة النارية. وقام المكتب أيضاً بوضع برنامج إقليمي لمنطقة البحر الكاريبي يشمل ثلاثة مجالات رئيسية: البحث والتحليل؛ وسيادة القانون ومنع الجريمة؛ والصحة والتنمية البشرية.

رابعا - ٩٠ ويتعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جهود التعمير في البلدان الخارجة من نزاعات، مثل تقديم الدعم في مجال وضع استراتيجيات تتعلق بالجريمة وما يتصل بها من مراقبة المخدرات، بما في ذلك تقديم المساعدة، والتدريب وبناء القدرات في المجال القضائي، ووضع السياسات، وإصلاح العدالة الجنائية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ووفر المكتب أيضاً التدريب لشرطة الأمم المتحدة المدنية ووضع معايير العدالة الجنائية لشرطة حفظ السلام. وتعاون أيضاً مع إدارة عمليات حفظ السلام في إعداد دليلها الإرشادي للعاملين في الإصلاحات في عمليات حفظ السلام وهو جزء من شبكة مراكز تنسيق سيادة القانون. وترحب اللجنة الاستشارية بتلك الجهود.

الجزء الخامس

التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٣٠٠ ٤١٦ ٥١٩ دولار ^(١)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٧٠٠ ٤٩٤ ٥٠٨ دولار
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	١٠٠ ٣٧٢ ١٢٧ دولار

يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

تعليقات وتوصيات عامة

خامسا - ١ تصل الموارد الإجمالية التي يطلبها الأمين العام للجزء الخامس إلى ٣٠٠ ٤١٦ ٥١٩ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٦٠٠ ٩٢١ ١٠ دولار أي ٢,١ في المائة، على اعتماد السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتمول الموارد المقترحة الأنشطة التي صدر بها تكليف والتي تضطلع بها اللجان الخمس الإقليمية والبرنامج العادي للتعاون التقني (انظر الأبواب ١٧ إلى ٢٢ أدناه). وتستكمل هذه الموارد من حساب التنمية (٣٠٠ ٦٥١ ١٨ دولار) (انظر الباب ٣٥ أدناه). وقد علقت اللجنة الاستشارية على الأنشطة المتعلقة بالتنمية في إطار الجزء الرابع، التعاون الدولي لأغراض التنمية.

خامسا - ٢ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادة المقترحة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين القادمة نتجت أساسا عن الأثر المتأخر (٣٠٠ ٥٦٣ ١٢ دولار) لإنشاء ٨١ وظيفة جديدة خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/64/6) (مقدمة)، (الجدول ٩)، بما في ذلك ٦٠ وظيفة جديدة اعتمد إنشاؤها اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. بموجب قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٦٠ بشأن الأنشطة المتعلقة بالتنمية. وقد أنشئت الوظائف الـ ٨١ الجديدة في خمس لجان إقليمية، على النحو التالي:

(أ) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٣٤)؛

(ب) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (١٤)؛

(ج) اللجنة الاقتصادية لأوروبا (٥)؛

(د) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاربي (٢٢)؛

(هـ) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٦).

خامسا - ٣ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظائف الجديدة التي اعتمدها الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بما فيها تلك التي أنشئت عملا بالقرار ٦٣/٢٦٠، ما زالت في مراحل مختلفة من عملية استقدام الموظفين. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تقوم اللجان الإقليمية، مع مكتب إدارة الموارد البشرية، بوضع استراتيجية للتعجيل بعملية استقدام الموظفين والتعيين للوظائف الشاغرة، مع مراعاة أهمية الاستخدام الفعال للموارد البشرية الإضافية التي اعتمدها الجمعية. وينبغي تزويد الجمعية بمعلومات مستكملة عن الشواغل الفعلية لكل لجنة في وقت نظرها في المقترحات المتعلقة بالميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

خامسا - ٤ ترد مقارنة لمتوسط عدد الأيام التي ظلت خلالها وظائف الرتب الفنية شاغرة في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وتقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والأهداف المحددة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في الجدول الخامس-١. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعتمان بالنسبة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بلوغ الهدف التنظيمي الذي يحدد ١٢٠ يوما لانتهاء من استقدام موظفي الفئة الفنية، بينما حددت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ١٥٠ يوما لهذا الهدف وحددت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ١٨٠ يوما. وترحب اللجنة بالتقدم المحرز وتحديد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أهدافا جديدة. وتذكر اللجنة الترتيبات الإدارية المطلوبة لاستقدام موظفين إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا وما يكتنف ذلك من صعوبات، فضلا عن حالة الأمن في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (انظر الفقرتين خامسا - ٤٩ وخامسا - ٦٤ أدناه). ومع ذلك ترى اللجنة أنه يتعين على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط

المهادي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن تسعى إلى الاقتراب من مهلة الـ ١٢٠ يوما المحددة كهدف تنظيمي لالانتهاء من استقدام موظفي الفئة الفنية. وتلاحظ اللجنة، في هذا الصدد، أنه سيتم إنشاء مجالس استعراض مركزية للجان الإقليمية، يتوقع أن تيسر عملية اختيار الموظفين وتعيينهم وتعجل بها.

الجدول الخامس - ١

متوسط عدد الأيام التي تظل وظائف الفئة الفنية شاغرة فيها

اللجنة الإقليمية	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠٠٩ (المقدرة)	٢٠١٠-٢٠١١ (المستهدفة)
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	١٣٥	١٢٥	١٢٠
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١٦٦	١٦٦	١٥٠
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٢٢٠	٢٠٠	١٨٠
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٧٩	١٥٩	١٢٠
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	١١٢	٢٢٥	١٥٠

خامسا - ٥ يعقد الجدول خامسا - ٢ مقارنة بين الموارد المقدرة المطلوبة في إطار الميزانية العادية لتكاليف الدعم الإداري وبرنامج عمل كل لجنة من اللجان الإقليمية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والفترة المالية الحالية، والنسب بينها. وتشمل التكاليف الإدارية النفقات المتعلقة بأجهزة صنع السياسات والتوجيه التنفيذي والإدارة ودعم البرامج.

الجدول الخامس - ٢

نسبة تكاليف الدعم الإداري إلى تكاليف برنامج العمل (الميزانية العادية)

(بدولارات الولايات المتحدة، قبل إعادة تقدير التكاليف)

باب الميزانية							
العنصر	١٧ بء (مكتب نيويورك)	١٧ ألف (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	١٨ (اللجنة الاقتصادية لأوروبا)	١٩ (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)	٢٠ (اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا)	٢١ (اللجنة الاقتصادية)	النسبة المئوية
ألف - أجهزة	-	٩١٢٠٠٠	١٠٨٠٠٠	-	١٢٨٣٢٠٠	١٤٤٨٠٠	٠,٧
تقرير السياسة	-	-	-	-	-	-	-
باء - التوجيه	-	١٠١٢٦٩٠٠	٥٠٢٣٩٠٠	٧٠٢٢٣٠٠	٦٣٠٦٢٠٠	٣٧٤٦٢٠٠	٦,٩
التنفيذ	-	-	-	-	-	-	-
والإدارة	-	-	-	-	-	-	-
جيم - برنامج العمل	-	٧٣٤٥٥٧٠٠	٥٠٠٩٩٨٠٠	٥٠٤٠١٤٠٠	٦٠٠٤٩١٠٠	٣٤٣٠٦٦٠٠	٥٧,٨
دال - دعم البرنامج	١٩٢٦٢٠٠	٤٥٣٦٢٢٠٠	٣٨٤٢١٣٠٠	٨٤٢٥٩٠٠	٣٨٨٠٣٧٠٠	٢٧٦٨٥٦٠٠	٣٤,٦
المجموع الفرعي	١٩٢٦٢٠٠	١٢٩٨٥٦٨٠٠	٩٤٦٢٥٨٠٠	٦٥٨٤٩٦٠٠	١٠٦٤٤٢٢٠٠	٦٥٨٨٣٢٠٠	٤٦٤٥٨٣٨٠٠
هاء - دعم البرنامج المقدم من مكاتب أخرى	١٩٢٦٢٠٠	١٢٩٨٥٦٨٠٠	٩٤٦٢٥٨٠٠	٦٥٨٤٩٦٠٠	١٠٦٤٤٢٢٠٠	٦٥٨٨٣٢٠٠	٢٨٧٧٥٢٠٠
المجموع	١٩٢٦٢٠٠	١٢٩٨٥٦٨٠٠	٩٤٦٢٥٨٠٠	٦٥٨٤٩٦٠٠	١٠٦٤٤٢٢٠٠	٦٥٨٨٣٢٠٠	٤٩٣٣٥٩٠٠٠
الدعم الإداري (ب) (نسبة مئوية)	-	٤٣,٤	٤٧,١	٤٦,٧	٤٣,٦	٤٧,٩	٤٥,٦
٢٠١١-٢٠١٠	-	٤٣,٤	٤٧,١	٤٦,٧	٤٣,٦	٤٧,٩	٤٥,٦
٢٠٠٩-٢٠٠٨	-	٤٤,٨	٤٩,٥	٤٥,٢ (ج)	٤٥,٦	٤٩,١	٤٦,٧
برنامج العمل (نسبة مئوية)	-	٥٦,٦	٥٢,٩	٥٣,٣	٥٦,٤	٥٢,١	٥٤,٤
٢٠١١-٢٠١٠	-	٥٦,٦	٥٢,٩	٥٣,٣	٥٦,٤	٥٢,١	٥٤,٤
٢٠٠٩-٢٠٠٨	-	٥٥,٢	٥٠,٥	٥٤,٨ (ج)	٥٤,٤	٥٠,٩	٥٣,٣

(أ) دعم البرنامج المقدم من مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ويشمل ٩ ٣٨٩ ٢٠٠ دولار تحت الباب ٢٨ هاء، الإدارة، جنيف، للإدارة والخدمات العامة، و ١٩ ٣٨٦ ٠٠٠ دولار، تحت الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات.

(ب) مجموع العناصر ألف وباء ودال وهاء.

(ج) معادلة بحيث تأخذ بعين الاعتبار ما يقدر بمبلغ ٢٦ ٠٠٢ ٠٠٠ دولار لتكاليف الدعم الإداري المقدم من مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بما في ذلك مبلغ ٩ ٦٤٤ ٧٠٠ دولار تحت الباب ٢٨ هاء، الإدارة، جنيف، للإدارة والخدمات العامة، ومبلغ ١٦ ٣٥٧ ٣٠٠ دولار، تحت الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات.

خامسا - ٦ أُبلغت اللجنة بأن دعم البرنامج في اللجان الإقليمية عادة ما يشتمل على الدعم الإداري وخدمات المؤتمرات والصيانة. غير أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا تعتمد على مكتب الأمم المتحدة في جنيف من أجل هذه الخدمات. علاوة على ذلك، تمتلك كل من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مبانها وتقوم بصيانتها، بينما تغطي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تكاليف الصيانة والتشغيل فيما يخص مبانها. وأُبلغت اللجنة أيضا بأنه على الرغم من الجهود الرامية إلى التنسيق فيما بين اللجان الإقليمية، ستظل بعض الاختلافات لا محالة حيث إنها تعكس خصوصيات كل لجنة من اللجان والرؤية الاستراتيجية للإدارة العليا للطريقة المثلى لتنفيذ التغيير الإداري ولخدمة الدول الأعضاء على نحو أفضل. وعلى سبيل المثال، فإن بعض اللجان، ومنها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تدرج التخطيط البرنامجي في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة. وتلاحظ اللجنة أن التكاليف الفعلية بالنسبة لهذا العنصر تختلف اختلافا كبيرا استنادا إلى الظروف المحلية، بيد أنها تحت على بذل مزيد من الجهود صوب تعريف موحد لدعم البرنامج، في الوقت الذي أقرت فيه بأن بعض الاختلافات في النهج قد تظل منطبقة.

خامسا - ٧ وتلاحظ اللجنة الاستشارية، استنادا إلى الجدول الخامس - ٢، أن اللجان الإقليمية، باستثناء اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تحرز بعض التقدم في تحسين نسبة تكاليف دعم البرنامج إلى تكاليف برنامج العمل بتخصيص مزيد من الموارد للأنشطة الفنية لبرنامج العمل. وتشجع اللجنة اللجان الإقليمية على مواصلة جهودها في هذا الصدد.

خامسا - ٨ واستفسرت اللجنة الاستشارية بشأن تخصيص موارد لخدمة المؤتمرات من أجل اللجان الإقليمية، على النحو المبين في الجدولين الخامس - ٣ والخامس - ٤. وحول ما إذا كانت هناك أية روابط بين هذه الموارد والباب ٢ شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، أُبلغت اللجنة بأن إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات لا تقدم سوى الدعم المتصل بالمنهجية والسياسات لخدمات المؤتمرات في اللجان الإقليمية.

الجدول الخامس - ٣

الاحتياجات المتصلة بخدمة المؤتمرات حسب وجه الإنفاق

باب الميزانية					
١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	
(اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	(اللجنة الاقتصادية لأوروبا)	(اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)	(اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآسيا)	وجه الإنفاق
٥ ٤١٥ ٣	٨ ١٤٤ ٠	-	٧ ٤٧٦ ٧	٥ ٨٨٤ ٣	الوظائف
١ ٤٠٠ ٢	-	-	١٠٩ ٧	٩٠ ٣	تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	-	-	-	الاستشاريون والخبراء
٧٤ ٢	١٥ ١	-	-	١٨ ٨	سفر الموظفين
١١٨ ٥	-	-	٦٤٧ ٦	٢٥١ ٣	الخدمات التعاقدية
-	-	-	٢٧٠ ٥	٢٢ ٨	مصاريف التشغيل العامة
٤٥ ٦	-	-	-	-	الضيافة
-	-	-	٣١٩ ٤	١٨٥ ٩	اللوازم والمواد
١٥٧ ٥	-	-	٩٦ ٠	٦٧ ٥	الأثاث والمعدات
-	-	-	-	-	المنح والتبرعات
٧ ٢١١ ٣	٨ ١٥٩ ١	-	٨ ٩١٩ ٩	٦ ٥٢٠ ٩	المجموع

الجدول الخامس - ٤

الاحتياجات من الوظائف فيما يتصل بخدمة المؤتمرات

باب الميزانية					
١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	
(اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	(اللجنة الاقتصادية لأوروبا)	(اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)	(اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآسيا)	الفئة
الفئة الفنية وما فوقها					
١	١	-	١	١	ف-٥
٣	٧	-	٥	٤	ف-٤
٧	١٢	-	٤	٦	ف-٣
٢	-	-	٣	١	ف-٢
١٣	٢٠	-	١٣	١٢	المجموع الفرعي
فئة الخدمات العامة					
٣٤	٢٢	-	٣٣	١٩	الرتبة المحلية
٣٤	٢٢	-	٣٣	١٩	المجموع الفرعي
٤٧	٤٢	-	٤٦	٣١	المجموع

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

خامسا - ٩ يرد في الجدول الخامس - ٥ موجز للاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف حسب اللجنة الإقليمية، بما في ذلك الاعتماد الخاص بالفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والتقديرات الخاصة بالفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الخامس - ٥

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

اللجنة الإقليمية	الاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	التقديرات للفترة ٢٠١١-٢٠١٠
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٣٦ ٢٩٧ ٩٠٠	٣٥ ٦٤٩ ٤٠٠
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١٢ ٦٢٦ ٠٠٠	١٢ ١٩٦ ٦٠٠
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٤ ٥٤٢ ٧٠٠	٤ ٤٢١ ٥٠٠
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٧ ٥٩٩ ٠٠٠	١٧ ١١٨ ٩٠٠
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	١٠ ٤٨١ ٠٠٠	١٠ ٢٧٨ ٦٠٠

خامسا - ١٠ تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بالنسبة لجميع اللجان الإقليمية، تقل الموارد غير المتعلقة بالوظائف والمطلوبة لفترة السنتين، عن الاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتقترح معظم اللجان الإقليمية تخفيضات في إطار معظم أوجه الإنفاق، بما في ذلك مصروفات التشغيل العامة، والاستشاريون، واللوازم والمواد.

خامسا - ١١ توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على المقترحات المقدمة من الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بغير الوظائف للجان الإقليمية.

تعليقات وتوصيات عامة

العرض والإطار المنطقي

خامسا - ١٢ تلاحظ اللجنة الاستشارية التحسن الطارئ على عرض الأطر المنطقية لجميع اللجان الإقليمية. وفي الوقت نفسه، توصي اللجنة باتخاذ خطوات لكفالة الاتساق في تقديم نفس مؤشرات الإنجاز وتدابير الأداء أو مؤشرات وتدابير مشابهة لها، من قبيل

المؤشرات والتدابير المتصلة باستقدام الموظفين والتوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي وقياس رضا الموظفين، وذلك مقارنة بمؤشرات وتدابير إدارات الأمانة العامة. وهي تشجع أيضا إدراج عناصر نوعية في صياغة مؤشرات الإنجاز. وقدمت اللجنة تعليقات مفصلة عن هذه المسألة في الفصل الأول أعلاه.

التنسيق والتعاون فيما بين اللجان الإقليمية

خامسا - ١٣ تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قامت، في قرارها ٢٦٠/٦٣، بتشجيع الأمين العام على تعزيز تنسيق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بغية ضمان المزيد من التآزر والفعالية والكفاءة والاتساق في الجهود التي يبذلها من أجل تنفيذ الولايات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية المنوطة به، وعلى تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

خامسا - ١٤ وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية عدم وجود إشارة من جانب الأمراء التنفيذيين للجان الإقليمية، في عروض الميزانية البرنامجية المقترحة المقدمة منهم، إلى التعاون فيما بين هذه اللجان. وترى اللجنة أنه ينبغي للجان الإقليمية لدى تنفيذ الأنشطة التي كلفت بها أن تعزز تعاونا بغرض التصدي للتحديات المشتركة، مثل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية، وتلبية احتياجات البلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي لها عضوية مزدوجة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا/اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا/اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وينبغي للجان أن تتقاسم الدروس المستفادة من خلال تعزيز المكاتب الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا وإنشاء مكاتب فرعية جديدة من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا. وينبغي أن تتبادل اللجان كذلك أفضل الممارسات في مجال التصدي للمسائل الناشئة، من قبيل الأمانة الاقتصادية العالمية وتغير المناخ.

خامسا - ١٥ وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستواصل الاضطلاع بأعمالها التحليلية والمعارية في المنطقة لتكملة الدور الذي يقوم به المنسق المقيم من حيث العمل التشغيلي على الصعيد القطري الرامي إلى تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة (A/64/6(Sect.20)، الفقرة ٢٠-١٠). وتشجع اللجنة الاستشارية اللجان الإقليمية على مواصلة التعاون مع المنسقين المقيمين وكيانات الأمم المتحدة الأخرى بشأن القضايا التي تحظى بالاهتمام.

الموارد الخارجة عن الميزانية

خامسا - ١٦ ترد في الجدول الخامس - ٦ النفقات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والتقديرات للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة للجان الإقليمية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاتجاه صوب تزايد الموارد الخارجة عن الميزانية ليس متساويا فيما بين اللجان الإقليمية، وأنه بالنسبة للجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، هناك مؤشرات على حدوث نمو سلبي. وعلاوة على ذلك، ففي ظل الظروف غير المواتية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، قد تواجه اللجان الإقليمية مزيدا من التحديات في بلوغ أهداف كل منها لفترة السنتين المقبلة. وبالنظر إلى أهمية الموارد الخارجة عن الميزانية في تكملة الأنشطة الممولة من الميزانية العادية، تشجع اللجنة الاستشارية اللجان الإقليمية على تكثيف جهودها الرامية إلى رفع مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية.

الجدول الخامس - ٦

موجز الموارد الخارجة عن الميزانية

اللجان الإقليمية	النفقات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	التقديرات للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٢٢ ٧١٤ ٥٠٠	٣٧ ١٣٨ ٥٠٠	٣٨ ٤٣٩ ٣٠٠
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٢٥ ٤٠٤ ٣٠٠	٢٧ ٧٤٥ ٠٠٠	٣٠ ٠٧٧ ٠٠٠
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	١٧ ٣٣٣ ١٠٠	٢٧ ٠٣٣ ٦٠٠	٢٦ ٥٥٩ ٣٠٠
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٣ ٥٠٨ ٥٠٠	٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٩ ٨٨٤ ٧٠٠	٩ ٤٦٦ ٨٠٠	٧ ٧٩٦ ٥٠٠

المنشورات

خامسا - ١٧ يقدم الجدول الخامس - ٧ أدناه موجزا للأعداد الفعلية والمقدرة للمنشورات المتكررة وغير المتكررة الصادرة عن اللجان الإقليمية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه في حين تراجع العدد الإجمالي للمنشورات منذ الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، هناك تفاوت فيما بين اللجان الإقليمية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية استخدام المنشورات الإلكترونية على نطاق أوسع من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وتشجعها على تبادل خبرتها مع غيرها من اللجان الإقليمية.

الجدول الخامس - ٧

موجز المنشورات الصادرة عن اللجان الإقليمية

العدد الفعلي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	التقديرات للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١			
المنطقة الإقليمية	غير المتكررة	المتكررة	غير المتكررة	المتكررة	غير المتكررة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٢٦	٨٠	٢٩	٥٨	٢٣
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٨٤	٢٤	٦٧	٢٧	٢٥
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٨٠	١١٧	٨٣	١٢٥	٦٨
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٩٧	٢٢٣	٩٦	١٠٩	٨٧
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٢٧	١٧	٣٤	٢٥	٢٩
المجموع	٣١٤	٤٦١	٣٠٩	٣٤٤	٢٣٢
					٣٤٢

الباب ١٧

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

الباب ١٧ ألف

اللجنة الإقليمية

الاقتراح المقدم من الأمين العام ٨٠٠ ٨٥٦ ١٢٩ دولار^(١)

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ٨٠٠ ٨٣٠ ١٢٦ دولار

الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية ٣٠٠ ٤٣٩ ٣٨ دولار

يرد موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتب الوظيفية.

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

خامسا - ١٨ تبلغ موارد الميزانية العادية التي يطلبها الأمين العام للباب ١٧ ألف ما قيمته ٨٠٠ ٨٥٦ ١٢٩ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٣ ٠٢٦ ٠٠٠ دولار، أي بنسبة ٢,٤ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر A/64/6 (Sect.17)، الفقرة ١٧ ألف-١٩). وتُستكمل الموارد المطلوبة بموارد البرنامج العادي للتعاون التقني (١٠٠ ٩٤١ ١٢ دولار) وحساب التنمية (انظر أيضا البابين ٢٢ و ٣٥ أدناه).

خامسا - ١٩ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الزيادة بمقدار ٣ ٠٢٦ ٠٠٠ دولار ناتجة أساسا عن الأثر المتأخر للوظائف الجديدة المنشأة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والبالغ عددها ٣٤ وظيفة، بما فيها ١٩ وظيفة (٢ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ١٣ م ف و) ووفق على إنشائها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٦٠ بشأن الأنشطة المتصلة بالتنمية، والزيادة في الموارد المتعلقة بالوظائف يقابلها جزئيا انخفاض الاحتياجات من الموارد غير المتعلقة بالوظائف التي تبلغ قيمتها ٤٠٠ ٧٧٦ دولار (المرجع نفسه، الفقرة ١٧ ألف-١٩ (ج)).

خامسا - ٢٠ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن البرنامج المقترح للجنة الاقتصادية لأفريقيا يشتمل على عدد من الأنشطة الجديدة في بعض المجالات ذات الأولوية استجابة للولايات الجديدة أو المنقحة الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية المختصة، في مجالات من قبيل الأمن الغذائي، والزراعة وتغير المناخ، والإحصاءات وبناء القدرات الإحصائية لدى الدول الأعضاء، علاوة على رصد موارد الائتلاف المعني بالحوار بشأن أفريقيا، وهو الترتيب الذي حل محل اجتماع المائدة الكبيرة والائتلاف العالمي من أجل أفريقيا (المرجع نفسه، الفقرتان ١٧ ألف-١٦ و ١٧ ألف-١٧). وأبلغت اللجنة بأن الائتلاف هو مبادرة مشتركة لمصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بغرض توفير منتدى مستقل للحوار بشأن التحديات الناشئة والملحة التي تواجه أفريقيا، يهدف إلى تعزيز تملك أفريقيا لزماد برنامجها الإنمائي. وتشير اللجنة أيضا إلى أن التوجهات البرنامجية ستظل قائمة على الالتزام بجعل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منظمة قائمة على المعرفة في طليعة الفكر الإنمائي في المنطقة (المرجع نفسه، الفقرة ١٧ ألف-١٠). وتطلع اللجنة الاستشارية إلى

التوصل بتقرير مرحلي عن هذه المبادرات في مشروع الميزانية المقبل.

خامسا - ٢١ ويوجز الجدول الخامس - ٨ الوظائف الممولة من الميزانية العادية التي اعتمدت لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ واقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ويبين الجدول أيضا الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الخامس - ٨
الموارد المقترحة من الموظفين

الموظف	الرتبة	
الميزانية العادية		
١ وأع، ١ مد-٢، ١٥ مد-١، ٤٢ ف-٥، ١٤٦ ف-٣/٤، ٢٩ ف-١/٢، ٣٠٤ ر م، ٢ خ م، ١٣ م و	٥٥٣	المعمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
١ وأع، ١ مد-٢، ١٥ مد-١، ٤٢ ف-٥، ١٤٦ ف-٣/٤، ٢٩ ف-١/٢، ٣٠٤ ر م، ٢ خ م، ١٣ م و	٥٥٣	المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١
الموارد الخارجة عن الميزانية		
١ مد-١، ١ ف-٥، ١٠ ف-٣/٤، ١ ف-١/٢، ٥٩ ر م	٧٢	المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

خامسا - ٢٢ يقترح الأمين العام استمرار ٥٥٣ وظيفة في إطار الميزانية البرنامجية العادية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

خامسا - ٢٣ أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاعتماد المقترح لتغطية سفر الموظفين بالنسبة للمكاتب دون الإقليمية في إطار البرنامج الفرعي ٧ بلغ ٩٦٠ ٠٠٠ دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، مما يمثل زيادة بمقدار ٣٦١ ٥٠٠ دولار، أي ٦٠,٤ في المائة، مقارنة بالاعتماد البالغ ٥٩٨ ٥٠٠ دولار للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأبلغت اللجنة بأنه في حين واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بذل جهودها الرامية إلى تنفيذ التوصيات المقدمة من اللجنة بشأن سفر الموظفين، بما في ذلك زيادة استخدام التداول من بعد والتداول بالفيديو، فإن الزيادة المقترحة بمقدار ٣٦١ ٥٠٠ دولار من أجل السفر لفترة السنتين المقبلة تعزى إلى تكلفة السفر المرتفعة للغاية في المناطق دون الإقليمية وزيادة الطلب على مشاركة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في البرامج والاجتماعات المتعددة السنوات.

خامسا - ٢٤ وترد تعليقات وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف من أجل اللجان الإقليمية الخمس في الفقرات خامسا - ٩ إلى خامسا - ١١ أعلاه. وتوصي اللجنة بقبول اقتراح الأمين العام بتخصيص موارد غير متعلقة بالوظائف قدرها ٤٠٠ ٦٤٩ ٣٥ دولار للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

تعليقات وتوصيات عامة

متابعة التقدم المحرز في إعادة ترتيب أوضاع اللجنة

خامسا - ٢٥ تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام قدم مقترحات لتنفيذ إصلاحات استراتيجية لإعادة ترتيب أوضاع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بغرض الاستجابة على نحو أفضل للتحديات الناشئة في أفريقيا في خطة عمل شاملة لتعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا (انظر A/62/7، الفقرة خامسا - ٢٠). وقدم الأمين العام في رده على توصية للجنة الاستشارية (المرجع نفسه، الفقرة خامسا - ٢١) موجزا للدروس الرئيسية المستفادة من عملية إعادة ترتيب الأوضاع على مستوى البرامج والموارد والشؤون المالية والإدارية عقب إجراء تقييمات داخلية وخارجية (A/64/6 (Sect.17)، الجدول ١٧ ألف-٤٠). واستنادا إلى الدروس المستفادة، تشمل الإجراءات التي يتعين اتخاذها والمبينة في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ما يلي: (أ) تعزيز آليات التشاور الإقليمية للأمم المتحدة دعما للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ (ب) إعداد مبادئ توجيهية للرصد والتقييم لغرض دعم استراتيجية الإدارة القائمة على النتائج التي تطبقها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ (ج) تعجيل مسار تنفيذ البرامج المتعددة السنوات؛ (د) تعزيز إجراءات وثقافة العمل في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ (هـ) تطبيق نهج أكثر اتساما بالطابع الاستباقي للمساعدة على تعبئة موارد إضافية. وترد أيضا إجراءات متابعة التوصيات المقدمة من هيئات أخرى للرقابة في الجدول ١٧ ألف-٤٠ من وثيقة الميزانية. وتوحيب اللجنة الاستشارية بالردود التي قدمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على توصيات هيئات الرقابة.

تعزيز المكاتب دون الإقليمية

خامسا - ٢٦ ستركز الأنشطة التي يتعين تنفيذها للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ من قبل المكاتب دون الإقليمية الخمسة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار البرنامج الفرعي ٧ على تقديم قدر أكبر من الدعم التقني للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بغرض تحسين قدراتها على التكامل الإقليمي، ولا سيما في شتى المجالات ذات الأولوية لدى كل منها (الفقرة ١٧ ألف-٧٧). وأبلغت اللجنة بأن رؤية الاتحاد الأفريقي وما يتصل به من برامج بما فيها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تقوم كلها على الحاجة إلى تعزيز تكامل أفريقيا وتنميتها من منظور دون إقليمي. ومن ثم، اتخذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدابير لتعزيز مكاتبها دون الإقليمية. وتوصي اللجنة الاستشارية بتقديم تقييم لفعالية تعزيز المكاتب دون الإقليمية في مشروع الميزانية المقبلة.

الدعم المقدم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

خامسا - ٢٧ أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأنه في إطار الدور الذي تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهو برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي للتصدي للتحديات ذات الصلة التي تهدد تنمية أفريقيا، وفرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التنسيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، فضلا عن توفير الدعم والدعوة من أجل الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ولتنفيذ برامجهما. وإضافة إلى الوحدة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا والمكرسة لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتوفير مستشار إقليمي في مجال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، خططت اللجنة لتعيين موظف اتصال في أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتعزيز التفاعل بين المكتبين. وعلى اعتبار أن الدعم المقدم من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مقدم تحت البابين ١١ و ١٧ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة، توصي اللجنة الاستشارية بتحديد المجالات التي توجد فيها جوانب من التكامل بين البرنامجين تحديدا واضحا وبالإبلاغ عنها في تقارير الأداء البرنامجي ومشاريع الميزانية المقبلة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

خامسا - ٢٨ يتوقع أن تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية ٣٨ ٤٣٩ ٣٠٠ دولار لفترة السنتين المقبلة، مما يمثل نسبة ١٩,٩ في المائة من احتياجات اللجنة الإجمالية المقدرة (المرجع نفسه، الفقرة ١٧ ألف-٢٠). ووفقا لما ذكره الأمين العام، يمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ٨٠٠ ٣٠٠ دولار مقارنة بمستوى الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وهو ما يقدر حاليا بمبلغ ٣٧ ١٣٨ ٥٠٠ دولار. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/7)، الفقرتين خامسا - ٢٢ وخامسا - ٢٣)، كان من المتوقع أن يبلغ مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما قدره ٧٢ ٦٦٣ ٢٠٠ دولار، مما يمثل نموا بنسبة حوالي ٣٠ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ التي قدرت مواردها بمبلغ ٥٠ ٤٨٤ ٥٠٠ دولار. وبلغت النفقات الفعلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ما قدره ٢٢ ٧١٤ ٥٠٠ دولار (انظر الجدول خامسا - ٦ أعلاه). ولدى نظر اللجنة الاستشارية في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، اتفقت اللجنة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أنه من المرجح أن يتحسن احتمال رفع مستوى أموالها الخارجة عن الميزانية وتوسيع قاعدة الجهات المانحة لديها نتيجة لعملية إعادة ترتيب أوضاعها. غير أن المستويات الحالية والمتوقعة للموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لا تشير إلى مثل هذا الاتجاه. وبالتالي، يقترح تخفيض الوظائف الحالية الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية البالغ عددها ٩٠ وظيفة بمقدار ١٨ وظيفة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن ترصد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن كتب مدى توافر الأموال الخارجة عن الميزانية وبأن تكشف الجهود الرامية إلى جمع هذه الأموال (انظر أيضا الفقرة خامسا - ١٦ أعلاه).

الباب ١٧ باء

مكتب اللجان الإقليمية بنيويورك

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٢٠٠ ٩٢٦ ١ دولار ^(١)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٣٠٠ ٨١١ ١ دولار
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	-
يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.	
(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.	

خامسا - ٢٩ بلغت الموارد الإجمالية التي يطلبها الأمين العام للباب ١٧ باء ٢٠٠ ٩٢٦ ١ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٩٠٠ ١١٤ دولار، أي ٦,٣ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الزيادة المقترحة ناتجة عن الأثر المتأخر لوظيفة جديدة برتبة ف-٣ أنشئت اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (A/64/6 (Sect.17)، الفقرة ١٧ باء-٣).

خامسا - ٣٠ ويوجز الجدول الخامس - ٩ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ واقتراحات الأمين العام فيما يتعلق بالوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الخامس - ٩

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	الميزانية العادية
١ مد ١؛ ١ ف-٥؛ ٢ ف-٤/٣؛ ٢ خ ع (ر أ)	٦	المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
١ مد ١؛ ١ ف-٥؛ ٢ ف-٤/٣؛ ٢ خ ع (ر أ)	٦	المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

خامسا - ٣١ توصي اللجنة بقبول اقتراح الأمين العام.

الباب ١٨

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٨٠٠ ٦٢٥ ٩٤ دولار ^(١)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٨٠٠ ٤١٥ ٩٢ دولار
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٣٠ ٠٧٧ ٠٠٠ دولار
يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لمقترحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.	
(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.	

خامسا - ٣٢ بلغت موارد الميزانية العادية التي يطلبها الأمين العام للباب ١٨ ما مقداره ٨٠٠ ٦٢٥ ٩٤ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٢ ٢١٠ ٠٠٠ دولار، أي ٢,٤ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/64/6 (Sect.18)، الفقرة ١٨-٢٢). وتُستكمل الموارد المطلوبة بموارد البرنامج العادي للتعاون التقني (٧٠٠ ٥٨٩ ٥ دولار) وحساب التنمية (انظر أيضا البابين ٢٢ و ٣٥ أدناه)

خامسا - ٣٣ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الزيادة تعكس أساسا الأثر المتأخر لأربع عشرة وظيفة أنشئت في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٤٠٠ ٦٣٩ ٢ دولار)، بما فيها ١١ وظيفة (٢ مد-١، ٤ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ر م، ١ ف م و) أنشئت اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ فيما يتصل بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٦٠ بشأن الأنشطة المتصلة بالتنمية، وهي الزيادة التي يقابلها جزئيا نقصان في الموارد غير المتعلقة بالوظائف (٤٢٩ ٤٠٠ دولار).

خامسا - ٣٤ ويوجز الجدول الخامس - ١٠ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ واقتراحات الأمين العام فيما يتعلق بالوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويبين الجدول أيضا الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الخامس - ١٠

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
١ وأ ع؛ ١ مد-٢؛ ١٣ مد-١؛ ٣٦ ف-٥؛ ١٠٧ ف-٤/٣؛ ٣٥ ف-١/٢؛ ٢٤٤ ر م؛ ٣ م و	٤٤٠	المعمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
١ وأ ع؛ ١ مد-٢؛ ١٣ مد-١؛ ٣٦ ف-٥؛ ١٠٧ ف-٤/٣؛ ٣٥ ف-١/٢؛ ٢٤٤ ر م؛ ٣ م و	٤٤٠	المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١
١ ف-٤ نقلت إلى التوجيه التنفيذي والإدارة إلى البرنامج الفرعي ٦	٢٠	المنقولة
١ ف-٣ نقلت إلى البرنامج الفرعي ١ من التوجيه التنفيذي والإدارة		
١ ف-٥ نقلت إلى البرنامج الفرعي ٢ من البرنامج الفرعي ١		
١ ف-٤ نقلت إلى البرنامج الفرعي ٤ من البرنامج الفرعي ١		
١ ر م نقلت إلى البرنامج الفرعي ٤ من التوجيه التنفيذي والإدارة		
١ ف-٣ نقلت إلى البرنامج الفرعي ٥ من البرنامج الفرعي ٤		
٣ ر م نقلت إلى البرنامج الفرعي ٥ من التوجيه التنفيذي والإدارة (١) ودعم البرنامج (٢)		
١ ف-٣ نقلت إلى البرنامج الفرعي ٦ من التوجيه التنفيذي والإدارة		
١ ف-٢ و ١ ر م نقلتا إلى البرنامج الفرعي ٦ من البرنامج الفرعي ١		
١ ف-٥ نقلت إلى البرنامج الفرعي ٧ من التوجيه التنفيذي والإدارة		
١ ف-٤ نقلت إلى البرنامج الفرعي ٧ من البرنامج الفرعي ١		
١ ر م نقلت إلى البرنامج الفرعي ٧ من دعم البرنامج		
٥ وظائف ضمن دعم البرنامج (١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ م و، ٢ ر م)		
الموارد الخارجة عن الميزانية		
٢ مد-١؛ ٣ ف-٥؛ ٢٨ ف-٤/٣؛ ٢ ف-١/٢؛ ٥٦ ر م؛ ١ م و	٩٢	المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

خامسا - ٣٥ تشير اللجنة الاستشارية إلى الاقتراح المتعلق باستمرار ٤٤٠ وظيفة في إطار الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. واقترح الأمين العام نقل ٢٠ وظيفة من الفئة الفنية

وبالرتبة المحلية في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، برنامج العمل ودعم البرنامج (A/64/6 (Sect.18)، الفقرة ١٨-٢٢ (أ) إلى (ج)). واستنادا إلى التبريرات المقدمة من الأمين العام، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على المقترحات المتعلقة بالموظفين من أجل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

خامسا - ٣٦ ترد تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف من أجل اللجان الإقليمية الخمس في الفقرات خامسا - ٩ إلى خامسا - ١١ أعلاه. وتوصي اللجنة بقبول اقتراح الأمين العام بتخصيص مبلغ ١٢ ١٩٦ ٦٠٠ دولار للموارد غير المتعلقة بالوظائف من أجل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

تعليقات وتوصيات عامة

إعادة هيكلة برنامج العمل

خامسا - ٣٧ أبلغت اللجنة الاستشارية بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أعادت هيكلة برنامج عملها لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بغرض زيادة تركيز عملها وأهميته، وتحقيق عمق ونتائج أكبر، وتعزيز حضورها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبالنظر إلى غياب الإشارة إلى إعادة الهيكلة في الميزانية البرنامجية المقترحة، طلبت اللجنة معلومات إضافية وأبلغت بأن إعادة الهيكلة كانت نتيجة عملية شاملة للمشاورات الحكومية الدولية فيما بين الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وهو ما توج باعتماد اللجنة للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. واعتمدت الوثيقة لاحقا من قبل لجنة البرنامج والتنسيق.

خامسا - ٣٨ وكنتيجة لعملية إعادة الهيكلة، تشمل بعض التغييرات الرئيسية في برنامج العمل ما يلي:

(أ) في سياق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، اعتمدت "التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة" باعتبارها الإطار الأسمى لبرنامج العمل؛

(ب) حظي الحد من الفقر بأولوية أكبر في جميع البرامج الفرعية ذات الصلة، بدلا من معالجته ضمن برنامج منفرد؛

(ج) أوليت أهمية أكبر للمساواة بين الجنسين وللمتمكين من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البرامج الفرعية ذات الصلة؛

(د) حظيت شواغل البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية البالغ عددها ٣٢ بلداً، بأولوية أعلى في جميع البرامج الفرعية.

خامساً - ٣٩ ونشأ برنامجان فرعيان جديداً عن العملية، وهما البرنامج الفرعي ١، سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة (سابقاً، الفقر والتنمية)، والبرنامج الفرعي ٨، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية (سابقاً، البرنامج الفرعي ٣، تنمية بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في إطار البرنامج الفرعي ٨، إلى جانب العمل المستمر المتعلق بالتعاون دون الإقليمي في منطقة المحيط الهادئ، استحدثت أربعة عناصر جديدة بشأن التعاون دون الإقليمي في شرق وشمال شرق آسيا، وشمال ووسط آسيا، وجنوب غرب آسيا وجنوب شرق آسيا.

خامساً - ٤٠ ووفقاً لما ذكرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، كانت مواقع المكاتب دون الإقليمية الجديدة الثلاثة في شرق وشمال شرق آسيا، وشمال وشرق آسيا (مكتب مشترك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، انظر الفقرة خامساً - ٥١ أدناه) وجنوب غرب آسيا في المرحلة الأخيرة من الاختيار، عقب استعراض شامل أجرته اللجنة في دورتها التي اختتمت أعمالها مؤخراً في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. توقعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن تتخذ القرارات النهائية بشأن مواقع المكاتب دون الإقليمية بحلول مطلع آب/أغسطس ٢٠٠٩، على أن تشرع المكاتب الجديدة في عملها في بداية عام ٢٠١٠. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تبلغ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن إنشاء وعمل المكاتب دون الإقليمية الثلاثة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

خامساً - ٤١ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه أُجري استعراض هيكلي لمؤتمرات اللجنة، مع مراعاة توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي كان قد أجرى تفتيشاً وسلسلة من التقييمات، بما فيها تقييم خارجي أُجري في عام ٢٠٠٦. واعتمد لاحقاً هيكل جديد للمؤتمرات، بهدف تحسين الكفاءة واستقطاب تمثيل أرفع مستوى وأوسع نطاقاً. وتشير اللجنة أيضاً إلى أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ستجري في دورتها السابعة والسنتين، في عام ٢٠١١، استعراضاً لمنتصف المدة بشأن أداء هيكل مؤتمراتها (المرجع نفسه، الفقرتان ١٨-٨ و ٢٨-٢٨).

خامسا - ٤٢ وزُودت اللجنة الاستشارية بناء على استفسارها بمعلومات مستكملة عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن تحسين استخدام مركز المؤتمرات (المرجع نفسه، الجدول ١٨-٣٧، و A/63/5 (Vol.I)، الفصل الثاني، الفقرات ٢٣١ و ٢٣٦ و ٢٣٩)، على النحو التالي:

(أ) من أجل تخفيض معدل الشواغر في المركز، تعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة لعقد مزيد من الاجتماعات في المركز، وفي ظل تحسن الحالة الأمنية في بانكوك، تلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عددا أكبر من الطلبات لحجز قاعات الاجتماع للشهور المقبلة؛

(ب) بغية جعل شروط استخدام المركز أكثر مرونة، تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تنقيح نموذج التمويل وخدماته لإتاحة المزيد من الخيارات التي قد تيسر مع مرور الوقت زيادة استخدام المركز؛

(ج) لغرض التخطيط للاستعاضة تدريجيا عن المعدات وتحديد لها على أساس متعدد السنوات، أجريت دراسة استشارية في عام ٢٠٠٨ بشأن نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المركز وخطة تحديثها، وأدرجت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بعض التوصيات الواردة في الدراسة في ميزانيتها المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، بما في ذلك الاستعاضة عن نظام الترجمة الفورية في قاعة الجلسات العامة للجنة في عام ٢٠١٠.

خامسا - ٤٣ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن العدد التقديري للمنشورات المتكررة وغير المتكررة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ سينخفض من ٦٧ و ٢٧ للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ إلى ٢٥ و ١٧ للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، على التوالي، وهو ما يعزى أساسا إلى زيادة عدد المنشورات الإلكترونية (انظر الفقرة خامسا - ١٧ أعلاه). وتشيد اللجنة الاستشارية باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لما تقوم من توزيع منشوراتها على الشبكة الإلكترونية.

الباب ١٩

التنمية الاقتصادية في أوروبا

الاقتراح المقدم من الأمين العام ٦٥ ٨٤٩ ٦٠٠ دولار^(١)

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨ ٢٠٠ ٣٠٠ ٧٢٦ ٦٤ دولار

الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية ٢٦ ٥٥٩ ٣٠٠ دولار

يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لمقترحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

خامسا - ٤٤ بلغت موارد الميزانية العادية التي يطلبها الأمين العام للباب ١٩ ما مقداره ٦٥ ٨٤٩ ٦٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ١ ١٢٣ ٣٠٠ دولار، أي ١,٧ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠٠٨ (A/64/6 (Sect.19)، الفقرة ١٩-١٤). وتُستكمل الموارد المطلوبة بموارد البرنامج العادي للتعاون التقني (٢٠٠ ٤٢٣ ٣ دولار) وحساب التنمية (انظر أيضا البابين ٢٢ و ٣٥ أدناه).

خامسا - ٤٥ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الزيادة تعكس الأثر المتأخر لخمس وظائف (٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢) أنشئت في فترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠٠٨ (١٠٠ ١٠٧٨ دولار)، بما في ذلك أربع وظائف تمت الموافقة على إنشائها اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ فيما يتصل بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٦٠ بشأن الأنشطة المتصلة بالتنمية، فضلا عما اقترح من إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣ للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (٤٠٠ ١٦٦ دولار). أما الزيادة في الموارد المتعلقة بالوظائف فيقابلهما جزئيا تخفيض في الموارد غير المتعلقة بالوظائف (٢٠٠ ١٢١ دولار).

خامسا - ٤٦ ويوجز الجدول الخامس - ١١ أدناه الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠٠٨ واقتراحات الأمين العام فيما يتعلق بالوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويبين الجدول أيضا الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الخامس - ١١
الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة		
الميزانية العادية			
١ و أ ع، ١ مد-٢، ٩ مد-١، ٢٣ ف-٥، ٦٩ ف-٣/٤، ٢١ ف-١/٢، ٦ خ ع (رر)، ٦٩ خ ع (ر أ)	١٩٩	٢٠٠٩-٢٠٠٨	المعتمدة للفترة
١ و أ ع، ١ مد-٢، ٩ مد-١، ٢٣ ف-٥، ٧٠ ف-٣/٤، ٢١ ف-١/٢، ٦ خ ع (رر)، ٦٩ خ ع (ر أ)	٢٠٠	٢٠١١-٢٠١٠	المقترحة للفترة
	١		الجديدة
١ ف-٥ نقلت إلى وحدة المعلومات في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة من البرنامج الفرعي ١	٣		المنقولة
١ ف-٣ نقلت إلى البرنامج الفرعي ١ من البرنامج الفرعي ٨			
١ ف-٤ نقلت إلى البرنامج الفرعي ٨ من وحدة المعلومات في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة			
الموارد الخارجة عن الميزانية			
٢ ف-٥؛ ١٦ ف-٣/٤؛ ٤ ف-١/٢؛ ٤ خ ع (ر أ)	٢٦	٢٠١١-٢٠١٠	المقترحة للفترة

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

خامسا - ٤٧ مطلوب وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ لموظف للشؤون الاقتصادية في إطار البرنامج الفرعي ٢، النقل، للاضطلاع بالعمل المتصل بمعايير الوقود والتخفيف من الاحترار العالمي استجابة لقرار حكومات الدول الأعضاء في المنتدى العالمي لتنسيق اللوائح المتعلقة بالركبات (المرجع نفسه، الفقرة ١٩-٣٨). وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المنتدى العالمي توصل في عام ٢٠٠٧ إلى توافق آراء عام على وجود صلة وثيقة بين جودة الوقود في الأسواق وانبعاثات الملوثات من محركات المركبات، وعلى أن وضع معايير للوقود في الأسواق سيساهم في زيادة أداء المركبات المحافظ على البيئة. وبناء على التقرير المقدم من الأمين العام، توصي اللجنة بالموافقة على إنشاء هذه الوظيفة.

خامسا - ٤٨ ويقترح نقل ثلاث وظائف (وظيفة واحدة من الرتبة ف-٥، ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٣) (المرجع نفسه، الفقرة ١٩-١٤ أ) و (ب). وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على النقل المقترح لهذه لوظائف.

خامسا - ٤٩ وفيما يتعلق بأهداف أداء اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن استقدام الموظفين وتنسيبهم في حينه (المرجع نفسه، الجدول ١٩-٨)، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن اللجنة

الاقتصادية لأوروبا، من بين جميع اللجان الإقليمية، هي التي شهدت أطول متوسط لعدد أيام بقاء وظيفة من الفئة الفنية شاغرة في الفترتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، و ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر الفقرة خامسا - ٤، والجدول الخامس - ١ أعلاه). وبالنسبة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، فإنه بالمقارنة مع مدة مستهدفة طولها ١٢٠ يوما في حالة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ١٥٠ يوما في حالة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي، واللجنة والاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اقترحت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مدة مستهدفة طولها ١٨٠ يوما، متعلقة بذات المبرر الذي قدمته في فترات السنتين السابقة ومؤداه أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف هو الذي يقدم لها الخدمات، وبالتالي فليس للجنة سيطرة كاملة على عملية استقدام الموظفين. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى شواغلها المتعلقة بقدرة مكتب الأمم المتحدة في جنيف على تأدية الخدمات الإدارية للمنظمات الموجودة في جنيف بشكل واف في مجال التوظيف (A/62/7، الفقرة خامسا - ٣٩). وأبلغت اللجنة، بناء على استفسارها بأن مكتب الأمم المتحدة في جنيف يزود اللجنة الاقتصادية لأوروبا بخدمات الإدارة العامة، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية، وخدمات كشوف المرتبات، والحاسبة، والمؤتمرات، والمكتبة. وتشجع اللجنة الاستشارية اللجنة الاقتصادية لأوروبا على أن تبذل جهودا أكبر لتحسين هدفها المتعلق باستقدام الموظفين وتنسيبهم في حينه. وهي توصي في هذا الصدد اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومكتب الأمم المتحدة في جنيف بأن يقوموا باستعراض وتحديث اتفاقات الخدمات القائمة ولعلهما يودان أن ينظرا، أثناء قيامهما بذلك، في إمكانية وضع معايير خاصة بتقديم الخدمات.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

خامسا - ٥٠. ترد تعليقات اللجنة الاستشارية على الموارد غير المتعلقة بالوظائف في اللجان الإقليمية الخمس وتوصياتها بشأنها في الفقرات خامسا - ٩ إلى خامسا - ١١ أعلاه. وتوصي اللجنة بقبول اقتراح الأمين العام رصد مبلغ ٤٢١ ٥٠٠ ٤ دولار للموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات عامة

المكتب الإقليمي المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

خامسا - ٥١ فيما يتعلق بالمكتب دون الإقليمي المشترك المقرر إنشاؤه مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، أُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن المكتب لن يغطي في حالة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، سوى البلدان المشمولة بالبرنامج الخاص باقتصادات آسيا الوسطى، في حين أنه في حالة اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، سيكون هو مكتبها دون الإقليمي لوسط وشمال آسيا (انظر الفقرة خامسا - ٤٠ أعلاه). وسيقرر موقع المكتب بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على أساس تقرير يعده خبير استشاري مستقل يقوم في الوقت الحاضر بزيارات ميدانية لجميع البلدان التي تقدمت بطلبات، لإجراء تقييمات للمواقع عملا بعدد من المعايير تشمل التكلفة، والأمن، وتقديم خدمات النقل والتقريب إلى المكاتب دون الإقليمية للمؤسسات الأخرى للأمم المتحدة.

الباب ٢٠

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الاقتراح المقدم من الأمين العام ٢٠٠ ٤٤٢ ١٠٦ دولار^(أ)

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ٣٠٠ ١٥٩ ١٠٣ دولار

الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية ٥٠٠ ٠٠٠ ٢٤ دولار

يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

خامسا - ٥٢ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٠ ما مقداره ٢٠٠ ٤٤٢ ١٠٦ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٢٨٢ ٩٠٠ ٣ دولار، أي ٣,٢ في المائة، بالمقارنة مع فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/64/6 (Sect. 20))، الفقرة ٢٠-١٣). والموارد المطلوبة تكملها موارد البرنامج العادي للتعاون التقني (٢٠٠٩ ٦٤٥ ٥ دولار) وموارد حساب التنمية (انظر أيضا البابين ٢٢ و ٣٥ أدناه).

خامسا - ٥٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادة تعكس الأثر المتأخر لاثنتين وعشرين وظيفة أنشئت في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وتشمل ٢٠ وظيفة (٢ ف-٥، و ٣ ف-٤ و ١١ ف-٣، و ٢ ف-٢، ووظيفتان من الرتبة المحلية) أنشئت ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في سياق قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٦٠ المتعلق بالأنشطة المتصلة بالتنمية. أما الزيادة في تكاليف الوظائف، فيقابلها جزئيا تخفيض في التكاليف غير المتعلقة بالوظائف (١٠٠ ٤٨٠ دولار).

خامسا - ٥٤ ويوجز الجدول الخامس - ١٢ أدناه وظائف الميزانية العادية التي اعتمدت للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ واقتراحات الأمين العام بشأن وظائف الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الخامس - ١٢

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية:		
١ وأ ع؛ ١ مد-١؛ ٢٩ ف-٥؛ ١٢٢ ف-٤؛ ٤٩ ف-٢؛ ٤ خ ع (رأ)؛ ٤ خ ع (رأ)؛ ٢٧٤ م؛ ٢ م ف و	٤٩٦	المعمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
١ وأ ع؛ ١ مد-١؛ ٢٩ ف-٥؛ ١٢٢ ف-٤؛ ٤٩ ف-٢؛ ٤ خ ع (رأ)؛ ٤ خ ع (رأ)؛ ٢٧٤ م؛ ٢ م ف و	٤٩٦	المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١
١ ف-٣ إلى واشنطن العاصمة من مكتب سنتياغو في إطار البرنامج الفرعي ١	٧	المنقولة
٢ ف-٢ و ١ رم إلى البرنامج الفرعي ٣ من البرنامج الفرعي ١٠		
١ ف-٤ إلى البرنامج الفرعي ٨ من البرنامج الفرعي ١١		
١ ف-٣ إلى البرنامج الفرعي ٨ من التوجيه التنفيذي والإدارة		
١ رم إلى البرنامج الفرعي ٩ من البرنامج الفرعي ١		
الموارد الخارجة عن الميزانية:		
١ مد-١؛ ٢ ف-٥؛ ٧ ف-٤؛ ٥ ف-٢؛ ١٢ ف-٢؛ ٢٥ م	٤٠	المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

خامسا - ٥٥ تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه من المقترح استمرار ٤٩٦ وظيفة ممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتوصي اللجنة بالموافقة على اقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف.

خامسا - ٥٦ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يقترح نقل سبع وظائف في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وإن لم ينعكس ذلك بوضوح في الميزانية البرنامجية. وليس لدى اللجنة أي اعتراض على اقتراحات الأمين العام المتعلقة بنقلها.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

خامسا - ٥٧ ترد تعليقات وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف في اللجان الإقليمية الخمس في الفقرات من خامسا - ٩ إلى خامسا - ١١ أعلاه. وتوصي اللجنة بقبول اقتراح الأمين العام رصد مبلغ ٥٠٠ ٤٢١ ٤ دولار للموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات عامة

خامسا - ٥٨ أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الميزانية المقترحة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد صممت بهدف مواصلة الاتجاه المتمثل في تحويل الموارد من دعم البرنامج إلى برنامج العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لغرض احتواء الزيادات في تكاليف دعم البرامج، اتخذت في عام ٢٠٠٨ تدابير تقشفية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للحد بنسبتي ٢٥ و ٥١ في المائة في استهلاك الكهرباء والغاز، على التوالي، والحد كذلك من استخدام المياه، والورق وغيره من اللوازم والمواد المكتبية، في حين تم التفاوض من جديد بشأن العقود الخارجية للحد من التكاليف. وتتمثل الغاية من هذه التدابير في معالجة أثر ارتفاع سعر العملات المحلية بالمقارنة مع دولار الولايات المتحدة؛ وارتفاع معدلات التضخم؛ وزيادة تكلفة وحدات المرافق والتكاليف المتعلقة بالعقود الخارجية؛ وتقلب أسعار العقارات المحلية، التي كان لها تأثيرها الكبير على تكاليف الإيجار في مختلف مراكز عمل اللجنة. وبالنظر إلى عدم إمكانية مواصلة هذه التدابير على المدى الطويل، فإنه يستعاض عنها تدريجيا ببرنامج لتحسينات المستمرة وتدابير لتحقيق الكفاءة مما يساهم في "حضرة" الأمم المتحدة. وتشجع اللجنة الاستشارية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أن تتقاسم مع اللجان الإقليمية الخبرات المستمدة من هذه المبادرات.

خامسا - ٥٩ وزوّدت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بمعلومات عن التنسيق بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وشعبة النهوض بالمرأة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وقع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية ومديرة المعهد الدولي اتفاقا للعمل التعاوني المشترك بين الوكالات في تنفيذ مشروع متعدد السنوات لإنشاء مرصد للمساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقوم اللجنة فيه بأعمال الأمانة الفنية. وينطوي التنسيق مع شعبة النهوض بالمرأة أيضا على التعاون مع اللجان الإقليمية الأربع الأخرى، وتركز العمل في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على: (أ) الأعمال التحضيرية للدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة؛ (ب) تنفيذ مشروع بدعم مالي من حكومة إيطاليا، يهدف إلى تعزيز التعاون والتآزر بين الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة؛ (ج) التعاون في تنفيذ المشروع الأقاليمي بشأن تعزيز القدرات من أجل القضاء على العنف ضد المرأة من خلال الربط الشبكي لمعارف المجتمعات المحلية. وتلاحظ اللجنة هذه التطورات، وتطلب أن تقدم في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ معلومات عن الأنشطة المتعلقة بالنهوض بالمرأة.

الباب ٢١

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٢٠٠ ٨٨٣ ٦٥ دولار ^(١)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٧٠٠ ٧١٨ ٦٤ دولار
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٥٠٠ ٧٩٦ ٧ دولار
يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.	
(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.	

خامسا - ٦٠ تبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢١ ما مقداره ٢٠٠ ٨٨٣ ٦٥ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٥٠٠ ١٦٤ ١، أي ١,٨ في المائة، بالمقارنة مع فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

(A/64/6 (Sect. 21)، الفقرة ٢١-١٢). والموارد المطلوبة تكملها موارد البرنامج العادي للتعاون التقني (٨٠٠ ٨٦٧ ٤ دولار) وموارد حساب التنمية (انظر أيضا البابين ٢٢ و ٣٥ أدناه).

خامسا - ٦١ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادة تعكس الأثر المتأخر لست وظائف جديدة (١ ف-٥، ٣ ف-٤، ١ ف-٣، وظيفة واحدة لموظف فني وطني) اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، في سياق قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٦٠ المتعلق بالأنشطة المتصلة بالتنمية، وكذلك اقتراح إنشاء وظيفة لموظف فني وطني لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (المرجع نفسه)، أما الزيادة في الموارد الخاصة بالوظائف فيقابلها جزئيا تخفيض في الموارد غير المتعلقة بالوظائف (٤٠٠ ٢٠٢ دولار).

خامسا - ٦٢ ويوجز الجدول الخامس - ١٣ أدناه وظائف الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واقتراحات الأمين العام بشأن وظائف الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الخامس - ١٣

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف الرتبة		
الميزانية العادية:		
١ وأ ع، و ١ مد-٢، و ٧ مد-١، و ٢٤ ف-٥، و ٦٤ ف-٤/ف-٣، و ١٨ ف-١/٢، و ٢ م، و ١٤٤ م، و ١ م خ	٢٦١	المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
١ وأ ع، و ١ مد-٢، و ٧ مد-١، و ٢٤ ف-٥، و ٦٤ ف-٤/ف-٣، و ١٨ ف-١/٢، و ١ م، و ١٤٣ م، و ١ م خ	٢٦١	المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١
وظيفة واحدة لموظف فني وطني تحت بند دعم البرامج	١	الجديدة
وظيفة واحدة من الرتب المحلية تحت بند دعم البرامج	١	الملغاة

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

خامسا - ٦٣ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن هناك ما مجموعه ٢٦١ وظيفة مقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في إطار الميزانية العادية، وهو نفس عدد الوظائف في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويقترح الأمين العام إلغاء وظيفة من الرتبة المحلية، وإنشاء وظيفة لموظف فني وطني لإدارة المرافق في خدمات الدعم المركزية لشعبة الخدمات الإدارية، تحت بند دعم البرامج لتلبية الحاجة إلى توفير معرفة جيدة بالظروف والبيئة التجارية المحلية وفهم جيد

للسياسات واللوائح المحلية (المرجع نفسه، الفقرة ٢١-٧٨). وتوصي اللجنة بالموافقة على الاقتراحات المتعلقة بالوظائف للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

خامسا - ٦٤ يشير الأمين العام في الميزانية المقترحة إلى أن متوسط عدد الأيام لبقاء وظيفة من الفئة الفنية شاغرة في اللجنة بلغ ١١٢ يوما في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (المرجع نفسه، الجدول ٢١-٢٨، مؤشر الإنجاز (ب)). ويصل هذا المتوسط وفقا لتقديرات الفترتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٢٢٥ يوما و ١٥٠ يوما، على التوالي. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أنه كان من الصعب جذب مرشحين بعد النزاع في لبنان عام ٢٠٠٦، وكانت هناك قلة من المرشحين المؤهلين، وبخاصة الإناث المتقدمات لشغل الوظائف، وذلك بسبب الوضع الأمني في مركز العمل. وعلاوة على ذلك، ونتيجة لأعمال العنف التي اندلعت في أيار/مايو ٢٠٠٨، قام ١٦ من مقدمي الطلبات بسحب طلباتهم، أو رفض عروض العمل التي قدمت إليهم في عام ٢٠٠٨ (انظر أيضا الفقرة خامسا - ٤ أعلاه).

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

خامسا - ٦٥ ترد تعليقات وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف في اللجان الإقليمية الخمس في الفقرات من خامسا - ٩ إلى خامسا - ١١ أعلاه. وتوصي اللجنة بقبول اقتراح الأمين العام رصد مبلغ ٦٠٠ ٢٧٨ ١٠ دولار للموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات عامة

تخصيص الموارد

خامسا - ٦٦ أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن القرارات المتخذة بشأن توزيع الموارد بين البرامج الفرعية السبعة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، توجه وتحدد بموجب ولاية من خلال التشاور مع البلدان الأعضاء في اللجنة. وقد تم خلال فترات سنتين سابقة إنشاء البرنامج الفرعي ٦، النهوض بالمرأة، والبرنامج الفرعي ٧، تخفيف حدة الصراعات والتنمية، من خلال إعادة توزيع الموارد الموجودة. وكان من المتوخى أيضا أن تتم تعبئة موارد من خارج الميزانية لهذين البرنامجين الفرعيين وأن يتطور نطاقهما على نحو تدرجي وتراكمي من خلال التشاور مع البلدان الأعضاء. وفيما يتعلق بمؤشرات الإنجاز للبرنامج الفرعي ٦، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن اللجنة وضعت في اعتبارها الحاجة إلى معالجة الحساسية السياسية والثقافية في تعزيز تدابير تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

مبنى الأمم المتحدة الجديد

خامسا - ٦٧ أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، مع إنفاذ المرحلة الأمنية الثانية في مركز العمل، لم يعد مكتب اللجنة الحالي يقع في منطقة آمنة ويستوفي معايير العمل الأمنية الدنيا. وقد حدد مجلس وزراء الحكومة المضيئة موقع الدار الجديدة للأمم المتحدة التي ستضم جميع كيانات الأمم المتحدة في بيروت والأرض التي ستقام عليها، وخصصها للدار الجديدة ووافق عليها. وأبلغت اللجنة أن هناك التزاما من جانب حكومة لبنان بتحمل التكاليف ذات الصلة بتشييد المبنى الجديد، وأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تنتظر تأكيد هذا الالتزام خطيا.

الباب ٢٢

البرنامج العادي للتعاون التقني

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٥٤ ٨٣٢ ٥٠٠ دولار ^(أ)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٥٤ ٨٣٢ ٥٠٠ دولار
(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.	

خامسا - ٦٨ الاحتياجات من الموارد المقترحة للباب ٢٢ هي في المستوى نفسه الذي اعتمد لاحتياجات فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وتبلغ ٥٤ ٨٣٢ ٥٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف. وتقتصر هذه الموارد لتغطية ٢ ٢٣٢ شهر عمل من الخدمات الاستشارية الإقليمية والأقليمية، وهو المستوى الذي طلب لفترة السنتين الحالية (A/64/6 (Sect. 22)، الفقرة ٢٢-٢٠).

خامسا ٦٩ - وتنقسم الأنشطة المضطلع بها في إطار الباب ٢٢ إلى عنصرين، هما خدمات استشارية قطاعية تقدمها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأونكتاد، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية حقوق الإنسان، وأخرى استشارية إقليمية ودون الإقليمية تقدمها اللجان الإقليمية الخمس. ومن مجموع الموارد المقترحة لهذا الباب، تبلغ الاحتياجات المتعلقة بالخدمات الاستشارية القطاعية ٢٣ ١١٧ ٠٠٠ دولار، أو ٣٨,٢ في المائة، في حين تبلغ تقديرات الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية ٣٧ ٣٨٢ ٤٠٠ دولار، أو ٦١,٨ في المائة. وستغطي الموارد المقترحة ٧٩٢ شهر عمل من الخدمات الاستشارية القطاعية و ٤٤٠ ١ شهر عمل من الخدمات الاستشارية الإقليمية (المرجع نفسه، الفقرات ٢٢-٢، و ٢٢-٢٩ و ٢٢-٣٠).

خامسا - ٧٠ وكانت الجمعية العامة أنشأت بموجب قرارها ٥٨ (د-١) في عام ١٩٤٦ البرنامج العادي للتعاون التقني. ووفقا للأمين العام، فإن العنصر الرئيسي الذي يميز هذا البرنامج عن غيره من أشكال دعم التعاون التقني المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة هو أنه يتيح استجابة سريعة ومرنة للطلبات المقدمة من البلدان النامية لتلبية احتياجات على نطاق صغير، ولكنها عاجلة (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٢-١ و ٢٢-٢٤). وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٥١٤ (د-٢٤) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤٣٤ (د-٤٧)، تواصل الأنشطة الممولة في إطار هذا الباب التركيز على الخدمات الاستشارية والتدريبية والمشاريع الميدانية القصيرة الأجل، مع التركيز بشكل خاص على التعلم ونقل المعارف والمهارات والتكنولوجيات الجديدة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٢-٢٩).

خامسا ٧١ - ويشير الأمين العام إلى أن باب الميزانية المتعلق بالبرنامج العادي للتعاون التقني ظل محافظاً كالمعتاد على مستوى التمويل السابق، مما يجعله واحداً من "الأصول المتضائلة". (المرجع نفسه، الفقرة ٢٢-٢١). وأبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، بمعلومات حول ما هو المقصود بعبارة "الأصول المتضائلة". وأبلغت اللجنة بما يلي:

(أ) على الرغم من تطبيق معاملات التغير المتعلقة بمعدلات التضخم وأسعار الصرف فإن القيمة الحقيقية للبرنامج العادي تأخذ في الانخفاض نسبيا على مر الأعوام لأن هذه المعاملات نفسها كانت المساهم الوحيد في زيادة الاعتماد؛

(ب) الفرق الوحيد بين هذا الباب والأبواب الأخرى في الميزانية فيما يتعلق بإعادة تقدير التكاليف هو أن هذا الباب لا يتضمن سوى النفقات غير المتعلقة بالوظائف لأن الخدمات الاستشارية التي تقدم بناء على طلب من الحكومات، هي قصيرة الأجل بطبيعتها، وتمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة. ولذا، يتضح من بارامترات إعادة تقدير التكاليف المحددة لكل مركز من مراكز العمل أن سعر الصرف ومعدل التضخم ليسا سوى عاملين من عوامل إعادة تقدير التكلفة المنطبقة على موارد الباب ٢٢. ولا تدخل عليها تعديلات من حيث التكاليف العادية للمرتبات، ومتوسط معدل الشواغر، أو تسوية مقر العمل؛

(ج) كما هو مبين في تقرير اللجنة الاستشارية الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩، أبلغت اللجنة بأنه قد خصصت نسبة كبيرة من الاعتمادات المدرجة في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني للمرتبات والتكاليف العامة للموظفين للمستشارين الإقليميين والأقاليميين. ومع ذلك، فإن الموارد لم تعتمد كمبالغ لتغطية تكاليف وظائف. وبدلاً من ذلك، فقد اعتمدت كمبالغ مقطوعة مدرجة في الميزانية لتعكس التكاليف الفعلية للمرتبات واحتياجات السفر المسجلة في فترات السنتين السابقة

(A/42/7، الفقرة ٢٤-٣). وهذا ما يعني أنه، في التقديرات التي لم تتضمن نمو الموارد، كان ثمة حاجة، سنة بعد أخرى إلى نسبة متزايدة من الموارد المعتمدة في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني لغرض المحافظة على نفس المستوى من النشاط في مجال الخدمات الاستشارية لأجل القصير، مع تخفيض مماثل في نسبة الأموال المتاحة لأغراض التدريب والمشاريع الميدانية.

الميزنة القائمة على النتائج

خامسا - ٧٢ فيما يتعلق بإدماج الميزنة القائمة على النتائج في تنفيذ الأنشطة الممولة في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني، يشير الأمين العام (A/64/6 (Sect.22) الفقرتان ٢٢-١٦ و ٢٢-١٧) إلى أن الإطار المنطقي للباب ٢٢ قد بدأ العمل به في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وجرى توسيعه في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ليصبح على مستوى البرنامج، ثم زاد توسيعه في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لكل من البرامج الفرعية الخمسة الخمسين. وتبعاً لذلك، فإن كل كيان يتولى تنفيذ برنامج الفرعي مسؤول مسؤولية مباشرة عن تعريف وتحديد الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز، ومسؤول في نهاية المطاف عن تحقيق النتائج. ويسلم الأمين العام بأنه، في ظل عدم وجود إبلاغ رسمي عن أداء البرامج، لم تكن الإنجازات المتحققة في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني بادية للعيان دائماً. وقد أدرجت المعلومات المتصلة بالبرنامج لأول مرة في تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ثم لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، حيث أدرجت أيضاً المعلومات المتصلة بالعقبات التي تعترض التنفيذ، والدروس المستفادة، والمعرفة المكتسبة من الرصد والتقييم.

خامسا - ٧٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجلس مراجعي الحسابات لاحظ، بعد دراسة الميزنة القائمة على النتائج في مجال التعاون التقني، أنه نظراً لانعدام وجود أهداف واضحة ومؤشرات صالحة، فإن التقييم الموضوعي للأنشطة المنفذة يصبح صعباً ومجرد سرد للتقدم المحرز. بيد أن المجلس لاحظ أن الرصد الذي أجري فيما يتعلق بحساب التنمية يشكل استثناء من هذه النتيجة. وأوصى المجلس بأن تقيم الإدارة، لكل أنشطة التعاون التقني الخاصة بها، آلية لقياس النتائج مماثلة لتلك المطلوبة للمشاريع الممولة من حساب التنمية (A/63/5) (المجلد الأول)، الفصل الثاني، الفقرات ٨٣-٨٩). ويشير الأمين العام، في الفقرة ٢٢-١٨، من وثيقة الميزانية إلى أنه، استجابة لتوصية المجلس، يجري استحداث موقع شبكي للبرنامج العادي مكرس لهذا الغرض. وترحب اللجنة الاستشارية بهذا التطور وتتوقع أن يقدم الأمين العام معلومات عن التقدم المحرز في هذا الصدد في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

تعليقات وتوصيات عامة

خامسا - ٧٤ تذكّر اللجنة الاستشارية بملاحظتها بأن الأموال لا تزال تُستعمل بشكل مفرط لخدمات استشارية تتخذ شكل وظائف دولية عالية التكلفة في مختلف مراكز العمل (A/62/7، الفقرة خامسا - ٦٥). وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام لم يستجب لتوصيتها بأن يستكشف ما إذا كان يمكن الاستعانة بخبرات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتعيد اللجنة تأكيد هذه التوصية لأن هذا ربما يشكل وسيلة أقل تكلفة لتأمين الخبرات ذات الصلة. وتشدد اللجنة أيضا على الحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية موحدة في أوساط الكيانات المنجزة بغرض تحسين اتساق وتنسيق الإبلاغ عن الأنشطة والأداء والنتائج فيما يخص البرنامج العادي للتعاون التقني. (المرجع نفسه، خامسا - ٦٥).

خامسا - ٧٥ ومما استفسرت عنه اللجنة الاستشارية هو إلى أي مدى كان الطلب هو القوة الدافعة وراء الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني. وأبلغت بأنه من أصل ١٠٨٦ نشاطا تضطلع به جميع الكيانات المنجزة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كان هناك ما مجموعه ٦٨٧ نشاطا (٦٣،٣ في المائة)، في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩، تنفذ استجابة لطلبات محددة من الدول الأعضاء، من بينها ٢٩٣ نشاطا (٢٧ في المائة) لتيسير فهم الاتفاقيات والولايات المنوطة بالمؤتمرات و ١٠٦ أنشطة (٩،٨ في المائة) شرع فيها بمبادرة من الكيانات المنجزة. وعلى سبيل المقارنة، ففي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧، كان هناك من أصل ١٢٦١ نشاطا للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ما مجموعه ٧٩٣ نشاطا (٦٢،٩ في المائة) يستجيب لطلبات محددة، و ٢٩٢ نشاطا (٢٣،٢ في المائة) يتعلق بولايات و ١٧٦ نشاطا (١٤ في المائة) شرع فيه بمبادرة من الكيانات.

خامسا - ٧٦ وفي التقرير الأول للجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/7، الفقرة خامسا - ٦٦)، أعربت اللجنة عن رأي مفاده أنه ينبغي أن تعالج دون مزيد من الإبطاء حالات استمرار التعاقد مع مستشارين لمدة طويلة من خلال عقود متكررة قصيرة المدة. وأبلغت اللجنة بناء على استفسارها بأنه، رهنا باعتماد إجراءات ومبادئ توجيهية جديدة لبرنامج التعاون التقني العادي، بذلت الأمانة العامة قصارى جهودها لتبسيط إجراءات الاستعانة بمستشارين لمدة طويلة لتنفيذ مشاريع في إطار البرنامج العادي. وتحدد في الوقت الحاضر بخمس سنوات المدة القصوى لعقد كل مستشار، وإذا ما ظلت الخدمة ذات أهمية، يعلن عن الوظيفة من جديد لجذب أفضل المرشحين المؤهلين. وكان عدد المستشارين العاملين ٦٥ مستشارا للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مقابل ٦٧ مستشارا للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ومن أصل عدد المستشارين البالغ ٦٥ مستشارا،

هناك ٣٥ مستشارا يعملون مع البرنامج العادي لمدة تقل عن ٣ سنوات، و ١٠ مستشارين يعملون لفترة تتراوح بين ٣ و ٥ سنوات، وانخفض عدد العاملين منهم لمدة تزيد على خمس سنوات من ٢٥ مستشارا في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٢٠ مستشارا. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة أن عدد الوظائف من الرتبة م-٦/م-٧ قد انخفض أيضا من ١٤ وظيفة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٧ وظائف في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تدرج في بيانات الميزانيات المقبلة، معلومات عن توزيع العقود، ومددها والتقدم المحرز في هذا الشأن.

خامسا - ٧٧ وفيما يتعلق بأماكن عقد الحلقات الدراسية وسفر المستشارين في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني، أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها بأنه، في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩، كان هناك من أصل الحلقات الدراسية وحلقات العمل البالغ عددها ٢١٧ حلقة الممولة في إطار الباب ٢٢ للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ما مجموعه ١٨٦ حلقة عقدت في بلدان نامية، و ١٩ حلقة عقدت في بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وست حلقات عقدت في كل من مقر الأمم المتحدة، وفي البلدان المتقدمة النمو الأخرى. وخلال الفترة نفسها، بلغ عدد البعثات التي اضطلع بها المستشارون في إطار البرنامج العادي ٧١٢ بعثة، مقارنة مع عددها البالغ ٨٢٧ في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧ للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

الجزء السادس

حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

الباب ٢٣

حقوق الإنسان

الاقتراح المقدم من الأمين العام	١٣٩ ١٦١ ٥٠٠ دولار ^(أ)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٢٧ ٣٥٣ ٢٠٠ دولار
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٢٣٣ ٢٠٠ ٣٠٠ دولار

يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز الاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.

(أ) والأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

سادسا - ١ يشمل مجموع التقديرات المقترحة تحت هذا الباب من الميزانية احتياجات بمبلغ ١٣٨ ٠٢٠ ٦٠٠ دولار لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان، و ١ ١٤٠ ٩٠٠ دولار للجنة المعنية بالمفقودين في قبرص ((A/64/6 (Sect.23)، الفقرة ٢٣-١١)). ويتألف برنامج عمل المفوضية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ من أربعة برامج فرعية، وهي: تعميم مراعاة حقوق الإنسان، والحق في التنمية، والبحث والتحليل؛ ودعم الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان؛ وتقديم الخدمات الاستشارية والتعاون التقني، والأنشطة الميدانية؛ ودعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته. وتحدد الأنشطة ذات الصلة باللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص في برنامج عمل منفصل تحت هذا الباب من الميزانية. وعلى النحو المبين في بيان الميزانية، ستستمر استراتيجيات البرنامج بالدروس المستخلصة من فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، لا سيما في مجال قياس الإنجازات التي يمكن للمفوضية تحقيقها واقعا (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣-٧).

سادسا - ٢ ويشير الأمين العام في الفقرة ٢٣-٩ من وثيقة الميزانية إلى أنه، في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، يتوقع أن تستكمل المفوضية تنفيذ هيكلها الجديد مما سيمكنها من معالجة أوجه الضعف التي حددها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره لعام ٢٠٠٢ (A/57/488) بهدف تحقيق ما يلي: (أ) تشكيل كيانات مؤسسية فنية تكون إدارتها أيسر؛ (ب) تحسين التنسيق الداخلي في سبيل تحقيق الأهداف والرؤية المشتركة؛ (ج) جعل مستوى الوظائف الإدارية في المنظمة متماشيا وهيكل الكيانات المشابهة في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

سادسا - ٣ ودعت الجمعية العامة في قرارها ١/٦٠، إلى تعزيز المفوضية عن طريق مضاعفة موارد ميزانيتها العادية على مدى السنوات الخمس القادمة، بغية العمل باطراد على إيجاد توازن بين الميزانية العادية والتبرعات لمواردها، مع مراعاة البرامج الأخرى ذات الأولوية للبلدان النامية، وتعيين موظفين من ذوي الكفاءات العالية على أساس توزيع جغرافي واسع ومع مراعاة التوازن بين الجنسين، في إطار الميزانية العادية. وأعربت الجمعية العامة أيضا عن دعمها لتحقيق تعاون أوثق بين المفوضية وجميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. وفي قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٢، قررت الجمعية العامة استخدام التقديرات المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، التي تبلغ ٦٤,١ مليون دولار كخط أساس لمضاعفة الموارد للمفوضية. وكما هو مبين في الفقرة ٢٣-١٦ من وثيقة الميزانية، فإن الأمين العام، باقتراحه مستوى الموارد البالغ ١٣٩,٢ مليون دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، يرى أن مضاعفة موارد المفوضية على مدى خمس سنوات قد تحقق.

خامسا - ٤ وترد في الجدول السادس - ١ أدناه تفاصيل موارد الميزانية العادية للمفوضية خلال فترة مدتها خمس سنوات، ابتداء من فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

الجدول السادس - ١

تطور موارد الميزانية العادية لمفوضية حقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠٤

فترة السنتين	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة) ^١	الوظائف	تعليقات
الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٤	٦٤ ١٣٩ ١٠٠	١٧٧	قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٢، الفقرة ١٠٠
الاعتماد الأولي للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٦	٨٢ ٦٩٧ ١٠٠		القرار ٢٤٧/٦٠ ألف
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٦	٩٠ ١٤٨ ٢٠٠	٢٧٧	القرار ٢٥٣/٦١ ألف
الاعتماد الأولي للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	١١٦ ٢٦١ ٩٠٠		القرار ٢٣٧/٦٢ ألف
الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	١٢٦ ٦١٢ ٣٠٠	٣٣٨	القرار ٢٦٤/٦٣ ألف
الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	١٣٩ ١٦١ ٥٠٠	٣٤٠	زيادة مقترحة باعتماد قدره ٧٥.٠٢٢ ٤٠٠ دولار يمثل زيادة بنسبة ١١٧ في المائة على الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٤ وزيادة عامة في الوظائف بنسبة ٩٢,١ في المائة مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٤.

(أ) لا تشمل الأرقام المبلغ المقترح للجنة المعنية بالمفقودين في قبرص.

سادسا - ٥ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة في الموارد قد استخدمت لتعزيز جميع عناصر المفوضية، ووسعت النواتج وفقا للأطر الإستراتيجية المعتمدة، بما في ذلك تقديم دعم الأمانة لعدد متزايد من الهيئات المنشأة بمعاهدات (وكذلك للهيئات التي تجتمع على نحو أكثر تواترا)؛ ووسع نطاق العمل بشأن القضايا الموضوعية لحقوق الإنسان، سواء في داخل المفوضية، أو من خلال عدد أكبر من المقررين الخاصين، ووسعت القدرة على تقديم خدمات استشارية للحكومات، من خلال عدد متزايد من المكاتب الإقليمية في جميع أنحاء العالم.

سادسا - ٦ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن المكاتب الميدانية للمفوضية تقدم خدمات استشارية إلى البلدان التي توجد فيها، في حين أن المكاتب الإقليمية للمفوضية توفر خدمات استشارية للبلدان في مناطق محددة، وترد في الجدول السادس-٢ معلومات مستكملة عن الوجود الميداني للمفوضية.

الجدول السادس - ٢

الوجود الميداني حسب المناطق في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

المنطقة	الحالي	المخطط
أفريقيا	المكاتب القطرية: أوغندا، توغو	عناصر حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام: العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، نيروبي
	المكاتب/المراكز الإقليمية: أديس أبابا (شرق أفريقيا)، بريتوريا (الجنوب الأفريقي)، ياوندي (وسط أفريقيا)، داكار (غرب أفريقيا)	مستشارون لشؤون حقوق الإنسان في الأفرقة القطرية للأمم المتحدة: غينيا، كينيا، النيجر، رواندا، البحيرات الكبرى (بوروندي) غرب أفريقيا (داكار مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا)
آسيا والمحيط الهادئ	المكاتب القطرية: نيبال، كورومبيا	عناصر حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام: بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات إلى أفغانستان، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي
	المكاتب الإقليمية: بانكون (جنوب شرق آسيا)، سوفيا (المكاتب الإقليمية: جنوب غرب أو شمال شرق آسيا (تقرر فيما بعد) (المحيط الهادئ)	مستشارون لشؤون حقوق الإنسان في الأفرقة القطرية للأمم المتحدة: إندونيسيا (مفوضية شؤون اللاجئين)، بابوا غينيا الجديدة، سيري لانكا
	الشرق الأوسط مكاتب مستقلة: الأرض الفلسطينية المحتلة (غزة ورام الله) وشمال أفريقيا	مستشار لشؤون حقوق الإنسان في الأفرقة القطرية للأمم المتحدة: باكستان (يقرر فيما بعد)
	عناصر حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام: بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق	المكاتب القطرية: موريتانيا

المنطقة	الحالي	المخطط
		المكاتب/المراكز الإقليمية: بيروت (الشرق الأوسط)، المكاتب الإقليمية: شمال أفريقيا أو الدوحة (مركز التدريب والتوثيق لجنوب غرب آسيا شبه الجزيرة العربية (تقرر فيما بعد) والمنطق العربية)
	أوروبا وأمريكا مكتب مستقل: كوسوفو (صربيا)	
الشمالية وآسيا الوسطى	مستشار لشؤون حقوق الإنسان في جورجيا: مكتب حقوق الإنسان	
	المكاتب الإقليمية: بشكيك (آسيا الوسطى)، بروكسل (أوروبا)	
	مستشارون لشؤون حقوق الإنسان في الأفرقة القطرية للأمم المتحدة: تبليسي (منطقة القوقاز الجنوبية)، موظف في الأفرقة القطرية للأمم المتحدة: وطني/مساعد لشؤون حقوق الإنسان (الاتحاد الروسي)، طاجيكستان	
	مساعد وطني لشؤون حقوق الإنسان (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)، مولدوفا، مساعد وطني لشؤون حقوق الإنسان (صربيا) ألبانيا	
	أمريكا اللاتينية المكاتب القطرية: بوليفيا، غواتيمالا، كولومبيا، المكسيك ومنطقة البحر الكاريبي	
	عناصر حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	
	المكتب الإقليمي: بنما (أمريكا الوسطى)، سانتياغو (أمريكا اللاتينية)	
	مستشارون لشؤون حقوق الإنسان في الأفرقة القطرية للأمم المتحدة: إكوادور، نيكاراغوا	
	مستشارون لشؤون حقوق الإنسان في الأفرقة القطرية للأمم المتحدة: باراغواي، هندوراس	

سادسا - ٧ وتورد الفقرة ٢٣-١١ من وثيقة الميزانية تفاصيل بشأن الزيادة الإجمالية الصافية البالغ قدرها ١١,٨ مليون دولار في الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ على الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وتشمل الزيادة ٤٠٠.٠٠٠ دولار للجنة المعنية بالمفقودين في قبرص، وهي تعزى أساسا إلى توفير كامل الاعتماد المخصص لعضو ثالث ولسائر موظفي اللجنة، كما تشمل مبلغ ٤٠٨ ٣٠٠ ١١ لمفوضية حقوق الإنسان تتألف مما يلي:

- (أ) زيادة صافية قدرها ٣٠٠ ٧٢٨ دولار تحت بند أجهزة تقرير السياسات؛
- (ب) زيادة صافية قدرها ٢٠٠ ٤٥٥ دولار تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة؛
- (ج) زيادة صافية إجمالية قدرها ٥٠٠ ٥٧ ١٠ دولار تحت بند الأنشطة الفنية؛
- (د) زيادة صافية قدرها ٣٠٠ ١٦٧ دولار، تحت بند دعم البرامج.

سادسا - ٨ ويشير الأمين العام في الفقرة ٢٣-١٢ من الوثيقة الميزانية إلى أن التقديرات المقترحة للباب ٢٣ لا تأخذ في الاعتبار الأنشطة التالية، التي من شأنها أن تؤثر على برنامج عمل حقوق الإنسان لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ :

(أ) اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، التي تنص المادة ٢٦ من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، على أنها ستنشأ لتنفيذ المهام المنصوص عليها في الاتفاقية. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاتفاقية لم تدخل حيز النفاذ؛

(ب) نتائج مؤتمر استعراض ديربان.

وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات من الموارد المتصلة بالأنشطة المذكورة أعلاه سيعرضها الأمين العام، حسب الاقتضاء، في بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية.

سادسا - ٩ ويوجز الجدول السادس - ٣ وظائف الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واقتراحات الأمين العام المتعلقة بوظائف الميزانية العادية لفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ويبين الجدول أيضا الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول السادس - ٣

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف الرتبة		
الميزانية العادية		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٣٣٨	١ وأ ع، و ١ أ ع م، و ٤ مد-٢، و ٩ مد-١، و ٤٢ ف-٥، و ١٧٥ ف-٣/٤، و ٢٠ ف-١/٢، و ٤ خ ع (رر)، و ١١ خ ع (رأ)، و ٤ ر م، و أ م و
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٣٤٠	١ وأ ع، و ٢ أ ع م، و ٣ مد-٢، و ٩ مد-١، و ٤٢ ف-٥، و ١٧٧ ف-٣/٤، و ٢٠ ف-١/٢، و ٤ خ ع (رر)، و ١١ خ ع (رأ)، و ٤ ر م، و أ م و
الجديدة	٢	٢ ف-٣، البرنامج الفرعي ٤
المعاد تصنيفها	١	١ مد-٢ إلى ١ وأ ع، التوجيه التنفيذي والإدارة
المنقولة	٢	١ مد-٢ من البرنامج الفرعي ٢ إلى البرنامج الفرعي ٤
		١ خ ع من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٢
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٦٥٦	٣ مد-١، و ٣٠ ف-٥، و ٢١٣ ف-٣/٤، و ٣٥ ف-١/٢، و ٢ خ ع (رر)، و ٢٧٨ خ ع (رأ)، و ٩٥ م و

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

الوظائف الجديدة

سادسا - ١٠ في إطار البرنامج الفرعي ٤، دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته، يقترح الأمين العام إنشاء وظيفتين جديدتين برتبة ف-٣ لموظفين لشؤون حقوق الإنسان على أن يكون لدى أحدهما الخبرة خاصة في موضوع أشكال الرق المعاصرة وأسبابه ونتائجه، ولدى الآخر خبرة في موضوع التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وتوصي اللجنة الاستشارية بإنشاء الوظيفة برتبة ف-٣ المطلوبة بشأن موضوع التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة، على أن يتم استيعاب مهام الوظيفة برتبة ف-٣ المطلوبة بشأن المسائل المتصلة بموضوع أشكال الرق المعاصرة وأسبابه ونتائجه ضمن الهيكل الحالي لملاك الموظفين.

إعادة التصنيف

سادسا - ١١ يقترح الأمين العام، في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، رفع رتبة رئيس مكتب مفوضية حقوق الإنسان في نيويورك من مد-٢ إلى رتبة أمين عام مساعد. وكما ورد في الميزانية البرنامجية المقترحة، فقد خلصت دراسة أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمكتب نيويورك في عام ٢٠٠٧، إلى الحاجة إلى ضرورة وجود تمثيل على مستوى أرفع للمفوضية في نيويورك في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات نظرا لتزايد مسؤوليات المكتب في أعقاب مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وأوصت بأن يكون تمثيل المفوض السامي في نيويورك عند رتبة أمين عام مساعد كرئيس للمكتب (A/64/6) (Sect.23) الفقرة ٢٣-٤٩). ويشير الأمين العام إلى أن وجود أمين عام مساعد على رأس مكتب نيويورك سيسمح بمشاركة المفوضية على المستوى المناسب في اللجان التنفيذية المعنية باتخاذ القرارات، لا سيما لجنة السياسات التابعة للأمين العام وفريق كبار الموظفين الإداريين في حالة عدم إمكانية حضور المفوض السامي، وستضمن تمثيلا على المستوى السياسي والمشاركة في المناقشات رفيعة المستوى المتعلقة بالسياسات (المرجع السابق)، الفقرة ٢٣-٥٣). وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على إعادة التصنيف المقترحة.

نقل الوظائف

سادسا - ١٢ ليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على النقل الداخلي المقترح لوظيفتين (أحدهما برتبة مد-٢ من البرنامج الفرعي ٢ إلى البرنامج الفرعي ٤، والأخرى في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٢).

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

سادسا - ١٣ تشكل الموارد المقدرة غير المتعلقة بالوظائف بمقداره ٣١ ٢١٤ ٣٠٠ دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ زيادة صافيها ٢٩٨ ٨٠٠ دولار عن الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن صافي الزيادة في الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف يعزى أساسا إلى زيادة قدرها ٤٠٠ ١٣٩ ١ دولار لتغطية تكاليف سفر المقررين الخاصين والممثلين والخبراء المستقلين يقابلها جزئيا انخفاض الاحتياجات تحت بنود الأثاث والمعدات (٢٩٠ ٨٠٠ دولار)، والخدمات التعاقدية (٢٦٥ ٣٠٠ دولار) والاستشاريين والخبراء (١٥٢ ١٠٠ دولار)، واللوازم والمواد (١٣١ ٢٠٠ دولار) وسفر الموظفين (٧٩ ١٠٠ دولار) ونفقات التشغيل العامة (٤٨ ٨٠٠ دولار).

سادسا - ١٤ وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول اقتراحات الأمين العام بشأن المواد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات عامة

تحسين التوازن في التوزيع الجغرافي للموظفين

سادسا - ١٥ تلقت اللجنة الاستشارية معلومات عن الموظفين الذين تم تعيينهم خلال العام الماضي موزعين حسب الرتبة والجنسية، كشفت عن وجود نطاق أوسع عن ذي قبل من مختلف الجنسيات. وأبلغت اللجنة بأن ما مجموعه ٦١ بلدا شارك في امتحان التوظيف التنافسي الوطني لعام ٢٠٠٨. ونجح مرشحون من ١٤ بلدا من تلك البلدان. وحاطت اللجنة علما بالجهود التي بذلت حتى الآن لتحسين التمثيل الجغرافي لموظفي المفوضية. وأبلغت اللجنة أيضا بأن ١٨ حكومة مشاركة في برنامج الخبراء المعاونين قدمت خبراء للمكتب (موظفون فنيون مبتدئون). والخبراء المعاونون هم عادة من مواطني تلك البلدان، وإن كانت بعض تلك البلدان توافق أحيانا على تمويل مواطني البلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نموا، ليصبحوا خبراء معاونين. وأبلغت اللجنة كذلك بأن المفوضية تنتهز أي فرصة خلال الاجتماعات مع الدول الأعضاء والجماعات الإقليمية لطلب خبراء معاونين إضافيين من

البلدان النامية، سواء من البلدان نفسها أو في إطار ترتيبات إشرافية مع بلدان أخرى. وتشجع اللجنة المفوضة السامية على مواصلة هذه الجهود وتقديم تقارير عنها في الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة.

الموارد المخصصة لأفريقيا في إطار البرنامج الفرعي ٣، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية

سادسا - ١٦ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن احتياجات المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا من الموارد أُدرجت وحُددت في البرنامج الفرعي ٣. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أن منطقة أفريقيا ما زالت الأكبر من حيث الوجود الميداني والموارد العامة المتاحة لمفوضية حقوق الإنسان. وقد أنشئ مكتب إقليمي للمفوضية، خلال عام ٢٠٠٨ في داكار، لتقديم الدعم الأقوى والمساعدة التقنية لبلدان غرب أفريقيا. وهذا هو رابع مكتب إقليمي في أفريقيا، أما المكاتب الأخرى فهي في أديس أبابا (شرق أفريقيا)، وبريتوريا (الجنوب الأفريقي)، وياوندي (أفريقيا الوسطى). ومن المزمع إنشاء مكتب إقليمي آخر في شمال أفريقيا، تجرى بشأنه مشاورات حاليا مع الحكومات المضيفة المحتملة. وأبلغت اللجنة بأنه نظرا لحجم العمليات التي تجرى في أفريقيا مقارنة بالمناطق الأخرى ضمن شعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني في إطار البرنامج الفرعي ٣، تدرس مفوضية حقوق الإنسان حاليا رفع مستوى قسم أفريقيا كي يصبح فرعاً داخل الشعبة، مع نقل وظيفة برتبة مد-١ لرئاسة العمل هناك. وسيساعد ذلك في مواجهة أعباء العمل الحالية في قسم أفريقيا، لا سيما على صعيد الإدارة، نظرا لما تستأثر به هذه المنطقة من معظم العمل الميداني الذي تضطلع به المفوضية، ولما تشهده من أشد أوضاع حقوق الإنسان صعوبة، فضلا عن تركيز الأمم المتحدة عليها. وسيعزز ذلك من قدرة المفوضية على صنع السياسات ومن قدرتها التمثيلية في أفريقيا، مما يزيد من قدرة المكتب على التواصل بشأن القضايا الموضوعية والمالية والمتعلقة بالسياسات والتخطيط.

التعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني: فرز المرشحين لمكونات حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام

سادسا - ١٧ أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بوجود اتفاق على مستوى الإدارات بين إدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يعود تاريخه إلى عام ٢٠٠٢، ويقضي بأن تكفل المفوضية كفاءة موظفي الفئة الفنية ومتطوعي الأمم المتحدة الذين يوفدون للمهام المتعلقة بمكونات حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام. ويقوم المفوض السامي باختيار وتعيين رؤساء عناصر حقوق الإنسان في عمليات

حفظ السلام، الذين يصبحون أيضا ممثلين للمفوض السامي في بلدانهم. وبموجب الاتفاق، ودعما لرؤساء عناصر حقوق الإنسان وبناء على طلبهم تقوم المفوضية أيضا بتيسير التعرف على الخبرات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان من خلال نظام Nucleus للتوظيف. وخلال مرحلة بدء العمل في عملية جديدة لحفظ السلام، وفي حالة عدم توفر رئيس لأحد عناصر حقوق الإنسان، تتولى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مهمة اختيار فريق أساسي مصغر من موظفي حقوق الإنسان. ويركز التعاون بين مكتب مفوضية حقوق الإنسان في نيويورك وإدارة عمليات حفظ السلام على عمليات الدمج، وإنشاء عمليات لحفظ السلام، والتقييمات التقنية المشتركة، والمشاركة في فرقة العمل المتكاملة التابعة للبعثة حسب الاقتضاء. وفيما يتعلق بالتعاون مع إدارة الدعم الميداني، أُبلغت اللجنة بأن الإدارة استشارت المفوضية بشأن دراسة مرجعية لتحديد الخط الأساسي لتوظيف العناصر المعنية بحقوق الإنسان وهيكلها في عمليات حفظ السلام، وساعدت المفوضية أيضا في الأعمال التحضيرية من أجل تنفيذ عملية وضع القوائم للمرشحين للوظائف المعنية بحقوق الإنسان في إطار عملية إدارة المواهب.

سادسا - ١٨ وترى اللجنة الاستشارية أن المعلومات المتعلقة بقدرة المفوضية في الميدان، بما في ذلك عمليات الأمم المتحدة للسلام، ضرورية من أجل فهم أفضل لإجمالي الموارد التي تقدمها الدول الأعضاء من أجل حقوق الإنسان. وعليه، تطلب اللجنة إدراج هذه المعلومات في الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة للمفوضية.

حيز مكثي جديد في جنيف

سادسا - ١٩ أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه رغم عدم وجاهة المفهوم الأساسي لاستيعاب موظفي المفوضية في مبيين منفصلين، فإن الحيز المكثي الجديد القائم في Avenue Giuseppe Motta يفي على نحو مرض للغاية باحتياجات المفوضية. فقد استوعب هذا المكان موظفي شعبة البحوث والحق في التنمية، وشعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني، ودعم البرامج والخدمات الإدارية، أما بقية موظفي المفوضية (ويمثلون حوالي ٨٠ في المائة) فيشغلون حاليا مكاتب في الحيز الكائن في Palais Wilson.

الموارد الخارجة عن الميزانية

سادسا - ٢٠ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد الخارجة عن الميزانية من المقدّر أن تزيد من ٢١٨ ٩٨٣ ٥٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ٢٣٣ ٢٠٠ ٣٠٠ دولار خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وستستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية لتكملة موارد الميزانية

العادية المخصصة للتوجيه التنفيذي والإدارة (٢٠٠ ٣٣٣ ١٢ دولار)، والأنشطة الفنية في إطار برنامج العمل (٤٠٠ ٩٨٧ ١٨٨ دولار)، ودعم البرامج (٧٠٠ ٨٧٩ ٣١ دولار). ويقدر عدد الوظائف التي سيتم تمويلها من الموارد الخارجة عن الميزانية في فترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠ بحوالي ٦٥٦ وظيفة، بانخفاض قدره ٥ وظائف مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتطلب اللجنة إدراج هذه المعلومات في مشاريع الميزانيات المقبلة بشأن التغييرات المزمعة في الاحتياجات من الموظفين التي سيتم تمويلها من الموارد الخارجة عن الميزانية.

الباب ٢٤

توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٨١ ٠٠٥ ٥٠٠ دولار ^(١)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	٨٠ ٠٠٥ ٥٠٠ دولار
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٣ ٩٠١ ٠٧٥ ٦٠٠ دولار
يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.	
(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.	

سادسا - ٢١ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية المقترحة من الأمين العام للنفقات الإدارية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إطار الباب ٢٤ تصل إلى ٨١ ٠٠٥ ٥٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها مليون دولار، أو ٢،١ في المائة، بالمقارنة مع فترة السنتين السابقة (انظر A/62/2 (Sect.24) الجدول ٢٤-٤).

سادسا - ٢٢ ويوجز الجدول السادس-٤ الوظائف الممولة من الميزانية العادية الموافق عليها لفترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠٠٨، واقتراحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١١-٢٠١٠. ويورد الجدول أيضا الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، والمقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠.

الجدول السادس - ٤
الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢	١ وأ، ١ أ ع م
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٢	١ وأ، ١ أ ع م
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٦ ٢٥٦	٢ وأ، ٢١ مد-٢، ٧٧ مد-١، ١٥٨ ف-٥، ٤٩٧ ف-٤، ٥٨٧ ف-٣، ١٣٦ ف-٢، ٤٤٢ م و، ٢٢٧ خ ع (ر ر)، ٤٠٦٦ خ ع (ر أ) ٤٣ خ م

سادسا - ٢٣ تمثل الموارد المقدرة غير المتعلقة بالوظائف وقدرها ٧٩ ٧٧٢ ٥٠٠ دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ زيادة صافية مليون دولار عن الاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتوصي اللجنة بقبول اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

سادسا - ٢٤ وكما أشير إليه في الفقرتين ٢٤-١٩ و ٢٤-٢٠ من وثيقة الميزانية، فإنه وفقا للمادة ٢٠ من النظام الأساسي للمفوضية، لا تحمل الميزانية العادية للأمم المتحدة أي نفقات غير النفقات الإدارية المتعلقة بمهام المفوضية، وتمول جميع النفقات الأخرى المتعلقة بأنشطة المفوضية من التبرعات. أم رصد الأموال للمفوضية من أجل نفقاتها الإدارية على شكل منحة بدلا من وظائف وموارد غير متصلة بالوظائف، فقد بدء العمل به في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وقد صمم لتبسيط عملية ميزانية المفوضية وسيكون موضع استعراض بعد ثلاث من فترات السنتين، على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/56/6 (Sect.23)، الفقرة ٢٣-٢٠). وبناء على ذلك، قدم تقرير إلى الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (A/63/537) عن استعراض الترتيبات المتعلقة بالمبلغ المقطوعة والدروس المستفادة من ثلاث من فترات السنتين، وهي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ و ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٣/٦٣ الإبقاء على ترتيبات المبالغ المقطوعة لتمويل المفوضية في العروض المقبلة للميزانية البرنامجية المقترحة، على نحو ما ورد في توصية اللجنة الاستشارية (انظر A/63/616).

سادسا - ٢٥ يتعلق المبلغ المقترح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ومقداره ٨١ ٠٠٥ ٥٠٠ دولار بما يلي: (أ) اعتمادات لوظيفتي المفوض السامي ونائب المفوض السامي (٢٣٣ ٠٠٠ دولار)؛ (ب) منحة بمبلغ ٧٩ ٧٧٢ ٥٠٠ دولار يستعمل لتغطية التكاليف الإدارية للمفوضية. وكما هو مبين في الفقرة ٢٤-١٠ من وثيقة الميزانية تشمل

المنحة زيادة قدرها مليون دولار لتعزيز عنصر الميزانية العادية في النفقات الإدارية للمفوض السامي، كما دعي إلى ذلك في الجزء الثالث من قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٥٩. وستمول المساهمة من الميزانية العادية ما يعادل ٢٢٠ وظيفة (١ وأ.ع، و ١ م.أ.ع، و ٢١٨ وظيفة في الفئة التنظيمية والإدارية)، فضلا عن جزء موسع من الاحتياجات ذات الصلة من غير الوظائف، مثل التكاليف الأخرى غير المتعلقة بالوظائف (٢٠٠ ١٠٧ دولار) ومصروفات التشغيل العامة (٤٠٠ ٣٢٤ ٦ دولار) واللوازم والمواد (٤٢٨ ٨٠٠ دولار) والمساهمات في الأنشطة المشتركة (٢٠٠ ٢١ ٧ دولار). الأنشطة المشتركة (٢٠٠ ٢١ ٧ دولار).

سادسا - ٢٦ وتشير التقديرات إلى أنه بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، سيتوفر مبلغ ٦٠٠ ٠٧٥ ٣٩٠١ دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية، مما يمثل ٩٨ في المائة من إجمالي الموارد المسقطه للمفوضية. وسوف تنظر اللجنة الاستشارية في ميزانية المفوضية لفترة السنتين في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩.

سادسا - ٢٧ وبناء على عملية المراجعة الداخلية التي أجريت في عام ٢٠٠٦، نقلت المفوضية بعض المهام الإدارية من جنيف وأنشأت مركزا للخدمات العالمية في بودابست (انظر أيضا A/62/7، الفقرة سادسا - ٢٦). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه اعتبارا من عام ٢٠١٠ من المقدّر أن تتحقق وفورات تصل إلى حوالي ٩,٥ مليون دولار سنويا وأن تبلغ تكاليف بدء العمل والتكاليف الانتقالية قرابة ٢٠ مليون دولار. وتضع هذه التقديرات في الحسبان مساهمة حكومة هنغاريا، التي توفر أماكن عمل مجانية في قلب بودابست لمدة عشرة أعوام. وتوفر حكومة هنغاريا أيضا أثاثا مكتبيا، وتكاليف الصيانة والمنافع فضلا عن خدمات الاستقبال والأمن. وأبلغت اللجنة أيضا بإلغاء ما مجموعه ١٢٩ وظيفة في جنيف والموافقة على إنشاء ١٦٦ وظيفة جديدة في بودابست يتم إنشاؤها في الفترة من أواخر عام ٢٠٠٧ إلى منتصف عام ٢٠٠٨. وأنشأت المفوضية أيضا مركزا عالميا للتعليم في بودابست، مكن المفوضية من التخلي عن مبنى إداري تستأجره في جنيف. الأمر الذي من المتوقع أن يؤدي إلى وفورات إضافية تزيد على ٣ ملايين دولار سنويا. وترحب اللجنة بهذه التطورات وتوصي بأن تبقي المفوضية قيد الاستعراض جدوى نقل مزيد من الأنشطة إلى بودابست. وترحب اللجنة أيضا بالمساهمة العينية المقدمة من حكومة هنغاريا.

سادسا - ٢٨ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن إجمالي عدد الموظفين أثناء الفترات الفاصلة بين المهام بلغ ٦٠ شخصا في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٩، سواء كانوا بدون عمل أو غير مكلفين. بمهام طويلة الأجل لكن كلفوا بمهام مماثلة قصيرة الأجل (٥ مد-١، ١٩ ف-٥، ١٧ ف-٤، ١٣ ف-٣، ٦ ف-٢). وقد صدرت توصية من مجلس التعيينات بشأن تعيين ٨ من هؤلاء في وظائف وكان ١٢ موظفا في إجازة مرضية. وأبلغت اللجنة بأن المفوضية اتخذت إجراءات

مبسطة بشأن التكاليف القصيرة الأجل للموظفين الذين لم يعينوا بعد في وظائف. وتقوم المفوضية أيضا بوضع استراتيجية نشطة للحد من عدد الموظفين في الفترات الفاصلة بين المهام عن طريق إنهاء الخدمة بالاتفاق والتحديد الهادف للوظائف المناسبة ومراجعة الإجراءات المطلوبة للوظائف الجديدة، واتباع نهج يراعي مصلحة الأشخاص بدلا من النهج الذي يراعي مصلحة العمل. وبدأت الدائرة الجديدة للدعم الإداري للوظائف عملها في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ وهي تتعاون تعاوننا وثيقا مع المركز العالمي للتعليم في بودابست لتحديد التدريب الملائم لكل شخص. وستتابع اللجنة مسألة تكاليف الموظفين في الفترات الفاصلة بين المهام عند نظرها في مشروع ميزانية المفوضية لفترة السنتين خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٩.

الباب ٢٥ اللاجئون الفلسطينيون

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٤٦ ٨٤٩ ٩٠٠ دولار ^(١)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٤٥ ٠٧٠ ١٠٠ دولار
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٢ ٠٥٦ ٤٢٧ ٦٠٠ دولار
يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.	
(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.	

سادسا - ٢٩ تمثل الاحتياجات المقدرة من موارد الميزانية العادية وقدرها ٤٦ ٨٤٩ ٩٠٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) والتي اقترحها الأمين العام في إطار الباب ٢٥، زيادة قدرها ٨٠٠ ٧٧٩ ١ دولار، أو ٣,٩ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر A/64/6 (Sect.25)، الفقرة ٢٥-٨). ويشير الأمين العام إلى أنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٣١ بء (د-٢٩)، تمول المصروفات المتصلة بأجور الموظفين الدوليين العاملين في خدمة الأونروا من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ويعزى نمو الموارد الملاحظ أعلاه إلى الأثر المتأخر لست وظائف دولية جديدة وافقت عليها الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (١ ١٦٣ ٠٠٠ دولار) وثلاث وظائف دولية جديدة مقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (٦١٦ ٨٠٠ دولار).

سادساً - ٣٠ ويوجز الجدول السادس-٥ الوظائف الممولة من الميزانية العادية الموافق عليها لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ومقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويورد الجدول أيضاً الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية والمقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول السادس - ٥

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١١٩	١ وأ ع م، ٣ مد-٢، ١٢ مد-١، ٢٠ ف-٥، ٤٧ ف-٤، ٢٢ ف-٣، ٢ ف-١/٢، ١١ خ ع (رأ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	١٢٢	١ وأ ع م، ٣ مد-٢، ١٢ مد-١، ٢٠ ف-٥، ٥٠ ف-٤، ٢٢ ف-٣، ٢ ف-١/٢، ١١ خ ع (رأ)
الجديدة	٣	٣ ف-٤، البرنامج الفرعي ٤
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٦٩	٢ مد-٢، ٣ مد-١، ٥ ف-٥، ٤٧ ف-٤/٣، ١١ ف-١/٢، ١ خ ع (رأ)

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

وظائف جديدة

سادساً - ٣١ يقترح الأمين العام إنشاء ثلاث وظائف: وظيفة مساعد خاص للمفوض العام برتبة ف-٤، ووظيفة موظف دعم للبرامج الميدانية من أجل مكتب الأردن الميداني برتبة ف-٤، ووظيفة موظف دعم للبرامج الميدانية من أجل مكتب الضفة الغربية الميداني برتبة ف-٤. واستناداً إلى المعلومات التي قدمت إلى اللجنة الاستشارية، فإنها توصي بالموافقة على الوظائف الثلاث المطلوبة برتبة ف-٤.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

سادساً - ٣٢ لا تزال الموارد المقدرة غير المتعلقة بالوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ عند نفس المستوى الذي تمت الموافقة عليه للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وهو ٢٠٠ ١٥ دولار. وتوصي اللجنة بالموافقة على هذا المبلغ.

تعليقات وتوصيات عامة

سادسا - ٣٣ تلاحظ اللجنة الاستشارية المستوى الرفيع لعرض الميزانية المقترحة للأونروا لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ وترحب به.

سادسا - ٣٤ وكما ورد في الميزانية البرنامجية المقترحة، تعتمد الأونروا إلى حد كبير على التمويل الطوعي لتنفيذ برامجها حيث إن نصيب الميزانية العادية من الميزانية الإجمالية للأونروا لفترة السنتين يصل إلى ما يقرب من ٢,٢ في المائة (انظر المرجع نفسه، الفقرتين ٢٥-٧ و ٢٥-١٠). وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن العجز في الصندوق العام، الذي يمثل الميزانية الرئيسية للوكالة المخصصة لتمويل الأنشطة المتكررة، بلغ في عام ٢٠٠٨ ما قيمته ٨٧,٤ مليون دولار، وتشير التوقعات لعام ٢٠٠٩ إلى احتمال حدوث انخفاض يقدر بحوالي ١٠٧ ملايين دولار. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الأزمة المالية العالمية ربما تؤثر سلباً على المساهمات المقدمة لدعم ميزانية التبرعات لفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وتعوق التحسينات المخططة لمعايير تقديم الخدمة التي يعتمد عليها اللاجئون في رفاههم.

سادسا - ٣٥ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه بالإضافة إلى المخاطر التي سببها نقص التمويل على الخدمات المقدمة للاجئين، فهو يعرض أيضاً للخطر التقدم المستمر الذي تحرزه الوكالة في خططها الإنمائية التنظيمية، والتي تعد بمثابة مبادرة لإصلاح وتعزيز الهياكل والعمليات الإدارية. وتفيد الوكالة بأن الخطة الإنمائية التنظيمية تحقق نتائجها بفضل الدعم القوي من جانب أصحاب المصالح. فقد أنشئت مهمة للرصد والتقييم ونماذج لامركزية لمسألة الأفراد، بما في ذلك عمليات المشتريات والتوظيف. علاوة على ذلك، فقد أعيدت هيكلة المهمة الرقابية وتم تحسينها لكفالة تبسيط وتعزيز عمليات مراجعة الحسابات والتفتيش والاستجواب.

سادسا - ٣٦ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن القائمين على الخطة الإنمائية التنظيمية أقرروا بعدم إمكانية تحقيق أهداف الوكالة دون الاستعانة بموظفين أكثر كفاءة على المستوى الدولي. ودعا القائمون على الخطة إلى إنشاء ٢٠ وظيفة دولية جديدة. وتم تمويل هذه الوظائف من موارد خارجة عن الميزانية تم التبرع بها في إطار الخطة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الخطة تظل وثيقة داخلية بالنسبة للأونروا وهيئة إدارتها، ممثلة في لجنتها الاستشارية؛ ولم يعلن الأمين العام موقفه من المبادرات وما تضمنته من توصيات ولن تقدم الخطة الإنمائية التنظيمية إلى الجمعية العامة للنظر فيها.

سادسا - ٣٧ وقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين إنشاء ٦ وظائف دولية جديدة للأونروا. ويتم حالياً تمويل الوظائف الدولية الـ ١٤ المتبقية من الميزانية الإنمائية

للمنظمة. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الجهات المانحة مولّت العملية الإنمائية للمنظمة على أمل إدماج الوظائف الدولية المطلوبة ضمن الميزانية العادية للأمم المتحدة. وتندرج الوظائف الثلاث برتبة ف-٤ المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ضمن الوظائف الدولية الأربع عشرة (انظر الفقرة سادسا - ٣١ أعلاه).

سادسا - ٣٨ وسوف تعود اللجنة الاستشارية إلى استعراض مسائل مختلفة تتعلق بالتشغيل الإداري والمالي للوكالة عندما تنظر في ميزانية الأونروا لفترة السنتين خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٩.

الباب ٢٦

المساعدة الإنسانية

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٢٩ ٩١٧ ٨٠٠ دولار ^(١)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٩ ٨٦١ ٨٠٠ دولار
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٤٩٩ ١٧٥ ٧٠٠ دولار

يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب باب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتب الوظيفية.

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

سادسا - ٣٩ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام لباب ٢٦ تبلغ ٢٩ ٩١٧ ٨٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، بزيادة قدرها ٥٦ ٠٠٠ دولار، أي بنسبة ٢,٥ في المائة، مقارنة بفترة السنتين السابقة (انظر A/64/6 (Sect.14)، الجدول ٢٦-٥). وكما أشير إليه في الفقرة ٢٦-٨ من وثيقة الميزانية، تعكس الزيادة في إطار الميزانية العادية التزام الأمين العام المستمر بتعزيز عنصر الميزانية العادية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشكل تدريجي، وتأتي استجابة لقرار الجمعية العامة ١٥٣/٥٧، الذي شددت فيه الجمعية العامة على أنه ينبغي أن يستفيد المكتب من تمويل كاف وأكثر قابلية للتنبؤ.

سادسا - ٤٠ ويوجز الجدول الرابع-٥ الوظائف الممولة من الميزانية العادية الموافق عليها لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واقتراحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويورد الجدول أيضا الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية والمقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول السادس - ٤

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٦٩	١ وأ ع، ١ أ ع م، ٣ مد-٢، ٣ مد-١، ١٠ ف-٥، ١٥ ف-٤، ١٤ ف-٣، ٥ ف-٢، ٢ خ ع (ر ر)، ١٥ خ ع (ر أ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٧٠	١ وأ ع، ١ أ ع م، ٣ مد-٢، ٣ مد-١، ١٠ ف-٥، ١٦ ف-٤، ١٤ ف-٣، ٥ ف-٢، ٢ خ ع (ر ر)، ١٥ خ ع (ر أ)
الجديدة	١	١ ف-٤، البرنامج الفرعي ٢
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	١ ٨٤٥	١ وأ ع، ١ مد-٢، ١٠ مد-١، ٨٣ ف-٥، ٤٩١ ف-٤/٣، ٦٩ ف-١/٢، ٣ خ ع (ر ر)، ١٦٦ خ ع (ر أ)، ٣١١ م وف، ٧٥٨ رم
المعاد تصنيفها	١	١ ف-٥ إلى ١ مد-١، أمانة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

وظائف جديدة

سادساً - ٤١ اقترح إنشاء وظيفة تمول من الميزانية العادية برتبة ف-٤ للبرنامج الفرعي ٢، تنسيق العمل الإنساني والاستجابة في حالات الطوارئ، من أجل تعزيز دعم أنشطة التنسيق الإنساني في الميدان، فضلاً عن قدرة المكتب على الاستجابة، وتمكين المكتب من مواجهة الطلب المتزايد على الاستجابة الفعالة في حالات الكوارث (A/64/6 (Sect.26)، الفقرة ٢٦-٣٤). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الوظيفة المقترحة برتبة ف-٤ مطلوبة بصفة خاصة للتعامل مع العمليات الإنسانية في منطقة القرن الأفريقي والتي تعاني حالياً من انعدام الأمن الغذائي على نحو حاد. وقد تم توجيه ٢٠ في المائة تقريباً من المساعدات الغذائية العالمية إلى تلك المنطقة. علاوة على ذلك، فقد أبلغت اللجنة بأن الإنشاء المقترح للوظيفة يشكل في الواقع نقلاً لوظيفة برتبة ف-٤ ممولة من موارد خارج الميزانية إلى وظيفة محولة من الميزانية العادية. وليس لدى اللجنة اعتراض على إنشاء الوظيفة برتبة ف-٤، وتأمل اللجنة في أن يتم على نحو واضح في المستقبل تحديد جميع عمليات تحويل الوظائف من موارد خارجة عن الميزانية إلى موارد الميزانية العادية.

إعادة التصنيف

سادسا - ٤٢ تشمل المقترحات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إعادة التصنيف لوظيفة رئيس أمانة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ إلى الرتبة مد-١ (المرجع نفسه، الفقرة ٢٦-١٢). ووفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٣٥/٢١٧، فقد نظرت اللجنة الاستشارية في إعادة التصنيف المقترحة ووافقت عليها.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

سادسا - ٤٣ تمثل الموارد المقدرة غير المتعلقة بالوظائف وقدرها ٩٠٠ ٧٣١ دولار انخفاضاً صافيه ٥٠٠ ٦١٨ دولار نتج عن انخفاض قدره ٠٠٠ ٦٢٤ دولار في المساهمة المقدمة للمركز الدولي للحاسب الإلكتروني لإدارة البيانات وتخزينها، وقوبل جزئياً بزيادة قدرها ٥٠٠ ٥ دولار في تكاليف الاتصالات. ويعكس الانخفاض في المساهمات المقدمة للمركز الدولي للحاسب الإلكتروني أساساً تطوير المرافق الداخلية المسؤولة عن إدارة وتخزين معظم البيانات. وتوصي اللجنة بالموافقة على المبلغ المطلوب للموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات عامة

سادسا - ٤٤ أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لديه حالياً وجود ميداني في ٢٣ موقعا ولديه ٦ مكاتب إقليمية. وأبلغت اللجنة بأن المكتبين الميدانيين في بوروندي وتيمور - ليشتي قد أغلقا وأن مكاتب كوت ديفوار وغينيا وإندونيسيا ونيبال والنيجر وأوغندا تمر بمرحلة انتقالية نظراً لأن الوضع مستمر في التحسن في تلك البلدان.

سادسا - ٤٥ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن نسبة التمويل من الميزانية العادية إلى الموارد الخارجة عن الميزانية خلال الأعوام السبعة الأخيرة انخفضت من ١٤ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بنحو ٤٩٩,٢ مليون دولار، مما يمثل ٩٤ في المائة من إجمالي الاحتياجات من الموارد. وحسبما أشير إليه في وثيقة الميزانية، فإن الاحتياجات من الموارد الخارجة عن الميزانية تعكس حجم وعمق الاحتياجات الإنسانية المتوقعة في حالات الطوارئ المعقدة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالحماية، والفقر المدقع، وانعدام الأمن الغذائي (المرجع نفسه، الفقرة ٢٦-٩). وتشمل التقديرات للموارد الخارجة عن الميزانية الاحتياجات الأساسية لمكتبي نيويورك وجنيف، والتي يتم تمويلها من الصندوق الائتماني لتعزيز مكتب تنسيق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، وعنصر الدعم البرنامجي للصندوق المركزي لمواجهة

الطوارئ؛ والصندوق الائتماني للأمن البشري، والحساب الخاص لدعم البرامج. وتُموّل الأنشطة الميدانية للمكتب من الصندوق الاستئماني لمساعدات الإغاثة في حالات الكوارث، فضلاً عن الصندوق الاستئماني لتعزيز مكتب تنسيق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ.

سادساً - ٤٦ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الانخفاض في الموارد الخارجة عن الميزانية والبالغ ٥٥ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، مقارنة بالفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يعزى إلى أن منحاً قدرها ٦٧ مليون دولار للأنشطة غير المتصلة بمكتب تنسيق المساعدات الإنسانية، حيث يعمل المكتب بمثابة آلية يتم من خلالها تمويل وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية أخرى، لم تعد تدرج في ميزانية المكتب.

سادساً - ٤٧ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية وضع سياسة للمساواة بين الجنسين سيقوم بتنفيذها من خلال خطة العملية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد تأمل اللجنة في حدوث تحسن، في الميزانيات المقترحة المقبلة، في عرض مؤشرات الإنجاز بشأن التقدم المحرز في تعميم مراعاة البعد الجنساني في المساعدات الإنسانية، بحيث تبين على نحو أوضح وأكثر موضوعية الأهداف التي يسعى المكتب إلى تحقيقها.

الجزء السابع الإعلام

الباب ٢٧ الإعلام

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٤٠٠ ٣١٦ ١٨٧ دولار ^(١)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٦٠٠ ٣٧٤ ١٨٩ دولار
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٠٠٠ ٣١٣ ٦ دولار

يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

سابعا - ١ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ٢٧ تبلغ ٤٠٠ ٣١٦ ١٨٧ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، بانخفاض قدره ٢٠٠ ٥٨ ٢٠٠ دولار، أي بنسبة ١,١ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر Sect.27 A/64/6، الجدول ٢٧-٦).

سابعا - ٢ وتشدد اللجنة الاستشارية على أن أنشطة الإعلام تقوم بدور هام في تشكيل التصور العام للكيفية التي تضطلع بها بالمسؤوليات المكلفة بها.

سابعا - ٣ ويلخص الجدول السابع-١ الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ واقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويبين الجدول أيضاً الوظائف الممولة من خارج الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول السابع - ١
الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٧٤٨	١ وأ ع، ٤ مد-٢، ٢٠ مد-١، ٣٧ ف-٥، ٧٥ ف-٤، ٨٨ ف-٣، ٦٠ ف-١/٢، ٩ خ ع (ر ر)، ٢٣١ خ ع (ر أ)، ٤٤ م و، ١٧٩ م
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٧٣٢	١ وأ ع، ٤ مد-٢، ٢٠ مد-١، ٣٦ ف-٥، ٧٥ ف-٤، ٨٧ ف-٣، ٦٠ ف-١/٢، ٩ خ ع (ر ر)، ٢٢٦ خ ع (ر أ)، ٤٤ م ف و، ١٧٠ م
الملغاة	١٦	١ ف-٥، ١ ف-٣، ٥ خ ع (ر أ)، ٩ م
المنقولة	٤	١ ف-٥ من البرنامج الفرعي ١ إلى البرنامج الفرعي ٣ ١ ف-٣ من البرنامج الفرعي ٣ إلى البرنامج الفرعي ١ ١ ف-٢ من البرنامج الفرعي ٣ إلى البرنامج الفرعي ٢ ١ خ ع (ر أ) من البرنامج الفرعي ٢ إلى البرنامج الفرعي ٣
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	١٤	٣ ف-٤/٣، ١ ف-١/٢، ١٠ خ ع (ر أ)

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

سابعاً - ٤ يقترح الأمين العام نقل الوظائف الأربع التالية:

(أ) وظيفة ممثل لإدارة شؤون الإعلام من الرتبة ف-٥ من المكتب الميداني في جورجيا (البرنامج الفرعي ١) إلى شعبة التوعية (البرنامج الفرعي ٣) لرئاسة مجموعة الاتصال التعليمي (المرجع نفسه، الفقرة ٢٧-٣٠)؛

(ب) وظيفة من الرتبة ف-٣ لموظف شؤون إعلام من البرنامج الفرعي ٣ إلى دائرة حملات الاتصالات (البرنامج الفرعي ١) من أجل تيسير تصميم وتنفيذ حملات الاتصالات بشأن القضايا ذات الأولوية الرئيسية من خلال تعزيز استخدام مناهج إعلامية جديدة، وتطوير الموقع الشبكي ومحتواه وإدماج أدوات إعلامية جديدة في أنشطة الإعلام والاتصال الجماهيري من خلال شبكة الإنترنت (المرجع نفسه، الفقرة ٢٧-٢٣)؛

(ج) وظيفة كاتب على شبكة الإنترنت باللغة الإسبانية من الرتبة ف-٢ من البرنامج الفرعي ٣ إلى دائرة الإذاعة والتلفزيون (البرنامج الفرعي ٢) (المرجع نفسه، الفقرة ٢٧-٣٨)؛

(د) وظيفة محرر من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من البرنامج الفرعي لتعزيز مجموعة تحرير ونشر الكتاب السنوي للأمم المتحدة (البرنامج الفرعي ٣) (المرجع نفسه، الفقرة ٢٧-٣٨).

وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على عمليات النقل المقترحة.

سابعاً - ٥ ومن المقترح أيضاً إلغاء الوظائف الـ ١٦ التالية:

(أ) وظيفة مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام برتبة ف-٥ (كان من قبل في أثينا لكنه نُقل مؤقتاً إلى المقر)، ووظيفة لموظف شؤون إعلام برتبة ف-٣، وتوسع وظائف الرتبة المحلية داخل شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام (المرجع نفسه، الفقرة ٢٧-٣١). وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار عن وظائف الرتبة المحلية التي أُلغيت بأن خمسة وظائف لكاتب/سائق سيتم إلغاؤها في مراكز بوغوتا وكانبيريا وبراغ وريو دي جانيرو وطوكيو. وقد تقرر أنه لم تعد هناك حاجة لوجود سيارات رسمية في تلك المدن لأن نظم النقل العامة بها أصبحت متطورة بالقدر الكافي. وسيتم أيضاً إلغاء وظيفتين لمساعدين لشؤون الإعلام في مركزي الخرطوم وطوكيو، ووظيفة عامل نظافة/ساح في تونس، ووظيفة مساعد شؤون مكاتب غير مخصصة؛

(ب) وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى) من دائرة مراكز الإعلام (البرنامج الفرعي ١) نتيجة لإعادة توزيع المهام في إطار الموارد المعتمدة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٧-٢٣)؛

(ج) أربع وظائف في فئة الخدمات العامة (رتب أخرى) في مكتبة داغ همرشولد نتيجة لتحديث نظم العمل في المكتبة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٧-٤٥). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الوظائف التي سيتم إلغاؤها كانت ضمن برنامج الهدايا والتبادل في مجال التحويل إلى النظام الرقمي، والإعارة والمخازن والمكاتب الودية.

وبناء على الإيضاحات المقدمة من الأمين العام، ليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على الإلغاءات المقترحة.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

سابعاً - ٦ تبلغ الاحتياجات المقدرة غير المتعلقة بالوظائف لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠ ما مقداره ٩٠٠ ٤١٠ ٤٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل انخفاضاً قدره ٣٠٠ ١٧٥ دولار أي ٠,٤ في المائة، مقارنة باعتماد الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

وقدره ٢٠٠ ٥٨٦ ٤٠ دولار. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف في إطار الباب ٢٧.

تعليقات وتوصيات عامة

العرض والإطار المنطقي

سابعا - ٧ علقت اللجنة الاستشارية بالتفصيل على عرض الأطر المنطقية وتجربة الميزنة القائمة على النتائج في الفصل الأول أعلاه. وتؤكد اللجنة مجدداً مع الإشارة بصفة خاصة إلى الباب ٢٧، على أهمية ضمان أن تكون مؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء قابلة للقياس كمياً. وعلى سبيل المثال، فإن الإنجاز المتوقع (أ) في إطار البرنامج الفرعي ١ ينص على "تحسين نوعية التغطية الإعلامية للمسائل المواضيعية ذات الأولوية". وينص مؤشر الإنجاز ذو الصلة على ما يلي "زيادة النسبة المئوية لما ينشر من المقالات المتوازنة أو المؤيدة. وترى اللجنة الاستشارية أنه سيتعذر جداً قياس عدد "المقالات المتوازنة أو المؤيدة" نظراً لما يلي: (أ) عدم وجود أي مؤشر على نطاق تجربة الرصد الإعلامي التي سيجري الاضطلاع بها (أي عدد المقالات التي ستخضع للتقييم)؛ (ب) معيار التقييم الذي يتسم بطابع ذاتي إلى حد كبير. وتأمل اللجنة في أن تترد التعديلات اللازمة في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

الوقت المستغرق لملء الوظائف الشاغرة

سابعا - ٨ تلاحظ اللجنة الاستشارية، من الجدول ٢٧-٨ في وثيقة الميزانية، أن مقاييس الأداء لمؤشر الإنجاز (أ) وهو "انخفاض متوسط عدد الأيام التي تظل فيها الوظيفة الفنية شاغرة" وردت على النحو التالي: ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٣٢٥ يوماً؛ التقديرات للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٧٥ يوماً؛ الهدف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٢٢٥ يوماً. وقد أبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن أداء الإدارة في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فاق التوقعات، حيث وصل المعدل المطلوب في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩ لملء وظيفة شاغرة في الرتبة الفنية إلى ٢١٠ أيام فقط. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن بعض عناصر عملية التوظيف بالنسبة لمديري مراكز الأمم المتحدة للإعلام كانت خارجة عن سيطرة الإدارة نظراً لضرورة الحصول على موافقة الأمين العام ثم الدولة المضيفة قبل إتمام عملية تعيين المرشحين الذين يقع عليهم الاختيار جميعاً. وتقر اللجنة الاستشارية بحدوث انخفاض مستمر في الوقت المستغرق لملء الوظائف الشاغرة في الرتب الفنية في إدارة شؤون الإعلام. ومع ذلك، ترى اللجنة أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به كي تحقق الإدارة الهدف التنظيمي المعتمد وهو ١٢٠ يوماً. وينبغي أن تشمل الميزانية البرنامجية المعتمدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وصفا للتدابير المتخذة و/أو المزمع اتخاذها في هذا الصدد.

الرصد والتقييم

سابعاً - ٩ يشير الأمين العام، في الفقرة ٢٧-١٠ من وثيقة الميزانية إلى أنه عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، يبلغ مجموع الموارد المحددة لإجراء الرصد والتقييم ٣ ٤١٣ ٠٠٠ دولار، منها ٣ ٣٣٢ ٢٠٠ دولار من الميزانية العادية و ٨٠ ٨٠٠ دولار من موارد خارجة عن الميزانية. ووفقاً للميزانية العادية، يوازي مبلغ ٣ ٢٣١ ٧٠٠ دولار ٣٤٤ شهر عمل للموظفين؛ ويتعلق مبلغ ٥٨ ٥٠٠ دولار بالاستشاريين؛ ويتعلق مبلغ ٤٢ ٠٠٠ دولار بتكاليف أخرى. ويتعلق المبلغ الإجمالي للموارد الخارجة عن الميزانية وقدره ٨٠ ٨٠٠ دولار بستة أشهر عمل للموظفين. وقد تلقت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بيانات تفصيلية عن الاحتياجات من الموارد اللازمة للرصد والتقييم (انظر الجدول السابع - ٢).

الجدول السابع - ٢

الموارد المخصصة للرصد والتقييم

الرتبة	المعادل من شهور العمل	الميزانية العادية	الموارد خارج الميزانية المجموع	الاحتياجات من الموارد بدولارات الولايات المتحدة
مد-٢	٥	٦٨ ٣٠٣,٧	-	٦٨ ٣٠٣,٧
مد-١	٩	١٠٩ ٤٠٧,٣	-	١٠٩ ٤٠٧,٣
ف-٥	١٢	٢٠٢ ٧٠٩,٤	-	٢٠٢ ٧٠٩,٤
ف-٤	٨٧	٩٨٢ ٤٠٨,٥	٨٠ ٨١٢,٥	١ ٠٦٣ ٢٢١,٠
ف-٣	٦٠	٦٤٧ ٢٨٦,٠	-	٦٤٧ ٢٨٦,٠
ف-١/٢	٥٨	٤٨٠ ١٤٦,٥	-	٤٨٠ ١٤٦,٥
الرتب الأخرى	١١٩	٧٤١ ٤٢٣,٨	-	٧٤١ ٤٢٣,٨
المجموع	٣٥٠	٣ ٢٣١ ٦٨٥,٢	٨٠ ٨١٢,٥	٣ ٣١٢ ٤٩٧,٧

سابعاً - ١٠ وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن تركيز الإدارة على إيجاد ثقافة للتقييم أدى إلى زيادة أنشطة التقييم. وقد سئل حتى الآن أكثر من ٢٥ ٠٠٠ مستخدم لمنتجات الإدارة عن مدى فائدة برامجها ومواءمتها وجودتها. وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٠، سيستخدم ما يقرب من ثلث الموارد الكلية المخصصة للرصد والتقييم لتمويل أنشطة وحدة التقييم وبحوث الاتصال. وتشمل خطة عمل الوحدة لعام ٢٠٠٩ التقييمات المقررة التالية:

(أ) نتائج الحملة الإعلامية المتعلقة بتغير المناخ لعام ٢٠٠٩، والتغطية الإعلامية لها، بما في ذلك اجتماع الأمين العام الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ المقرر عقده في نيويورك في أيلول/سبتمبر، ومؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ المقرر عقده في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر؛

- (ب) نتائج الحملة الإعلامية لعام ٢٠٠٩ بشأن نزع السلاح؛
- (ج) التوعية التثقيفية التي أجرتها الأمم المتحدة وبرنامج التوعية بمحرقة اليهود (الهولو كوست)؛
- (د) إعادة تدشين الموقع الشبكي للأمم المتحدة؛
- (هـ) التواجد الشبكي لمراكز الأمم المتحدة للإعلام؛
- (و) فعالية برنامج الإحاطات الإعلامية للمنظمات غير الحكومية.

ونظرا للموارد الكبيرة المخصصة للرصد والتقييم في إدارة شؤون الإعلام، تتوقع اللجنة أن تتضمن العروض المقبلة للميزانية بيانات أكثر تفصيلا عن الأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك تقييم الدروس المستفادة. وترى اللجنة أيضا أنه يتعين على الإدارات في سياق أعمال الرصد والتقييم التي تقوم بها، أن تركز على تقييم أثر أنشطتها كي تتمكن من موازنة برامج عملها على نحو أفضل مع الجمهور المستهدف.

الإجراء المتخذ استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٢

سابعا - ١١ تذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة قدمت في الفقرات ١١٠ إلى ١٢١ من قرارها ٢٣٦/٦٢، مجموعة من الطلبات إلى الأمين العام بشأن إدارة شؤون الإعلام. وتأسف اللجنة لأن الأمين العام لم يستجب لمعظم هذه الطلبات، وتحته على اتخاذ ما يلزم من إجراءات في أقرب وقت ممكن.

سابعا - ١٢ فقد أشارت الجمعية العامة على سبيل المثال، في الفقرة ١١٨ من القرار إلى أهمية وحدة التصميم الشكلي في توصيل رسائل الأمم المتحدة وطلبت إلى الأمين العام تقديم مقترحات بشأن تعزيز المهارات الفنية في تلك الوحدة في إطار مشروع ميزانيتها للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتلاحظ اللجنة أن وثيقة الميزانية لم تستجب لطلب الجمعية العامة وتحث الأمين العام، على أن يقوم، على سبيل الأولوية بتقديم المقترحات ذات الصلة إلى الجمعية العامة.

سابعا - ١٣ وطلبت الجمعية العامة في الفقرة ١١٩ من القرار إلى الأمين العام أن يواصل توسيع نطاق النشرات الصحفية إضافة إلى اللغات التي تصدر بها النشرات حاليا من أجل نشر رسالة الأمم المتحدة على نطاق أوسع، مع كفالة شمولية تلك النشرات ومواكبتها لأحدث المستجدات. وفي إطار الترتيبات الحالية، يوفر قسم تغطية الاجتماعات تغطية كاملة وشاملة للاجتماعات والمؤتمرات الحكومية الدولية باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وهما لغتا العمل في

الأمانة العامة. ويوفر أيضا ملخصات للمؤتمرات الصحفية، بما في ذلك إحاطة الظهيرة التي يقدمها المتحدث باسم الأمين العام، ويصدر النصوص الكاملة للبيانات والخطب ورسائل الأمين العام بهاتين اللغتين (انظر A/AC.198/2008/3، الفقرة ١ من المرفق). وأبلغت اللجنة عند الاستفسار بأن الاحتياجات من الموارد لإصدار نشرات صحفية باللغة الإنكليزية غطت تكاليف ثماني وظائف ثابتة (لمحررين برتبة ف-٤، وموظفين صحفيين برتبة ف-٢، وأربعة مصححي تجارب مطبعية من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى))، وست وظائف (٥ لموظفين صحفيين برتبة ف-٣ وموظف صحفي برتبة ف-٢) تمول من خلال المساعدة العامة المؤقتة. وغطت الموارد المماثلة لإصدار نشرات صحفية باللغة الفرنسية سبع وظائف ثابتة (لمحررين برتبة ف-٤ وموظف صحفي برتبة ف-٣ و ٤ مصححي تجارب مطبعية من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى)) فضلا عن ست وظائف (٣ موظفين صحفيين برتبة ف-٣ و ٣ موظفين صحفيين برتبة ف-٢) تُمول من مساعدات عامة مؤقتة. ويقدم كاتبان لشؤون نسخ الوثائق الدعم لكلا اللغتين. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية تعزيز التغطية الصحفية بهاتين اللغتين خلال دورات الجمعية العامة، تم توفير أموال من المساعدة العامة المؤقتة لما مجموعه ٤٨ وظيفة (٣ محررين برتبة ف-٣، و ٤ موظفين صحفيين برتبة ف-٣، و ٩ موظفين صحفيين برتبة ف-٢ و ٨ كتبة تحرير لكل لغة من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى)).

سابعاً - ١٤ وتشعر اللجنة الاستشارية بالقلق لأن اقتراحات الأمين العام لم تُشر إلى التدابير المتخذة لتلبية طلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ١١٩ من قرارها ٢٣٦/٦٢. وبناء عليه، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إجراء استعراض للترتيبات الحالية المتخذة لإعداد النشرات الصحفية، بما في ذلك إجراء تقييم لنوعية النشرات، على أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى الوصول إلى أوسع جمهور ممكن فضلاً عن كفاءة أنسب الوسائل للنشر. وينبغي أن تظهر نتائج هذا الاستعراض، وبخاصة أي توصيات ذات صلة، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

سابعاً - ١٥ وأكدت الجمعية العامة مجدداً، في الفقرة ١١٦ من قرارها ٢٣٦/٦٢، على ضرورة تحقيق التكافؤ الكامل بين اللغات الرسمية الست على موقع الأمم المتحدة الشبكي. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن النسخة الإنكليزية على الموقع الشبكي تطورت أسرع من اللغات الخمس الأخرى لأن الدوائر والمكاتب تنشر محتواها باللغة الإنكليزية بشكل يومي. ووفقاً لإدارة شؤون الإعلام فإن عدم توفر قدرة داخلية على ترجمة الوثائق غير المتعلقة بالهيئات التداولية يعد فيما يبدو السبب الرئيسي وراء التفاوت الحالي بين نسخ اللغات المختلفة على الموقع الشبكي.

سابعاً - ١٦ وتلاحظ اللجنة الاستشارية في هذا الصدد أن الأمين العام يقترح، استجابة لما أبدته الجمعية العامة من اهتمام بمسألة التكافؤ اللغوي، نقل موظف برتبة ف-٢ من البرنامج الفرعي ٣ إلى دائرة الإذاعة والتلفزيون (البرنامج الفرعي ٢) من أجل تعزيز قدرة اللغة الإسبانية في قسم خدمات الشبكة (انظر الفقرة سابعاً - ٤ أعلاه). وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن وظيفة واحدة فقط من بين الوظائف الثلاث الثابتة في وحدة اللغة العربية بقسم خدمات الشبكة كانت لا تزال شاغرة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وأن عملية الاستقدام لملء هذه الوظيفة ما زالت جارية. وترحب اللجنة بهذه التطورات وتأمل في أن يواصل الأمين العام جهوده لتحقيق التكافؤ الكامل بين اللغات الرسمية الست على الموقع الشبكي للأمم المتحدة.

تنسيق أنشطة الإعلام مع إدارات/مكاتب الأمانة العامة الأخرى

سابعاً - ١٧ يشير الأمين العام في الفقرتين ٢٧-٣ و ٢٧-٤ من وثيقة الميزانية إلى أن إدارة شؤون الإعلام تعمل على نحو وثيق مع المكاتب الفنية في منظومة الأمم المتحدة من أجل تقديم برامج إعلامية فعالة وهادفة بشأن المجالات التي تخطى بأولوية رئيسية في عمل المنظمة. وتحقيقاً لتلك الغاية، تقيم إدارة شؤون الإعلام علاقات عمل استراتيجية مع الإدارات والمكاتب الفنية داخل الأمانة العامة ومنظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة.

سابعاً - ١٨ وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن إدارة شؤون الإعلام تقدم المساعدة للإدارات والمكاتب الفنية في الأمانة العامة، بما في ذلك المكتب التنفيذي للأمين العام، فيما يتعلق بتخطيط وتنسيق وتقديم الدعم الإعلامي المناسب لأولوياتها. إضافة إلى ذلك، تقدم الإدارة الإرشاد والمنتجات على نحو منتظم لمراكز الأمم المتحدة للإعلام من أجل تمكينها من القيام بحملات إعلامية على الصعيد المحلي. وعلى الصعيد القطري، تعمل مراكز الإعلام على نحو وثيق مع الأعضاء الآخرين في الفريق القطري من خلال أفرقة الاتصالات المحلية للأمم المتحدة من أجل تصميم الحملات والمنتجات الإعلامية والمناسبات الاجتماعية المشتركة. ومن خلال الشراكات مع بقية منظومة الأمم المتحدة، تقوم مراكز الإعلام بتنسيق توزيع الرسائل المتعلقة بالأمم المتحدة وتساعد على ضمان الاتساق والقضاء على الازدواجية. وتقوم أيضاً بدور في حالات الأزمات، حيث تكفل تزويد الجمهور بالمعلومات ذات الصلة.

سابعاً - ١٩ وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن الإدارة تتعاون بشكل مكثف مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني من أجل الترويج بصورة إيجابية عن أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمة وتقديم الدعم للعناصر المعنية بالإعلام في بعثات حفظ

السلام. وتتراوح المهام التي تضطلع بها إدارة شؤون الإعلام في هذا الصدد ما بين الرصد الإعلامي اليومي للمسائل الرئيسية المتعلقة بحفظ السلام والتوزيع المستمر للنشرات الصحفية، والصور والملصقات، والتقارير الإخبارية على المنافذ الإعلامية في البلدان المساهمة بقوات فضلا عن البعثات الدائمة. إضافة إلى ذلك، تواصل برامج الإذاعة والتلفزيون، التي تضطلع بها الإدارة، القيام بدور رئيسي في إذكاء الوعي بعمل المنظمة عن طريق تقديم تغطية منتظمة للمسائل المتعلقة بحفظ السلام، فضلا عن توزيع الأخبار التي ترد من بعثات حفظ السلام نفسها. وتتلقى شبكة يونيفيد الإخبارية التابعة لتلفزيون الأمم المتحدة الأخبار من الميدان وتعيد توزيعها على المنافذ الإذاعية في العالم المتقدم والعالم النامي. ويتعلق ثلث إنتاج يونيفيد تقريبا على نحو مباشر بقضايا حفظ السلام.

سابعا - ٢٠ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٧-٢ من وثيقة الميزانية أن الإدارة تعتبر أفريقيا بؤرة تركيز إقليمية لأعمالها الإعلامية. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار في هذا الصدد، بأن الإدارة تتعاون مع مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا في المجالات التالية:

- (أ) عقد اجتماعات منتظمة مع المستشار الخاص، ورئيس المكتب ورئيس التنسيق بوحدة تطوير الدعوة والبرامج من أجل مناقشة الأولويات الإعلامية للمكتب وبرنامج عمله كي يتسنى للإدارة تخطيط عملها بما يدعم أهدافا إعلامية معينة؛
- (ب) تحديد مسؤول للتنسيق مع المكتب داخل الإدارة. ويعمل الشخص الذي يتم تحديده مع المكتب على نحو يومي من أجل تغطية احتياجات المكتب الإعلامية؛
- (ج) تقديم المساعدة للمكتب من أجل تحديد وتنقيح أهداف واستراتيجيات برنامج الدعوة.

سابعا - ٢١ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧، كُلف مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا بتنسيق الدعوة لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). وإدارة شؤون الإعلام مسؤولة عن تنفيذ البرنامج الفرعي ٣، أنشطة الإعلام والتوعية لدعم نيباد من الفرع ١١، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (انظر (A/64/6 (Sect.11)). وتشجع اللجنة الإدارة على مواصلة تعزيز أنشطتها في هذا المجال.

استخدام وسائط إعلام جديدة

سابعاً - ٢٢ أبلغت اللجنة الاستشارية خلال جلسات الاستماع التي عقدها لمناقشة الباب ٢٧، أن إدارة شؤون الإعلام تستخدم الإنترنت إلى أقصى حد ممكن وتستثمر الشعبية المتزايدة للمنتجات والخدمات الإخبارية المتعددة الوسائط من أجل الوصول إلى جمهور أكبر، وخاصة الطلاب والشباب. وتستخدم الإدارة أيضاً أدوات التواصل الاجتماعي، مثل (Facebook) و (Twitter)، من أجل الوصول إلى جماهير جديدة، وأنشأت مؤخراً قناة الأمم المتحدة على موقع يوتيوب (You Tube). وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود التي تبذلها الإدارة من أجل توسيع نطاق جمهورها عن طريق استخدام أدوات إعلامية جديدة. بيد أنها تلاحظ أن الحاجة ما زالت مستمرة للمزيد من وسائل الاتصال التقليدية (مثل الراديو ووسائط الإعلام المطبوعة)، التي ما زالت لها أهميتها في تحقيق ترويج فعال لرسالة المنظمة، لا سيما في البلدان النامية.

سابعاً - ٢٣ وفيما يتعلق بمسألة إدارة المحتوى وحوكمة المواقع الشبكية، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الإجراءات المتعلقة بتخطيط مواقع شبكية للمنظمة وتنظيمها ترد في مرفق المبادئ التوجيهية التقنية المتعلقة بإنشاء مواقع شبكية والتي أقرها الفريق العامل المعني بالمسائل المتعلقة بالإنترنت التابع لمجلس المنشورات. وتوفر المبادئ التوجيهية استراتيجية إطارية تُستخدم عند التخطيط لجميع المراحل التي تدخل ضمن دورة حياة إنشاء الموقع. ويتضمن مرفق المبادئ التوجيهية الأحكام اللازمة لتحديد غايات الموقع وأهدافه واحتياجاته وإنشائه وتصميمه وصيانته. كما تتضمن قوائم مرجعية لكفالة مراعاة جميع الاحتياجات. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الأمر الإداري ST/AI/2001/5 يحكم إنشاء المواقع الشبكية. وتخضع كل من المبادئ التوجيهية التقنية والأمر الإداري، اللذين صدرا في أوائل العقد الأول من القرن الحالي للاستعراض من جانب الهيئتين المنظميتين لعمل الإنترنت اللتين أنشئتتا مؤخراً، وهما اللجنة التوجيهية للإنترنت وفريق إدارة الإنترنت.

سابعاً - ٢٤ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه يجري حالياً وضع نظام لإدارة محتوى المؤسسة (انظر A/62/510/Rev.1 و A/63/487). وكانت الجمعية العامة قد وافقت في قرارها ٢٦٢/٦٣ على الموارد الإضافية اللازمة لمشروع إدارة المحتوى في المؤسسة بقيمة ٢ مليون دولار على أن تُغطى من الموارد الإجمالية المخصصة في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن النفقات المتصلة بذلك، حسب الاقتضاء، في تقرير الأداء الثاني. وشددت الجمعية العامة أيضاً في القرار نفسه على ضرورة كفالة التكامل بين نظام إدارة المحتوى في المؤسسة والنظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسة،

وطلبت إلى الأمين العام تقديم تقرير مستكمل عن تنفيذ المشروع، بما في ذلك الموارد الإضافية المطلوبة، خلال الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والستين. وتتطلع اللجنة إلى أن تتلقى في وقت ملائم التقرير المستكمل المشار إليه أعلاه، والذي ينبغي أن يتضمن إشارة إلى المبلغ الإجمالي الذي أنفق على النظام حتى الآن.

مكتبة داغ همرشولد

سابعاً - ٢٥ أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار، بأن مكتبة داغ همرشولد تتضمن قسمين منفصلين، هما مجموعة معالجة المعلومات والمقتنيات ومجموعة الخدمات المقدمة لمستخدمي المكتبة. والقسم الأول مسؤول عن تحليل المحتوى وفهرسة موارد معلومات الأمانة العامة الحالية والسابقة؛ وتنسيق عمل اتحاد منظومة الأمم المتحدة لاقتناء المعلومات الإلكترونية بين ٥٥ من مؤسسات المنظومة؛ وتطوير جمع واقتناء المواد الإعلامية؛ وتطوير وصيانة الكتر الذي يصدر بست لغات ويستخدم في عمليات البحث المتعددة اللغات داخل نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة. وهذا النظام مسؤول عن توفير خدمات المكتبة على نحو مباشر للعملاء، بما في ذلك المراجع والمساعدة في البحوث، وإدارة المقتنيات، وبرامج الاستعارة والتدريب لموظفي الأمانة العامة والبعثات. وفي إطار مجموعة الخدمات المقدمة لمستخدمي المكتبة يتم أيضاً التجهيز الرقمي لوثائق الأمم المتحدة بأثر رجعي للفترة ما بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٩٣ وإدراجها في نظام الوثائق الرسمية.

سابعاً - ٢٦ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الملاك الوظيفي للمكتبة لفترة الستين ٢٠١٠-٢٠١١، سينخفض من ٧٩ وظيفة ثابتة إلى ٧٤ وظيفة، وذلك من خلال نقل موظف واحد لشؤون الإعلام برتبة ف-٣ وإلغاء أربع وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (انظر الفقرتين سابعاً - ٤ وسابعاً - ٥ أعلاه). وترحب اللجنة بالوفورات التي تحققت من خلال تحديث وتبسيط عمليات المكتبة وتتطلع إلى تلقي المزيد من المعلومات الشاملة في سياق عرض الميزانية المقبلة عن اتخاذ تدابير إضافية، بما في ذلك زيادة استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات.

الجزء الثامن

خدمات الدعم المشتركة

الباب ٢٨

خدمات الإدارة والدعم

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٤٠٠ ٤٨٣ ٥٠٢ دولار ^(أ)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٣٠٠ ٤٢٩ ٤٩٢ دولار ^(ب)
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٣٠٠ ٦٦٩ ٣٥٤ دولار

يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.

- (أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.
- (ب) معدلة تعديلا فنيا لأغراض العرض فقط في هذا التقرير لتبيان أثر قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإقامة العدل خلال فترة السنتين.

ثامنا - ١ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ٢٨، خدمات الإدارة والدعم، والتي تنقسم إلى سبعة قطاعات فرعية سيتم التعامل معها على نحو منفصل أدناه، تبلغ ٤٠٠ ٤٨٣ ٥٠٢ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ١٠٠ ٠٥٤ ١٠ دولار، أي ٢ في المائة، بالمقارنة مع فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الباب ٢٨ ألف

مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٤٠٠ ٣٧٣ ٢٦ دولار ^(أ)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٦٠٠ ١٠٠ ١٥ دولار ^(ب)
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٤٠٠ ٦٩٧ ٨٢ دولار
يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.	
(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.	
(ب) معدلة تعديلا فنيا لأغراض العرض فقط في هذا التقرير لتبيان أثر قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإقامة العدل خلال فترة السنتين.	

ثامنا - ٢ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ٢٨ ألف تبلغ ٤٠٠ ٣٧٣ ٢٦ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٨٠٠ ٢٧٢ ١١ دولار، أي ٧٤,٧ في المائة، على الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر (Sect. 28A) A/64/6، الجدول ٢٨ ألف-٤). وتلاحظ اللجنة أن الزيادة تعزى بدرجة كبيرة إلى إدراج حصة مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة في الميزانية العادية تحت هذا الباب في الميزانية. واقترح، لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، تخصيص مبلغ إجمالي قدره ٩٠٠ ٧٧٥ ١١ دولار لحصة المشروع في الميزانية العادية تحت بند المنح والتبرعات في إطار عنصر لدعم البرامج.

ثامنا - ٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن وثيقة الميزانية لا تتضمن الاحتياجات المتعلقة بنقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) من مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أجل القيام ببعض المهام المتعلقة بالرصد، بما في ذلك إعداد تقرير الأداء البرنامجي، حسبما وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٧٦/٦٣، لأن وثيقة الميزانية صدرت قبل اتخاذ قرار الجمعية العامة. وأبلغت اللجنة بأن تلك المهام تضطلع بها دائرة تنسيق السياسات والرقابة. وتلاحظ اللجنة أيضا أن مهمة الاستشارة الإدارية التي ووفق على نقلها من مكتب خدمات الرقابة الداخلية مع أربع وظائف (١ مد-١، و ١ ف-٥، و ١ ف-٢، و ١ فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٦١) أُدرجت ضمن مهام دائرة الدعم الإداري. وعقب تنفيذ النظام الجديد للعدالة

الداخلية في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أنشئت وحدة جديدة للتقييم الإداري تضم ست وظائف (١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٣ فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) وأُلغيت هيئات المراجعة والاستئناف اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بما في ذلك مجلس الطعون المشترك واللجنة التأديبية المشتركة وفريق تقديم المشورة، والفريق المعني بالتمييز والمظالم الأخرى (قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٧٦).

ثامناً - ٤ ويلخص الجدول الثامن - ١ أدناه الوظائف الثابتة والمؤقتة الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ واقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويبين الجدول أيضاً الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية، والمقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الثامن - ١

(الموارد المقترحة من الموظفين)

الوظائف الرتبة		
		الميزانية العادية
١ أ ع م، ٢ مد-٢، ٤ مد-١، ٩ ف-٥، ٥ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ ف-١/٢، ٣ خ ع (ر أ)، ٢٢ خ ع (ر م)	٥٠	المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١
نقل وظيفة خ ع (ر أ) إلى الباب ٢٩، مكتب تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	١	المنقولة
نقل وظيفة خ ع (ر ر)، أمانة اللجنة الخامسة	١	الملغاة
وظيفة واحدة ف-١/٢، أمانة اللجنة الخامسة	١	الجديدة
١ أ ع م، ٢ مد-٢، ٤ مد-١، ٩ ف-٥، ٥ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-١/٢، ٤ خ ع (ر ر)، ٢٩ خ ع (ر أ)	٥١	المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
		الموارد الخارجة عن الميزانية
١ مد-١، ١ ف-٣، ٥ ف-٣، ٤ ف-١، ٣ ف-١/٢، ٢ خ ع (ر أ)	١١	المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

ثامناً - ٥ يقترح إدخال التعديلات التالية بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١:

(أ) إلغاء وظيفة واحدة في فئة الخدمات العامة (الرتب الرئيسية) وإنشاء وظيفة جديدة برتبة ف-٢ في ضوء إعادة تصنيف مهام تقديم الدعم التقني الإداري والفني لاجتماعات اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق؛

(ب) نقل وظيفة واحدة فئة الخدمات العامة (رتب أخرى) إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تقديم الدعم الإداري للمكتب المنشأ حديثاً فيما يتعلق بأنشطة شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات السابقة والتي كان يدعمها من قبل المكتب التنفيذي.

وتوصي اللجنة بالموافقة على اقتراحات الأمين العام.

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامنا - ٦ تبلغ قيمة الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، باستثناء تلك المقدمة لمشروع تخطيط الموارد في المؤسسة ٣٠٠ ٨٤١ دولار، مما يمثل نقصاً قدره ٥٣٧ ٠٠٠ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لفترة السنتين الحالية وقدره ٣٠٠ ٣٧٨ دولار. ويعكس هذا النقصان انخفاضاً في الاحتياجات تحت بند تكاليف الوظائف الأخرى، مما يعزى أساساً إلى توقف الإنفاق الذي حدث مرة واحدة على الخدمات الاستشارية للمشاريع الخاصة المتعلقة بالغش ومنعه، فضلاً عن المساعدة المؤقتة العامة في إطار إدارة عنصر إقامة العدل، وذلك لمواجهة القضايا المتراكمة أمام مجلس الطعون المشترك السابق واللجنة التأديبية المشتركة. **وتوصي اللجنة بالموافقة على اقتراحات الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.**

تعليقات وتوصيات عامة

العرض والإطار المنطقي

ثامنا - ٧ ما زالت اللجنة الاستشارية تلاحظ أن بعض مقاييس الأداء المطروحة لا تدعم بالقدر الكافي بلوغ مؤشرات الأداء، التي لا تبدو، بدورها، عناصر مناسبة لقياس تحقيق النتائج المتوقعة. وعلى سبيل المثال يقاس مؤشر الأداء (أ) في الجدول ٢٨ ألف - ٦ "تحسن الأداء الإداري وإنجاز النواتج والخدمات في مواعيدها" من خلال نسبة مستهدفة تشكل ٥٠ في المائة من المجهين على الأسئلة الاستقصائية يرون أن إدارة الشؤون الإدارية أكثر كفاءة في إنجاز الخدمات وأكثر تركيزاً على احتياجات العملاء. وترى اللجنة أنه سيكون من الأنسب الإشارة إلى الخدمات المقررة التي تم تقديمها بالفعل والخدمات التي تم إنجازها في الأوقات المحددة. علاوة على ذلك، فإن بعض النواتج لا يمكن تمييزها، فيما يبدو، عن الأهداف أو الإنجازات المتوقعة، مثل الناتج الوارد في الفقرة ٢٨ ألف-١٧ (و): "التوجيه الاستراتيجي والرقابة الإدارية فيما يتعلق بتنفيذ مشروع المخطط العام لتحديد مباني المقر ومشروع تخطيط الموارد في المؤسسة". ويحتاج تحديد العوامل الخارجية أيضاً إلى

تنقيح كي يعكس المعوقات الخارجية الأصلية أو الشروط المسبقة. وترى اللجنة أن العامل الخارجي الوارد في الفقرة ٢٨ ألف-٢٠، والذي يشير إلى افتراض مفاده أن "السياسات الإدارية وما يتعلق بها من مصطلحات للإصلاح سيستمر تنفيذها من قبل المكاتب في جميع أنحاء الأمانة العامة"، ليس له علاقة فيما يبدو بأي معوق خارجي، وإنما بمسألة الامتثال لسياسات المنظمة ومدى كفاءة نظام المراقبة الداخلية.

ثامنا - ٨ كما واجهت اللجنة الاستشارية بعض الصعوبات فيما يتعلق بمواصفات بعض مؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء، التي تم تحديدها على نحو مبهم وعام. وعلى سبيل المثال، في العنصر ١، الجدول ٢٨ - ألف-١١، تشير التقديرات إلى إمكانية حدوث تحسن في المواعيد المحددة لتنفيذ سبع عمليات خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتتسم النواتج ذات الصلة بنفس القدر من عدم الوضوح. ومنها من قبيل: "تنفيذ المبادرات المتعلقة بإدارة التغيير، وإجراءات العمل، والتحسين الإداري المستمر، وتحديد أفضل الممارسات في مجالي التنظيم والإدارة" (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨ ألف-٢١ (ب) '٣'). وتشدد اللجنة على أنه في مثل هذه الحالات يتعين تقديم تحديد واضح لإجراءات العمل المحددة التي تحتاج إلى تحسين، مقرونة بمقاييس الأداء ذات الصلة أو كيفية قياس التحسن. وأبرزت اللجنة أوجه ضعف مماثلة في عدة برامج أخرى. وتوصي اللجنة أيضا بإعادة النظر في صياغة عناصر الإطار القانوني ومراجعة مؤشرات الإنجاز وفقا لمبادئ محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة ومحددة المدة الزمنية في سياق عرض الميزانية المقبلة (انظر الفقرات ١٨ إلى ٢٢ أعلاه).

الخدمات الإدارية

ثامنا - ٩ جرت الإشارة في الفقرة ٢٨ ألف-٣ من وثيقة الميزانية إلى أن الإدارة ستواصل الاضطلاع بمسؤولية تحسين الممارسات الإدارية في جميع أنحاء المنظمة، وتعزيز المساءلة وتقييم الإدارة، وتحسين أساليب وإجراءات العمل، وتيسر التحسين المستمر للإدارة، وتعزيز قدرة الموظفين على أداء عملهم بمزيد من الفعالية. لكن لا تتضح، سواء من السرد أو الإطار المنطقي، كيفية التي سيمارس بها المكتب سلطته التنظيمية والإدارية المركزية من أجل تشجيع تطوير الممارسات الإدارية الجيدة، وإحداث هذا التغيير، أو ما إذا كانت أية تدابير محددة ستتخذ لزيادة كفاءة العمليات الإدارية في المنظمة وتعزيز فعاليتها.

ثامنا - ١٠ تعيد اللجنة الاستشارية تأكيد رأيها بأن تنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين الممارسات الإدارية يستلزم وجود إدارة مركزية قوية لتحريك جهود الإصلاح والتغلب على مقاومة التغيير وبناء وصون روح الالتزام على صعيد المنظمة بتبني طرق جديدة في

ممارسة العمل. (انظر الفقرة ثامنا - ١٥ من الوثيقة A/62/7). ويمثل نظام تخطيط الموارد في المؤسسة مشروعا رئيسيا يتيح للمنظمة الفرصة لإدخال تحسينات كبيرة وتبسيط نظم ممارسة العمل ودعم مجموعة متنوعة من الإصلاحات الإدارية، علاوة على تحقيق مكاسب في مجال الإنتاجية ومنافع أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي تعيين وكالة الأمين العام للشؤون الإدارية لترأس اللجنة التوجيهية للمشروع إلى زيادة تعزيز دور الوكالة في قيادة هذا الجهد الرئيسي للإصلاح. وتوصي اللجنة بإنشاء آليات مناسبة لقياس فعالية العمليات الإدارية والتحسينات المدخلة، علاوة على إعداد التقارير عن التقدم المحرز في هيئة مكاسب ملموسة في مجال الكفاءة.

مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة

ثامنا - ١١ تفضلع بإدارة مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٣، لجنة توجيهية ترأسها وكالة الأمين العام للشؤون الإدارية. ويعتبر رئيس المشروع مسؤولا أمام رئيسة اللجنة التوجيهية عن نظم أداء العمل، وأمام كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات عن مجريات الإدارة اليومية للمشروع والمسائل التكنولوجية. وتلاحظ اللجنة أن المشروع يمثل في الخريطة التنظيمية لمكتب وكالة الأمين العام للشؤون الإدارية، في هيئة كيان مرؤوس ملحق بذلك المكتب، من خلال علاقة تسلسل إداري غير مباشرة. وقد أدرج تعليق اللجنة الاستشارية على الهيكل الإداري للمشروع في الفصل الأول أعلاه.

الباب ٢٨ - باء

مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

الاقتراح المقدم من الأمين العام	١٠٠ ١٠٤ ٣٩ دولار ^(أ)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٧٠٠ ٦٤٥ ٤٠ دولار
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٩٠٠ ١٠ ٥٧ دولار
يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.	
(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.	

ثامنا - ١٢ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٢٨ بء، قبل إعادة تقدير التكاليف، تبلغ ١٠٠ ١٠٤ ٣٩ دولار، وتمثل انخفاضا قدره ٦٠٠ ١٥٤١ دولار، أو ٣,٨ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر A/64/6 (Sect.28B)، الجدول ٢٨ بء - ٤). ويعكس الانخفاض الصافي، بشكل رئيسي، نقصانا قدره ٧٠٠ ٢٣٥ ٢ دولار تحت بند التوجيه التنفيذي للإدارة، تعادله جزئيا زيادة صافية قدرها ١٠٠ ٦٩٤ دولار تحت بند برنامج العمل.

ثامنا - ١٣ وتعكس الزيادة الصافية البالغة ١٠٠ ٦٩٤ دولار في إطار بند برنامج العمل، حسبما ورد في الفقرة ٢٨ بء - ٩ (ب) في وثيقة الميزانية، ما يلي: (أ) زيادة صافية قدرها ٩٠٠ ١٧٢ دولار في إطار بند تخطيط البرامج والميزنة؛ (ب) زيادة صافية قدرها ٣٢٨ ٠٠٠ دولار في إطار بند المحاسبة والاشتراكات والتقارير المالية؛ (ج) زيادة صافية قدرها ٨٠٠ ١٨ دولار في إطار بند الخزينة؛ (د) زيادة صافية قدرها ٤٠٠ ١٧٤ دولار في إطار بند عمليات المعلومات المالية.

ثامنا - ١٤ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد خارجة عن الميزانية تبلغ ٥٧ مليون دولار ستستخدم، خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، لتكملة الموارد المخصصة في الميزانية العادية لأنشطة مكتب المراقب المالي والأنشطة الفنية التي تنفذ في إطار برنامج العمل. ويمثل المستوى المتوقع زيادة قدرها ٥,٨ ملايين دولار على فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ثامنا - ١٥ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات سيواصل التركيز على زيادة صقل الميزنة القائمة على النتائج والإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك إدخال تحسينات على عرض الميزانية، وإجراء تقييمات ذاتية دورية، وتعزيز التعاون مع الشركاء الآخرين على مستوى الإدارات في مجال الرصد والتقييم، وسيشارك المكتب أيضا بشكل نشط في تشكيل نظام تخطيط الموارد في المؤسسة وبدء العمل به، وينفذ أنشطة ترمي إلى ضمان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨ بء - ٦). وأبلغت اللجنة، بناء على استفسار منها، بأن أحدث استراتيجيات وتوقعيات كلا المشروعين سترد في تقرير الأمين العام عن تخطيط الموارد في المؤسسة وعن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

ثامنا - ١٦ ويواصل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، حسبما ورد في الفقرة ٢٨ بء - ٥ من وثيقة الميزانية البرنامجية المقترحة، تحسين عملياته وفقا لنتائج الاستعراضات الخارجية التي أجريت في فترات السنتين السابقتين لاقتصاد وكفاءة وفعالية الهيكل التنظيمي، والتوظيف، والإطار الإداري والعمليات، وعمليات الخزينة على الصعيد العالمي، في الأمانة

العامّة للأمم المتحدّة وعدة مكاتب خارج المقر، ولقد راقها فيما يتعلّق بإدارة شؤون الخزينة. وتذكّر اللجنة الاستشارية، في هذا الصدد، بأنّه خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أجري استعراض خارجي لاقتصاد وكفاءة وفعالية الهيكل التنظيمي، والتوظيف، والإطار الإداري، وعمليات المكتب، وتمثّلت نتيجته في أن نقص الاستثمار في المكتب على مدى سنوات عديدة أدّى إلى نشوء مشاكل من قبيل تدني كفاءة نظم المعلومات، وضعف العمليات التي يغلب عليها طابع العمل اليدوي وتستهلك الكثير من الوقت. وتأمّل اللجنة الاستشارية في أن توفر في الميزانية البرنامجية المقترحة التالية معلومات تفصيلية عن تدابير محدّدة متخذة من قبل المكتب بشأن الاستعراضات الخارجية التي أجريت في فترات سنتين سابقة والوفورات التي تحققت نتيجة لهذه التدابير.

ثامنا - ١٧ وتذكّر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة أقرت، بموجب قرارها ٢٣٦/٦٢، اقتراح الأمين العام بشأن إعادة تأسيس مكتب ومهام نائب المراقب المالي اعتباراً من فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتمثّل مسؤولية نائب المراقب المالي، حسبما ورد في الفقرة ٢٨ باء - ١٦ من وثيقة الميزانية، في تلبية الاحتياجات المحددة لتحسين مستوى دقة المواعيد وضمان الاستعراض الشامل للإجراءات الإدارية والموافقة عليها. ويشمل هذا توفير الموارد الإدارية اللازمة لقيادة المبادرات التشغيلية، واستعراض عمليات التمويل من خارج الميزانية، والاستجابة الفورية لإزاء العدد المتزايد من التوصيات المتعلقة بالإشراف، الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ووحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات ومتابعة تنفيذها. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن نائب المراقب المالي قد عين منذ فترة قصيرة. وتأمّل اللجنة في أن يسهم هذا التعيين وما يستتبعه من اقتسام لعبء العمل بين المراقب المالي ونائبه في إنجاح معالجة المسائل المعقدة والحاسمة المتعلقة بالإدارة المالية.

ثامنا - ١٨ ويتضمن الجدول الثامن - ٢ موجزاً للوظائف الممولة من الميزانية العادية، المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويعرض الجدول أيضاً الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية والمقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الثامن - ٢

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
المعمدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	١٤١	١ وأع، ٣ مد-٢، ٨ مد-١، ١٠ ف-٥، ٣٦ ف-٤/٣، ٩ ف-١/٢، ٨ خ ع (رر)، ٦٦ خ ع (رأ)
المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	١٤١	١ وأع، ٣ مد-٢، ٨ مد-١، ١٠ ف-٥، ٣٦ ف-٤/٣، ٩ ف-١/٢، ٨ خ ع (رر)، ٦٦ خ ع (رأ)
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	١٨٤	١ مد-٢، ٢ مد-١، ١٢ ف-٥، ٦٨ ف- ٣/٤، ٣ ف-١/٢، ١٢ خ ع (رر)، ٨٦ خ ع (رأ)

ثامنا - ١٩ تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لم تطلب وظائف إضافية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وتوصي اللجنة بالموافقة على الهيكل الوظيفي المقترح لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات.

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامنا - ٢٠ تعكس الاحتياجات التقديرية غير المتعلقة بالوظائف البالغ قدرها ٦٠٠ ١٠٧ ٤ دولار للفترة ٢٠١١-٢٠١٠ انخفاضاً صافياً قدره ٤٠٠ ٥٠٧ ٢ دولار، مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذا الانخفاض الصافي يعود بشكل رئيسي إلى نقصان تحت بند الخدمات التعاقدية (٧٠٠ ٠٨٨ ٢ دولار)، والاستشاريين والخبراء (٨٠٠ ٩٢٧ دولار)، ونفقات التشغيل العامة (٠٠٠ ٦١ ٠٠٠ دولار)، والأثاث والمعدات (٨٠٠ ٥٥ ٠٠٠ دولار)، وسفر الموظفين (٢٠٠ ٤٧ ٠٠٠ دولار)، واللوازم والمواد (٤٠٠ ٤٠٠ دولار)، تعادله جزئياً زيادة في الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين الأخرى. وتوصي اللجنة بالموافقة على الهيكل الوظيفي المقترح لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات.

تعليقات وتوصيات عامة

العرض والإطار المنطقي

ثامنا - ٢١ ترى اللجنة الاستشارية أن هناك بعض التضارب في عرض العناصر المختلفة لإطار المنطقي في عدد من أبواب الميزانية. وتتوقع اللجنة أن تعالج هذه المسألة في سياق إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة القادمة. وتؤكد اللجنة أيضا أهمية الدور المركزي لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في إدخال تحسينات على الميزنة القائمة على النتائج والإدارة القائمة على النتائج وتطبيقهما في الإدارات والمكاتب. وتشجع المكتب على تحليل الدروس المستفادة فيما يتعلق بعرض الميزنة القائمة على النتائج داخل الأمانة العامة وعرض نتائج ذلك العمل في الميزانية البرنامجية المقترحة التالية.

الباب ٢٨ جيم

مكتب إدارة الموارد البشرية

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٧٢ ٩٤١ ٠٠٠ دولار ^(أ)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٧٣ ٠٤٨ ٧٠٠ دولار
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	١٨ ٦٩٠ ٦٠٠ دولار
يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.	
(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.	

ثامنا - ٢٢ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام في إطار الباب ٢٨ جيم، قبل إعادة تقدير التكاليف، بلغت ٧٢ ٩٤١ ٠٠٠ دولار، مما يمثل انخفاضا قدره ١٠٧ ٧٠٠ دولار، أو ٠,١ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. (A/64/6 (Sect.28C)، الجدول ٢٨ جيم - ٤).

ثامنا - ٢٣ ويتضمن الجدول الثامن - ٣ موجزا للوظائف الممولة من الميزانية العادية، الموافق عليها لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويعرض الجدول أيضا الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية، والمقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الثامن - ٣
الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة
الميزانية العادية	
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ١٧٦	١ وأ ع، ٣ مد-٢، ٥ مد-١، ١٧ ف-٥، ٢٣ ف-٤، ١٩ ف-٣، ١٢ ف-١/٢، ١٢ خ ع (رر)، ٨٤ خ ع (ر أ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ١٧٧	١ وأ ع، ٣ مد-٢، ٥ مد-١، ١٧ ف-٥، ٢٣ ف-٤، ١٩ ف-٣، ١٤ ف-١/٢، ١١ خ ع (رر)، ٨٤ خ ع (ر أ)
الجديدة ٢	٢ مد-٢
الملغاة ١	١ خ ع (رر)
المنقولة ١٨	١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ ف-٢، ١ خ ع (رر)، ٣ خ ع (ر أ)، من العنصر ٢ إلى العنصر ٥
	١ ف-٣، ١ ف-٢، ١ خ ع (رر)، ٦ خ ع (ر أ) من العنصر ٣ إلى العنصر ٥
الموارد الخارجة عن الميزانية	
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ٦٣ ^(أ)	٤ ف-٥، ٢٦ ف-٣/٤، ١ ف-١/٢، ٤ خ ع (رر)، ٢٨ خ ع (ر أ)

(أ) تشمل ٤٩ وظيفة اقترحها الأمين العام في الوثيقة (A/64/6 (Sect.28C)، زائدا ١٤ وظيفة إضافية ممولة عن طريق حساب دعم عمليات حفظ السلام.

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

الوظائف الجديدة

ثامنا - ٢٤ يقترح إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٢ في دائرة سياسات الموارد البشرية (العنصر ١) (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨ جيم - ٣٠). ومن شأن هذه الوظيفة الجديدة، التي ستحال إليها مهام الوظيفة المقترح إلغاؤها من فئة الخدمات العامة (رتبة رئيسية) (انظر الفقرة ثامنا - ٢٧ أدناه)، أن تعزز قدرة الدائرة في مجال وضع السياسات وتقديم الملاحظات التفسيرية. وأبلغت اللجنة الاستشارية بالإضافة إلى ذلك، بأن المكتب سيضيف مزيدا من

روح الاحتراف المهني على أنشطته، إذ يستعيز عن وظيفة من فئة الخدمات العامة بوظيفة من الفئة الفنية. وتوصي اللجنة بالموافقة على اقتراح الأمين العام.

ثامنا - ٢٥ ويقتراح أيضا إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٢ في شعبة التخطيط الاستراتيجي والتوظيف (العنصر ٢)، بهدف تعزيز قدرة التحقق من الجهات المرجعية لأغراض استقدام الموظفين (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨ جيم - ٤١) وأبلغت اللجنة الاستشارية، في تموز/يوليه ٢٠٠٨، بأن مكتب إدارة الموارد البشرية أسس وحدة للموافقة الإدارية والتحقق من الجهات المرجعية، بغرض إضفاء السمة المركزية على عملية التحقق من الجهات المرجعية فيما يتعلق بالمرشحين الذين يقع عليهم الاختيار لشغل وظائف وعملية الموافقة الإدارية فيما يتعلق بالوظائف ذات الأعباء الكثيرة في مجال الموارد البشرية. وأبلغت اللجنة كذلك، بأن قدرة التوظيف الحالية في الوحدة (وظيفتان من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى) ووظيفة مؤقتة) لا تفي بمتطلبات تنفيذ مهام التحقق من الجهات المرجعية. بيد أنه، نظرا إلى أن إدارة الدعم الميداني قد أسست بالفعل، في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، وحدة مكرسة للنهوض بمسؤولية التحقق من الجهات المرجعية فيما يختص بالموظفين المستقدمين للعمل في البعثات الميدانية، فإن مكتب إدارة الموارد البشرية يعتزم تفويض سلطة التحقق من الجهات المرجعية فيما يتعلق بالموظفين المستقدمين للعمل في المقر لتلك الوحدة. وبناء على ذلك، سيتولى شاغل الوظيفة ف-٢ المقترحة الإشراف على عمل الوحدة، مع التركيز بوجه خاص على تنسيق الأنشطة مع المقر والمكاتب خارج المقر وتقديم المشورة إليها. وسيكفل، في سياق أدائه لتلك المهام، التنسيق مع مكتب إدارة الموارد البشرية، بغرض التأكد من استيفاء جميع المتطلبات في الوقت المحدد. وتوصي اللجنة بالموافقة على اقتراح الأمين العام. وتشير اللجنة في هذا الصدد، إلى أنه من المقرر أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين المستأنفة، تقييم شامل للمشروع النموذجي لوحدة التحقق من الجهات المرجعية في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، شاملا تحليلا للتكاليف والفوائد.

الوظائف المنقولة

ثامنا - ٢٦ يقترح نقل ١٨ وظيفة (١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ ف-٢، ١ خ ع (رر) و ٣ خ ع (رأ) من شعبة التخطيط الاستراتيجي والتوظيف (العنصر ٢)، زائدا ١ ف-٣، ١ ف-٢، ١ خ ع (رر) و ٦ خ ع (رأ) من شعبة التعلم والتطوير وشؤون الموارد البشرية (العنصر ٣)) إلى قسم نظم معلومات الموارد البشرية الجديد (العنصر ٥) (انظر A/64/6 (Sect.28C)، الفقرة ٢٨ جيم - ٦٨). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على

استفسار منها، بأن الوظائف المقترح نقلها نتجت عن إعادة تنظيم مكتب إدارة الموارد البشرية، وأنها تعكس بصفة خاصة جهوداً ترمي إلى ضم جميع الموظفين العاملين في مجال المسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وحدة تنظيمية واحدة. وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على اقتراح نقل الوظائف. وأدرجت اللجنة تعليقات إضافية على مهام وظيفة تكنولوجيا المعلومات داخل إطار مكتب إدارة الموارد البشرية في الفقرتين ثامناً - ٤٣ وثماناً - ٤٦ أدناه.

الوظائف الملغاة

ثامن ١- ٢٧ يقترح الأمين العام أيضاً إلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) في دائرة سياسات الموارد البشرية (العنصر ١) (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨ جيم - ٣٠). وستدمج مهام الوظيفة الملغاة في مهام الوظيفة الجديدة المقترحة من رتبة ف- ٢ في إطار العنصر ١. (انظر الفقرة ثامناً - ٢٤ أعلاه). وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على اقتراح إلغاء الوظيفة.

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامناً - ٢٨ تبلغ الاحتياجات التقديرية غير المتعلقة بالوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، قبل إعادة تقدير التكاليف، ٣٠.٠٩٦.٠٠٠ دولار، تمثل انخفاضاً قدره ٤٠٠.٣٠٠ دولار، أو نسبة ٠,١ في المائة، مقارنة باعتماد الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ البالغ ٤٠٠.٣٩٦.٣٠ دولار. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف تحت الباب ٢٨ جيم.

تعليقات وتوصيات عامة

ثامناً - ٢٩ يشير الأمين العام في الفقرة ٢٨ جيم - ١ من وثيقة الميزانية، إلى أن مكتب إدارة الموارد البشرية يضطلع بدور استراتيجي في دعم جهود المنظمة الرامية إلى صقل قدراتها في مجال الموارد البشرية لمواجهة ما يطرأ من تحديات. ومن الناحية الفنية، يقوم المكتب بتطوير وتعهد الهياكل الأساسية لإدارة الموارد البشرية من خلال وضع السياسات والنظم ذات الصلة وإسداء المشورة ورصد الأداء وتنمية مهارات موظفي الأمانة العامة وإمكاناتهم، وفقاً للولايات التي تحددها الجمعية العامة. تشير اللجنة الاستشارية إلى مبادرات إصلاح إدارة الموارد البشرية التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٠/٦٣، بما في ذلك إعداد ترتيبات تعاقدية جديدة ومواءمة شروط الخدمة وقد نقح الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وقد استعرض كل من هيكل المكتب وبرنامجه عمله، في ضوء ذلك القرار،

حسبما أشار إليه الأمين العام في الفقرتين ٢٨ جيم - ٢ و ٢٨ جيم - ٧ من وثيقة الميزانية. وقد أكدت اللجنة الاستشارية من قبل أهمية إصلاح إدارة الموارد البشرية (انظر A/63/526، الفقرة ٥). وتؤيد اللجنة الدور القيادي الذي يؤديه مكتب إدارة الموارد البشرية في تنفيذ مبادرات الإصلاح، وتشدد على وجوب أن تعكس جميع المبادرات الشبيهة قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة.

العرض والإطار المنطقي

ثامنا - ٣٠ قدمت اللجنة الاستشارية تعليقا تفصيليا على عرض الأطر المنطقية وممارسات الميزنة القائمة على النتائج، في الفصل الأول أعلاه. وتؤكد اللجنة ضرورة وجود مؤشرات إنجاز ومقاييس أداء مفيدة، مع الإشارة تحديدا إلى الباب ٢٨ جيم. وعلى سبيل المثال، وفي الإطار المنطقي ذي الصلة بالتوجيه التنفيذي والإدارة، يتمثل مقياس الأداء الذي استخدم لتحديد ما إذا كانت الموارد المخصصة للمكتب قد أنفقت على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية، في النسبة المتوية للنفقات مقارنة بالأموال المتاحة (المرجع نفسه، الجدول ٢٨ جيم - ٦، المقياس (ب) '٢'). وترى اللجنة أن هذا المقياس الذي استخدم غير مجد، نظرا إلى أن معرفة ما إذا كانت الأموال قد أنفقت أو لم تنفق لا تعتبر مؤشرا إلى مدى كفاءة وفعالية إنفاق تلك الأموال. يضاف إلى ذلك أن الإنجاز المتوقع (ب)، تحت العنصر ٢، التخطيط الاستراتيجي والتوظيف، هو "تحسين التخطيط للموارد البشرية". وعلى الرغم من وجود مؤشرين منفصلين للإنجاز فيما يختص بهذا الإنجاز المتوقع ('١' زيادة عدد الإدارات/المكاتب التي تحقق ٧٠ في المائة على الأقل من أهدافها المحددة في خطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية في الإدارات؛ و '٢' تقليص الفروق بين الأهداف المقررة والأهداف المحققة في مجال الموارد البشرية)، فإن مقاييس الأداء لهذين المؤشرين متطابقة. وترى اللجنة الاستشارية أن عدم الدقة على هذا النحو يقلل من نفع مؤشر الإنجاز باعتباره أداة مفيدة للإدارة. وتتوقع اللجنة أن تنعكس التعديلات اللازمة في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

ثامنا - ٣١ فيما يختص بالسرد الوارد في وثيقة الميزانية، فإن اللجنة الاستشارية، على الرغم من تقديرها لجهود المكتب الرامية إلى تحديد نطاق واسع من الأنشطة التي يخطط لتنفيذها خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، فإنها تحبذ تقديم عرض أكثر تركيزا وإحكاما. وعلى وجه الخصوص، تود اللجنة لو أنها رأت روابط أكثر وضوحا بين مقترحات الميزنة الحالية والمبادرات المحددة التي وردت خطوطها العريضة في آخر تقرير للأمين العام عن إصلاح إدارة الموارد البشرية (A/63/282). وعليه، يتعين أن يكفل الأمين

العام، في عروضة المقبلة، أن يكون اتساق الجوانب المتعلقة بالسياسات والميزنة في إدارة الموارد البشرية أكثر وضوحاً، وأن تحدد في الأجزاء السردية للعرض طرائق تنفيذ المبادرات المحددة، مع توضيح الموارد المعتمدة لتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تشمل وثيقة الميزانية أيضاً على ما يشير إلى الأولويات النسبية والموارد التي ستخصص للمجالات التي يتوقع أن يحرز المكتب فيها تقدماً خلال فترة السنتين، عوضاً عن مجرد ذكر تلك المجالات (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨ جيم - ٩).

استقدام الموظفين وتوظيفهم

ثامناً - ٣٢ على نحو ما أشار إليه الأمين العام في الفقرة ٢٨ جيم - ٣٤ من وثيقة الميزانية، تشمل أولويات عمل الأمين العام لإصلاح إدارة الموارد البشرية إرساء نظام توظيف ذي طبيعة استباقية أفضل وأهداف محددة، يقوم على التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة. وذكر الأمين العام أن هذا الأمر سيمكن المنظمة من تلبية الاحتياجات التشغيلية في المقر والميدان، وإعادة تنسيق القوة العاملة لتلبية الاحتياجات المتطورة للمنظمة، بما في ذلك الاحتياجات الطارئة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٨ جيم - ٤٠ (ب) '٢' في وثيقة الميزانية، أن شعبة التخطيط الاستراتيجي والتوظيف تخطط لإنجاز ٢٣ ناتجاً فيما يتصل بدعم التوظيف، خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وتلاحظ اللجنة النواتج المقررة وتتوقع أن يتضمن تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ معلومات عن التقدم المحرز.

ثامناً - ٣٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك، من الفقرة ٢٨ جيم-٣٨ في وثيقة الميزانية، أن الاستراتيجية الجديدة لاستقدام الموظفين تعتمد على الاستفادة الكاملة من قوائم المرشحين الحالية، وتنفيذ تدابير لتحسين التوزيع الجغرافي والتوازن الجنساني في الأمانة العامة على صعيد العالم، وعقد الامتحانات التنافسية لاستقدام موظفي الفئة الفنية. ويتضمن الإطار المنطقي للعنصر ٢ عدداً من مقاييس الأداء ذات الصلة المباشرة بتلك الأنشطة. وتشير اللجنة إلى أن وحدة التفتيش المشتركة استنتجت، في استعراض للامتحانات التنافسية باعتبارها أداة لاستقدام الموظفين (A/63/707)، أن الامتحانات التنافسية الوطنية تخدم عموماً الأهداف التي تحددها الجمعية العامة خدمة جيدة. وتمتد المنظمة بموظفين فنيين ذوي مؤهلات عالية لشغل وظائف في مستوى أول تعيين، وتساهم في تحقيق هدف التمثيل الجغرافي العادل الذي حددته الجمعية العامة، وتساعد أيضاً على تحسين التوازن بين الجنسين في تكوين الأمانة العامة. بيد أن الوحدة أشارت أيضاً، في جملة أمور، إلى أن نجاح الامتحانات يفقد بريقه بسبب طول فترات بقاء المرشحين قيد الانتظار في القوائم، حيث بلغت نسبة المنظرين في ٣١ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ٣٠ في المائة. وعليه طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٥٠/٦٣، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريراً عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة.

ثامناً - ٣٤ وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسار منها، بأن مكتب إدارة الموارد البشرية شرع في استعراض الدورة الحالية للامتحانات التنافسية الوطنية لاستقدام الموظفين والطريقة التي تدار بها قائمة المرشحين. وغطى الاستعراض، الذي استند إلى منهجية لتحسين عملية أداء العمل، وتمثل الغرض منه في تحديد العوامل التي تسبب في تأخير الامتحانات وتعوق إدارة القائمة على نحو فعال، عدداً من العناصر التي شملت وضع الامتحانات وتصحيحها، واستدعاء المرشحين، وتحديد عدد المرشحين الذين تدرج أسمائهم في القائمة، علاوة على عملية الاختيار من القائمة. وأبلغت اللجنة كذلك، أن المكتب قرر تأجيل امتحان عام ٢٠١٠ التنافسي الوطني لاستقدام الموظفين إلى صيف نفس العام، ريثما تظهر نتيجة الاستعراض. وقد أبلغت الدول الأعضاء بهذا التعديل في موعد الامتحان، وأبلغ به أيضاً المرشحون المرتقبون، من خلال موقع الأمم المتحدة الشبكي. وتطلع اللجنة الاستشارية إلى اختتام الاستعراض وتأمل في أن تنعكس نتائجه في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

ثامناً - ٣٥ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن عملية إيجاد موظفين على المستوى المناسب من الأقدمية للعمل في هيئات الاستعراض المركزية باللجان الإقليمية اتسمت بالصعوبة على وجه الخصوص، مما أسهم في تأخر ملء الوظائف. ولكي يعالج مكتب إدارة الموارد البشرية ذلك الوضع، قرر تنفيذ فكرة استخدام هيئة استعراض مركزية 'إلكترونية' وحيدة لجميع اللجان الإقليمية، كي يخفف مجموع عدد المشاركين المطلوبين ويتفادى الأسفار العالية الكلفة والمهددة للوقت. ويؤمل في أن يكتمل تشكيل الهيئة الإلكترونية وأن تباشر العمل بنهاية عام ٢٠٠٩. وتشجع اللجنة المكتب على تسريع تنفيذ هذه المبادرة، وتأمل في أن تتلقى مزيداً من المعلومات التفصيلية عن عمل الهيئة في تقرير قادم.

ثامناً - ٣٦ وفيما يتعلق بتنقل الموظفين، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام أعلن عن قراره بتعليق تطبيق برامج إعادة الانتداب المنظم عقب إنجاز العملية النهائية للموظفين من رتبتي مد-١ ومد-٢، بهدف إجراء استعراض شامل لسياسة تنقل الموظفين (انظر A/63/208، الفقرة ٦٨). وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٥٠/٦٣، أن يقدم إليها تقريراً عن هذا الاستعراض في دورتها الخامسة والستين. ويشير الأمين العام، في الفقرة ٢٨ جيم - ٩ (د) من وثيقة الميزانية، إلى أنه بينما تم تعليق برامج إعادة الانتداب

المنظم، فقد بدأ تنفيذ مشروع تجريبي باسم "الشبكات المهنية"، وأن المشروع سيتم تنفيذه وتقييمه في سياق عمل المنظمة. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن مفهوم الشبكات المهنية أدخل لأول مرة في عام ٢٠٠٢، عند الإعلان عن تطبيق النظام الحالي لاختيار الموظفين. ويتمثل الغرض من هذه الشبكات في تقريب الصلة بين الإدارات والمكاتب ذات الولايات وبرامج العمل الوثيقة الصلة كي يتسنى لها التعاون في المسائل الشاملة المتصلة بتنمية قدرات الموظفين، ومن أجل تيسير تنقل الموظفين وتعزيز فرص تطوير مهاراتهم وخبراتهم وكفاءاتهم، وكسر أطواق العزلة وتوفير الدعم للمديرين في جهودهم الرامية إلى استقراء الاحتياجات العامة من الموظفين في جميع المجالات الوظيفية.

ثامنا - ٣٧ وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك، في عام ٢٠٠٨، بأن الأمين العام أطلق مشروعاً تجريبياً لإنشاء ثلاث شبكات مهنية، هي: (أ) شبكة الشؤون السياسية وشؤون السلام والأمن (للموظفين من إدارتي حفظ السلام والشؤون السياسية، والمكتب التنفيذي للأمين العام، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ومكتب شؤون نزع السلاح)، (ب) شبكة التنظيم والإدارة (للموظفين من إدارتي الشؤون الإدارية والدعم الميداني، والمكتب التنفيذي بالأمانة العامة، وشعب الشؤون الإدارية في المكاتب خارج المقر واللجان الإقليمية)، (ج) شبكة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (للموظفين من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية). وأطلقت في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ شبكة رابعة تحمل اسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخصصت للموظفين من إدارات ومكاتب الأمانة العامة، والمكاتب الأخرى خارج المقر وفي اللجان الإقليمية، الذين يعملون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتمثل الهدف الرئيسي للمشروع التجريبي في تعزيز تنقل الموظفين على نطاق الإدارات ومراكز العمل المختلفة، من خلال برنامج المبادرة الطوعية للتبادل الشبكي. واقتصرت المشاركة في هذا البرنامج للتبادل الشبكي على المتطوعين، وفتح مجال المشاركة فيه للموظفين المؤهلين من الفئة الفنية وما فوقها في الشبكات. وشارك في البرنامج زهاء ١٣٠ موظفاً مؤهلاً، ويتوقع مكتب إدارة الموارد البشرية أن تتم ٣٠ عملية تبادل. وأبلغت اللجنة أيضاً، بناء على استفسار منها، بأن المكتب يعتزم توسيع نطاق برنامج مبادرة التبادل الشبكي ليشمل إدارات/شبكات أخرى، علاوة على البعثات الميدانية، في ضوء التجربة والنتائج الإيجابية للمشروع التجريبي. ومن شأن الدروس المستفادة من مبادرة التبادل الشبكي أن توفر الاستنارة أيضاً لإعداد سياسات جديدة لتنقل الموظفين.

ثامنا - ٣٨ تؤيد اللجنة الاستشارية المبادرات المصممة لمعالجة احتياجات المنظمة في مجال التوظيف، وتوسيع فرص العمل للموظفين وتحسين الأداء. وتشير اللجنة إلى أن نتائج المشروع التجريبي لمبادرة التبادل الشبكي لا ينبغي أن تؤثر بأي شكل من الأشكال على نتائج الاستعراض الشامل لسياسة تنقل الموظفين المشار إليه في الفقرة ثامنا - ٣٦ أعلاه، نظرا إلى أن البرنامج ذا طبيعة طوعية بحتة.

تفويض السلطات لأغراض إدارة الموارد البشرية

ثامنا - ٣٩ أوضح الأمين العام، في الفقرة ٢٨ جيم - ٢٥ من وثيقة الميزانية، أن شعبة سياسات الموارد البشرية مسئولة عن توضيح عملية تفويض السلطات وتبسيطها. وذكر أيضا، في الفقرة ٢٨ جيم - ٣٧، أن شعبة التخطيط الاستراتيجي والتوظيف ستعمل مع مديري البرامج لرصد تنفيذ السلطات المفوضة في مجال إدارة الموارد البشرية وكفالة ممارستها وفقا للسياسات والإجراءات المعمول بها. وستقدم الشعبة بالإضافة إلى ذلك المشورة والدعم للإدارات والمكاتب، كي تمارس السلطات المفوضة إليها بصورة سليمة، ولأغراض بناء قدرات الرصد. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٨ جيم - ٩ (ز) أن مكتب إدارة الموارد البشرية يتوقع أن يتمكن، خلال فترة الميزانية وعلى نحو يتسق مع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية الواردة في تقييمه المتعمق للمكتب (A/63/221)، ومع التأكيدات الواردة في قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٥٠، من إحراز تقدم في مجال تعزيز وظيفة الرصد، بحيث يتركز الاهتمام على فعالية تنفيذ تفويض السلطات.

ثامنا - ٤٠ وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن أنشطة المكتب في مجال الرصد تشمل القيام بزيارات إلى مواقع العمل، وكفالة الرصد التشغيلي المتواصل لمختلف المجالات الوظيفية لإدارة الموارد البشرية، وتنفيذ مهام الرصد من خلال نظم ذاتية داخلية مثل نظام المعلومات الإدارية المتكامل ونظام غالاكسي ونظام نيوكليوس؛ والرصد عن طريق تقارير مراجعة الحسابات؛ والرصد عبر تنفيذ خطط العمل المتعلقة الموارد البشرية؛ ورصد الذات من خلال منافذ إدارية في الإدارات والمكاتب المختلفة. وفيما يختص بعملية الرصد المحددة، أبلغت اللجنة بأنها اشتملت على الخطوات التالية:

(أ) تحديد المسائل التي يمكن أن تؤثر على ممارسة السلطات المفوضة، مع مراعاة القدرات والفوارق التنظيمية وفوارق النظم، والدروس المستفادة على نطاق الإدارات والمكاتب المختلفة، بما فيها البعثات الميدانية؛

- (ب) إنشاء اتصال مع الإدارات والمكاتب المختلفة بهدف تحديد الأطر الزمنية للرصد والحصول على الوثائق والبيانات المطلوبة للإعدادات لعملية الرصد؛
- (ج) إجراء التحليلات وإعداد الملحة العامة السابقة للرصد؛
- (د) تنسيق تشكيل أفرقة الرصد ومباشرة التجهيزات الإدارية لعملية الرصد؛
- (هـ) تنفيذ عملية الرصد ذاتها، بما في ذلك تدوين الملاحظات وإعداد التوصيات؛
- (و) إعداد مشروع تقرير الرصد؛
- (ز) تعميم التوصيات على الكيانات المختصة؛
- (ح) المشاركة في أنشطة المتابعة التي تتلو عملية الرصد.

ثامنا - ٤١ وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك، عن طريق مكتب إدارة الموارد البشرية، بأن نظام الرصد القائم يتيح إمكانية تحديد جوانب القصور وأفضل الممارسات في أية إدارة محددة أو مكتب أو بعثة ميدانية، من خلال عمليات استعراض الأقران، بهدف تطبيق الدروس المستفادة في الإدارات والمكاتب والبعثات الأخرى. ويمكن للرصد أيضا أن يفضي إلى تحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التطوير في مجال السياسات.

ثامنا - ٤٢ وتشير اللجنة الاستشارية إلى الدور المركزي الذي يؤديه مكتب إدارة الموارد البشرية في مجال الرصد والتقييم. وترحب اللجنة بتركيز المكتب على رصد السلطات المفوضة من أجل إدارة الموارد البشرية، وتوقع استحداث تدابير تكفل مساءلة من تفوض إليهم تلك السلطات عن القرارات التي يتخذونها. وينبغي أن تعكس مقترحات الميزانية المقبلة بقدر الإمكان الإجراءات المتبعة في تفويض السلطات لأغراض إدارة الموارد البشرية.

تكنولوجيا المعلومات

ثامنا - ٤٣ في الفقرة ٢٨ جيم - ٥ من وثيقة الميزانية، يشير الأمين العام إلى أن مكتب إدارة الموارد البشرية سيواصل بذل المزيد من الجهود للاستفادة من التكنولوجيا من أجل تحديث وترشيد نظم إدارة الموارد البشرية متى أمكن ذلك. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، نتيجة لإعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمكتب، في إثر اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣، فقد تم إنشاء وحدة جديدة، هي قسم نظم معلومات الموارد البشرية (العنصر ٥)، الذي سيتم تزويده بالموظفين من خلال نقل ١٨ وظيفة من العنصرين ٢ و ٣ (انظر الفقرة ثامنا - ٢٦ أعلاه).

ثامنا - ٤٤ ووفقا لما ذكره الأمين العام، سيكون قسم نظم معلومات الموارد البشرية مسؤولا عن تقديم الدعم في مجال نظم المعلومات إلى الأمين العام المساعد لإدارة الموارد البشرية، وإلى جميع الشعب والأقسام داخل المكتب؛ وعن إنشاء منظومات وأدوات معلوماتية موحدة؛ وضمان تنفيذ ما يكفي من الضوابط في جميع النظم ذات الأهمية الحيوية لأداء المهام؛ واستعراض وتجميع احتياجات عمل المكتب الراهنة من أجل تبسيط العمليات؛ والمشاركة في تنفيذ تخطيط موارد المؤسسات؛ وضمان أن يسهم ما يتحقق من تطورات مهمة في النظم في دعم تنفيذ إصلاح الموارد البشرية. وسيكون القسم مسؤولا أيضا عن توفير دعم عملي لنظام إدارة المواهب في مجال تنفيذ إصلاح الموارد البشرية؛ والتفاعل مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديد والمكاتب خارج المقر بشأن المسائل المتصلة بنظم الموارد البشرية؛ وتوفير الأدوات الحاسوبية اللازمة لدعم عمل مكتب إدارة الموارد البشرية ((Sect.28) A/64/6، الفقرة ٢٨ جيم ٦٤). وترى اللجنة الاستشارية بوجهة قرار الأمين العام تبسيط وظائف تكنولوجيا المعلومات بالمكتب عن طريق تجميع كل الخبرات ذات الصلة معا في وحدة تنظيمية واحدة. وتلاحظ اللجنة أنه، خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، يعتزم المكتب تنفيذ عدد من المبادرات الهامة في مجال تكنولوجيا المعلومات (انظر الفقرتين ثامنا - ٤٥ و ثامنا - ٤٦ أدناه)، وتؤكد اللجنة، في هذا الصدد، على أهمية التعاون والتنسيق الكاملين مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تجنب الازدواجية في العمل وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة. وعلقت اللجنة بمزيد من التفصيل على أدوار ومسؤوليات كل من الإدارات/المكاتب ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات في الفصل الأول أعلاه.

ثامنا - ٤٥ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن نظام إدارة المواهب ينتقل حاليا إلى مرحلة التطوير، التي سيتم خلالها تهيئة البرامج التي تم شراؤها بما يدعم احتياجات العملي بالمنظمة. ومن المتوقع أن تبدأ التجارب والأنشطة التدريبية في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وأن يتم نشر العناصر الأولى للنظام، وهي جداول التأسيس وعملية التوظيف، في المقر وفي المكاتب خارج المقر بدءا من منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وفي البعثات الميدانية بدءا من أوائل شباط/فبراير ٢٠١٠. وسيتم نشر المجموعة الثانية من عناصر النظام، بما فيها إدارة الأداء وإدارة التعلّم، في جميع المواقع بدءا من آذار/مارس ٢٠١٠. وأُبلغت اللجنة كذلك أنه، حتى الآن، بلغ إجمالي التمويل المعتمد للنظام ٣٧٠ ٩٠٢ ٧ دولارا (منها ٩٧٠ ٥٥٢ ٦ دولارا في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام، و ٤٠٠ ٤٩٩ ١ دولار في إطار الميزانية العادية). ولا تزال المساعي جارية للحصول على مبلغ إضافي قدره ٩٠٠ ٦٤٦ دولار في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

ثامنا - ٤٦ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من وثيقة الميزانية أن مكتب إدارة الموارد البشرية، بالإضافة إلى نظام إدارة المواهب، يعتزم إدخال العديد من المبادرات الأخرى التي تعتمد كثيرا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الدليل الإلكتروني الجديد للموارد البشرية (انظر (Sect.28C) A/64/6، الفقرة ٢٨ جيم ٢٩ (ج) '١' هـ)، والأكاديمية الإلكترونية للأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨ جيم - ٥٣ (ب) '١' ج '٤')، ونظام جديد للإبلاغ وتخزين البيانات (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨ جيم - ٦٧ (أ) '١')، ونظام إدارة التعلم (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨ جيم - ٦٧ (ب) '٢' ج). وطلبت اللجنة معلومات مفصلة عن حالة تلك المبادرات، بما في ذلك تبيان الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذها، ولكنها لم تحصل على تلك المعلومات. وينبغي تقديم المعلومات إلى الجمعية العامة عند نظرها في الباب ٢٨ جيم من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

تعليقات وتوصيات بشأن العناصر

السياسة العامة

ثامنا - ٤٧ تبلغ الموارد المقدرة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ للعنصر ١، السياسة العامة، ١٠٠ ٦٠٢ ٥ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف (المرجع نفسه، الجدول ٢٨ جيم - ١٠)، بانخفاض قدره ٨٠٠ ٤٤٠ دولار، أو ٧,٣ في المائة، مقارنة بالاعتماد المرسود للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويُعزى هذا الانخفاض، في جملة أمور، إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالوظائف بسبب التأثير المشترك الناجم عن اقتراح إنشاء وظيفة جديدة بالرتبة ف-٢ واقتراح إلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية). (انظر الفقرتين ثامنا - ٢٤ و ثامنا - ٢٧ أعلاه).

ثامنا - ٤٨ ويشير الأمين العام، في الفقرة ٢٨ جيم - ٢٤ من وثيقة الميزانية، إلى أن دائرة سياسات الموارد البشرية، ستواصل خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، جهودها لتعزيز دور مكتب إدارة الموارد البشرية بوصفه السلطة المركزية المسؤولة عن وضع سياسات الموارد البشرية، وتقديم الملاحظات التفسيرية وتفويض الصلاحيات المتصلة بالموارد البشرية على نطاق الأمانة العامة بغرض قيادة المنظمة نحو إدارة فعالة للغاية للموارد البشرية. وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة الاستشارية أن سياسة الموارد البشرية تقع ضمن اختصاص الهيئات التشريعية بالمنظمة.

ثامنا - ٤٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن أحد النواتج المدرجة تحت العنصر ١ هو إجراء دراسات استقصائية للمرتبات لتحديد المرتبات والبدلات وغيرها من شروط خدمة الموظفين المعيّنين محليا في فئة الخدمات العامة وما يتصل بها من فئات الموظفين العاملين لدى مؤسسات نظام الأمم المتحدة الموحد على نطاق العالم، فضلا عن استعراض جداول المرتبات والبدلات الناتجة عن تحليل البيانات المستقاة خلال إجراء دراسات استقصائية شاملة ومؤقتة للمرتبات، والموافقة على تلك الجداول ونشرها (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨ جيم - ٢٩ (ج) '٣' ج). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن قسم شروط الخدمة التابع لمكتب إدارة الموارد البشرية هو المسؤول عن إجراء وتنسيق الدراسات الاستقصائية للمرتبات المحلية في نحو ١٦٠ من مراكز العمل خارج المقر. وغطت موارد الميزانية العادية اللازمة لإجراء هذه الدراسات الاستقصائية تكاليف وظيفتين بالرتبة ف-٥، ووظيفة بالرتبة ف-٣، ووظيفة بالرتبة ف-٢، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في ذلك القسم. وقد ساعدت الموارد من مصادر أخرى (وبالتحديد موارد استقصاءات الرواتب المشتركة بين الوكالات والممولة تمويلا مشتركا وحساب دعم عمليات حفظ السلام) في تغطية الاحتياجات الإضافية من الموظفين، فضلا عن نفقات السفر ذات الصلة. وشمل البرنامج الكامل للدراسات الاستقصائية للرواتب ٤٠ استقصاء شاملا في المتوسط في السنة.

ثامنا - ٥٠ وزُودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات مفصلة عن منهجية لإجراء الدراسات الاستقصائية للرواتب المحلية. وأبلغت اللجنة بأن لجنة الخدمة المدنية الدولية أجرت استعراضات دورية لمنهجية الدراسات الاستقصائية لمراكز العمل بالمقر وخارج المقر. وفي هذا السياق، فإن واحدة من القضايا الخاضعة للنقاش حاليا من قبل اللجنة هي إمكانية توسيع نطاق استخدام البيانات الخارجية ليشمل بعض مراكز العمل خارج المقر. ووفقا للمعلومات التي قدمها مكتب إدارة الموارد البشرية، فإنه يُنظر إلى عدم توافر بيانات سوق العمل المحلية في العديد من البلدان، أو الصعوبة التي تكتنف الحصول على تلك البيانات من متعاقدين خارجيين، على أنها عقبة رئيسية أمام تطبيق استخدام البيانات الخارجية على المواقع خارج المقر. وتشجع اللجنة الأمين العام على مواصلة استكشاف إمكانية استخدام البيانات المتاحة تجاريا لاستقصاءات الرواتب المحلية بهدف خفض تكلفة إجراء تلك الاستقصاءات، سواء من حيث الموارد البشرية أو المالية.

خدمات التعلم، والتطوير، والموارد البشرية

ثامنا - ٥١ تبلغ الموارد المقدرة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ للعنصر ٣، خدمات التعلم والتطوير والموارد البشرية، ٨٠٠ ٤٣٠ ٤٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف (المرجع نفسه، الجدول ٢٨ جيم - ١٤). وتمثل أهداف العنصر، الذي تقع مسؤوليته الفنية على عاتق شعبة التعلم والتطوير وشؤون الموارد البشرية، في تعزيز تغيير ثقافة المنظمة في الأمانة العامة، وفي دعم الإدارة السليمة للموارد البشرية في المنظمة فيما يتعلق باستقدام الموظفين والتوظيف، وفي إعداد موظفين متعددي المهارات والخبرات وقادرين على التنقل لتلبية الاحتياجات والمتطلبات الجديدة (المرجع نفسه، الجدول ٢٨ جيم - ١٣).

ثامنا - ٥٢ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٨ جيم - ٥٣ من وثيقة الميزانية أنه خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، تعتزم شعبة التعلم والتطوير وشؤون الموارد البشرية تقديم مجموعة متنوعة من برامج التدريب على نطاق الأمانة العامة في المجالات التالية: القيادة والإدارة والتطوير التنظيمي؛ وإدارة الموارد البشرية والمالية؛ وتكنولوجيا المعلومات؛ واللغات ومهارات التواصل؛ وتنمية المهارات الفنية وتقديم الدعم الوظيفي. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بمجدول يوضح العدد الفعلي والمتوقع من الموظفين المشاركين في تلك البرامج التدريبية خلال فترات السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، و ٢٠٠٨-٢٠٠٩، و ٢٠١٠-٢٠١١، فضلا عن النفقات الفعلية والمتوقعة (الجدول الثامن - ٤).

الجدول الثامن - ٤

تكلفة وعدد المشاركين في البرامج التدريبية التي يقدمها مكتب إدارة الموارد البشرية
(بدولارات الولايات المتحدة)

		٢٠٠٧-٢٠٠٦		٢٠٠٩-٢٠٠٨ (مستقط)		٢٠١١-٢٠١٠ (مستقط)	
مجال التعليم	عدد الموظفين	التنفقات	عدد الموظفين	التنفقات	عدد الموظفين	التنفقات	الجهة التي أجرت التدريب
القيادة والإدارة والتطوير التنظيمي	٢٠ ١٦٥	٧ ٧٠٠ ٢٠٠	١٢ ٠١٦	٦ ٣١٣ ٥٠٠	١٥ ٢٤٠	٨ ٤٨٩ ٩٠٠	جميع موظفي الأمانة العامة
تكنولوجيا المعلومات وتطوير المهارات التقنية	١٠ ٤٤٢	٣ ٩٧٣ ٣٠٠	١٧ ٦٦٣	٤ ٩٣٠ ٧٠٠	١٧ ٣٢٤	٣ ٥٧١ ٧٠٠	جميع موظفي الأمانة العامة
وإدارة الموارد البشرية والمالية ورفاه الموظفين	٤ ٤٨٤	١ ٠٨٧ ٢٠٠	٤ ٣٢٦	٢ ٤٨٣ ٩٠٠	٣ ٢٥٦	١ ٧٠٦ ٩٠٠	جميع موظفي الأمانة العامة
تنمية المهارات الفنية وتقديم الدعم المهني	١٤ ٢٢٨	٦ ٧٨٤ ٤٠٠	١٧ ٢٥٣	٦ ٧٨٤ ٨٠٠	١٥ ٤١٦	٦ ٣٦٣ ١٠٠	جميع موظفي الأمانة العامة
اللغات وبرامج التواصل	١٨ ٨٢٩	٤ ٣٠٩ ٤٠٠	١٦ ٩٤٢	٣ ٨٨٤ ٥٠٠	١٧ ٠٦٤	٤ ٢٦٥ ٨٠٠	جميع الموظفين، بمن فيهم موظفو الصناديق والبرامج
المجموع	٦٨ ١٤٨	٢٣ ٨٥٤ ٥٠٠	٦٨ ٢٠٠	٢٤ ٣٩٧ ٤٠٠	٦٨ ٣٠٠	٢ ٣٩٧ ٤٠٠	

ثامنا - ٥٣ ويشير الأمين العام، في الفقرة ٢٨ جيم - ٥٠ من وثيقة الميزانية، إلى أن شعبة التعلم والتطوير وشؤون الموارد البشرية ستقوم خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بتقديم الخدمات الإدارية بكفاءة للموظفين في المقر. ولكن اللجنة الاستشارية تلاحظ أنه، في حين أن الإطار المنطقي يشتمل على قائمة للنواتج المتعلقة بإدارة شؤون الموظفين في المقر (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨ جيم - ٥٣ (ب) '٣)، إلا أنه لم يقدم أي مؤشر على الكيفية التي تعتمز بها الشعبة الوفاء بمسؤولياتها في هذا الصدد. وينبغي أن تتضمن بيانات الميزانية في المستقبل معلومات أكثر تفصيلا عن هذا الجانب من أنشطة المكتب، بما في ذلك التدابير المتخذة لتحديث الإجراءات وتبسيطها، وأن تتضمن عند الاقتضاء، مؤشرا على الكفاءات المتوقعة.

الخدمات الطبية

ثامنا - ٥٤ تبلغ الموارد المقدرة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ للعنصر ٤، الخدمات الطبية، ٥ ١٤٦ ٤٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف (المرجع نفسه، الجدول ٢٨ جيم - ١٦). وكما يشير الأمين العام في الفقرة ٢٨ جيم - ٥٧ من وثيقة الميزانية، فستركز شعبة الخدمات الطبية، خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، في جملة أمور، على توفير خدمات الصحة العقلية بوصفها جزءا من الرعاية الصحية الشاملة، إضافة إلى توفير المشورة والخدمات الاستشارية الطبية للموظفين؛ وتعزيز الجهود الرامية إلى كفالة تنفيذ الجوانب الطبية من سياسات الأمم المتحدة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بما في ذلك توفير إمكانيات الحصول على الرعاية والعلاج؛ وزيادة تبسيط الأنشطة الطبية - الإدارية، وترشيدها، وتفويضها إلى المكاتب الموجودة خارج المقر؛ وتنفيذ برامج الحفاظ على الصحة الكاملة والوقاية في مواقع العمل؛ ومواصلة تطوير تنفيذ النظام الجديد لإدارة المعلومات المتعلقة بالصحة المهنية. وبالنظر إلى التوسع المستمر في الأنشطة الميدانية للمنظمة والظروف الصعبة التي من المتوقع، في كثير من الأحيان، أن يعيش ويعمل فيها موظفو البعثات، توصي اللجنة الاستشارية، أن تُولي شعبة الخدمات الطبية، خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، اهتماماً خاصاً لتطوير وتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية وبرامج الصحة النفسية الاجتماعية للموظفين العاملين في الميدان.

ثامنا - ٥٥ وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في الباب ٢٨ جيم، شككت في مدى ملاءمة وضع شعبة الخدمات الطبية باستمرار ضمن مكتب إدارة الموارد البشرية، مستشهدة، في جملة أمور، بشواغل السرية المتعلقة بالموظفين. ورداً على ذلك، أشار ممثلو الأمين العام إلى أنه، في شباط/فبراير ٢٠٠٩، قدم مدير شعبة الخدمات الطبية إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ورقة تصف اهتمامات الفريق العامل للمدراء الطبيين بشأن قدرة منظومة الأمم المتحدة على إدارة نظام الرعاية الصحية على نطاق المنظومة. واقتُرحت الورقة، ضمن ما اقترحت، إجراء استعراض متعمق لإدارة الرعاية الصحية داخل منظومة الأمم المتحدة. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى أقرت المقترحات الواردة في الورقة، وأن المناقشات تدور حالياً بشأن مصادر التمويل المحتملة للاستعراض المقرر إجراؤه خلال الجزء الأخير من عام ٢٠٠٩ أو في الربع الأول من عام ٢٠١٠. وتأمل اللجنة في أن يتناول الاستعراض مسألة وضع شعبة الخدمات الطبية ضمن مكتب إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الاختلافات بين المهام التي تضطلع بها الشعبة وأجزاء أخرى من المكتب وضرورة الحفاظ على السرية الخاصة بالمريض. وينبغي تقديم

تقرير بنتائج الاستعراض إلى الجمعية العامة وإيرادها، عند الاقتضاء، في وثيقة الميزانية المقبلة.

الباب ٢٨ دال

مكتب خدمات الدعم المركزي

الاقتراح المقدم من الأمين العام ١٧٣ ٤٩٣ ٩٠٠ دولار^(أ)

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨ ١٧٥ ٠٨٨ ٥٠٠ دولار^(ب)

الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية ١٣٤ ٤١٠ ٥٠٠ دولار

يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(ب) عُدلت فنيا في هذا التقرير لأغراض العرض فقط لتعكس أثر مقررات الجمعية العامة بشأن إقامة العدل خلال فترة السنتين.

ثامنا - ٥٦ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ٢٨ دال، قبل إعادة تقدير التكاليف، تبلغ ١٣٧ ٤٩٣ ٩٠٠ دولار، بنقصان قدره ١ ٥٩٤ ٦٠٠ دولار، أو ٠,٩ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر A/64/6 (Sect. 28D)، الفقرة ٢٨ دال - ٨).

ثامنا - ٥٧ وكما أشير إليه في الفقرة ٢٨ دال - ٣ من وثيقة الميزانية، تشمل الأهداف الرئيسية لمكتب خدمات الدعم المركزي ما يلي: (أ) كفاءة الاستمرار، على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية والجودة العالية، في دعم البرامج الفنية في مجالات المشتريات، والسفر والنقل، وإدارة المرافق، والمحفوظات، وعمليات البريد، وإدارة السجلات، وإدارة الأنشطة التجارية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للمنظمة؛ (ب) ضمان كفاءة خدمات الدعم التي تقدمها الأمانة العامة إلى دورات الجهاز الحكومي الدولي وإلى المؤتمرات والاجتماعات الخاصة المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة؛ (ج) القيام، من خلال توفير المعلومات والوثائق، بتيسير مداورات الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية المختصة بشأن المسائل المتصلة بخدمات الدعم المحددة التي تكون قيد استعراضها؛ (د) التمكين لنهج تعاوني متكامل تتبعه المنظمة

لتخزين المعلومات والبحث عنها واسترجاعها. ويشير الأمين العام إلى أنه، في إطار الإصلاحات الإدارية التي يضطلع بها، ستواصل الجهود الرامية إلى تعزيز الخدمات العامة والمشاركة القائمة بين منظمات الأمم المتحدة.

ثامنا - ٥٨ تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ستواصل شعبة المشتريات التركيز على تحسين الكفاءة والشفافية في مجال المشتريات، في أعقاب التدابير المختلفة لإصلاح نظام الشراء التي نُفذت خلال فترتي السنتين الأخيرتين. وتحت اللجنة الشعبية على تكثيف الجهود الرامية إلى تشجيع المصنعين والموردين في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المشاركة في فرص الشراء. وتؤكد اللجنة أيضا على أهمية إصدار التقارير المتعلقة بتنفيذ تدابير إصلاح نظام الشراء في حينها (انظر أيضا قرار الجمعية العامة ٦١/٢٤٦، الفقرة ٧).

ثامنا - ٥٩ ويشير الأمين العام إلى أنه من المتوقع أن يكون تأثير المخطط العام لتجديد مباني المقر على توفير خدمات السفر، والتأشيرات، والنقل، والبريد، والحقيبة، والسعاة هو التحدي الرئيسي أمام كفاءة إنجاز البرنامج وفعاليتيه من حيث التكلفة في مجال خدمات الدعم المركزية؛ وسيواصل مكتب خدمات الدعم المركزي مساعدة مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر في تنفيذ مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر وتوفير ظروف العمل الجيدة والأمن للمندوبين والموظفين والزوار أثناء الفترة الانتقالية ((A/64/6 (Sect.28D)، الفقرة ٢٨ دال - ٥).

ثامنا - ٦٠ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، في حين ستتقلص صيانة مجمع الأمانة العامة أثناء تنفيذ مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، إلا أنه سيتم توفير الخدمات المعتادة لإدارة المرافق للأجزاء المتبقية، فضلا عن المباني الملحقه، وأماكن الإيواء المؤقت ومبنى المؤتمرات الجديد في الحديقة الشمالية، ويشمل ذلك تنفيذ برنامج التعديلات والتحسينات والصيانة الرئيسية لمباني المقر، على النحو الوارد تفصيله تحت الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ((A/64/6 (Sect.28D)، الفقرة ٢٨ دال - ٦).

ثامنا - ٦١ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا، مع الترحيب، أنه، تمشيا مع توصياتها، ومع دواعي القلق التي أعربت عنها الجمعية العامة، فسوف تُعطى الأولوية لتعزيز قدرات المكتب في مجال إدارة الممتلكات بالخارج (انظر أيضا الفقرة ٧٣ أعلاه).

ثامنا - ٦٢ ويشير الأمين العام إلى أن المستوى المقترح من الموارد المطلوبة في إطار هذا الباب لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ سيستعيد جانبا من التخفيضات التي اعتمدها الجمعية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وفي حين سيتم إبلاغ الجمعية العامة بتأثير تلك التخفيضات وما يتصل بها من تعديلات في الموارد المخصصة لإنجاز الخدمات في سياق تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وفقا لما طلبته الجمعية في الفقرة ١٢٣ من قرارها ٢٣٦/٦٢، إلا أن هذه التخفيضات، وفقا لما ذكره الأمين العام، ستترك أثرا سلبيا على نوعية الخدمات المقدمة ولا يمكن الاستمرار فيها على الأجل الطويل دون أن تحدث أثرا عكسيا ((A/64/6 (Sect.28D)، الفقرة ٢٨ دال - ١٠)). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ سيعكس أيضا تجاوز النفقات في إطار هذا الباب من الميزانية الناجم عن التخفيضات المذكورة أعلاه.

ثامنا - ٦٣ ويوجز الجدول الثامن - ٥ الوظائف الثابتة والمؤقتة الممولة من الميزانية العادية والمعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويظهر الجدول أيضا الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الثامن - ٥

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ^(١)	٣٢١	١ أ ع م، ٢ مد-٢، ٣ مد-١، ٧ ف-٥، ١٢ ف-٤، ١٠ ف-٣، ٧ ف-١/٢، ٨ خ ع (ر ر)، ١٧٢ خ ع (رأ)، ٩٩ م ح
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٣١٩	١ أ ع م، ٢ مد-٢، ٣ مد-١، ٨ ف-٥، ١٢ ف-٤، ١٠ ف-٣، ٨ ف-١/٢، ٨ خ ع (ر)، ١٧٤ خ ع (رأ)، ٩٣ م ح
الجديدة	٤	١ ف-٥، و ١ ف-٢، ٢ خ ع (رر) للبرنامج الفرعي ٤، خدمات الدعم
الملغاة	٦	٦ م ح لدائرة إدارة المرافق
الموارد الخارجة عن الميزانية		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	١١١	١ مد-١، ٦ ف-٥، ٤٦ ف-٣/٤، ٧ ف-١/٢، ٣ خ ع (رر)، ٤٥ خ ع (رأ)، ٣ م ح

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

وظائف جديدة وإلغاء وظائف

ثامنا - ٦٤ يقترح الأمين العام إنشاء وظيفة واحدة بالرتبة ف-٥، ووظيفة واحدة بالرتبة ف-٢، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في إطار البرنامج الفرعي ٤، خدمات الدعم. وكما هو مبين في الفقرة ٢٨ دال - ٢٢ من وثيقة الميزانية، فإن الوظيفتين الجديدتين المقترحتين من الفئة الفنية (١ ف-٥، ١ ف-١/٢) لازمتان لتعزيز إدارة الممتلكات الخارجية والرقابة عليها، بما في ذلك تقديم الدعم لتخطيط وإدارة ورصد مشاريع الإنشاءات في المكاتب الموجودة خارج المقر (انظر أيضا الفقرة حادي عشر - ٤ أدناه). ولمواءمة مهام توفير خدمة مكتب الاستقبال لنظام تتبع طلبات الخدمات، وتقديم الدعم في مجال إدارة العقود إلى قسم الخدمات الهندسية، يقترح أيضا إنشاء وظيفتين جديدتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) وإلغاء وظيفتين من فئة المهن والحرف. وكذلك، في ضوء انخفاض المستوى المتوقع لصيانة المباني أثناء تنفيذ مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، والفرصة المتاحة لترشيد المهام، يقترح أيضا إلغاء ٤ وظائف أخرى من فئة المهن والحرف. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على تغييرات ملاك الوظائف لمكتب خدمات الدعم المركزي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامنا - ٦٥ تعكس التقديرات البالغة ٤٠٠ ٦١٩ ١١٥ دولار للموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ نقصانا صافيا قدره ٤٠٠ ٣٦١ ١ دولار مقارنة بالموارد المخصصة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويعكس النقصان الصافي انخفاضاً في الاحتياجات تحت بند الأثاث والمعدات (٠٠٠ ٠٤١ ٢ دولار)، واللوازم والمواد (٠٠٠ ٧٨٠ دولار)، والخدمات التعاقدية (٠٠٠ ٨٠٠ ٢٤١ دولار)، والضيافة (٠٠٠ ١٠٠ ٤ دولار)، تقابله جزئياً زيادة قدرها ٥٠٠ ٧٠٥ ١ دولار تحت بند مصروفات التشغيل العامة. وأبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، بأن الزيادة في بند مصروفات التشغيل العامة تعكس استعادة جزئية لبعض التخفيضات التي وافقت عليها الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر الفقرة ثامنا - ٦٢ أعلاه).

ثامنا - ٦٦ وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

الباب ٢٨ هاء

الإدارة، جنيف

الاقتراح المقدم من الأمين العام ٤٠٠ ٦٢٤ ١٢١ دولار^(أ)

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ٥٠٠ ٧٧٦ ١٢١ دولار^(ب)

الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية ٥٠٠ ٥٣ ٢٧ دولار

يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(ب) عُدلت فنيا في هذا التقرير لأغراض العرض فقط لتعكس أثر مقررات الجمعية العامة بشأن إقامة العدل خلال فترة السنتين.

ثامنا ٦٧ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام لباب ٢٨ هاء تبلغ ٤٠٠ ٦٢٤ ١٢١ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، بانخفاض قدره ١٠٠ ١٥٢ دولار، أو ٠,١ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر A/64/6 (Sect.28E)، الفقرة ٢٨ هاء-٦).

ثامنا ٦٨ - ويشير الأمين العام في الفقرة ٢٨ هاء - ٥ من وثيقة الميزانية إلى أن شعبة الشؤون الإدارية التابعة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف ستقوم، خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بالمهام التالية: (أ) تقديم المساعدة إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية في تنسيق ورصد تنفيذ الإصلاح الإداري بالمكتب؛ (ب) تقديم خدمات الدعم الإداري وخدمات الدعم الأخرى إلى ٢١ إدارة ومكتبا تابعا للأمم المتحدة فيما تنفذه من عمليات انطلاقا من جنيف، وكذلك إلى ٢٢ كيانا من كيانات النظام الموحد للأمم المتحدة؛ (ج) صيانة وحماية أصول الأمم المتحدة وممتلكاتها في جنيف، بما في ذلك المرافق والمنشآت الجديدة، تمشيا مع معايير الأمن التشغيلي الدنيا للمقار؛ (د) توفير وتعزيز الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقاسم المعارف، وأمن المعلومات وشبكة المعلومات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ (هـ) تنسيق تنفيذ الأعمال التحضيرية في جنيف لتنفيذ نظام تخطيط

الموارد في المؤسسة واعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (و) كفالة استمرار تقديم الدعم الإداري إلى الكيانات الأخرى في جنيف في الحالات الطارئة. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن يقوم مكتب الأمم المتحدة في جنيف خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، حسب الاقتضاء، باستعراض وتحديث اتفاقات الخدمة مع زبائنه الذين يتخذون من جنيف مقراً لهم.

ثامنا - ٦٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، رهنا بموافقة الجمعية العامة، من المتوقع تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بجنيف، الرامية إلى المحافظة على الأحوال المادية لمباني الأمم المتحدة في جنيف وتحسينها، وذلك بالتنسيق مع المقر وسلطات البلد المضيف. ويرد اقتراح بالاحتياجات المتصلة بهذا المشروع تحت الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية

ثامنا - ٧٠ ويوجز الجدول الثامن - ٦ الوظائف الممولة من الميزانية العادية والمعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويبيّن الجدول أيضاً الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية، والمقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الثامن - ٦

الموارد المقترحة من الموظفين

الميزانية العادية	الوظائف	الرتبة
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٩٩	١ مد-٢، ٣ مد-١، ٨ ف-٥، ١٤ ف-٤، ١١ ف-٣، ١٢ ف-١/٢، ١٨ خ ع (رر)، ٢٣٢ خ ع (رأ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٢٩٨	١ مد-٢، ٣ مد-١، ٨ ف-٥، ١٥ ف-٤، ١٢ ف-٣، ١٢ ف-١/٢، ١٨ خ ع (رر)، ٢٢٩ خ ع (رأ)
الجديدة	٢	وظيفتان برتبة ف-٣، بالبرنامج الفرعي ٤، خدمات الدعم المركزية
معاد تصنيفها	١	إعادة تصنيف وظيفة برتبة ف-٣ وترقيتها إلى رتبة ف-٤، بالبرنامج الفرعي ٤، خدمات الدعم المركزية
الوظائف الملغاة	٣	ثلاث وظائف خ ع (رأ)، بالبرنامج الفرعي ٤، خدمات الدعم المركزية
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	١١٠	٣ ف-٥، ٢٤ ف-٣/٤، ١ ف-١/٢، ٢ خ ع (رر)؛ ٨٠ خ ع (رأ)

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

وظائف جديدة

ثامنا - ٧١ يقترح الأمين العام استحداث وظيفتين برتبة ف-٣ (وظيفة واحدة لمهندس معماري/نائب رئيس وحدة المباني لإنجاز أعمال الصيانة والتصليح في الوقت المناسب نظراً لتقادم المرافق والمنشآت وتسارع تدهورها، ووظيفة واحدة لمسؤول مشتريات للتصدي لتزايد حجم أنشطة المشتريات وتعقدتها) (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨ هاء - ٣٣). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على استحداث الوظائف المذكورة.

وظائف أعيد تصنيفها

ثامنا - ٧٢ يقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة لرئيس وحدة دعم العمليات من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ لمواكبة تنامي المسؤوليات المنوطة بهذه الوظيفة، الناجمة عن إعادة تنظيم خدمات الدعم المشتركة ودمج الأنشطة التي كانت تضطلع بها الوحدات المؤسسية الثلاث السابقة في إطار وحدة واحدة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨ هاء - ٣٣). وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على إعادة التصنيف المقترحة.

وظائف ملغاة

ثامنا - ٧٣ اقترح إلغاء ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) نتيجة لدمج المهام داخل خدمات الدعم المركزي. وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على الإلغاء المقترح.

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامنا - ٧٤ تعكس التقديرات البالغة ٤٠٠ ٤٩٢ ٤٩ دولار للموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، نقصانا صافيا قدره ٦٣ ٠٠٠ دولار مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويعكس النقصان الصافي انخفاضاً في الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (٨٠٠ ٣٦٦ دولار)، واللوازم والمواد (٩٠٠ ٢٠٨ دولار)، والأثاث والمعدات (٩٠٠ ١٠٥ دولار)، والخدمات التعاقدية (٧٠٠ ٨٠ دولار)، والمنح والتبرعات (٧٠٠ ٥٩ دولار)، تقابلها جزئياً زيادة قدرها ٧٥٩ ٠٠٠ دولار تحت بند نفقات التشغيل العامة. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أن الزيادة في بند مصروفات التشغيل العامة تُعزى بصورة رئيسية إلى سرعة تقادم البنية التحتية والمعدات الموجودة في قصر الأمم، والتي تشكل خطراً إذا لم تتم صيانة القصر بصورة منتظمة.

ثامنا - ٧٥ وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

الباب ٢٨ واو

الإدارة، فيينا

المقترح المقدم من الأمين العام	٣٠٠ ٨٩٥ ٣٩ دولار(أ)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٦٠٠ ٤١٩ ٣٩ دولار(ب)
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٨٠٠ ٦٠٤ ١٣ دولار
يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.	
(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يُذكر خلاف ذلك	
(ب) عُدلت فيينا في هذا التقرير لأغراض العرض فقط لتعكس أثر مقررات الجمعية العامة بشأن إقامة العدل خلال فترة السنتين.	

ثامنا - ٧٦ تمثل موارد الميزانية العادية البالغة ٣٠٠ ٨٩٥ ٣٩ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، والتي طلبها الأمين العام للباب ٢٨ واو، زيادة صافية قدرها ٧٠٠ ٤٧٥ دولار، أو ١,٢ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر A/64/6 (Sect.28F)، الفقرة ٢٨ واو - ١٢). وتُعزى الزيادة الصافية إلى عدد من العوامل التي شُرحت بالتفصيل في الفقرة ٢٨ واو - ١٢ من وثيقة الميزانية.

ثامنا - ٧٧ وكما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة (المرجع نفسه، الفقرات ٢٨ واو - ٢ إلى ٢٨ واو - ٤)، فإن شعبة الإدارة بمكتب الأمم المتحدة في فيينا تقدم الدعم الإداري إلى وحدات الأمانة العامة للأمم المتحدة الموجودة في مركز فيينا الدولي، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب شؤون الفضاء الخارجي، وشعبة القانون التجاري الدولي، وأمانة لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري، ودائرة الأمم المتحدة للإعلام، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية وسجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتقدم الشعبة أيضا قدرا من الدعم الإداري على أساس الخدمات المشتركة إلى منظمات دولية أخرى تتخذ من مركز فيينا الدولي مقرا لها، وهي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما تقدم الشعبة دعما إداريا محدودا إلى مكاتب الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة الموجودة

في مركز فيينا الدولي، من قبيل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة الموجود في تورينو بإيطاليا.

ثامنا - ٧٨ وترى اللجنة الاستشارية أن الجدول ٢٨ واو - ٣ في وثيقة الميزانية الذي يوجز خدمات الدعم المقدمة في مركز فيينا الدولي مفيد. وتوصي اللجنة بأن ينظر الأمين العام في استخدام هذا الشكل من التقديم بالنسبة إلى المكاتب الأخرى التي تقدم خدمات الدعم المشتركة.

ثامنا - ٧٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، سيستعرض مكتب الأمم المتحدة في فيينا، بالتشاور مع المنظمات الأخرى التي تتخذ من فيينا مقرا لها، منهجية تقاسم التكاليف وترتيبات استرداد التكلفة لتقديم خدمات مشتركة تتسم بمزيد من الكفاءة والحدثة والفعالية من حيث التكلفة فضلا عن تحسين توزيع المسؤوليات والخدمات فيما بين المنظمات في مركز فيينا الدولي، بما في ذلك الأمور المتصلة بتقدير التكاليف وإعداد الفواتير المتعلقة بخدمات الترجمة الشفوية والتحريرية، وخدمات الإدارة لمباني اليونيدو.

ثامنا - ٨٠ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا تنفيذ العديد من تطبيقات مسار العمل الإلكترونية، ونتيجة لذلك، أصبحت عمليتا التحكم اليدوي والاستناد إلى النسخ المطبوعة في مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في طريقيهما إلى الزوال. وأبلغت اللجنة بأن مكتب الأمم المتحدة في فيينا يزود الدول الأعضاء بالتكنولوجيا المطلوبة للعمل في بيئة مكتبية خالية من الورق، إذا لزم الأمر.

ثامنا - ٨١ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بشأن التقدم المحرز والوضع المتعلق بمشاريع التطوير والاستبدال التي يجري القيام بها في سياق أعمال إزالة الأسبستوس في مركز فيينا الدولي. وبحسب المعلومات الواردة، فإن العمل يسير وفقا للجدول الزمني المحدد له. وقد أكمل العمل في جميع المباني، باستثناء مبنى المؤتمرات. أما أعمال إزالة الأسبستوس في مبنى المؤتمرات، التي قد تستمر حتى عام ٢٠١٢، فيلزم إيقافها حتى الانتهاء من مبنى المؤتمرات الجديد لكي لا تعيق أعمال المؤتمرات. وسيتم تحديث مبنى المؤتمرات وفقا لمعايير السلامة والمعايير المتعلقة بالبيئة التي استخدمت في تجديد المباني الأخرى: فالنوافذ الجديدة ستؤدي إلى تحسين العزل الحراري وتوفير الحماية ضد الكسر، وأنظمة الإنارة الجديدة ستقلل من استهلاك الطاقة، وسيستبدل السجاد ببلاطات الفلين لسهولة التنظيف وتحسين البيئة الصحية، كما سيحل نظام كابلات جديد محل نظام الكابلات العتيق. وتلاحظ اللجنة بأن الحكومة المضيفة ستتحمل جميع

التكاليف المتصلة بإزالة الأسبستوس، في حين أن المنظمات التي تتخذ من مركز فيينا الدولي مقراً لها ستقوم بدفع تكاليف نقل الموظفين من المرافق المكتبية المؤقتة وإليها.

ثامناً - ٨٢ ويوجز الجدول الثامن - ٧ الوظائف الممولة من الميزانية العادية والمعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ومقترحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويُظهر الجدول أيضاً الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الثامن-٧

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
المعمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٩٠	١ مد-٢، ١ مد-١، ٤ ف-٥، ٦ ف-٤، ٦ ف-٣، ٣ ف-٢، ١/٢، ٦ خ ع (رر)، ٦٣ خ ع (رأ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٩١	١ مد-٢، ١ مد-١، ٤ ف-٥، ٦ ف-٤، ٦ ف-٣، ٣ ف-٢، ١/٢، ٦ خ ع (رر)، ٦٤ خ ع (رأ)
المنقولة	١	١ خ ع (رأ) من الباب ١
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٥٦	٢ مد-١، ٥ ف-٤/٣، ٥ خ ع (رر)، ٤٤ خ ع (رأ)

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

ثامناً - ٨٣ يقترح الأمين العام النقل الداخلي من الباب ١ لوظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لسائق تابع لمكتب المدير العام. بمكتب الأمم المتحدة في فيينا، ليعكس التسلسل الإداري الحالي للوظيفة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨ واو - ١٢ (ب) '٣'). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على هذا الاقتراح.

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

ثامناً - ٨٣ يقترح الأمين العام النقل الداخلي لوظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لسائق واحد في إطار الباب ١، تحت بند مكتب المدير العام، مكتب الأمم المتحدة في فيينا، ليعكس التسلسل الإداري الحالي للوظيفة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨ واو - ١٢ (ب) '٣'). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على هذا الاقتراح.

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامنا - ٨٤ تعكس الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقدرة بمبلغ ٢٠ ٩٤٩ ٧٠٠ دولار المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ زيادة صافية قدرها ٣٠٤ ٣٠٠ دولار مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويعكس صافي الزيادة نمو الموارد تحت بند الأثاث والمعدات (٢٧٨ ٩٠٠ دولار) والمنح والمساهمات (٩٦ ٠٠٠ دولار) والتكاليف الأخرى للموظفين (٦٥ ٣٠٠ دولار)، يقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات تحت بند مصروفات التشغيل العامة (١٠٥ ٧٠٠ دولار) والخدمات التعاقدية (١٩ ٥٠٠ دولار) واللوازم والمواد (١٠ ٠٠٠ دولار) وسفر الموظفين (٧٠٠ دولار). وتعكس الزيادة تحت بند الأثاث والمعدات بصورة رئيسية إعادة توزيع الموارد من مصروفات التشغيل العامة المتصلة باستبدال البرمجيات لكي تعكس على نحو أدق وجوه الإنفاق التي ينبغي تحميل هذه التكاليف عليها.

ثامنا - ٨٥ توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

الباب ٢٨ زاي

الإدارة، نيروبي

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٢٩ ٠٥١ ٣٠٠ دولار ^(أ)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٧ ٣٤٩ ٧٠٠ دولار ^(ب)
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٢١ ٢٠١ ٦٠٠ دولار

ويرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لمقترحات الأمين العام الخاصة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب باب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجز للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(ب) جرى تعديله تعديلاً فنياً لأغراض العرض فقط في هذا التقرير لتبيان الأثر المترتب في فترة السنتين لإجراءات الجمعية العامة بشأن إقامة العدل.

ثامنا - ٨٦ تمثل موارد الميزانية العادية البالغة ٢٩ ٠٥١ ٣٠٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) التي طلبها الأمين العام للباب ٢٨ زاي، زيادة قدرها ١ ٧٠١ ٦٠٠

دولار، أو نسبة ٦,٢ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر A/64/6 Sect.28G)، الجدول ٢٨ زاي-٤.

ثامنا - ٨٧ وكما هو مبين في الفقرة ٢٨ زاي-١ من وثيقة الميزانية، يوفر مكتب الأمم المتحدة في نيروبي مجموعة متكاملة من الخدمات الإدارية وخدمات الدعم الأخرى إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بموجب مذكرة تفاهم واتفاقات خدمات خاصة معهم. ويدير المكتب أيضاً، في إطار اتفاقات مختلفة، خدمات الدعم المشترك لسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في نيروبي.

ثامنا - ٨٨ يرد الهيكل التنظيمي لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي في نشرة الأمين العام ST/SGB/2009/3. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الهيكل التنظيمي للمكتب، على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، لا يتسق مع البنية الواردة في النشرة. وتأمل اللجنة في أن يتم تصحيح هذا الاغوجاج وأن تنعكس النتائج في الميزانية البرنامجية المقبلة.

ثامنا - ٨٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يقترح، على أساس استعراض التنظيم الداخلي وهيكل الوظائف والرتب لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي الذي اضطلع به مكتب إدارة الموارد البشرية في عام ٢٠٠٨، إعادة تشكيل هيكل الوظائف والرتب في المكتب بشكل تدريجي، وجعله مماثلاً لمستوى مكنتي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا. ويقترح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إعادة تصنيف أربع وظائف برتبة ف-٤ إلى رتبة ف-٥، وهي وظائف رؤساء قسم الميزانية، وقسم التوظيف والتصنيف، وقسم إدارة المرافق، وقسم الخدمات الطبية المشتركة (A/64/6 (Sect.28G)، الفقرة ٢٨ زاي-٣). كما تتضمن الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إنشاء وظيفة موظف فني وطني وإلغاء وظيفتين من الرتبة المحلية نتيجة لإعادة تنظيم وظائف الهياكل التنفيذية وتبسيطها. وتشير اللجنة إلى أن المقترحات المتعلقة بالتوظيف بالمكتب ينبغي أن تعكس استراتيجية مكتب الأمم المتحدة في نيروبي الطويلة الأمد واحتياجاته التشغيلية، وينبغي أن تربط بوضوح وموضوعية هيكل رتب الوظائف بالمهام الموكلة إليها. وتطلب اللجنة أيضاً عرض الهيكل التنظيمي المفصل للمكتب على الجمعية العامة عندما تنظر في الميزانية البرنامجية المقترحة.

ثامنا - ٩٠ وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة طلبت، في الفقرة ١٢٥ من قرارها ٢٣٦/٦٢، إلى الأمين العام أن يجعل الترتيبات المالية للمكتب متمشية مع الترتيبات المالية للمكاتب الإدارية المماثلة التابعة للأمم المتحدة. وكما يلاحظ في الفقرة ثامنا - ٨٦ أعلاه، يقترح الأمين العام للباب ٢٨ زاي من أبواب الميزانية زيادة صافية قدرها ١,٧ مليون

دولار، أو نسبة ٦,٢ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة تعزى إلى حد كبير إلى ما يلي:

(أ) زيادة قدرها ٣٠٠ ٧٧ في إطار البرنامج الفرعي ٢، تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، ناجمة عن الأثر المؤجل لثمانى وظائف من الرتب المحلية تمت الموافقة عليها في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واقتراح إعادة تصنيف وظيفة رئيس قسم الميزانية، من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥، واقتراح النقل الخارجي لوظيفة من الرتبة ف-٣ إلى البرنامج الفرعي ٦، عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل الداخلي المقترح لوظيفة واحدة من الرتبة المحلية من البرنامج الفرعي ٤، خدمات الدعم؛

(ب) زيادة قدرها ٤٠٠ ٢٥٤ دولار في إطار البرنامج الفرعي ٣، إدارة الموارد البشرية، ناجمة عن الأثر المرجأ لست وظائف من الرتب المحلية تمت الموافقة عليها في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وإعادة التصنيف المقترحة من الرتبة ف-٤ إلى ٥-ف لوظيفتي رئيس قسم التوظيف والتصنيف ورئيس قسم الخدمات الطبية المشتركة؛

(ج) زيادة قدرها ٥٠٠ ٩٦٢ دولارا في إطار البرنامج الفرعي ٤، خدمات الدعم، ناجمة بصورة عامة عما يلي: '١' الأثر المتأخر للوظائف الـ ١٤ المعتمدة في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ '٢' اقتراح إنشاء وظيفة موظف فني وطني؛ '٣' إلغاء وظيفتين من الرتبة المحلية بعد إعادة تنظيم الأنشطة؛ '٤' اقتراح إعادة تصنيف وظيفة رئيس قسم إدارة المرافق من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥؛ '٥' النقل الداخلي المقترح لوظيفة من الرتبة المحلية من مكتب مدير العمليات في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة؛ '٦' النقل الخارجي المقترح لوظيفة من الرتبة المحلية إلى دائرة الميزانية والإدارة المالية في إطار البرنامج الفرعي ٢ وتشمل الزيادة تحت البرنامج الفرعي ٤ مبلغا قدره ٨٠٠ ٣٤١ دولار يتعلق بالاحتياجات الإضافية تحت بنود مختلفة غير متعلقة بالوظائف؛

(د) زيادة قدرها ٧٠٠ ٤٣٦ دولار في إطار البرنامج الفرعي ٦، عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ناجمة عما يلي: '١' الأثر المتأخر للوظائف الست المعتمدة في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ '٢' النقل الداخلي المقترح لوظيفة من الرتبة ف-٣ من البرنامج الفرعي ٢.

ثامنا - ٩١ يلخص الجدول ثامنا - ٨ وظائف الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ومقترحات الأمين العام المتعلقة بوظائف الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويبين الجدول أيضا الوظائف الممولة من موارد الخارجة عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الثامن - ٨

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	العدد	الرتبة
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٣٢	١ مـد-٢، ١ مـد-١، ٤ ف-٥، ١٦ ف-٤، ١٧ ف-٣، ٩ ف-١/٢، ١ م ف و، ٨٣ م ر م
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	١٣١	١ مـد-٢، ١ مـد-١، ٨ ف-٥، ١٢ ف-٤، ١٧ ف-٣، ٩ ف-١/٢، ٢ م ف و، ٨١ م ر م
الجديدة	١	م و في إطار البرنامج الفرعي ٤
المعاد تصنيفها	٤	وظائف من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ في إطار البرنامج الفرعي ٢ (وظيفة واحدة)، والبرنامج الفرعي ٣ (وظيفتان) والبرنامج الفرعي ٤ (وظيفة واحدة)
الملغاة	٢	م و في إطار البرنامج الفرعي ٤
المنقولة	٣	وظيفة واحدة من الرتبة المحلية من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى البرنامج الفرعي ٤
		وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ من البرنامج الفرعي ٢ إلى البرنامج الفرعي ٦
		وظيفة واحدة من الرتبة المحلية من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٢
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١	١٨١	٣ ف-٤/٣، ٧ م ف و، ١٧١ م ر م

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

الوظائف الجديدة

ثامنا - ٩٢ يقترح إنشاء وظيفة موظف فني وطني لتعزيز قدرة دائرة خدمات الدعم على التعامل مع زيادة المسؤوليات وأعباء العمل في إدارة المرافق والمكاتب (A/64/6 (Sect.28G)، الفقرة ٢٨ زاي-٢٩). وتوصي اللجنة بالموافقة على اقتراح إنشاء وظيفة موظف وطني.

الوظائف المعاد تصنيفها

ثامنا - ٩٣ يقترح الأمين العام إعادة تصنيف أربع وظائف من الرتبة ف-٤ لرؤساء قسم الميزانية وقسم التوظيف والتصنيف وقسم الخدمات الطبية المشتركة وقسم إدارة المرافق،

إلى الرتبة ف-٥ (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨ زاي - ٣). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على هذا الاقتراح.

الوظائف الملغاة

ثامنا - ٩٤ يقترح الأمين العام إلغاء وظيفتين من الرتبة المحلية في أعقاب إعادة تنظيم مجالات العمل ذات الصلة وتعزيز الوظائف (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨ زاي-٢٩). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح إلغاء الوظيفتين.

الوظائف المنقولة

ثامنا - ٩٥ تقترح العمليات التالية لنقل الوظائف: (أ) وظيفة واحدة من الرتبة المحلية من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى البرنامج الفرعي ٤؛ (ب) وظيفة واحدة برتبة ف-٣ من البرنامج الفرعي ٢ إلى البرنامج الفرعي ٦؛ (ج) وظيفة واحدة من الرتبة المحلية من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٢. توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح إعادة نقل الوظائف.

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامنا - ٩٦ يعكس التقدير البالغ ١٠٠ ٢٨١ ٧ دولار المقترح للموارد غير المتعلقة بالوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ زيادة صافية قدرها ٨٠٠ ٣٤١ دولار مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتعكس الزيادة نمو الموارد تحت بند مصروفات التشغيل العامة (٤٠٠ ٣٨١ دولار)، يقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات تحت بند الأثاث والمعدات (٦٠٠ ٣٩ دولار). وتعلق الزيادة تحت بند مصروفات التشغيل العامة أساساً بالتوسع في المرافق القائمة وما يتصل بها من منشآت أمنية جديدة، وبمرافق إضافية للمكاتب قيد الإنشاء حالياً.

ثامنا - ٩٧ توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات عامة

العرض والإطار المنطقي

ثامنا - ٩٨ تشير اللجنة الاستشارية إلى أن عرض عدة مؤشرات للإنجاز المستخدم في الإطار المنطقي لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي يترك مجالاً للتأويل (انظر، على سبيل المثال، الجدول ٢٨ زاي-٦، والمؤشرين '١' و '٢' (ج)). وعلاوة على ذلك، لا تنقل بعض مؤشرات الإنجاز للبرنامج الفرعي ٦، عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، رسالة

واضحة فيما يتعلق بما سيتحقق بالضبط نتيجة لتحقيق الأهداف المعلنة. وتشجع اللجنة الأمانة العامة على بذل المزيد من الجهود لتحسين عرض الإطار المنطقي للأمم المتحدة في نيروبي، وتوقع أن تنعكس التحسينات في الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة.

الباب ٢٩

مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٧٢ ١١٨ ٧٠٠ دولار ^(أ)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٧٣ ٣٢٩ ١٠٠ دولار ^(ب)
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٦١ ١٤٩ ٦٠٠ دولار

يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام لوظائف الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول موجزا لهذا التقرير موجزا لمجموع عدد الوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(ب) أنشئ مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠٠٩. بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٣. وقد تم تعديل مستوى الاعتمادات المنقحة، لأغراض المقارنة والعرض فقط، لتعكس موقف فترة السنتين.

ثامنا - ٩٩ تعكس الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، للمرة الأولى، احتياجات مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أنشأته الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٣ كوحدة تنظيمية مستقلة تحت باب مستقل في الميزانية، من خلال تكامل شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات التابعة لإدارة الشؤون الإدارية والأنشطة الاستراتيجية لشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني (انظر أيضا A/62/793 و Corr.1 و Add.1 و A/63/487). وفي الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ترد الأنشطة التي يضطلع بها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار البرنامج ٢٤، خدمات الإدارة وخدمات الدعم، بوصفها الباب الجديد هاء، وتشمل البرنامج الفرعي ٥، والإدارة والتنسيق الاستراتيجيان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرنامج الفرعي ٦، عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثامنا - ١٠٠ واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، نُقلت جميع موارد الميزانية العادية المعتمدة لعام ٢٠٠٩ لشعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزي (باب الميزانية ٢٨ دال) ، وجميع الموارد الخارجة عن الميزانية في إطار تلك الشعبة، وجزء من الموارد المعتمدة لشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام، فضلاً عن وظيفة كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات (باب الميزانية ١)، إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي كان يعامل بوصفه الباب ٣٦ في إطار الجزء الثامن، خدمات الدعم المشتركة، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وتم توحيدها تحت هذا المكتب. وقبل ذلك التاريخ، كانت الأنشطة التي كانت شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات مسؤولة عنها تدرج في إطار البرنامج الفرعي ٤، خدمات الدعم، من البرنامج ٢٤، خدمات الإدارة والدعم، من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ثامنا - ١٠١ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لتيسير المقارنة على أساس كل سنتين بين الموارد في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١، تم توحيد الموارد التي تمت الموافقة عليها في عام ٢٠٠٨ في إطار الأبواب ١ و ٢٨ دال و ٣٦، لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وترد في عمود اعتمادات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كرقم تقني في جميع أنحاء وثيقة الميزانية (الفقرة ٢٩-٣، الباب ٢٩، A/64/6).

ثامنا - ١٠٢ وتصل موارد الميزانية العادية التي يطلبها الأمين العام للباب ٢٩ إلى مبلغ ٧٢ ١١٨ ٧٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل انخفاضاً قدره ٤٠٠ ٢١٠ ١ دولار، أو نسبة ١,٧ في المائة، مقارنة بالاعتماد التقني المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (المرجع نفسه، الجدول ٢٩-٤). ويلخص الجدول ثامنا - ٩ الوظائف الدائمة والمؤقتة الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ومقترحات الأمين العام بشأن وظائف الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ولم تطلب أي وظائف إضافية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

ثامنا - ١٠٣ ويبين الجدول أيضاً الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ٢٧ وظيفة ممولة من خارج الميزانية مدرجة في الجدول ٢٩-٥ من وثيقة الميزانية تشمل وظيفة واحدة من الرتبة ف-٥ ووظيفتين رتبة ف-٤ مقترحة في إطار الميزانية لحساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/63/767 و Corr.1)، والتي لم توافق عليها الجمعية العامة (انظر القرار ٢٨٧/٦٣).

الجدول الثامن - ٩
الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	العدد	الرتبة
الميزانية العادية		
المعمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٣٦	١ أ ع م، ١ مد-٢، ٤ مد-١، ١٣ ف-٥، ٢١ ف-٤، ٣٠ ف-٣، ٧ ف-١/٢، ١١ خ ع (ر ر)، ٤٧ خ ع (ر أ) و ١ (م)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	١٣٧	١ أ ع م، ١ مد-٢، ٤ مد-١، ١٣ ف-٥، ٢١ ف-٤، ٣٠ ف-٣، ٧ ف-١/٢، ١١ خ ع (ر ر)، ٤٨ خ ع (ر أ) و ١ (م)
المنقولة	١	وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى) نقلت من الباب ٢٨ ألف
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ^١	٢٤	٤ وظائف برتبة ف-٤، ٤ ف-٣، ٣ ف-٢/١، ٣ خ ع (ر ر)، ١٠ (ر أ) ^٢

(أ) وظيفة واحدة من الرتبة ف-٥، ووظيفتان من الرتبة ف-٤ مدرجة في A/64/6 (Sect.29)، لم توافق عليها الجمعية العامة في ميزانية حساب دعم حفظ السلام للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩، وبالتالي فهي لم تدرج هنا.

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

ثامنا - ١٠٤ يقترح الأمين العام، لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، استمرار ١٣٦ وظيفة نقلت في عام ٢٠٠٩ إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات والمكتب التنفيذي للأمين العام (انظر الفقرة ثامنا - ١٠٠ أعلاه). وبالإضافة إلى ذلك، يقترح النقل الداخلي لوظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من الباب ٢٨ - ألف، مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، لتوفير الدعم الإداري فيما يتعلق بأنشطة شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات السابقة التي كان يدعمها المكتب التنفيذي لإدارة الشؤون الإدارية قبل ١ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراحات الأمين العام.

ثامنا - ١٠٥ طلبت اللجنة الاستشارية استكمالاً بشأن حالة الشغور في المكتب. ففي ٣٠ نيسان/أبريل، كانت ٢٠ وظيفة شاغرة من بين ١٣٦ وظيفة مأذونا بها، منها ٦ وظائف من الفئة الفنية (٢ مد-١ و ٢ ف-٥ و ٢ ف-٣) و ١٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة، وهو ما يمثل معدل شغور إجمالياً بنسبة ١٤,٧ في المائة. ونتجت إحدى الشواغر عن انتداب مؤقت (١ مد-١)؛ وتم شغل وظيفة واحدة اعتباراً من ١ آب/أغسطس (١ ف-٥)؛

وأعلن عن وظيفتين (١ مد-١ و ١ خ ع (رأ))؛ والعمل جار بشأن ثلاثة تعيينات (١ ف-٣ و ٢ خ ع (رأ))؛ واستكملت ستة تعيينات (١ ف-٣ و ٥ خ ع (رأ))؛ ولم يتم بعد الإعلان عن سبع وظائف شاغرة (١ ف-٥ و ٦ خ ع (رأ)). وأبلغت اللجنة بأن ارتفاع معدلات الشغور يعزى إلى حد ما لحالة المرحلة الانتقالية ريثما يتم إنشاء المكتب والحاجة إلى توفيق مهام بعض الوظائف مع الهيكل الجديد للمكتب. وتحت اللجنة المكتب على اتخاذ الإجراءات اللازمة لملء الوظائف الشاغرة.

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ثامنا - ١٠٦ يقترح خفض إجمالي قدره ١,٨ مليون دولار (أي نسبة ٤,٧ في المائة) تحت بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف، مما يعكس الآثار المجتمعة لانخفاض الاحتياجات تحت البنود التالية: (أ) مصروفات التشغيل العامة (٢,٩ مليون دولار) وذلك أساساً بسبب الدمج التدريجي لشبكات البيانات والصوت من خلال تنفيذ الاتصال الهاتفي عبر الإنترنت والخفض المناظر في تكاليف صيانة معدات الاتصالات؛ (ب) تكاليف الموظفين الأخرى (٠,٢ مليون دولار) لتوفير العمل الإضافي لدعم الشبكة التي يقدمها الآن المركز الدولي للحساب الإلكتروني؛ (ج) الأثاث والمعدات (٠,٩ مليون دولار) نتيجة لتمديد دورة حياة المعدات المكتبية من ٤ إلى ٥ سنوات، ومعدات التخزين من ٥ إلى ٦-٧ سنوات؛ يقابلها جزئياً زيادة الاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية (٢,٢ مليون دولار)، للحصول إلى حد كبير على تراخيص البرمجيات. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام الداعي إلى إدراج موارد غير متعلقة بالوظائف بمبلغ قدره ٢٠٠ ٧١٧ ٣٦ ٢٠٠ دولار لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تعليقات وتوصيات عامة

العرض والإطار المنطقي

ثامنا - ١٠٧ يعد اعتماد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإطار الإدارة، وإنشاء مكتب مركزي ومستقل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغييراً رئيسياً سيكون له تأثير على أعمال المنظمة برمتها على مدى السنوات الخمس إلى العشر المقبلة. وأكدت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٣ على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية الاحتياجات المتزايدة للمنظمة حيث غدت تعتمد بشكل متزايد على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويشكل ترجمة هذه السياسات الجديدة إلى ميزانية برنامجية فعالة خطوة مهمة ينبغي لها أن توفر للدول الأعضاء والأمانة العامة اتجاهها واضحاً

لتنفيذ التغيير، وكذلك فرصة للموافقة على مزيد من الأهداف المحددة بدقة أكبر، والنتائج المتوقعة، وفهم أفضل للموارد المشاركة في هذا الجهد.

ثامنا - ١٠٨ ويتجلى الهيكل الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأول مرة في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ورأت اللجنة الاستشارية أن عرض الميزانية القائمة على النتائج للباب ٢٩ غير مرض ولا يتناسب مع حجم التغيرات التنظيمية الجارية، أو الموارد اللازم توفيرها. وغالبا ما يتم تحميلها من العروض السابقة لشعبة خدمات المعلومات و التكنولوجيا ولا تقدم معلومات كاملة عن السلطة التشريعية للبرنامج وولاياته، أو تفسر بما فيه الكفاية التغيرات الهيكلية التي تمت بالفعل أو المخطط لها. ولا ينعكس برنامج عمل المكتب المنشأ حديثا بشكل واف في الإطار المنطقي، مع الأهداف المحددة بوضوح والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز والأنشطة والنواتج. وفي حين تدرك اللجنة أن المكتب ربما قد واجهته بعض المصاعب، نظرا لتوقيت اعتماد قرار الجمعية العامة، والفترة الزمنية الطويلة اللازمة لإعداد وثيقة الميزانية، فإنها ترى أنه كان يمكن إيلاء اهتمام خاص لمواءمة صياغة الأطر المنطقية بشكل وثيق مع عمل المكتب. فعلى سبيل المثال، لا يوجد ذكر للأنشطة والنواتج ذات الصلة بتنفيذ الاستراتيجية الجديدة، التي ينبغي أن تُقدم إلى الجمعية العامة في التقارير المقبلة من قبيل الاستعراض الهيكلي لجميع وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة، وحصص شامل للقدرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة، ومقترحات ترشيد وتنسيق عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهياكلها، والتمثيل الكمي لتحقيق مكاسب في الكفاءة تتحقق من تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الفقرة ١٠، الباب الأول، قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٦٢).

ثامنا - ١٠٩ كما وجدت اللجنة الاستشارية عدة حالات لأوصاف غامضة ومربكة لمؤشرات الإنجاز، التي لا تسهم في التوصل إلى فهم واضح لما هو المقصود تحقيقه. وعلى سبيل المثال، التقدم المحرز في الإنجاز المتوقع، في الجدول ٢٩-١١، (أ) وقد جاء فيها "تحسين قدرات المنظمة في مجال إدارة الخدمات وتقديمها" يقاس بمؤشر الإنجاز "زيادة عدد الخدمات الآلية"، مع هدف أن يجري أتمتة خدمتين من هذه الخدمات خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وبالمثل، تقدم النواتج في بعض الحالات (مثلا، البرنامج الفرعي ٦) في إطار مجموعات عامة مثل "السياسات" ولا تقدم معلومات محددة بشأن المنتجات التي سيتم تحقيقها. وقد علقت اللجنة على عدم كفاية "زيادة عدد الاجتماعات" كمؤشر للإنجاز المتوقع "تعزيز تماسك السياسات" تحت عدة أبواب من الميزانية، والذي طبق أيضا في إطار عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة. وتوصي اللجنة بأن يعيد المكتب النظر في الإطار المنطقي

بغية مواءمته مع عمل المكتب وذلك لتوفير انعكاس شامل وهادف ومحدد لأهداف البرنامج وإنجازاته المتوقعة وأنشطته ونواتجه.

دور المكتب وهيكله

ثامنا - ١١٠ تقوم الاستراتيجية الشاملة التي اعتمدها الجمعية العامة لتلبية احتياجات الأمانة العامة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مدى السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، على قيادة مركزية قوية لإنشاء وتنفيذ معايير وأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظمة، مع اعتماد نهج لامركزي للعمليات. وتهدف إلى معالجة حالة التجزئة الراهنة بين برامج وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحقيق التنسيق والتماسك الفعال في إدارة أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظمة. وفي هذا السياق، تتمثل المهام الرئيسية لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحديد الاتجاه الاستراتيجي العام للمنظمة، وتخطيط وتنسيق أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظمة، وتوفير نظم المؤسسات والبنية التحتية، وممارسة قدر أكبر من الرقابة على برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنيتها التحتية واستثماراتها على نطاق المنظمة. وسيقوم المكتب بتوطيد المهام "الاستراتيجية" أو المركزية التي تؤديها وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة، في حين تقوم وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللامركزية في إدارات الأمانة العامة والمكاتب خارج المقر بمواصلة توفير النظم على مستوى الإدارات والتعامل مع القضايا المحلية استنادا إلى المعايير التنظيمية، مع الإبقاء على مستوى كبير من السلطة والموارد. كما يقدم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والدعم للإدارات والمكاتب بالمقر (انظر الفقرات ٢٣-٢٦، A/63/487).

ثامنا - ١١١ وتلاحظ اللجنة الاستشارية اعتماد إطار استراتيجي منقح من قبل لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها التاسعة والأربعين (انظر A/64/16) في ضوء الجوانب البرنامجية للتنقيح الناجمة عن إنشاء مكتب لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسترفع توصيات لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة في وقت نظرها الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وسترفق أية تغييرات موصى بها اعتمدها الجمعية بقرارها عن مسائل بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة.

ثامنا - ١١٢ ويرد الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في وثيقة الميزانية. وزودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بخريطة تنظيمية أكثر تفصيلا،

تم استنساخها في نهاية هذا الباب، تبين هيكل الوظائف لفرادى الأقسام في إطار الخدمات الأساسية.

ثامنا - ١١٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هيكل المكتب يتماشى في معظمه مع وظائف البرامج الفرعية للإطار الاستراتيجي في أن دائرة الإدارة الاستراتيجية مسؤولة عن الإدارة الاستراتيجية والتنسيق (البرنامج الفرعي ٥) وشعبة إدارة البرنامج مسؤولة عن العمليات (البرنامج الفرعي ٦).

ثامنا - ١١٤ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن معظم أنشطة شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السابقة أدرجت في إطار البرنامج الفرعي ٦، في حين أن الأنشطة الجديدة الناجمة عن اعتماد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستنفذ من خلال البرنامج الفرعي ٥. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة بأن وحدة خدمات عملاء جديدة ومكتب لإدارة المشاريع قد أنشئا في دائرة الإدارة الاستراتيجية. وتهدف وحدة خدمات العملاء إلى تحقيق فهم أفضل لاحتياجات وأولويات الإدارات والمكاتب التابعة للأمانة العامة، وتقديم الدعم لها في تحقيق أهداف برامج عملها. وسيقوم مكتب إدارة المشاريع بتنسيق إدارة واستثمار المحافظ الاستثمارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإضفاء الصبغة المركزية عليها. وسيعتمد في المستقبل القريب مشروع مؤسسات وأداة لإدارة المحافظ "ePortfolio" لدعم مكتب إدارة المشاريع في مجال جمع وإدارة مخزون المشاريع الاستثمارية الكبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن تقديم التقارير عن الوضع المالي لتسهيل عملية استعراض المشاريع.

ثامنا - ١١٥ ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٣، تقوم لجنة توجيهية يرأسها وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، بتنظيم مشروع تخطيط موارد المؤسسات. ويرفع مدير المشروع تقاريره إلى رئيس اللجنة التوجيهية بشأن العمليات التجارية، وإلى كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات بالنسبة لمسائل إدارة المشاريع والتكنولوجيا اليومية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في المخطط التنظيمي لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوارد في وثيقة الميزانية، يمثل مشروع تخطيط موارد المؤسسات كيانا تابعا لمكتب كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات من خلال علاقة تسلسل المسؤولية الإدارية غير المباشرة. وقد علقت اللجنة على الهيكل الإداري لمشروع تخطيط موارد المؤسسات في الفصل الأول أعلاه.

الاستعراض الهيكلي لوحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة
ثامنا - ١١٦ أعرب الأمين العام، في تقريره عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات، عن اعتزامه إجراء استعراضات هيكلية لجميع وحدات تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات في جميع أنحاء العالم بغية ترشيد ومواءمة عمليات تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات وهياكلها (انظر A/62/793 الفقرتين ٧٠ و ٨٣؛ و A/63/487 الفقرة ٤٠).
ولدى استفسار اللجنة الاستشارية عن حالة الاستعراض الهيكلي، أبلغت بأن البيانات بشأن
مستويات التوظيف في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومهام الوظائف والأصول وعبء
العمل قد تم جمعها من خلال استقصاء إلكتروني أرسل إلى جميع الإدارات والمكاتب
والبعثات في أواخر عام ٢٠٠٨. ويتبين من عينة من الإحصاءات على نطاق الأمانة العامة
من خلال الاستعراض، ما يلي:

عدد الأفراد الذين يؤدون وظائف أو أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الاستشاريون والمقاولون	٣ ٦٨٥
عدد البرامج التطبيقية	٢ ٨٦٤
عدد مراكز البيانات، بما فيها غرف الخوادم	١٠٧
عدد خوادم الحاسوب	٣ ٧٩٤
عدد تيرابايت تخزين البيانات	١ ١٦٠,٣
عدد الحواسيب المكتبية والمحمولة	٨١ ١٧١
عدد الأجهزة المحمولة (مساعد رقمي شخصي، هاتف خلوي، جهاز استدعاء)	٧٦ ٤٤١
عدد المقسمات الفرعية الخاصة (البدالات)	٥٠٦
عدد مكاتب مساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٤٤

ثامنا - ١١٧ يبين الجدول أدناه توزيع موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالأمانة العامة حسب الإدارة أو المكتب، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

الجدول الثامن - ١٠

موظفو الأمانة العامة المكرسون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

الإدارة أو المكتب	مدير فني	موظف ميدانية/موظفو مشاريع	موظفو خدمة عامة	إجمالي الموظفين الدوليين	الرتبة المحلية	المتطوعو الأمم المتحدة	المركز الدولي للحساب الإلكتروني	متعاقدون	المجموع
إدارة الشؤون الإدارية (شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات، وغيرها)	٥	١١٥	٩٧	٢١٧		٣٠	٨٢		٣٢٩
إدارة الدعم الميداني و البعثات الميدانية	١	١٠٣	٦٠٦	٧١٥	١٠٥٧	٢٤٥	٢٥٥	٤١٠	٢ ٦٨٢
الإدارات الأخرى بالمقر	١	٤٤	٦٠	١٠٥					١٠٥
اللجان الإقليمية	٤٠	٣	٧٨	١٢١	٦١			٦٣	٢٤٥
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	٧	٢٤		٣١	٢٣		١١		٦٥
المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة	١٠		٥٩	٦٩					٦٩
مكتب الأمم المتحدة في جنيف	٣٣		٥٥	٨٨				١٤	١٠٢
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	١١		٣٨	٤٩				١١	٦٠
مكتب الأمم المتحدة في فيينا و مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	١	٨	٥	٧٥	٨٩	٢	٣٥		١٢٦
المجموع	٨	٣٧١	٦٣٨	٤٦٧	١ ٤٨٤	١ ١٤٣	٢٤٥	٥٨٠	٣ ٧٨٣

ثامنا - ١١٨ أوضح المكتب أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة الاستقصائية أكدت على ارتفاع مستوى التجزئة وأوجه القصور المحتملة، على النحو الذي نوقش في تقرير الأمين العام (A/62/793)، وأنه قد تحددت ثلاثة مجالات واسعة للتحسين لاتخاذ إجراء علاجي، كما يلي: (أ) على المستوى التنظيمي، من خلال تدابير من قبيل إدماج وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتغيرات في هيكلها ومستويات توظيفها؛ (ب) في مجال إدارة البنية التحتية، على سبيل المثال من خلال تبسيط عمليات البنية التحتية وتوحيدها؛ و (ج) في مجال تطوير التطبيقات وصيانتها، من خلال القضاء على النظم الزائدة عن الحاجة من جملة أمور. ويعتزم المكتب المضي قدما في تنفيذ التحسينات التي تقع ضمن اختصاص الأمين العام، من قبيل تبسيط إجراءات العمل، بالتعاون مع الوحدات المعنية، وذلك رهنا بتأييد الإدارة العليا للأمانة العامة، وتوافر الموارد اللازمة. ومع ذلك، ستقدم مشاريع التحسينات التي تستتبع إجراء تغييرات في مستويات التوظيف أو تغييرات كبيرة في برامج العمل في سياق التقرير عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي ستقدم

إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين (عملاً بالفقرة ١٠، الجزء الأول، قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٣).

ثامناً - ١١٩ تلاحظ اللجنة الاستشارية المعلومات التي تلقتها بشأن نتائج الاستعراض الهيكلي، وتتطلع إلى عرض النتائج والمقترحات المبنية عنه. وتتوقع اللجنة أن يتضمن العرض معلومات دقيقة ومحددة كمياً عن المكاسب في مجال الكفاءة المتوقعة من تنفيذ الاستراتيجية الجديدة، بما في ذلك عن طريق تدابير من قبيل القضاء على التطبيقات والعمليات المتكررة والمزدوجة، والدعم الأكثر فعالية من حيث التكلفة لنظم المعلومات، وتوطيد مكاتب الخدمة، وتعزيز القدرة على الاستفادة من وفورات الحجم في شراء منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/62/793، الفرع الخامس). وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحديد الموارد التي يمكن الإفراج عنها وإتاحتها لإعادة نقلها عن طريق هذا الإدماج.

ثامناً - ١٢٠ تدرك اللجنة الاستشارية أن وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبعض المكاتب والإدارات، بما في ذلك على سبيل المثال مكتب إدارة الموارد البشرية ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات وإدارة شؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات، توفر في الوقت الراهن النظم والخدمات على نطاق الأمانة العامة. وينبغي دراسة هياكل وقدرات وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحديد التوزيع الأمثل لقدراتها تلبيةً للاحتياجات على نطاق المنظمة والإدارات. وتؤكد اللجنة على أن هذه العملية عامل رئيسي لتحقيق المكاسب المتوقعة من الكفاءة والاتساق العام.

تكاليف خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

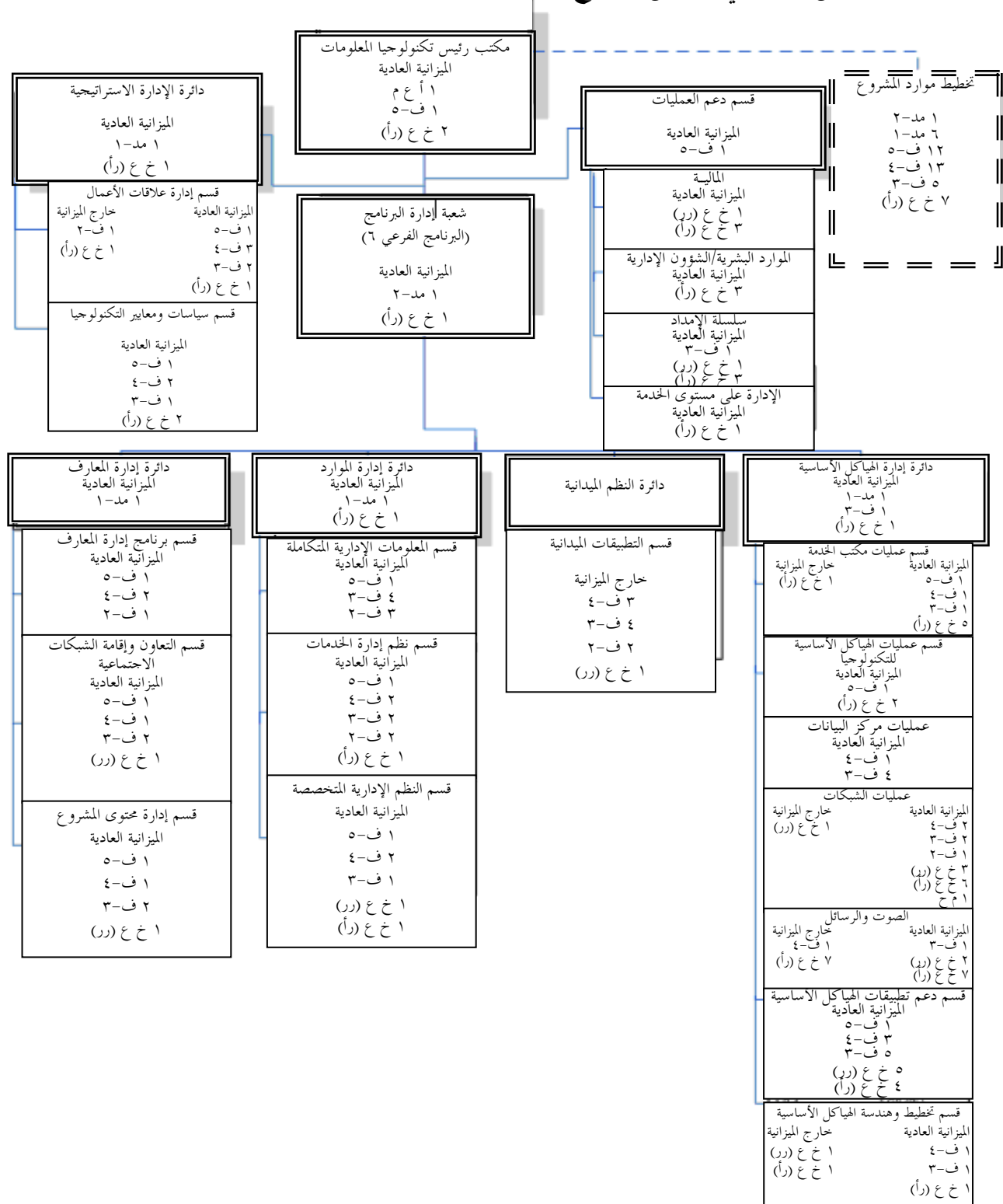
ثامناً - ١٢١ يشير الأمين العام، في مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (Introduction) A/64/6، الفقرة ٧٢، وانظر أيضاً الفقرة ٥٩ أعلاه، إلى أن مقترحات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ تعكس الاحتياجات الجارية والمشاريع المخطط لها لفترة السنتين المقبلة، وكذلك ارتفاع رسوم بعض خدمات تكنولوجيا المعلومات التي يوفرها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإدارات والمكاتب في إطار اتفاقات مستوى الخدمات.

ثامناً - ١٢٢ ولدى الاستفسار عن الأسباب التي أدت إلى ارتفاع رسوم الخدمة، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تعديلات الأسعار تعكس التكاليف الفعلية لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقدمة إلى الإدارات والمكاتب بالقر، وأنها تحدت على أساس استعراض شامل للتكلفة، الذي أظهر زيادات في تكاليف بعض الخدمات وخفض التكاليف

بالنسبة لخدمات أخرى، بالمقارنة مع المعدلات المطبقة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وجرى الاستعراض في سياق إعداد تعليمات الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، تضمن توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقترحة في إطار فرادى أبواب الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بعض الخدمات التي دعمها من قبل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن رسوم الشبكة، التي لم تُقدم بصورة منهجية في التقارير المقدمة من فرادى الإدارات العميلة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأبلغت اللجنة مع ذلك أن رسوم الشبكة حُملت بالكامل على كل من الإدارات والمكاتب خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وسوف تنعكس في تقارير الأداء ذات الصلة. وبالإضافة إلى التعديلات في الأسعار التي جرت في مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، جرى تقديم قائمة جرد كاملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المركزية إلى جميع الإدارات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، مما يسمح لها باستعراض واستكمال احتياجاتها من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشدد اللجنة على الحاجة إلى توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأكثر فعالية من حيث التكلفة، فضلا عن التسعير الدقيق للتكاليف الحقيقية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تُقدم للإدارات المتعاملة معلومات شفافة على أساس حساب تكاليف تلك الخدمات. وتطلب اللجنة أن تتضمن مقترحات الميزانية المقبلة توضيحات عن أية تغييرات في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الهيكل التنظيمي المفصل وتوزيع الوظائف لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١



الجزء التاسع الرقابة الداخلية

الباب ٣٠ الرقابة الداخلية

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٣٠٠ ٢٥٢ ٤٠ دولار ^(أ)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٧٠٠ ٤٨٢ ٣٧ دولار
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٤٠٠ ٦٨٩ ٦٢ دولار ^(ب)
يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.	
(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.	
(ب) تعكس الأرقام المنقحة القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في قرارها ٢٨٧/٦٣.	

تاسعا - ١ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ٣٠، قبل إعادة تقدير التكاليف، تبلغ ٣٠٠ ٢٥٢ ٤٠ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٦٠٠ ٢٧٦٩ ٢ دولار، أو ٧,٤ في المائة، مقارنة مع فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

تاسعا - ٢ وتعزى الزيادة بصورة رئيسية إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالوظائف والتي تبلغ ٣٠٠ ١٧٩ ٥ دولار زيادة عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وقدرها ٦٠٠ ٤٣١ ٢٩ دولار، والناجمة عن الأثر المتأخر لـ ٢٧ وظيفة اعتمدت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٩ في إطار البرنامج الفرعي ١، المراجعة الداخلية للحسابات؛ و ١٦ في إطار البرنامج الفرعي ٣، التحقيقات؛ و ٢ في إطار دعم البرنامج)، فضلا عن التحويل المقترح لتسع وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة في إطار البرنامج الفرعي ٢، التفتيش والتقييم، إلى وظائف ثابتة. والانخفاض الصافي في الموارد غير المتعلقة بالوظائف، والبالغ ٧٠٠ ٤٠٩ ٢ دولار، يعزى أساسا إلى انخفاض الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة والاستشاريين، وتقلبه جزئيا زيادات تحت بند الخدمات التعاقدية وبند مصروفات التشغيل العامة. ومن حيث عناصر البرنامج، تتعلق الزيادة أساسا بالاحتياجات الإضافية في إطار برنامج العمل، وهي المتعلقة بالبرنامجين الفرعيين ١ و ٣، اللذين يعكسان زيادة قدرها ٤٠٠ ١٠١٩ ١ دولار و ٣٠٠ ٤٢٨ ١ دولار على التوالي.

تاسعا - ٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة قدمت، وفقا للفقرة ٢ (د) من اختصاصاتها (انظر قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٦١، المرفق)، تقريراً عن استعراضها للميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (انظر A/64/86). وقد اجتمعت اللجنة الاستشارية، وتبادلت وجهات النظر في هذا الصدد مع أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

تاسعا - ٤ وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة أنشأت مكتب خدمات الرقابة الداخلية بغرض مساعدة الأمين العام على الاضطلاع بمسؤولياته في مجال الرقابة الداخلية فيما يخص موارد المنظمة وموظفيها، من خلال الرصد والمراجعة الداخلية والتفتيش والتقييم والتحقيق (انظر قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء، الفقرات ٥ (ج) '١' - '٤'). وتؤكد اللجنة مجدداً الأهمية التي توليها لدور المكتب باعتباره هيئة للرقابة الداخلية ومسؤوليته في دعم الإدارة في جهودها الرامية إلى تحسين أداء الأمانة العامة، وتشدد مرة أخرى على "وجوب تعاون المكتب والإدارة، حيث تضطلع الإدارة بالمسؤولية عن تقييم المخاطر وإدارتها، في حين يقدم المكتب للإدارة الضمان والدعم الموضوعيين في هذه العملية" (انظر A/61/605، الفقرة ٦٩؛ وقرار الجمعية العامة ٢٤٥/٦١).

تاسعا - ٥ ويورد الجدول التاسع-١ أدناه موجزا لوظائف الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واقتراحات الأمين العام بشأن وظائف الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويبين الجدول أيضاً الوظائف الممولة من خارج الميزانية، والمقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول التاسع - ١
الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	١١٤	١ وأ ع؛ ٢ مد-٥؛ ١ مد-١٣؛ ٥ ف-٢٩؛ ٤ ف-٢٠؛ ٣ ف-١١؛ ١ ف-١/٢؛ ٩ خ ع (رر)؛ ٢٣ خ ع (رأ)؛ ١ ر م
المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	١٢٣	١ وأ ع؛ ٣ مد-٥؛ ١ مد-١٣؛ ٥ ف-٢٩؛ ٤ ف-٢٣؛ ٣ ف-١٥؛ ١ ف-١/٢؛ ٩ خ ع (رر)؛ ٢٤ خ ع (رأ)؛ ١ ر م
المحولة	٩	١ مد-٢؛ ٣ ف-٣؛ ٤ ف-١/٢؛ ١ ف-٣؛ ١ خ ع (رأ)؛ ممولة من المساعدة المؤقتة العامة
الموارد الخارجة عن الميزانية		
المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	١٤٤ ^٥	٢ مد-١؛ ١٦ ف-٥؛ ٥٣ ف-٤؛ ٣٣ ف-٣؛ ١ خ ع (رر)؛ ١٨ خ ع (رأ)؛ ٤ ر م؛ ١٧ خ م

(أ) يعدل عدد الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية المعلومات الواردة في الجدول ٣٠-٥ من الوثيقة A/64/6 (Sect. 30) ليعكس مقررات الجمعية العامة في قرارها ٢٨٧/٦٣، الذي يتضمن الموافقة على ٩٩ وظيفة من حساب الدعم (١ مد-١، ١١ ف-٥، ٣٦ ف-٤، ٢٣ ف-٣، ١ خ ع/رر، ٦ خ ع/رأ، ١١ خ م، ٤ ر م).

تاسعا - ٦ زوّدت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بالخريطة التنظيمية المستنسخة في نهاية هذا الباب، وتنقح فيها المعلومات الواردة في الجدول ٣٠-٥ والخريطة التنظيمية المتصلة به الواردة في وثيقة الميزانية، بما في ذلك استكمال لتوزيع الوظائف حسب مصدر التمويل في مختلف الهيئات التابعة للمكتب، مع مراعاة قرار الجمعية العامة ٢٨٧/٦٣ بشأن حساب دعم عمليات حفظ السلام.

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

تاسعا - ٧ تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت أن تملأ الشواغر في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بوصفها مسألة ذات أولوية (القراران ٢٦٥/٦٣ و ٢٨٧/٦٣). وأُبلغت اللجنة بأنه تم الإعلان للمرة الثانية عن وظيفة مدير التحقيقات وأن الاختيار جرى بالفعل وأُبلغ إلى الأمين العام. وجرى نشر الإعلان عن الوظائف الشاغرة المتصلة بوظائف بالرتبة مد-٢ لشعبة مراجعة الحسابات الداخلية وشعبة التفتيش والتقييم. وتشدد اللجنة على أهمية شغل مناصب المديرين في مكتب خدمات الرقابة الداخلية على

وجه الاستعجال، نظرا للمهام القيادية والإدارية التي يضطلعون بها، فضلا عن دورهم في ضمان أن يتمكن المكتب من أن يؤدي المهام الموكلة إليه بكفاءة وفعالية.

البرنامج الفرعي ٢، التفتيش والتقييم

تاسعا - ٨ يقترح تحويل تسع وظائف من المساعدة المؤقتة العامة (١ مد-٢، ٣ ف-٣، ٤ ف-٢، ١ خ ع - رأ) إلى وظائف ثابتة، لتيسير التنفيذ الفعال لبرنامج العمل والأنشطة المخططة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠ (A/64/6 (Sect. 30)، الفقرتان ٣٠-٢٢ و ٣٠-٢٣). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن خطة العمل المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠ تشمل تغطية كاملة لبرنامجين كبيرين (إدارة الشؤون الإدارية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، وأربعة تقييمات مواضيعية، وإجراء ما مجموعه ١٤ عملية تفتيش لنظم الرصد والتقييم على مستوى البرنامج، وإجراء ٣ استعراضات تجري كل ثلاث سنوات وفقا للتكليف.

تاسعا - ٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية وافق على تقييم جدوى الاقتراح الذي قدمته اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بالنظر في اعتماد نهج لتقييم المخاطر على مستوى البرنامج الفرعي، بدلا من النهج الحالي الذي ينفذ على مستوى البرنامج. وكما أشارت اللجنة الاستشارية المستقلة، فإن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يمكنه من خلال هذا النهج الاستفادة على نحو أكثر فعالية من موارده في مجال التقييم، من خلال تحديد البرامج الفرعية التي هي عرضة لخطر عدم تحقيق الولايات، وتقييم تلك البرامج الفرعية ذات المخاطر العالية بأولوية أعلى مما تستلزمه دورة تقييمها على مستوى البرنامج (A/64/86، الفقرة ١٧).

تاسعا - ١٠ ولذلك، توصي اللجنة الاستشارية بقبول تحويل ثلاث وظائف إلى وظائف ثابتة (١ مد-٢، ١ ف-٢، ١ خ ع - رأ) في الوقت الحالي. وينبغي الاستمرار في تمويل الوظائف الست المتبقية (٣ ف-٣، و ٣ ف-٢)، في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

البرنامج الفرعي ٣، التحقيقات

تاسعا - ١١ تغطي الموارد من الموظفين المقترحة في إطار البرنامج الفرعي ٣ للفترة ٢٠١١-٢٠١٠ وتبلغ ١٠ ٠٩٩ ٧٠٠ دولار تكاليف استمرار ٣٥ وظيفة (٢٧ من الفئة الفنية و ٧ من فئة الخدمات العامة و ١ من الرتبة المحلية). وترجع الزيادة التي تبلغ ٨٠٠ ٢٢٤١ دولار عن الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، في معظمها، إلى الأثر المتأخر لـ ١٦ وظيفة اعتمدت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتعكس تعديلات ملاك الموظفين

نقل ٧ وظائف في إطار البرنامج الفرعي، بما في ذلك نقل ٣ وظائف من نيروبي إلى نيويورك (٢-ف-٤ و ١-ف-٣) و ٣ وظائف من فيينا إلى نيويورك (١-ف-٣ و ٢-ف-٢) ووظيفة واحدة من فيينا إلى نيروبي (١-ف-٢). وكما هو مبين في وثيقة الميزانية، تراعي عمليات النقل المقترحة مقترحات الأمين العام بشأن تعزيز التحقيقات (انظر A/62/582 و Corr.1، وقرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٣). وقد أشارت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٥/٦٣ إلى اعتزام الأمين العام نقل عبء الحالات المتبقية لدى فرقة العمل المعنية بالمشتريات إلى شعبة التحقيقات في بداية عام ٢٠٠٩، وطلبت إليه أن يكفل أن تكون لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية الخبرة والقدرة على إجراء تحقيقات فعالة في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء التصرف في الشراء (انظر A/64/6 (Sect.30)، الفقرة ٣٠-٣٠).

تاسعا - ١٢ وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام قدم اقتراحات في سياق ميزانية حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ عكست مبادراته بشأن تعزيز وظيفة التحقيق، بما في ذلك إعادة الهيكلة المقترحة لشعبة التحقيقات (انظر A/63/767 و Corr.1، الفقرات ٧٠٢-٧١٨). وأيدت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية مقترحات الأمين العام (انظر A/63/703 و A/63/841).

تاسعا - ١٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية، مع ذلك، أن الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٧/٦٣ قررت أن لا تطبق الهيكل المقترح، وأن تعين مراكز للتحقيقات في نيروبي وفيينا ونيويورك كمشروع تجريبي اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. كما طلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا أوليا عن حالة تنفيذ هذا المشروع التجريبي في الجزء الثاني المستأنف من دورتها الخامسة والستين، وتقريراً شاملاً، في سياق ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢، بهدف اتخاذ قرار بشأن إعادة تشكيل شعبة التحقيقات، بما في ذلك المعلومات المطلوبة في الفقرات ٤٠ (أ) إلى (هـ) من القرار. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى اللجنة الاستشارية أن تطلب إلى مجلس مراجعي الحسابات إجراء مراجعة لتنفيذ المشروع التجريبي دون المساس بدور اللجنة الاستشارية المستقلة، وتقديم تقرير بشأنه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين المستأنفة الثانية.

تاسعا - ١٤ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن شعبة التحقيقات تميز بين نوعين من الحالات: حالات الاستغلال والإيذاء الجنسيين، والحالات المالية والاقتصادية والإدارية. وأبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، بأن مجموع عدد الحالات في شعبة التحقيقات، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، شمل ٣٣٦ حالة موزعة على النحو التالي: ٩٥ حالة في المقر

بنيويورك، و ٣٨ حالة في فيينا، و ١٦٤ حالة في نيروبي. يضاف إلى ذلك ٣٩ حالة محولة من فرقة العمل السابقة المعنية بالمشتريات، ولم تبت في توزيعها بعد لجنة تلقي الحالات. يمكن خدمات الرقابة الداخلية. وزُودت اللجنة أيضا بمعلومات تشير إلى عدد الحالات مصنفا حسب الفئة ومصدر التمويل (انظر الجدول التاسع-٢).

الجدول التاسع - ٢

عدد قضايا التحقيقات حسب الفئة

(في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩)

الفئة	مجموع الحالات		الحالات المتعلقة بحفظ السلام		الحالات الأخرى	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الشؤون المالية	٥٢	١٥	٣٠	٥٨	٢٢	٤٢
الجرد/الأصول	١١	٣	٨	٧٣	٣	٢٧
الإدارة	١٨	٥	١٣	٧٢	٥	٢٨
الموظفون	١١٧	٣٥	٣١	٢٦	٨٦	٧٤
المشتريات	٨٠	٢٤	٥٢	٦٥	٢٨	٣٥
الفئة المتعلقة بالبرامج	٣	١	٢	٦٧	١	٣٣
الاستغلال الجنسي	٥٥	١٦	٥٣	٩٦	٢	٤
التحرش الجنسي	-	صفر	-	صفر	-	صفر
التحقيقات الجارية المفتوحة	٣٣٦	١٠٠	١٨٩	٥٦	١٤٧	٤٤

تاسعا - ١٥ استنادا إلى المعلومات المقدمة بخصوص عدد الحالات وتوزيع الوظائف (انظر أيضا الخريطة التنظيمية في نهاية هذا الباب)، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن القدرة التحقيقية في نيويورك تتألف مما يبلغ مجموعه خمسة محققين: ثلاث وظائف ممولة من الميزانية العادية (١ ف-٤ و ٢ ف-٣) واثنان من وظائف المساعدة المؤقتة العامة الممولة في إطار حساب الدعم (٢ ف-٤). ومن شأن هؤلاء المحققين الخمسة، قبل إعادة التوزيع المقترحة في إطار الميزانية العادية الواردة في وثيقة الميزانية، معالجة عدد من الحالات مجموعه ٩٥ حالة (١٩ حالة لكل محقق، بالمقارنة مع الرقم القياسي وهو من ٨ إلى ١٠ حالات لكل محقق). وتؤدي الوظائف الثابتة والمؤقتة الباقية في المكتب وظائف أخرى ذات صلة (مدير ونائب مدير، وممارسون مهنيون، ومدرّب، وخبراء في الطب الشرعي).

تاسعا - ١٦ ويضم مكتب فيينا ١٧ محققا: ٩ وظائف (٢ ف-٤ و ٣ ف-٣ و ٤ ف-٢) ممولة من الميزانية العادية، و ٨ وظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة

(١ ف-٤ و ٧ ف-٣) تمول في إطار ميزانية حساب الدعم، ومن شأنهم معالجة حالات مجموعها ٣٨ حالة (حالتان تقريبا لكل محقق). ويؤدي باقي الموظفين مهام أخرى ذات صلة.

تاسعا - ١٧ ويضم مكتب نيروبي ١٢ محققا: ٣ وظائف من الميزانية العادية (٢ ف-٤ و ١ ف-٣)، و ٩ وظائف من المساعدة المؤقتة العامة (١ ف-٥ و ٢ ف-٤ و ٦ ف-٣) ممولة من حساب الدعم، يتناولون ما مجموعه ١٦٤ حالة (ما يقرب من ١٣ حالة لكل محقق)؛ ويؤدي بقية الموظفين مهام ذات صلة (نائب المدير، ومديرون العمليات، وخبير في الطب الشرعي). وتذكر اللجنة الاستشارية بأن المكتب يشمل أيضا ثلاثة محققين (٢ ف-٤ و ١ ف-٣) تمول وظائفهم من ميزانية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

تاسعا - ١٨ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الميزانية العادية المقترحة تعكس رأي الأمين العام الذي مفاده أن نيويورك هي المقر المناسب للقدرة التحقيقية، وذلك لوجود جهات التحاور المعنية وذات الصلة بشؤون الإدارة (الجمعية العامة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الاستشارية المستقلة)، والإدارة (وكيل الأمين العام لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، والمكتب التنفيذي، والمدراء)، والدعم التشغيلي (قسم الممارسات المهنية، ووحدة البرنامج، وخدمات الطب الشرعي)، وكذلك العوامل الإضافية المشار إليها في الفقرة تاسعا - ١٩ أدناه. وأبلغت اللجنة أيضا بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية بنيويورك يقدم خدمات الدعم التشغيلي، مثل ضمان الجودة، ووضع السياسات، والدعم القانوني، والفحص الطبي الشرعي، وكذلك الاضطلاع بجميع مهام البرامج والميزانية والمهام الإدارية المتعلقة بإدارة شعبة التحقيقات عموما. وعلاوة على ذلك، فإن الميزانية المقترحة تعكس الزيادة في عدد حالات التحقيق في نيويورك بنسبة ٨٠ في المائة تقريبا على مدى السنوات الخمس الماضية، وهو ما يعني أن نيويورك يوجد بها ما يزيد بنسبة ١٠٠ في المائة عما يوجد في فيينا من الحالات قيد التحقيق في أي وقت معين.

تاسعا - ١٩ والتمست اللجنة الاستشارية توضيحا من المكتب عن السبب الذي يستدعي وجود القدرة التحقيقية في نيويورك، في حين أن العديد من التحقيقات في الحالات المالية والاقتصادية والإدارية تتركز في الميدان أو في المكاتب خارج المقر. وأبلغت اللجنة بأن التحقيقات في مثل هذه الحالات، مع أنها تنشأ في الميدان، تشتمل على معاملات كبيرة في المقر، مما يتطلب مراجعة وتحليل السجلات المالية، وتقييم وثائق الشراء والرقابة، وإجراء مقابلات مع المسؤولين المعنيين بكامل سلسلة التوريد ابتداء من الطلب حتى الدفع، وتقييم المعلومات/السجلات مفتوحة المصدر المتصلة بالبائعين والفحص المقارن للبيانات مع الحالات

و/أو المصادر و/أو المعلومات الأخرى لتحديد المخالفات التي يمكن أن تدل على حدوث احتيال. ونظرا للعدد المحدود من التحقيقات في أوروبا، فإن فيينا ستكون في المقام الأول مكانا خارجيا لإجراء التحقيقات بالنسبة إلى أجزاء أخرى من العالم. وفي حين أن ذلك قد يكون فعالا من حيث التكلفة لإجراء التحقيقات في بعض المناطق، ولتوفير الدعم للتحقيقات التي تجريها المكاتب الأخرى، فإنه لا يستجيب لمطالب التحقيقات النمطية التي تنطوي على الحالات المالية والاقتصادية والإدارية التي قد تنشأ في الميدان، والتي تتأثر إلى حد كبير بالمعاملات في المقر.

تاسعا - ٢٠ وفيما يتعلق بالقدرة في نيروبي، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن التخفيض في وظائف الميزانية العادية، من خلال النقل المقترح لثلاث وظائف إلى نيويورك (انظر الفقرة تاسعا - ١١ أعلاه)، كانت تقابله زيادة أكبر في وظائف حساب الدعم، مما يعكس طبيعة الحالات عموما في إطار سلطة هذا المكتب، والتي تميل إلى أن تكون متصلة ببعثات حفظ السلام.

تاسعا - ٢١ وإذ تأخذ اللجنة الاستشارية بعين الاعتبار التزاماتها المبينة في الفقرات تاسعا - ١٤ إلى تاسعا - ٢٠ أعلاه، فإنها توصي بالموافقة على النقل المقترح لثلاث وظائف (١ ف-٣ و ٢ ف-٢) من فيينا إلى نيويورك، ووظيفة واحدة (٢ ف-٢) من فيينا إلى نيروبي، ووظيفة واحدة (٤ ف-٤) من نيروبي إلى نيويورك. ونظرا لعدد القضايا في نيروبي، توصي اللجنة بالإبقاء علىوظيفتين الآخرين (١ ف-٤ و ١ ف-٣) في نيروبي لدعم عبء العمل.

تاسعا - ٢٢ ونظرا لأن اللجنة الاستشارية أوصت أولا باستخدام المراكز الإقليمية للتحقيقات (A/56/887)، فقد تمسكت برأيها ومفاده أن التحقيقات، خلافا لعمليات مراجعة الحسابات، هي بطبيعتها مهمة تفاعلية يتم الاضطلاع بها كلما دعت الحاجة. وبالتالي فإن تحديد وتنسيق الموارد المتصلة بذلك هما بحكم طبيعتهما أمر خاضع للتغيير في ضوء الاحتياجات. وعلى سبيل المثال، تشير اللجنة إلى أن وظائف المحقق الإقليمي في فيينا تخدم في المقام الأول التحقيقات التي تشمل بعثات حفظ السلام في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا (انظر A/59/546). وقد انخفض عدد الحالات في الآونة الأخيرة، ويعزى ذلك أساسا إلى التغيرات في الاحتياجات ذات الصلة ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تاسعا - ٢٣ وتؤكد اللجنة الاستشارية على أهمية حسن سير عمل شعبة التحقيقات، كجزء من إطار الرقابة في المنظمة، وفقا لما قرره الجمعية العامة في قراراتها ٢١٨/٤٨ بء و ٢٨٧/٥٩. وأبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية اللجنة بأن التوزيع الحالي للقدرة

التحقيقية ليس هو التوزيع الأمثل لسير العمل في شعبة التحقيقات. ومن أجل توضيح المسائل ذات الصلة للجمعية العامة، قررت اللجنة الاستشارية، وفقا للبند ٧-٧ من النظامين الأساسيين والإداري الماليين للأمم المتحدة، أن تطلب إلى مجلس مراجعي الحسابات النظر في مسألة التنسيب والتوزيع الملائمين للقدرة التحقيقية في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مع مراعاة عبء العمل وفعالية التكاليف. وتتوقع اللجنة أن يكون مجلس مراجعي الحسابات قادرا على النظر في هذه المسألة بالذات، وتقديم تعليقاته بشأنها خلال الجزء المستأنف من الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وستدلي اللجنة بمزيد من التعليقات بشأن هذه المسألة بناء على الفحص الذي سيقوم به المجلس.

تاسعا - ٢٤ وتشير اللجنة الاستشارية أيضا إلى أن الجمعية العامة عهدت إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية في قرارها ٢٨٧/٦٣ بتنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بشأن التحقيقات (انظر A/63/703، الفقرات ٢٧-٢٩). وتأمل اللجنة في أن يتخذ المكتب إجراءات في هذا الصدد.

التوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

تاسعا - ٢٥ تعكس الموارد غير المتعلقة بالوظائف، المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وقدرها ٤٠٠ ٦٤١ دولار انخفاضا قدره ٧٠٠ ٤٠٩ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويرجع هذا الانخفاض في معظمه إلى حالات الانخفاض في تكاليف الموظفين الأخرى (٧٠٠ ٦٨٨ دولار) في إطار البرنامج الفرعي ٢، التفتيش والتقييم، في ضوء التحويل المقترح لتسع من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (انظر الفقرة تاسعا - ٨ أعلاه).

تاسعا - ٢٦ وتمثل الموارد المقترحة للاستشاريين والخبراء وقدرها ٧٠٠ ١٢٢ دولار انخفاضا قدره ٠٠ ٩٥٤ دولار، مقارنة بمبلغ ٧٠٠ ٠٧٦ دولار المعتمد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وينعكس هذا الانخفاض بصورة أساسية في إطار البرنامج الفرعي ١، المراجعة الداخلية للحسابات، وذلك بسبب الانتهاء من عمليات المراجعة بشأن ممارسات إدارة النقدية وسياسة المنظمة بشأن قبول الهدايا، فضلا عن وضع ميزانية لاحتياجات أخصائي لإدارة المخاطر تحت بند الخدمات التعاقدية، وليس بند الاستشاريين والخبراء للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، حيث يُعهد بهذا العمل تعاقديا إلى شركة استشارية بدلا من فرادى الاستشاريين (انظر الفقرة تاسعا - ٢٧ أدناه). وفي إطار البرنامج الفرعي ٢، التفتيش والتقييم، يعزى الانخفاض في المقام الأول إلى الانخفاض في الطلب على خدمات الخبراء المتخصصين في مواضيع محددة والأخصائيين المتخصصين في تقييم التدريب، فضلا عن سفر

الاستشاريين. وتعكس الموارد اللازمة للأثاث والمعدات أيضا انخفاض قدره ٨٠٠ ٣٥٢ دولار، بالمقارنة مع مبلغ ١٠٠ ٥٢٠ دولار المعتمد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويعزى ذلك أساسا إلى الاستبدالات والاقتناءات ذات الصلة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

تاسعا - ٢٧ ويقابل هذا الانخفاض في الموارد غير المتعلقة بالوظائف جزئيا زيادة تحت بند الخدمات التعاقدية تبلغ ٤٠٠ ٥٧٩ دولار على الموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وتبلغ ٣٠٠ ٥٩٤ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات تشمل تكلفة تراخيص البرمجيات ذات الملكية المسجلة في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة؛ البرنامج الفرعي ١، المراجعة الداخلية للحسابات، والبرنامج الفرعي ٣، التحقيقات. وتشمل الاحتياجات من الخدمات التعاقدية في إطار البرنامج الفرعي ١ أيضا التكاليف المتصلة بإجراء تقييم شامل لعمليات إدارة المخاطر في الأمانة العامة في نيويورك والمكاتب خارج المقر، وتكاليف خدمات المعالجة المركزية للبيانات، واتفاقات مستوى الخدمة للهياكل الأساسية وتكنولوجيا المعلومات للموظفين العاملين في جنيف ونيروبي. ويتم توفير التكاليف المتصلة باتفاقات مستوى الخدمة للموظفين في نيويورك مركزيا في إطار دعم البرنامج.

تاسعا - ٢٨ وتشمل احتياجات الخدمات التعاقدية في إطار البرنامج الفرعي ٣ (والتي تمثل زيادة قدرها ٤٠٠ ٢٤٦ دولار) مبالغ لتغطية نفقات اتفاقات خدمات تكنولوجيا المعلومات في فيينا ونيروبي، والموارد المتصلة بنقل البيانات السرية والمهمة بطريقة مؤمنة ومشفرة، وخدمات تجهيز البيانات لأغراض البحث في الحالات، واقتناء البرمجيات والتراخيص لمعالجة مواد الإثبات وإجراء تحليلات الطب الشرعي.

تاسعا - ٢٩ وتتعلق الزيادة الإجمالية وقدرها ٦٠٠ ١١٣ دولار في نفقات التشغيل العامة، مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وقدرها ٠٠٠ ٣٣٠ دولار، بالزيادة في تكاليف واستخدام خدمات الاتصالات (الهواتف والهواتف الخلوية وأجهزة المساعدة الرقمية الشخصية والتداول عن طريق الفيديو)، ويتركز معظمها تحت بند دعم البرنامج.

تاسعا - ٣٠ وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف تحت الباب ٣٠، الرقابة الداخلية، للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

تعليقات وتوصيات عامة

تاسعا - ٣١ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاعتماد المخصص لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للبرنامج الفرعي ١، المراجعة الداخلية للحسابات، يستخدم بوصفه خط الأساس للميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وأن خطة العمل للمراجعة الداخلية

لحسابات تحدد أولوياتها لتغطية المخاطر التي يمكن معالجتها ضمن مستوى معين من الموارد، مع تحديد الثغرات المحتملة عقب ذلك. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أجرى حتى الآن تقييمات للمخاطر لـ ٥١ من الإدارات/الكيانات، بالتشاور مع الإدارة. وعلى هذا الأساس، يتم تصنيف المخاطر إلى ثلاثة مجالات أساسية هي: (أ) عالية المخاطر (الإدارة الاستراتيجية والحوكمة، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة البرامج والمشاريع، والسلامة والأمن، والمشتريات وإدارة العقود)؛ (ب) متوسطة المخاطر (تكنولوجيا المعلومات، والإدارة المالية، واللوجستيات)؛ (ج) منخفضة المخاطر (إدارة الممتلكات والمرافق، وإدارة المؤتمرات والوثائق). وتلاحظ اللجنة أن نسبة عالية من الأنشطة التي جرى تقييمها قد حددت بوصفها مخاطر عالية.

تاسعا - ٣٢ وكما أشارت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، يتم تحديد مهام مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في إطار البرنامج الفرعي ١، على أساس تقدير "الخطر المتأصل" (A/64/86، الفقرة ١١). وهذه مخاطر عامة تواجهها أية منظمة دون أخذ أية عوامل مخففة في الاعتبار، أو بصرف النظر عن الضوابط الداخلية الفعالة. ويعترف مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن استخدام مفهوم الخطر المتأصل في عملية التقييم يعطي تقديرا مفرطا في التحفظ لمستوى المخاطر في أية منظمة، وهذا وإن كان مقبولا من أجل تحديد أولويات استخدام الموارد المتاحة، فليس ملائما كأساس لاقتراح المستوى الإجمالي للاحتياجات من الموارد.

تاسعا - ٣٣ وأبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية اللجنة الاستشارية بأن ذلك قد جرى، في الوقت الحاضر، نظرا لعدم وجود إطار مناسب أو ضوابط داخلية كافية للحد من المخاطر في المنظمة. لكن، بينما يجري استكمال سجلات المخاطر لتعكس "المخاطر المتبقية"، التي تعرف بأنها مستوى المخاطر المتبقية بعد أن تتخذ الإدارة إجراءات للحد من تأثير واحتمال وقوع حدث ضار، بما في ذلك أنشطة المكافحة عند التصدي للخطر، فمن المتوخى أن تنخفض نسبة المجالات العالية المخاطر.

تاسعا - ٣٤ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن شعبة مراجعة الحسابات الداخلية لم تغير النهج القائم على المخاطر الذي تتبعه، ولكنها تعمل حاليا على صقل منهجية تقييم المخاطر استنادا إلى الدروس المستفادة وملاحظات اللجنة الاستشارية المستقلة، لتعكس على نحو أفضل أنشطة المراقبة التي تقوم بها الإدارة للتخفيف من المخاطر. ونتيجة لذلك، ستتوفر للشعبة أدوات أفضل لتحديد أولويات موارد المراجعة الداخلية. وعلاوة على ذلك، فإنها تنوي الانتهاء من تحديث منهجية تقييم المخاطر بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، لتنفيذها اعتبارا من عام ٢٠١٠. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود المتواصلة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، وتشجعه على صقل منهجية تقييم المخاطر على وجه السرعة.

مكتب خدمات الرقابة الداخلية

الهيكل التنظيمي المفصل وتوزيع الوظائف لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠

[illegible]

الجزء العاشر الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل والمصروفات الخاصة

الباب ٣١ الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل

الاقتراح المقدم من الأمين العام (الميزانية الكاملة)	٣٧ ١٠٨ ٧٠٠ دولار ^(١)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٣٨ ٣٢٧ ٢٠٠ دولار
حصة الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	١٢ ٠٠٤ ٤٠٠ دولار ^(١)
حصة الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٢ ٤٥٥ ٤٠٠ دولار

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

عاشرا - ١ من المطلوب تخصيص موارد في إطار هذا الباب لثلاث من هيئات الأمم المتحدة الممولة تمويلًا مشتركًا بين الوكالات:

(أ) لجنة الخدمة المدنية الدولية وأمانتها؛

(ب) وحدة التفتيش المشتركة وأمانتها؛

(ج) أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بما في ذلك مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

عاشرا - ٢ وقُدمت الميزانيتان الكاملتان للجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة إلى الجمعية العامة، للنظر فيهما والموافقة عليهما وفقا للترتيبات المعمول بها. وتقدم الميزانية الكاملة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، بما في ذلك مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لأغراض العلم بها، في حين أن حصة الأمم المتحدة فيها مقدمة للموافقة عليها. ويشير الأمين العام إلى أنه نظرا إلى أن عملية التشاور في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين لم تكن قد اكتملت بعد في وقت صياغة مقترحات الميزانية، فإن وثيقة الميزانية تمثل موقف الأمم المتحدة بشأن مقترحات الميزانية للجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ الناتجة عن عملية الاستعراض الداخلية لمقترحاتها ومشاوراتها مع أمانتي لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة (انظر A/64/6 (Sect. 31)، الفقرة ٣١-٢).

عاشرا - ٣ وقدمت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في مذكرة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩، تعليقاتها على بيانات الميزانية الأصلية للجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة أن المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين لم يكن بوسعها قبول الزيادات في مستوى الميزانية المقترحة من قبل لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة، وأكدت ضرورة أن تستكشف جميع الهيئات سبلا للحفاظ على المستوى الحالي لميزانياتها عن طريق تنفيذ تدابير تؤدي إلى تبسيط وتنسيق العمليات التجارية، وعلى وجه التحديد العمليات المتعلقة بالسفر، وغير ذلك من التدابير لتحقيق وفورات في التكاليف.

عاشرا - ٤ وتلفت اللجنة الاستشارية الانتباه إلى ما يشترطه النظام الأساسي لكل من وحدة التفتيش المشتركة (المادة ٢٠) ولجنة الخدمة المدنية (المادة ٢١) بأن يضع الأمين العام كلا من ميزانيتي الهيئتين بعد التشاور مع لجنة التنسيق الإدارية (التي أصبحت الآن مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق). وفي هذا الصدد، فإن اللجنة تدعو أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى اتخاذ التدابير المناسبة لاستكمال المشاورات اللازمة في وقت مناسب يسمح بأن يأخذ الأمين العام النتائج في الاعتبار عندما يعد تقديراته للميزانية.

عاشرا - ٥ ويبلغ كامل الموارد المطلوبة للميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (شاملة الموارد المطلوبة للميزانية العادية) ٣٧ ١٠٨ ٧٠٠ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل انخفاضا قدره ١ ٢١٨ ٥٠٠ دولار، أي ٣,٢ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (المرجع نفسه، الجدول ٣١-٦). وتبلغ موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٣١ مبلغ ٤٠٠ ٠٠٤ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل انخفاضا قدره ٤٥١ ٠٠٠ دولار، أي ٣,٦ في المائة، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (المرجع نفسه، الفقرة ٣١-٣ والجدول ٣١-٥). وتلاحظ اللجنة أن الانخفاض الصافي في حصة الميزانية العادية للأمم المتحدة تحت هذا الباب يرجع إلى الآثار المجتمعة لانخفاض حصة الأمم المتحدة في احتياجات لجنة الخدمة المدنية وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، ومشروع المعايير المحاسبية الدولية؛ تقابله زيادة في حصة الأمم المتحدة في احتياجات وحدة التفتيش المشتركة.

لجنة الخدمة المدنية الدولية

الاقتراح المقدم من الأمين العام (الميزانية الكاملة)	١٧ ٨٣٦ ٦٠٠ دولار ^(١)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٨ ٣٦٠ ٠٠٠ دولار
حصة الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٦ ٩٥٦ ٣٠٠ دولار ^(١)
حصة الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٧ ١٦٠ ٣٠٠ دولار

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

عاشرا - ٦ يبلغ كامل الموارد المطلوبة للجنة الخدمة المدنية الدولية (شاملة الموارد المطلوبة للميزانية العادية) ١٧ ٨٣٦ ٦٠٠ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل انخفاضا قدره ٥٢٣ ٤٠٠ دولار، أي ٢,٩ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (المرجع نفسه، الجدول ٣١-٦).

عاشرا - ٧ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للجنة الخدمة المدنية الدولية في إطار الباب ٣١ تبلغ ٦ ٩٥٦ ٣٠٠ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل انخفاضا قدره ٢٠٤ ٠٠٠ دولار، أي ٢,٨ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (المرجع نفسه، الجدول ٣١-٥). ويلخص الجدول العاشر - ٢ الوظائف المشتركة التمويل المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ومقترحات الأمين العام بشأن هذه الوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وترد تفاصيل الوظائف المشتركة التمويل في المرفق الأول.

الجدول العاشر - ١

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	الميزانية الكاملة
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٤٧	١ مد-٢، و ٣ مد-١، و ٤ ف-٥، و ٩ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ٣ ف-١/٢، و ٣ خ ع (ر ر)، و ٢١ خ ع (ر أ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٤٧	١ مد-٢، و ٣ مد-١، و ٤ ف-٥، و ٩ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ٤ ف-١/٢، و ٣ خ ع (ر ر)، و ٢٠ خ ع (ر أ)
الجديدة	١	١ ف-٢
الملغاة	١	١ خ ع (ر أ)

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

عاشرا - ٨ يقترح الأمين العام إنشاء وظيفة بالرتبة ف-٢ لموظف معاون في شؤون نظم المعلومات ليعمل كمساعد لشؤون الشبكة العالمية، وإلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى) (المرجع نفسه، الفقرة ٣١-١٦). ويعكس الإنشاء المتزامن لوظيفة بالرتبة ف-٢ وإلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة نية لإضفاء الطابع المهني على الوظيفة. وبناء على المبررات التي قدمها الأمين العام، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء وظيفة بالرتبة ف-٢ وإلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى).

توصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

عاشرا - ٩ تعكس الميزانية الكاملة المقدرة للاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف والتي تبلغ ٢٠٠ ٨٨٥ ٥ دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، نقصانا صافيا قدره ٦٨٩ ٠٠٠ دولار عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن النقصان الصافي وقدره ٢٠٠ ٨٧٢ دولار في تكاليف الاستشاريين والخبراء و ٢٠٠ ٠٠٠ دولار في نفقات التشغيل العامة، يقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات تحت بند سفر الموظفين (١٥٠ ٠٠٠ دولار)، والخدمات التعاقدية (١٣٠ ٧٠٠ دولار)، وسفر الممثلين (١٠٢ ٥٠٠ دولار). وتوصي اللجنة بقبول اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

وحدة التفتيش المشتركة

الاقتراح المقدم من الأمين العام (الميزانية الكاملة)	١٢ ٥٦٣ ٧٢٠ دولار ^(١)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٢ ١٩٨ ٩٠٠ دولار
حصة الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٢ ٩٥٢ ٥٠٠ دولار ^(١)
حصة الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢ ٨٦٦ ٩٠٠ دولار

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

عاشرا - ١٠ يبلغ كامل الموارد المطلوبة للميزانية لوحدة التفتيش المشتركة (شاملة الموارد المطلوبة للميزانية العادية) ١٢ ٥٦٣ ٧٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٨٢٠ ٣٦٤ دولار، أو ٣ في المائة، مقارنة مع فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (المرجع نفسه، الجدول ٣١-٦). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن حصة الأمم المتحدة في التكاليف

المطلوبة في إطار الميزانية العادية لتلك الوحدة في إطار الباب ٣١ تبلغ ٢ ٩٥٢ ٥٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٨٥ ٦٠٠ دولار، أي ٣ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (المرجع نفسه، الجدول ٣١-٥). ويلخص الجدول العاشر - ٢ الوظائف المشتركة التمويل المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واقتراحات الأمين العام بشأن تلك الوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وترد تفاصيل الوظائف المشتركة التمويل في المرفق الأول.

الجدول العاشر - ٢

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتب	
الميزانية الكاملة		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠	١ — د-٢، و ٢ ف-٥، و ٧ ف-٣/٤، ١ ف-١/٢، ١ خ ع (ر ر)، و ٨ خ ع (ر أ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٢٠	١ — د-٢، و ٢ ف-٥، و ٧ ف-٣/٤، ١ ف-١/٢، ١ خ ع (ر ر)، و ٨ خ ع (ر أ)

عاشرا - ١١ الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف، المقدرة في الميزانية الكاملة بمبلغ ١٠٠ ٩٨٠ دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، تعكس زيادة قدرها ٩٥ ٠٠٠ دولار على الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذه الزيادة، التي تقع برمتها تحت بندي الاستشاريين والخبراء، ترجع إلى تقديم خدمات لاثنين من مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هما مشروع محتويات مواقع شبكة الإنترنت (٤٥ ٠٠٠ دولار) ومشروع نظام المتابعة القائم على أساس الإنترنت (٥٠ ٠٠٠ دولار).

عاشرا - ١٢ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الميزانية التي يقترحها الأمين العام لوحدة التفتيش المشتركة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

تعليقات عامة

عاشرا - ١٣ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الوحدة عرضت على الجمعية العامة إطارها الاستراتيجي الطويل الأمد للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ في سياق تقريرها السنوي (A/63/34). وقد سلمت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٢/٦٣ باضطلاع الوحدة بوضع نهج استراتيجي وقررت النظر في الموارد ذات الصلة في سياق الميزانيات البرنامجية في المستقبل.

مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بما في ذلك مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

الاقتراح المقدم من الأمين العام (الميزانية الكاملة)	٤٠٠ ٧٠٨ ٦ دولار ^(أ)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٣٠٠ ٧٦٨ ٧ دولار
حصة الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٦٠٠ ٩٥ ٢ دولار
حصة الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠٠ ٤٢٨ ٢ دولار

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

عاشرا - ١٤ يشير الأمين العام في وثيقة الميزانية إلى أن مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق مسؤول عن تعزيز التساوق والتعاون والتنسيق في السياسات والبرامج والأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وقد أنشأ المجلس لجنتين كي تقدموا العون له، وهما: اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة. وفي عام ٢٠٠٧، أجرى مجلس الرؤساء التنفيذيين استعراضا لدوره وأدائه، وأعاد تحديد دور مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية باعتبارها ركيزته الثالثة. كما يشير الأمين العام إلى أن الموارد الموجهة لدعم الركيزة الثالثة ستمول عن طريق انتداب موظفين من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات التنمية، وأنها ليست مضمنة في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وتلقت اللجنة، خلال جلسات الاستماع التي عقدها، معلومات متضاربة بشأن انتداب موظفين من مكتب التنسيق. ولذلك، تطلب اللجنة الاستشارية تقديم توضيح إلى الجمعية العامة بشأن الترتيب الذي بموجبه سينتدب موظفون من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات التنمية إلى أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين.

عاشرا - ١٥ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ستقدم أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين الدعم الفني واللوجستي إلى المجلس وإلى الهيكل الرفيع المستوى التابع له - مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة. وعلى النحو المبين في وثيقة الميزانية (المرجع نفسه، الفقرة ٣١-٣٣)، حددت أيضا المهام التالية في المناقشات التي جرت في المعتكفات التي نظمت في عام ٢٠٠٧ بشأن ترتيبات دعم أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين: (أ) تسهيل دفع المعلومات على نحو أكثر انتظاما وترتيباً بشأن التوجهات والتطورات الرئيسية في مؤسسات منظومة

الأمم المتحدة التي تقلق المنظومة ككل، (ب) تطوير قدرة فنية معززة داخل الأمانة لضمان دعم المناقشات الاستراتيجية لمجلس الرؤساء التنفيذيين والمجموعات التابعة له بمواد تحليلية سليمة تضاعف من نطاق وقيمة المساهمات والمعارف التي تطرحها المنظمات الفردية على طاولة المناقشات، (ج) دعم المجلس في تطوير هيكل دوراته ومضمونها وتنظيمها على نحو مرّن للاستجابة للاحتياجات المتطورة باستمرار، (د) تطوير تحليلات ومعلومات توفر قدرا أكبر من الوضوح بشأن المسائل المتعلقة بالازدواجية، و "توسيع المهام" وتداخل الأنشطة في مجالات محددة، ومساعدة المجلس على وضع منهجية على نطاق المنظومة لمختلف الوكالات المشتغلة بنفس القضية، (هـ) تعزيز مشاركة مجلس الرؤساء التنفيذيين مع الهيئات الحكومية الدولية، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوسائل منها تسهيل مشاركة الرؤساء التنفيذيين في المنتديات الحكومية الدولية الرفيعة المستوى وتحسين الإبلاغ من مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى الهيئات الحكومية الدولية.

عاشرا - ١٦ تبلغ موارد الميزانية الكاملة المطلوبة لمجلس الرؤساء التنفيذيين (بما في ذلك الموارد المطلوبة من الميزانية العادية) ٤٠٠ ٦٧٠٨ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، ويعكس ذلك انخفاضا قدره ٩٠٠ ١٠٥٩ دولار، أو ١٣,٦ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (المرجع نفسه، الجدول ٣١-٦). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام من أجل مجلس الرؤساء التنفيذيين في الباب ٣١ تصل إلى ٦٠٠ ٢٠٩٥ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل انخفاضا قدره ٦٠٠ ٣٣٢ دولار، أي ١٣,٧ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (المرجع نفسه، الجدول ٣١-٥). ويلخص الجدول العاشر-٣ الوظائف المشتركة التمويل المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واقتراحات الأمين العام بشأن هذه الوظائف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وترد تفاصيل الوظائف المشتركة التمويل في المرفق الأول.

الجدول العاشر - ٣

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية الكاملة		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٤	١ مد-٢، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٣ ف-٤، ٦ خ ع (ر أ)
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	١٤	١ مد-٢، ٢ مد-١، ٢ ف-٥، ٤ ف-٤، ٥ خ ع (ر أ)
الجديدة	١	١ ف-٤
المعاد تصنيفها	١	١ ف-٥ إلى ١ مد-١
الوظائف الملغاة	١	١ خ ع (ر أ)

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

عاشرا - ١٧ توصي اللجنة الاستشارية بالامتناع في الوقت الحالي عن إجراء التغييرات المقترحة على هيكل الملاك الوظيفي لأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن المبررات المقدمة لدعم طلب إعادة التصنيف على مستوى أعلى غير كافية. وفيما يخص الوظيفة المقترحة برتبة ف-٤، تشعر اللجنة بالقلق من احتمال أن يكون مجلس الرؤساء التنفيذيين آخذا في تنفيذ مهام فنية تؤديها منظمات الأعضاء، بدلا من مواصلة التركيز على التنسيق على نطاق المنظومة.

توصيات بشأن حصة الأمم المتحدة في تكاليف أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين ومشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

عاشرا - ١٨ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن حصة الأمم المتحدة من التكاليف الإجمالية لأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين تقدر بمبلغ ١ ٦٧٧ ٧٠٠ دولار وفقا للصيغة التي اتفق عليها مجلس الرؤساء التنفيذيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حصة الأمم المتحدة من التكاليف الإجمالية لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، المطبق على نطاق المنظومة والممول على نحو مشترك، يقدر بمبلغ ٤١٧ ٩٠٠ دولار.

عاشرا - ١٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقديرات الميزانية المقترحة لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يمكن أن توفر موظفين ممولين عن طريق ترتيبات مساعدة مؤقتة عامة، بما يعادل وظيفة واحدة برتبة ف-٥ واثنين برتبة ف-٤ على أساس التفرغ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة على أساس عدم التفرغ، من أجل تقديم الدعم على مستوى نطاق المنظومة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمم المتحدة نفسها، في مجال تنفيذ المشروع؛ ولتنسيق وضمان الحل المتسق والفعال للمشاكل المشتركة المتعلقة بالتنفيذ؛ ولتلبية الاحتياجات التشغيلية لأعضاء الفريق، بما في ذلك تلك المتعلقة بالسفر واللوازم والمواد. وتلاحظ اللجنة أن تقديرات الميزانية المقترحة لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد نالت موافقة اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة في دورتها السابعة عشرة التي عقدت في روما في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وتوصي اللجنة بقبول اقتراح الأمين العام بشأن حصة الأمم المتحدة من تكاليف أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين ومشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، على أن تعدل لتعكس توصية اللجنة بشأن الاحتياجات من الموظفين (انظر الفقرة عاشرا-١٧ أعلاه).

تعليقات عامة

العرض والإطار المنطقي

عاشرا - ٢٠ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن وصف بعض مؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء يبدو مبهما لأنه لا يُظهر بوضوح كاف علاقتها بالإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة. ففي الجدول ٣١-١٤ على سبيل المثال، يُقاس مؤشر الإنجاز (أ) '١' وهو "زيادة عدد المبادرات المنسقة والمنسقة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة" من خلال هدف مكون من "٦ تدخلات"؛ لكن الميزانية البرنامجية المقترحة لم تقدم أية معلومات بشأن المواضيع و/أو المقاصد المنتظرة من تلك الأنشطة. وبالمثل، لم تتضمن الميزانية المقدمة أي توضيح بشأن الأنشطة العشرين المستهدفة تحت مؤشر الإنجاز (أ) '٢'. وتأمل اللجنة في تحسين طريقة عرض مؤشرات الإنجاز في الميزانيات الخاصة بأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين المقترحة في المستقبل كي تظهر بمزيد من الوضوح والموضوعية ما هي الأهداف التي تعزم أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين تحقيقها.

الباب ٣٢

المصروفات الخاصة

الاقتراح المقدم من الأمين العام (الميزانية الكاملة)	١٠٤ ١٦٢ ٧٠٠ دولار ^(أ)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٠٠ ٣٧٢ ٧٠٠ دولار
الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية	٢٥ ١٦٢ ٠٠٠ دولار

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

عاشرا - ٢١ تصل موارد الميزانية العادية التي يطلبها الأمين العام تحت الباب ٣٢ إلى ١٠٤ ١٦٢ ٧٠٠ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٣ ٧٩٠ ٠٠٠ دولار، أي ٣,٨ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر A/64/6 (Sect. 32)، الجدول ٣٢-١).

عاشرا - ٢٢ وتصل الاحتياجات من الموارد في إطار التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة إلى ٩٤ ٦٦٠ ٨٠٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، مما يمثل زيادة قدرها ٤٣٣ ٠٠٠ دولار (٦,١ في المائة) مقارنة باعتمادات فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر الجدول

عاشرا-٤). وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة تعود إلى التكاليف الإضافية التقديرية المرتبطة بالزيادة الصافية المتوقعة في العدد الكلي للمتقاعدين (أي عدد الملحقين الجدد بعد طرح وفيات المشاركين الحاليين) الذين يغطيهم هذا البرنامج خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول العاشر - ٤

تشكيل عنصر النمو في تكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للفترة

٢٠١١-٢٠١٠

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الزيادة الصافية في عدد المتقاعدين المستفيدين: ٢٠١١-٢٠١٠	متوسط التكلفة السوية لكل متقاعد: ٢٠٠٨-٢٠٠٩	تكاليف متصلة بزيادة عدد الأعضاء: ٢٠١١-٢٠١٠	تسوية للاخفاض في متوسط التكلفة ٢٠١١-٢٠١٠	نمو الموارد:
نيويورك	٣٠٨	٦ ٩٧٤	٤ ٢٩٦,١	لا ينطبق
جنيف	١٥١	٣ ٥٠٠	١ ٠٥٧,١	لا ينطبق
فيينا	٢٠	٧ ٦٩٩	٣٠٨,٠	٢٢٨,٢
المجموع	٤٧٩	١٤ ٦٦١,٢	٥ ٦٦١,٢	٥ ٤٩٣,٠

عاشرا - ٢٣ وزودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات عن نمط الإنفاق في إطار التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (انظر الجدول العاشر-٥).

الجدول العاشر - ٥

نفقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

النفقات (تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩)	٢٠٠٩-٢٠٠٨		٢٠٠٧-٢٠٠٦		النفقات	الاعتماد المنقح	الوفورات أو الإنفاق الزائد	الاعتماد المنقح	النفقات	الوفورات أو الإنفاق الزائد
	التقديرات للفترة ٢٠١١-٢٠١٠ قبل إعادة تقدير التكاليف	النفقات (تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩)	الاعتماد المنقح	الاعتماد المنقح	النفقات	الاعتماد المنقح	الوفورات أو الإنفاق الزائد	الاعتماد المنقح	النفقات	الوفورات أو الإنفاق الزائد
نيويورك	٧٥ ٠٢٨,٩	٦٢ ١٢٤,٨	٧٠ ٧٣٢,٨	٥ ١٨٩,٥	٦٤ ٢٦٠,١	٦٩ ٤٤٩,٦	٥ ١٨٩,٥	٦٩ ٤٤٩,٦	٦٤ ٢٦٠,١	٥ ١٨٩,٥
جنيف	١٥ ٨٤٨,٩	١١ ٥١٠,٥	١٤ ٧٩١,٨	(٩ ٥٧٤,٩)	١٢ ٨٥٠,٩	١٠ ٢٧٦,٠	(٩ ٥٧٤,٩)	١٠ ٢٧٦,٠	١٢ ٨٥٠,٩	(٩ ٥٧٤,٩)
فيينا	٣ ٧٨٣,٠	٣ ٥٠٢,٢	٣ ٧٠٣,٢	(٣٢٠,٦)	٥ ٨١٥,٩	٢ ٤٩٥,٣	(٣٢٠,٦)	٢ ٤٩٥,٣	٥ ٨١٥,٩	(٣٢٠,٦)
المجموع	٩٤ ٦٦٠,٨	٧٧ ١٣٧,٥	٨٩ ٢٢٧,٨	٢ ٢٩٤,٠	٧٩ ٩٢٦,٩	٨٢ ٢٢٠,٩	٢ ٢٩٤,٠	٨٢ ٢٢٠,٩	٧٩ ٩٢٦,٩	٢ ٢٩٤,٠

وأبلغت اللجنة أن الأمين العام يتوقع لفترة السنتين الجارية حدوث زيادة في النفقات تقدر حالياً بمبلغ ١٠,٢ مليون دولار، وذلك بنتيجة زيادة عدد المتقاعدين وارتفاع متوسط أقساط التأمين عما كان مقدراً في البدء في الميزانية.

عاشراً- ٢٤ وبعد الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية أيضاً بتفاصيل الاعتماد المخصص لإعادة تقدير التكاليف والبالغ ١٠ ٥٣٧ ٧٠٠ دولار، الوارد تحت عنوان مساهمات للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في الجدول ٣٢-١ من وثيقة الميزانية، كما هو مبين في الجدول العاشر-٦.

الجدول العاشر - ٦

تفاصيل الاعتماد المخصص لإعادة تقدير تكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النسبة مقابل الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	مجموع إعادة تقدير التكاليف (أ) + (ب)	النسبة مقابل الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠٠٩	الزيادة في معدلات أقساط التأمين التي تتجاوز معدلات التضخم المعياري (ج)	النسبة مقابل الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	التضخم وتقليلات العمل (أ) + (ب)	تقليلات العمل (ب)	التضخم المعياري (أ)	
(د)	(ج)	(د)	(ج)	(د)	(أ) + (ب)	(ب)	(أ)	
١٣,٠	٩ ٢٠٩,٠	٧,٩	٥ ٥٦٤,٥	٥,٢	٣ ٦٤٤,٦	-	٣ ٦٤٤,٦	نيويورك
٩,٣	١ ٣٧٥,٤	٩,٠	١ ٣٢٩,٨	٠,٣	٤٥,٦	(٤٢٠,٧)	٤٦٦,٣	جنيف
(١,٣)	(٤٦,٧)	-	-	(١,٣)	(٤٦,٨)	(٢٤٠,٦)	١٩٣,٨	فيينا
١١,٨	١٠ ٥٣٧,٧	٧,٧	٦ ٨٩٤,٣	٤,١	٣ ٦٤٣,٤	(٦٦١,٣)	٤ ٣٠٤,٧	المجموع

عاشراً - ٢٥ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦١، سيعرض عليها في دورتها الرابعة والستين تقرير بشأن المسائل المتصلة بتمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

عاشراً - ٢٦ وتصل الاحتياجات من الموارد في إطار التأمين العام إلى ١ ٤٦ ٦٠٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، مما يمثل انخفاضاً قدره ٢ ٥٨٢ ٨٠٠ دولار (٣٣,٤) في المائة) مقارنة بالاعتمادات لفترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠٠٨. ويعكس الانخفاض في الاحتياجات المقدرة يعكس انخفاضاً قدره ١ ٢٢٢ ٠٠٠ دولار في وثيقة التأمين العام وانخفاضاً قدره ١ ٣٦٠ ٨٠٠ دولار فيما يخص التأمين ضد الأعمال الإرهابية. وهذه التخفيضات تأخذ في الاعتبار أن المباني التي يجري تجديدها ستكون مشمولة بوثيقة تأمين عام منفصلة وبتأمين ضد الأعمال الإرهابية في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر.

عاشرا - ٢٧ وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن عنصر التأمين على الممتلكات ضمن كتلة التأمين العام خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ سيغطي مباني الجمعية العامة، والملحق الجنوبي، والمكتبة، والمرج الشمالي، ومسكن الأمين العام، والمبنى الكائن في 801 United Nations Plaza، فضلا عن المحتويات التي تملكها الأمم المتحدة في هذه المباني. وسيشمل التأمين أيضا تغطية المحتويات التي تملكها الأمم المتحدة في أماكن الإيواء المؤقت وغيرها من الأماكن المستأجرة في مدينة نيويورك، مع استمرار تغطية مباني الأمم المتحدة ومحتوياتها في أديس أبابا وسانتياغو وبيروت. ويجري اختيار جميع شركات التأمين استنادا إلى عملية شراء تنافسية من أجل التجديد السنوي، مع مشاركة عدة شركات في برنامج التأمين على الممتلكات بسبب عدم وجود أي شركة ترغب في أن تغطي بمفردها جميع المخاطر ذات الصلة. وقد نظم البرنامج على مستويات مختلفة، إذ يغطي التأمين على الممتلكات الأضرار التي قد تلحق بالمباني التي تملكها الأمم المتحدة ومحتويات تلك المباني، ويغطي التأمين ضد الإرهاب الأضرار التي قد تلحق بالمباني التي تملكها الأمم المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية ومحتويات تلك المباني. ولا يغطي التأمين المذكوران شاغلي تلك الأماكن (من موظفين ومندوبين وزوار). واستنادا إلى أحدث جدول زمني للمخطط العام لتجديد مباني المقر فإن التكلفة المتوقعة لفترة السنتين الحالية تصل إلى ٣,٤ ملايين دولار للتأمين على الممتلكات و ١,٦ مليون دولار للتأمين ضد الإرهاب. وفيما يخص فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، قُدِّرت التكاليف في الميزانية بمبلغ ٢,٥ مليون دولار لبرنامج الممتلكات و ١,٤ مليون دولار للتأمين ضد الإرهاب، ويعود انخفاض التكلفة إلى أن بعض المباني ستكون خالية خلال عمليات تجديدها.

عاشرا - ٢٨ وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن وثيقة تأمين منفصلة خاصة بمخاطر البناء هي التي ستغطي الممتلكات ومخاطر الإرهاب بالنسبة للممتلكات التي يجري تجديدها في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر. وخلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، سيسري التأمين الخاص بمخاطر البناء على مباني الأمانة العامة ومباني المؤتمرات بتكلفة تقديرية تناسبية قدرها ٢,١٦ مليون دولار تشمل ما يقدر بنحو ١,٤١ مليون دولار لعنصر الملكية و ٠,٧٥ مليون دولار لعنصر الإرهاب.

عاشرا - ٢٩ وتصل الاحتياجات من الموارد في بند الرسوم المصرفية إلى مبلغ ٤٠٠ ٨٤٥ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، مما يمثل ذلك زيادة قدرها ٥٠٠ ٤١٢ دولار (٩٥,٣ في المائة) مقارنة باعتمادات فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتشير وثيقة الميزانية إلى أن هذه الزيادة تتعلق برسوم مسك الحساب المصرفي، والتحويلات الالكترونية للأموال، وغير ذلك من رسوم الخدمات التي تقدمها المصارف. وأدى العقد المصرفي الجديد واستخدام نظام

سويفت (جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المصارف على مستوى العالم في الميدان المالي SWIFT) إلى تخفيض سعر الوحدة لكل عملية دفع، في حين أن حجم المعاملات ازداد بشكل ملحوظ. كما أشير في وثيقة الميزانية إلى أن هذه التكاليف تعوضها إيرادات الفوائد المكتسبة على الأرصدة النقدية، التي ترد في الميزانية تحت باب الإيرادات ٢، الإيرادات العامة.

عاشرا - ٣٠ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن المصارف التجارية التي تستخدمها المنظمة تُنتقى عن طريق عملية شراء تنافسية وأن رسوم مسك الحساب هي جزء من الهيكل العام للرسوم. وتستخدم المنظمة حاليا ما مجموعه ١٣ مصرفا، وتسجل الرسوم التي تفرضها هذه المصارف في الميزانية البرنامجية العادية. وتأمل اللجنة في ان تبذل جميع الجهود لخفض هذه الرسوم إلى الحد الأدنى.

الجزء الحادي عشر

الإنفاق الرأسمالي

الباب ٣٣

التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية

الاقتراح المقدم من الأمين العام ٥٥ ٠٠١ ٩٠٠ دولار^(أ)

الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ٦٢ ١٩٩ ٤٠٠ دولار

يتضمن الجدول ٥ الوارد في مقدمة الميزانية موجزا لاقتراحات الأمين العام بخصوص الوظائف الممولة من الميزانية العادية مبنية بحسب أبواب الميزانية. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا لمجموع عدد الوظائف مبنية بحسب مصدر الأموال والرتبة الوظيفية.

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

حادي عشر - ١ تصل موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام في الباب ٣٣ إلى ٥٥ ٠٠١ ٩٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل انخفاض قدره ٧ ١٩٧ ٥٠٠ دولار، أو ١١,٦ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويعكس هذا الانخفاض انتهاء العمل بالاعتمادات المرصودة لمرة واحدة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لمركز البيانات الثانوي في فيينا (١ ٥٤٣ ٤٠٠ دولار) ولتكنولوجيا المعلومات والمعدات الهاتفية لمرافق المكتب الجديد للجنة الاقتصادية لأفريقيا (١ ٥٦٧ ٤٠٠ دولار)، فضلا عن انخفاض الاحتياجات الخاصة بأعمال التعديل والصيانة الرئيسية في جميع مراكز العمل والتي وصل مجموعها إلى ٤ ٠٨٦ ٧٠٠ دولار (A/64/6 (Sect. 33)، الفقرة ٣٣-١٢).

حادي عشر - ٢ وتوفر الموارد المطلوبة تمويلًا للمشاريع ضمن الفئات التالية (المرجع نفسه، الجدول ٣٣-٢):

(أ) التعديلات والتحسينات (٢٧ ٣٧٧ ٤٠٠ دولار)، بانخفاض قدره ٢٧,١ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

(ب) أعمال الصيانة الكبرى (٢١ ٩٣٠ ٣٠٠ دولار)، بزيادة قدرها ٤,٥ في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقة؛

(ج) الشبكة المؤسسية للأمم المتحدة (٢٠٠ ٦٩٤ ٥ دولار)، بزيادة قدرها ٥٦ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر الفقرة حادي عشر-١٩ أدناه).

والمعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كان مشروع ما يندرج في فئة التعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية موضحة في الفقرة ٣٣-١ من الميزانية المقترحة. ويتضمن الجدولان ٣٣-١ و ٣٣-٢ من وثيقة الميزانية معلومات مفصلة عن توزيع الموارد حسب العنصر والمكان. ويبين الجدول ٣٣-٣ حالة المشاريع المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

حادي عشر - ٣ وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراحات الأمين العام، رهنا بالتعليقات والتوصيات المذكورة أدناه.

حادي عشر - ٤ تطلب الموارد المخصصة للنفقات الرأسمالية بأسلوب مركزي ضمن الباب ٣٣، وذلك لضمان الأخذ بنهج منسق ومنتظم لإدارة المرافق وأعمال الصيانة الكبرى والتشييد. كما أن تكاليف إدارة وتنظيم الأنشطة المقترحة في هذا الباب، فيما يخص الموظفين والتكاليف ذات الصلة بهم، مدرجة تحت الباب الخاص بكل منها في الميزانية البرنامجية المقترحة لنيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي واللجان الإقليمية (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣-١). وفي المقر، تقع مسؤولية المشاريع المقترحة في هذا الباب على عاتق مكتب خدمات الدعم المركزية ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهيئات الخدمات الإدارية في جنيف وفيينا ونيروبي واللجان الإقليمية هي المسؤولة، كل من جهتها، عن تنفيذ مشاريعها المدرجة تحت هذا الباب. ويجري تنفيذ ما هو مقترح في هذا الباب من مشاريع متعلقة بسلامة وأمن مباني الأمم المتحدة في جميع المواقع الرئيسية بالتنسيق الوثيق مع إدارة شؤون السلامة والأمن (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣-٤).

حادي عشر - ٥ والمكاتب الموجودة في المقر والمكلفة بأدوار تنسيق مركزي في إطار هذا الباب هي كالتالي:

(أ) مكتب خدمات الدعم المركزية الذي يمد المواقع التي توجد خارج المقر بالسياسات والمبادئ التوجيهية الإدارية المتكاملة والمنسقة وبالمساعدة التقنية في إطار تنفيذ مشاريع إدارة المرافق (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣-٥). وتمشيا مع أحكام القرار ٢٦٣/٦٣، يُقترح تعزيز قدرة هذا المكتب. وترد معلومات تفصيلية بهذا الشأن في الباب ٢٨-دال، مكتب خدمات الدعم المركزية. ووفقا لتلك المقترحات، سيعزز المكتب الدعم الذي يقدمه للمكاتب الواقعة خارج المقر في مجالات التخطيط والإدارة وتقديم المشورة الفنية ورصد ما لديها من مشاريع بناء كبرى؛

(ب) مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو مسؤول عن التخطيط والتنسيق لأنشطة الاتصالات والتكنولوجيا على نطاق الأمانة العامة، فضلا عن استعراض المشاريع ذات الصلة التي تقترحها جميع مراكز العمل (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣-٦)؛

(ج) مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، الذي يؤدي دور الرقابة في استعراض مقترحات الميزانية من الناحية المالية (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣-٧).

حادي عشر - ٦ وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أن متطلبات الصيانة الأمنية المدرجة في هذا الباب تتعلق بصيانة النظم التي سبق إنشاؤها في جميع مراكز العمل لأنها تحتاج إلى صيانة منتظمة، بصرف النظر عن القرار الذي ينتظر أن تتخذه الجمعية العامة بشأن المشاريع الأمنية الإضافية المقترحة في الوثيقة A/63/605.

المقرر

حادي عشر - ٧ يشير الأمين العام إلى أن متطلبات أعمال الصيانة الرئيسية للمقرر في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ستشمل، مع بدء تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقرر، الأعمال التالية (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣-١٠):

(أ) الحفاظ على ظروف تشغيلية دنيا في مباني الأمانة العامة ومباني المؤتمرات التي ستخضع للتجديد؛

(ب) مواصلة عمليات الصيانة العادية للجزء المشغول من مجمع الأمانة العامة (حوالي ٥٠ في المائة)؛

(ج) صيانة المساحات المشتركة والمكاتب في أماكن الإيواء المؤقتة.

ويورد الجدول التالي موجزا للاحتياجات المتعلقة بالمقرر، بما في ذلك النفقات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، والاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والتقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

(بدولارات الولايات المتحدة)

النمو في الموارد	التقديرات للفترة	الاعتماد للفترة	النفقات للفترة	
النسبة المئوية	المبلغ	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٠٠٧-٢٠٠٦
				التعديلات
(٣٦,٣)	(٧ ٣٥٤ ٩٠٠)	١٢ ٩٢٠ ٢٠٠	٢٠ ٢٧٥ ١٠٠	٢٨ ٣٩٦ ٧٠٠
				والتحسينات
				أعمال الصيانة
٣,٤	٣٠٨ ٣٠٠	٩ ٣٥٧ ٢٠٠	٩ ٠٤٨ ٩٠٠	٧ ١٥١ ١٠٠
				الرئيسية

حادي عشر - ٨ ويشار إلى أن قرابة ٣٧,٢ في المائة من المبلغ المقترح للتعديلات والتحسينات هو لمشاريع تنفذ على مراحل على عدة سنوات، وأن ٦٢,٨ في المائة منه هو لمشاريع متكررة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣-١٧). ويشمل مبلغ ٩ ٣٥٧ ٢٠٠ دولار المخصص لمشاريع الصيانة الرئيسية التي تتكرر كلها ٨٠٠ ٣٣٥ ٥ دولار كمبلغ مقترح للمرافق والهيكّل الأساسي العام، و ٤٠٢١ ٤٠٠ دولار لمنشآت الأمن والسلامة، بما في ذلك زيادة قدرها ٩٨٢ ٧٠٠ دولار لمتطلبات جديدة تتعلق بصيانة الهياكل الأساسية الأمنية المنشأة في فترة السنتين السابقة (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٣-١٨ و ٣٣-٢٠).

حادي عشر - ٩ وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تخفيض الاحتياجات اللازمة للصيانة في المقر خلال الفترة التي يجري فيها تجديد المجمع في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر. واللجنة ليست على اقتناع تام بضرورة تخصيص ١٢,٩ مليون دولار للتعديلات والتحسينات في الوقت الذي يجري فيه تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر. علاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن التقديرات البالغة ٤٠٢١ ٤٠٠ دولار والمتعلقة بصيانة الهياكل الأساسية الأمنية تبدو مرتفعة. وتوصي اللجنة أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠ معلومات إضافية بشأن تأثير المخطط العام لتجديد مباني المقر على متطلبات الصيانة في المقر.

تجديد قصر الأمم في جنيف

حادي عشر - ١٠ يذكر الأمين العام أن قصر الأمم في مكتب الأمم المتحدة في جنيف يواجه تحديات كبيرة في مجال الصيانة بسبب ما اعتراه من قدم وضرر بعد استخدامه على مدى السنوات السبعين الماضية (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣-١١). وسعياً إلى صون التراث الفريد والحفاظ على سلامة المبنى ونظام العمل فيه، يعمل مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بالتعاون مع المكتب المعني في المقر بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، على وضع برنامج

شامل لتجديد قصر الأمم وإصلاحه يشار إليه "بالخطة الاستراتيجية لحفظ التراث". وسيتم تقديم مقترحات تفصيلية بشأن المشروع إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.

حادي عشر - ١١ ووفقاً لما ذكره الأمين العام، يُزمع بالنسبة لهذا المشروع اتباع عملية من ثلاث مراحل (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣-١١). وتتكون المرحلة الأولى من استعراض أساسي للمشاكل الهيكلية يجري تمويله عن طريق تبرعات تقدمها الحكومة المضيفة ويتوقع استكماله في عام ٢٠٠٩. واستناداً إلى الشروط المرجعية التي تحددها المرحلة الأولى، ستنطوي المرحلة الثانية على دراسة هندسية مستفيضة ستشكل الأساس للتحليل وتقديم المقترحات لخطة التجديد. وتقدر الاحتياجات اللازمة للمرحلة الثانية بمبلغ ١,١ مليون دولار، وسيطلب هذا المبلغ لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تحت هذا الباب. وستشمل المرحلة الثالثة عملية التجديد الفعلية، رهناً بموافقة الجمعية العامة. وفي ضوء الحاجة إلى استكمال المخطط العام لتجديد مباني المقر، لا يُتوقع أن تبدأ الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث قبل عام ٢٠١٢.

حادي عشر - ١٢ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المرحلة الأولى من مشروع التجديد المقترح قد بدأت، وأنها ممولة عن طريق التبرعات. والتقدير البالغ ١,١ مليون دولار للمرحلة الثانية هو تقدير أولي لأنه ما زال يتعين تحديد الشروط المرجعية للمرحلة الثانية. ولذلك، توصي اللجنة بتزويد الجمعية العامة بالمعلومات المتعلقة بالشروط المرجعية للمرحلة الثانية أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وإقراراً بأهمية الحفاظ على قصر الأمم وحاجة المبنى إلى الإصلاح، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام.

حادي عشر - ١٣ وفي ما يتصل بالتجديد المقترح لقصر الأمم، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن من المقترح رصد مبلغ ٢٧٩ ٠٠٠ ٤ دولار لأعمال الصيانة الرئيسية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، يشمل ٩١٧ ٠٠٠ دولار لصيانة المرافق والهيكل الأساسي العام (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣-٢٤). ويشير الأمين العام إلى أن المبلغ المقترح سيغطي أنشطة الصيانة التي لا يمكن إرجاؤها حتى تجديد قصر الأمم، وذلك لضمان التعويل على أماكن العمل وسلامة الوفود والموظفين والزوار.

ميدان رماية جديد في فيينا

حادي عشر - ١٤ يُقترح تخصيص اعتماد قدره ٤٠٠ ١٥٩ دولار لتمويل حصة مكتب الأمم المتحدة في فيينا من كلفة تجهيز ميدان الرماية الذي شُيّد حديثاً (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣-٢٦). ويُشار إلى أن ميدان الرماية القديم قد هدم أثناء تشييد مرافق جديدة للمؤتمرات

وأن الحكومة المضيفة قد شيدت مبنى خاصا بميدان الرماية الجديد، وهو يحتاج إلى تجهيز، بما في ذلك تقديم معدات تقنية وإلكترونية. وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن مكتب الأمم المتحدة في فيينا كان يملك منذ عام ١٩٨٠ ميدانا للرماية داخل مركز فيينا الدولي. وكانت الحكومة المضيفة قد قدمت المبنى، وتولت الأمم المتحدة تجهيز ميدان الرماية. وكجزء من الخطة الشاملة لتشييد مبنى المؤتمرات الجديد، اتفق على أن البلد المضيف سيعيد تشييد المبنى الذي سيصبح ميدان الرماية الجديد. وعلى إثر ترتيب تقاسم التكاليف الذي وضع في عام ٢٠٠٩، ستمول الأمم المتحدة ٢٢,٨٦ في المائة من مجموع تكاليف التجديد البالغة ٧١٦ ٠٠٠ دولار، بينما ستغطي المبلغ المتبقي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (١٦٤,٥٣ في المائة)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (١٥,٥٧٨ في المائة)، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (٨,٣٩٨ في المائة).

حادي عشر - ١٥ كما أبلغت اللجنة الاستشارية بأن ميدان الرماية المذكور سيكرس لتوفير التدريب لموظفي الأمن في الأمم المتحدة فقط. ويوجد في مكتب الأمم المتحدة في فيينا ١٦٥ موظف أمن يحملون أسلحة. كما تجري دورات تدريبية على أساس مخصص وهي تقتصر على دورات "تدريب المدربين". وقد جرت منذ عام ٢٠٠٥ تدريبات لمدربي الأسلحة النارية التابعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر. ونظرا إلى الترتيب القائم بين الأمم المتحدة والبلد المضيف بشأن ميدان الرماية، ليس لدى اللجنة اعتراض على الموارد التي يطلبها الأمين العام. واللجنة على ثقة من أن اختيار أماكن تدريب موظفي السلامة والأمن العاملين في منظومة الأمم المتحدة سيجري في إطار استراتيجية متساوقة للتدريب، مع مراعاة فعالية التكلفة على النحو المطلوب.

خطة إدارة عمليات الصيانة على المدى الطويل

حادي عشر - ١٦ وفقا لما ذكر الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣-٩)، عانت إدارة وصيانة المرافق التي تمتلكها المنظمة من انخفاض مستويات التمويل لبرامج الصيانة الوقائية والإصلاح. وتعاني أماكن العمل في العديد من مراكز العمل من تراكم آثار التمويل

المنخفض أو تأجيل المشاريع، مما أدى إلى أعطال تشكل في كثير من الأحيان خطراً على النظافة الصحية والسلامة.

حادي عشر - ١٧ وبعد الاستفسار، زوّدت اللجنة الاستشارية بمعلومات بشأن تاريخ تطور ما هو متاح لمكتب خدمات الدعم المركزية من قدرات على إدارة الممتلكات في المواقع الخارجية والإشراف عليها. ففي عام ١٩٨٤، وافقت الجمعية العامة على توصية اللجنة الاستشارية بأنه ينبغي أن يبقى المقر محتفظاً بمسؤولية المراقبة والإدارة العامة لأعمال البناء في الخارج. وعيّن عقب ذلك منسق لأعمال التشييد في الخارج (مد-١) لإدارة ورصد جميع المشاريع المتعلقة بالمواقع الخارجية. وفي عام ١٩٨٨، أنشئت وحدة إدارة الممتلكات والتشييد في المواقع الخارجية (١ مد-١، ١ ف-٤، ١ خ ع (رأ)) لتوفير الإدارة والتوجيه والدعم التقني في مجال تشييد مرافق المؤتمرات الخاصة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، فضلاً عن المرافق المكتبية في نيروبي. وفي عام ١٩٩٦، وبعد استكمال عمليات التشييد، تحولت مسؤوليات الوحدة نحو تقديم المشورة والتوجيه على نحو عام فيما يخص جميع جوانب إدارة المرافق. وبعد ذلك خفضت الوظيفة المصنفة برتبة مد-١ إلى رتبة ف-٥ وأعيد توزيعها ضمن مجال إدارة المرافق. وظلت الوظيفتان برتبة ف-٤ و ف-٥ الخدمات العامة مكرستين للمسائل المتعلقة بالممتلكات في المواقع الخارجية. واقترح اعتماد نهج لامركزي في المجالات المرتبطة بالتقنيات والإدارة والميزانية للتوصل إلى نظام منسق شامل لإدارة المرافق يستند إلى تبادل المعلومات من خلال شبكة من نقاط الاتصال في جميع مراكز العمل. وتؤدي شعبة المرافق والخدمات التجارية التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية دوراً تنسيقياً في مجال رصد تبادل المعلومات ونشر المعلومات المتعلقة بالسياسات في المواقع خارج المقر.

حادي عشر - ١٨ وترى اللجنة الاستشارية أن الترتيبات الحالية المتعلقة بالصيانة في مختلف مراكز العمل تفتقر إلى منظور طويل الأجل. وعلاوة على ذلك، ليس من الواضح كيف يمكن لمكتب خدمات الدعم المركزية ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات أن يؤدي الدور المحوري الخاص بكل منهما لضمان أن تعكس مقترحات الميزانية تقييمات فنية للاحتياجات والأولويات على نطاق المنظمة. وتوصي اللجنة بأن تضع المنظمة خطة صيانة كلية متعددة السنوات لجميع مراكز العمل بغية ضمان فعالية إدارة وتغطية الاحتياجات المتعلقة بالصيانة (انظر أيضاً الفصل الأول أعلاه).

الشبكة المؤسسية للأمم المتحدة

حادي عشر - ١٩ يشير الأمين العام إلى أنه يُقترح رصد مبلغ ٢٠٠ ٦٩٤ ٥ دولار للشبكة المؤسسية في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وذلك عقب استعراض أجراه مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحالة الراهنة للهيكل الأساسي للشبكة والاحتياجات التقنية في المكاتب خارج المقر واللجان الإقليمية (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣-٤٧). وهذه الموارد مقترحة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي (٣,٥ مليون دولار)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٦٠٠ ٤٨٦ ١ دولار)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٦٠٠ ٣٠٧ دولار) ولجميع مراكز العمل (٤٠٠ ٠٠٠ دولار).

حادي عشر - ٢٠ وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن برنامج الشبكة المؤسسية قد استحدث في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ من أجل تبسيط وتنسيق الطلبات التي تقدمها جميع المكاتب خارج المقر بغية الحصول على ميزانية لشبكات الحاسوب. وكان ذلك ضروريا لأن المكاتب خارج المقر لم تكن على نفس المستوى التكنولوجي بسبب تفاوت استثمارات رؤوس الأموال في الماضي، ولم يكن بوسعها توفير خدمات شبكات حاسوبية يمكن التعويل عليها. فعلى سبيل المثال، كانت شبكة الحاسوب في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي تتعطل بضع ساعات كل يوم، في حين لم يكن لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلا محول شبكي واحد يكاد ألا يكون صالحا للاستخدام. بالإضافة إلى ذلك، كانت المعدات المستخدمة موردة من خمسة بائعين ولا يوجد بينها معيار تقني مشترك، مما جعل الشبكة العالمية للأمم المتحدة عاجزة عن تلبية طلبات التطبيقات والاتصالات الجديدة بين مراكز العمل. وبعد تقييم الاحتياجات والتشاور، طُلب تخصيص أموال بالنيابة عن كل مكتب من المكاتب خارج المقر التي تديرها مركزيا شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات (حاليا مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

حادي عشر - ٢١ وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أنه تمت الموافقة، لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، على تخصيص قرابة ٨ ملايين دولار للشبكة المؤسسية مع إعطاء الأولوية لمراكز العمل المتأخرة على الصعيد التكنولوجي، مثل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وجرت الموافقة على تخصيص مبلغ إجمالي قدره ٣,٥ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واستخدم ذلك المبلغ لتنفيذ مشروع أساسي في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي يتمثل في استبدال الكابلات التي عفا عليها الزمن ولم تعد قادرة على دعم تكنولوجيا الهاتف الذي يعمل بموجب بروتوكول الإنترنت. ولم يغط ذلك المبلغ سوى ٥٠ في المائة من مجموع احتياجات

النظام الجديد من الكابلات. كما أبلغت اللجنة بأن قدرة المنظمة على مواصلة إتاحة شبكة وخدمات اتصالات يعتد بها وعلى تشغيل التطبيقات الحساسة ستضعف كثيرا ما لم تتوفر الاستثمارات المناسبة المخصصة لكل مركز من مراكز العمل في إطار برنامج الشبكة المؤسسية. وتوصي اللجنة بالموافقة على اقتراحات الأمين العام.

الجزء الثاني عشر

السلامة والأمن

الباب ٣٤

السلامة والأمن

الاقتراح المقدم من الأمين العام (الميزانية العادية)	٨٠٠ ١٢٩ ٢٠٨ دولار ^(١)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٩٠٠ ٩٢٥ ٢٠٧ دولار
الاقتراح المقدم من الأمين العام (الميزانية العادية)	٥٠٠ ٤٤٦ ٢٢٣ دولار ^(١)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٥٠٠ ٤٤٦ ٢٢٣ دولار

يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز لاقتراحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية حسب أبواب الميزانية. ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير موجز للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر التمويل والرتبة الوظيفية.

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

ثاني عشر - ١ تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام بصدد تقديم ميزانية مقترحة أولية للبواب ٣٤ من الميزانية العادية والميزانية المشتركة التمويل.

ثاني عشر - ٢ وكما لوحظ في الميزانية المقترحة (A/64/6 (Sect.34)، أوصى الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها على الصعيد العالمي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بأن يُجري وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن استعراضاً إدارياً شاملاً بشأن تنظيم إدارة شؤون السلامة والأمن. وفي أثناء ذلك، قُدِّم إلى الجمعية العامة تقرير يتناول عناصر الأمن التي تقتضي أن تنظر فيها الدول الأعضاء على الفور، والتي يُحتمل ألا تتأثر نتيجة الاستعراض الإداري (A/63/605). وكذلك أُجرى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق استعراضاً للاحتياجات الأمنية لعمليات منظومة الأمم المتحدة في الميدان ويدرس حالياً نتيجة الاستعراض.

ثاني عشر - ٣ ورشما يُجرى الاستعراض الإداري الشامل وتوضع الصيغة النهائية لرد مجلس الرؤساء التنفيذيين على توصيات الفريق المستقل المعني بالسلامة والأمن (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤-٤)، سيقدّم اقتراح كامل لتنظر فيه الجمعية العامة خلال دورتها الرابعة والسنتين حالما يتم الانتهاء من الاستعراضين المذكورين أعلاه وتحديد الآثار المترتبة على البرمجة والموارد.

ثاني عشر - ٤ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للباب ٣٤، تبلغ قبل إعادة تقدير التكاليف، ٨٠٠ ١٢٩ ٢٠٨ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٩٠٠ ٢٠٣ دولار، أو ١,٠ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (المرجع نفسه، الجدول ٣٤-٤). وتبلغ قيمة الموارد المطلوبة بموجب الميزانية المشتركة التمويل ٥٠٠ ٤٤٦ ٢٢٣ دولار وتظل دون تغيير بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (المرجع نفسه، الجدول ٣٤-٥). ويوجز الجدول التالي الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ واقتراحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، والوظائف المشتركة التمويل المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول الثاني عشر - ١

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	٩٤٣	١ وأ ع، ٢ مد-٢، ٢ مد-١، ٩ ف-٥، ١٧ ف-٤، ١٩ ف-٣، ٦ ف-١/٢، ٨ خ ع (ر)، ١٧٢ خ ع (ر أ)، ٣٠٠ (خ أ)، ٤٠٧ (م)
المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	٩٤٣	١ وأ ع، ٢ مد-٢، ٢ مد-١، ٩ ف-٥، ١٧ ف-٤، ١٩ ف-٣، ٦ ف-١/٢، ٨ خ ع (ر)، ١٧٢ خ ع (ر أ)، ٣٠٠ (خ أ)، ٤٠٧ (م)
الميزانية المشتركة التمويل		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	٨٤٧	١ مد-٢، ١ مد-١، ٣٦ ف-٥، ١٥٧ ف-٤، ٩٩ ف-٣، ٦ ف-١/٢، ٣ خ ع (ر)، ٢٥ خ ع (ر أ)، ١٥٠ (خ أ)، ٣٦٩ (م)
المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	٨٤٧	١ مد-٢، ١ مد-١، ٣٦ ف-٥، ١٥٧ ف-٤، ٩٩ ف-٣، ٦ ف-١/٢، ٣ خ ع (ر)، ٢٥ خ ع (ر أ)، ١٥٠ (خ أ)، ٣٦٩ (م)

ثاني عشر - ٥ تذكّر اللجنة الاستشارية بالرسالة المؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠٠٩، التي وجهها المراقب المالي إلى رئيس اللجنة الاستشارية والتي يشير فيها إلى أن أية اقتراحات تتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تقدّم إلى إدارة شؤون السلامة والأمن ستكون ذات قيمة محدودة، وذلك ريثما يتاح الاستعراضان. وبالتالي توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بملاحظة أن الاقتراح المفصل للباب ٣٤، السلامة والأمن، لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ سيقدم إلى الجمعية في دورتها الرابعة والسنتين. وتحث اللجنة الأمين العام على تقديم استعراضه إلى الجمعية العامة في مواعده بما يتيح لها النظر فيه في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الجزء الثالث عشر

حساب التنمية

الباب ٣٥

حساب التنمية

الاقتراح المقدم من الأمين العام	١٨ ٦٥١ ٣٠٠ دولار
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٨ ٦٥١ ٣٠٠ دولار

ثالث عشر - ١ تبلغ قيمة موارد الميزانية العامة التي طلبها الأمين العام للبواب ٣٥، حساب التنمية، لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ١٨ ٦٥١ ٣٠٠ دولار، وهو المستوى نفسه من الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويقدم الجدول ٢ في الميزانية المقترحة (A/64/6 (Sect. 35)) موجزا للاحتياجات من الموارد حسب أوجه الإنفاق الرئيسية، على النحو الذي أوصت به اللجنة (A/62/7، الفقرة ١٣-٨). وترحب اللجنة الاستشارية بهذا التحسن.

ثالث عشر - ٢ وتقدم الميزانية المقترحة موجزا مقتضيا للمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة لإعادة تقدير التكاليف وتخصيص موارد إضافية لحساب التنمية خلال فترتي السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/64/6 (Sect. 35)، الفقرة ٣٥-٣). وتبعا لهذه المقررات، يمثل المستوى الحالي للموارد البالغة ١٨ ٦٥١ ٣٠٠ دولار زيادة قدرها ٥ ٥٨٦ ٣٠٠ دولار عن مستوى ١٣ ٠٦٥ ٠٠٠ دولار الذي اعتمدته الجمعية العامة عند بدء حساب التنمية في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

ثالث عشر - ٣ والغرض من حساب التنمية هو تمويل مشاريع تنمية القدرات في المجالات ذات الأولوية من خطة الأمم المتحدة للتنمية (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥-٥). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الجهود جارية لكي تعكس بوضوح النتائج التي تحققت من خلال هذه المشاريع في سياق الإطار التشغيلي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري.

التقرير المرحلي السادس للأمين العام

ثالث عشر - ٤ ذكر الأمين العام في تقريره المرحلي السادس عن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية أن ١٣٨ مشروعا جرى تمويلها، منذ بدء أنشطة حساب التنمية في

عام ١٩٩٨، في إطار ست شرائح متتالية بميزانية إجمالية قدرها ٩٢,٥ مليون دولار (A/64/89، الفقرة ٤). وترد معلومات تفصيلية عن المشاريع الممولة في إطار كل شريحة في الجدول ١ من التقرير. وفي حين اكتملت جميع مشاريع الشريحة الرابعة البالغ عددها ٢٣ مشروعا، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، فإنه يجري حاليا تنفيذ ٧٢ مشروعا في إطار الشريحتين الخامسة والسادسة (المرجع نفسه، الفقرتان ٦ و ٩). ويرد في مرفق التقرير اسم المشاريع والكيانات المنفذة والاعتماد والنفقات ومعدل التنفيذ للمشاريع في إطار الشريحتين الخامسة والسادسة. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام.

المشاريع المقترحة في إطار الشريحة السابعة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

ثالث عشر - ٥ الموضوع العام للشريحة السابعة من المشاريع في إطار حساب التنمية هو "تقديم الدعم لمعالجة التحديات الإنمائية العالمية المهمة من أجل زيادة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا من خلال التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي" (A/64/6 (Sect. 35)، الفقرة ٣٥-٦). وصادقت اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية على المشاريع البالغ عددها ٢٨ مشروعا المقترحة للتمويل في إطار الشريحة السابعة وسوف تنفذها ١٠ من كيانات الأمانة العامة، بما فيها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وموئل الأمم المتحدة، بالإضافة إلى اللجان الإقليمية الخمس. ويركز الكثير من المشاريع على تلبية الاحتياجات الناشئة للدول الأعضاء، بما فيها التحديات المتصلة بتغير المناخ، والأمن الغذائي، والأزمة المالية (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٥-٧ و ٣٥-٨). وترد في تذييل وثيقة الميزانية معلومات تفصيلية عن المشاريع المقترحة، بما فيها الاحتياجات من الموارد. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هناك تركيز معزز على احتياجات التنمية الأفريقية في الشريحة السابعة، إذ ينطوي ٢٠ مشروعا من المشاريع المقترحة البالغ عددها ٢٨ مشروعا على أنشطة لبناء القدرات في أفريقيا (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥-٩).

إدارة حساب التنمية

ثالث عشر - ٦ يشير الأمين العام إلى أن التحسينات في إدارة حساب التنمية منذ صدور التقرير المرحلي الخامس تشمل تأسيس دورة لتنفيذ المشاريع مدتها أربع سنوات، فضلا عن فرض تقديم وثائق تفصيلية للمشاريع تستند إلى أطر منطقية شاملة وتقارير التقييم النهائية

(A/64/89، الفقرة ٥، و (A/64/6 (Sect. 35)، الفقرة ٣٥-١٢). وفي هذا الخصوص، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس مراجعي الحسابات أوصى بأن تقيم الإدارة، لكل أنشطة التعاون التقني الخاصة بها، آلية لقياس النتائج مماثلة لتلك المطلوبة للمشاريع الممولة من حساب التنمية (A/63/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة ٨٩).

ثالث عشر - ٧ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن إدارة حساب التنمية قد عززت على ثلاث مسارات، وذلك من خلال: (أ) تشكيل لجنة توجيهية توفر إطارا داخليا للتنسيق، وتتألف من ممثلين عن الكيانات المنفذة، لتقديم المشورة لمدير البرنامج ومساعدته في المسائل المتصلة بإدارة الحساب؛ و (ب) إنشاء مكتب تنمية القدرات ضمن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي يدعم وكيل الأمين العام في ممارسة مسؤولياته كمدير للبرنامج؛ و (ج) إعادة تصميم موقع الحساب على الإنترنت من أجل تحسين التنسيق عبر الإنترنت مع الكيانات المنفذة وتعزيز الوصول إلى المعلومات المتصلة بالمشروع وآثاره ونقاطه الرئيسية (A/64/89، الفقرة ٢٥).

ثالث عشر - ٨ ويشير الأمين العام أيضا إلى أنه عقب النداءات التي أطلقتها الجمعية العامة لاستخدام ما يتوفر في المناطق النامية من موارد بشرية وغيرها في سياق حساب التنمية، أكد مدير البرنامج أهمية ذلك كأداة لبناء القدرات (المرجع نفسه، الفقرة ١٨). وأبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن خبراء من البلدان النامية قد نفذوا ٧٠ في المائة من المشاريع الاستشارية البالغ عددها ٢٤٤ مشروعا، سواء من حيث العدد أو من حيث تخصيص الموارد.

ثالث عشر - ٩ ويذكر الأمين العام أن تعقيد إدارة حساب التنمية قد زاد واتسع نطاقها، بما يتماشى مع زيادة عدد المشاريع التي تُدار في الوقت نفسه (ما مجموعه ١٠٠ مشروع في إطار الشرائح الثلاث المتداخلة وهي الخامسة والسادسة والسابعة) وارتفاع توقعات الدول الأعضاء فيما يخص التنسيق والبرمجة والرصد والتقييم وتقديم التقارير ((A/64/6 (Sect. 35)، الفقرة ٣٥-١١). ويشير أيضا إلى أن القدرة على مواصلة التحسينات وزيادة تعزيز الحساب ستبقى مرهونة بتحديد السبل الكفيلة بزيادة تقديم الدعم لوظائف البرمجة والرصد والتقييم وتقديم التقارير (A/64/89، الفقرة ٢٨). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام لم يطلب موارد محددة في هذا الصدد في الوقت الحاضر، وسوف يواصل الاستئثار برأي الدول الأعضاء ((A/64/6 (Sect. 35)، الفقرة ٣٥-١٣).

ثالث عشر - ١٠ وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بالموافقة على اقتراح الأمين العام المتعلق بحساب التنمية.

الجزء الرابع عشر

الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

الباب ٣٦

الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٥١٢ ٨٢٥ ٠٠٠ دولار ^(أ)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٥١٠ ٩٣٩ ٦٠٠ دولار

(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

رابع عشر - ١ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام للبواب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، قبل إعادة تقدير التكاليف، تبلغ ٥١٢ ٨٢٥ ٠٠٠ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٤٠٠ ٨٨٥ ١ دولار، أو ٠,٤ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وعلى النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة (A/64/6 (Sect. 36)، الفقرة ٣٦-٣)، فإن هذه الزيادة تعكس زيادة صافية في الاحتياجات من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين تتصل بالأثر المرجحاً لوظائف جديدة اعتمدت في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والتعديلات المقترحة على الوظائف وتكاليف الموظفين الأخرى للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

رابع عشر - ٢ وتخضع مرتبات موظفي الأمم المتحدة وما يتصل بها من مكافآت للاقتطاع الإلزامي الوارد في البند ٣-٣ من النظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة والتعديلات الملحقه به. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، بغية تيسير المقارنة مع برنامج العمل والميزانية المقترحة للمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، فإن تكاليف الموظفين ترد دون احتساب الاقتطاعات الإلزامية تحت مختلف أبواب النفقات من الميزانية البرنامجية المقترحة. أما الفروق بين المكافآت الإجمالية والصافية، فإن الأمين العام يطلب رصدها كمبلغ إجمالي تحت هذا الباب من الميزانية.

رابع عشر - ٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه وفقاً لإجراءات الميزانية المتبعة حالياً في الأمم المتحدة، فإن المبالغ المحتجزة في شكل اقتطاعات إلزامية من مرتبات الموظفين تُعتبر إيرادات

للمنظمة. وبناء على ذلك، فإن المبلغ المطلوب في إطار الباب ٣٦ يرد أيضا في باب الإيرادات ١، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، الذي يتضمن، إضافة إلى ذلك، اقتطاعات إلزامية بمبلغ ٢٠٠ ٢٤٦ ٤ دولار مقيدة لحساب الأنشطة المدرة للدخل، على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة (A/64/6 (Income Sect. 1)، الفقرة ب ١-١).

باء - تقديرات الإيرادات

باب الإيرادات ١

الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٩٠٠ ٨١٤ ٥٣١ دولار
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٥٠٠ ٥٤٥ ٥١٥ دولار

ب ١-١ في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، يقدر الأمين العام مبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين تحت باب النفقات ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، وباب الإيرادات ٣، الخدمات المقدمة إلى الجمهور، بمبلغ ٩٠٠ ٨١٤ ٥٣١ دولار. وجميع الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، التي لا يتم التصرف فيها على نحو آخر بموجب قرار محدد صادر عن الجمعية العامة، تُقيّد لحساب صندوق معادلة الضرائب الذي أنشأته الجمعية العامة في قرارها ٩٧٣ ألف (د-١٠)، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥. وتُقيّد المبالغ لحساب الدول الأعضاء في ذلك الصندوق وفقا لجدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية للسنة المالية المعنية (A/64/6 (Income sect. 1)، الفقرة ب ١-٢).

ب ١-٢ وتزيد التقديرات الإجمالية في إطار باب الإيرادات ١ بمبلغ ٩٠٠ ٩٨٩ ١٨ دولار عن التقديرات الإجمالية في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، لأن الأولى تشمل الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين الناشئة عن المكافآت المقيدة لحساب الأنشطة المدرة للدخل في إطار باب الإيرادات ٣، الخدمات المقدمة إلى الجمهور. ومن ناحية أخرى، فإن الاقتطاعات الإلزامية المدفوعة فيما يتعلق بمؤلاء الموظفين ترد في إطار باب الإيرادات ٣ بدلا من الباب ٣٦.

باب الإيرادات ٢

الإيرادات العامة

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٤٠٠ ١٩٩ ٣١ دولار
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٣٧ ٧٥١ ٠٠٠ دولار

ب إ ٢-١ تتصل التقديرات في إطار باب الإيرادات ٢، الإيرادات العامة، بالدخل الآتي من إيجار المباني، والمبالغ المسددة عن الخدمات المقدمة إلى الوكالات المتخصصة، والفوائد المصرفية، ومبيعات المعدات المستعملة، والمبالغ المستعادة من نفقات السنوات السابقة، واشتراكات الدول غير الأعضاء، والتلفزيون والخدمات المماثلة، والإيرادات المتنوعة. وكما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة (A/64/6 (Income sect. 2)، الجدول ب إ ٢-١)، فإن تقديرات إجمالي الإيرادات العامة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تبلغ ٤٠٠ ١٩٩ ٣١ دولار، وتمثل نقصانا بمبلغ ٦٠٠ ٥٥١ ٦ دولار عن التقديرات المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والبالغة ٣٧ ٧٥١ ٠٠٠ دولار. والزيادات المتوقعة في إطار إيجار المباني (٤٠٠ ٤٩١ دولار)، والمبالغ المسددة عن الخدمات المقدمة إلى الوكالات المتخصصة وغيرها (٢٠٠ ٧٣٣ دولار)، والمبالغ المستعادة من نفقات السنوات السابقة (٩٠٠ ٧٤ دولار)، واشتراكات الدول غير الأعضاء (١ ٠٠٠ دولار)، يقابلها جزئيا نقصان في إطار الفوائد المصرفية (١٠٠ ٧٧٠٦ دولار)، ومبيعات المعدات المستعملة (٣٠٠ ٥٥ دولار)، والتلفزيون والخدمات المماثلة (٣٠٠ ١٤ دولار)، والإيرادات المتنوعة (٤٠٠ ٧٦ دولار).

ب إ ٢-٢ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادة الصافية في إيرادات الإيجار تعزى للأثر المشترك للزيادات في المقر (٧٠٠ ٩٠ دولار)، وأديس أبابا (٢٧٣ ٠٠٠ دولار)، وبانكوك (٣٠٠ ١٤٧ دولار)، وسانتياغو (٣٠٠ ٣٦ دولار)، يقابلها جزئيا انخفاض مقدار في جنيف (٩٠٠ ٥٥ دولار). وكما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة، فإن الزيادة في إيرادات الإيجار في المقر هي الأثر الصافي لخسارة مقدرة في إيرادات الإيجار من مؤسستين مصرفيتين لن ينتقل فرعاهما في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر بل سيغلقتان بشكل مؤقت، والتي قابلها جزئيا زيادة في إيرادات الإيجار من مستأجرين آخرين تعزى إلى تنقيح بالزيادة لمعدلات الإيجار. وتعكس الزيادة في أديس أبابا وبانكوك التنقيح بالزيادة لمعدلات الإيجار المتفق عليها مع الوكالات المستأجرة استنادا إلى المعدلات السائدة في السوق. وتعزى الزيادة في سانتياغو إلى تعديل معدل الإيجار وفقا للتغيرات في الرقم القياسي لأسعار

الاستهلاك. ويعزى أساسا النقصان الصافي المقدّر في الإيرادات الإيجار في جنيف إلى وقف الإيرادات المتصلة بالحيز الذي كانت تشغله سابقا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

ب إ ٣-٢ وفي إطار المبالغ المسددة عن الخدمات المقدمة إلى الوكالات المتخصصة وغيرها، فإن زيادة صافية قدرها ٢٠٠ ٧٣٣ دولار تعزى للأثر المشترك لكل من: (أ) زيادة مقدرة بمبلغ ٣٧٢ ٠٠٠ دولار في المبالغ المسددة من الوكالات المتخصصة لقاء خدمات المؤتمرات في جنيف، والتي جرى تقديرها استنادا إلى الإيرادات الفعلية في عام ٢٠٠٨؛ و (ب) زيادة قدرها ٢٠٠ ٣٤٩ دولار في المبالغ المسددة من الوكالات المتخصصة لقاء خدمات إدارة المباني في فيينا، ناجمة عن تغيير في المعالجة المحاسبية لهذه الإيرادات، التي ستقيد بكاملها لباب الإيرادات ٢، الإيرادات العامة، بدءا من فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛ و (ج) زيادة قدرها ١٢ ٠٠٠ دولار في سداد تكاليف خدمات استنساخ الوثائق في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزى إلى ارتفاع الاحتياجات المتوقعة لهذه الخدمات في فترة السنتين القادمة.

ب إ ٢-٤ والنقصان في إطار الفوائد المصرفية (٧,٧ ملايين دولار) ناجم عن الأزمة المالية العالمية الحالية وما يتصل بها من هبوط حاد في أسعار الفائدة.

باب الإيرادات ٣

الخدمات المقدمة للجمهور

ب إ ٣-١ تلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدولين ب إ ٣-١ و ب إ ٣-٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة (A/64/6 (Income sect. 3)) أن الأمين العام يقدر المجموع الإجمالي للإيرادات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بمبلغ ٦٠٠ ٢٧٨ ٤١ دولار، ومجموع المصروفات حصصاً من الإيرادات بمبلغ ٣٠٠ ٨٩٦ ٤٠ دولار، مما نجم عنه إيرادات صافية يقدر مجموعها بمبلغ ٣٨٢ ٣٠٠ دولار.

صافي الإيرادات (بعد إعادة تقدير التكاليف)

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٣٨٢ ٣٠٠ دولار
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١ ٩٧٩ ٩٠٠ دولار

ب إ ٣-٢ تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ب إ ٣-٤ من وثيقة الميزانية أن الانخفاض المتوقع وقدره ٦٠٠ ٥٩٧ ١ دولار في مجموع صافي الإيرادات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ يعزى بشكل كبير إلى: (أ) انخفاض في الخدمات المقدمة للزوار، وعمليات تشغيل المطاعم، والهدايا والمواد المباعة في محل بيع الصحف، وعمليات المرآب، وعمليات بيع الطوابع التذكارية، ويعزى ذلك إلى أثر المخطط العام لتجديد مباني المقر على المقر؛ و (ب) بدء تشغيل خدمات الزوار في نيروبي، التي لا يتوقع أن تدر ربحاً خلال السنوات الأولى؛ و (ج) انخفاض في بيع المنشورات.

النفقات المقدرة

الاقتراح المقدم من الأمين العام	٣٩ ٤٧٧ ٠٠٠ ^(أ)
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٤٥ ٠٩٦ ٢٠٠ دولار
يرد في الجدول ٥ من مقدمة الميزانية موجز للاقتراحات التي قدمها الأمين العام بشأن الوظائف الممولة من الميزانية العادية، حسب باب الميزانية. ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير موجز للعدد الإجمالي للوظائف حسب مصدر التمويل والرتبة.	
(أ) الأرقام الواردة في هذا التقرير هي بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (أي قبل إعادة تقدير التكاليف)، ما لم يذكر خلاف ذلك.	

ب إ ٣-٣ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن موارد الميزانية العادية التي طلبها الأمين العام لباب الإيرادات ٣، الخدمات المقدمة للجمهور، بلغت قبل إعادة تقدير التكاليف ٣٩ ٤٧٧ ٠٠٠ دولار، مما يمثل انخفاضاً قدره ٦١٩ ٢٠٠ ٥ دولار، أو ١٢,٥ في المائة، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (المرجع نفسه، الجدول ب إ ٣-٥).

ب إ ٣-٤ يوجز الجدول التالي الوظائف الممولة من الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لكل من الوظائف الثابتة والمؤقتة، والاقتراحات التي قدمها الأمين العام فيما يخص الوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١:

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الميزانية العادية		
المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٩٧	٢ ف-٥، ٤ ف-٤، ٣ ف-٣، ٢ ف-١، ١٠ خ ع (ر ر)، ٧٠ خ ع (ر أ)، ٢ خ أ
المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٨٩	٢ ف-٥، ٤ ف-٤، ٣ ف-٣، ٢ ف-١، ٩ خ ع (ر ر)، ٦٣ خ ع (ر أ)، ٢ خ أ
المنقولة	١	١ ف-٤ من جنيف إلى نيويورك في إطار مبيعات منشورات الأمم المتحدة
الملغاة	٨	١ خ ع (ر ر) و ٧ خ ع (ر أ) في إطار مبيعات منشورات الأمم المتحدة

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

النقل والإلغاء

ب إ ٣-٥ يُقترح نقل وظيفة برتبة ف-٤ من جنيف إلى نيويورك في إطار مبيعات منشورات الأمم المتحدة فيما يتصل بإدماج عمليتي البيع في نيويورك وجنيف، إذ أن الأخيرة تعرضت لخسارة صافية خلال فترتي السنتين الماضيتين. وسيعزز نقل الوظيفة الملاك الوظيفي لقسم المبيعات والتسويق في نيويورك المسؤول عن تنفيذ أنشطة البيع والترويج وتطوير المنتجات، وإدارة العمليات وتنظيمها (المرجع نفسه، الفقرتان ب إ ٣-٣٢ و ب إ ٣-٣٦). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على نقل هذه الوظيفة.

ب إ ٣-٦ ويُقترح إلغاء ثماني وظائف من فئة الخدمات العامة في إطار مبيعات منشورات الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرة ب إ ٣-٣٦). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إلغاء هذه الوظائف.

التوصيات بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف

ب إ ٣-٧ تعكس الموارد غير المتعلقة بالوظائف، وقدرها ١٩ ١٧٣ ٠٠٠ دولار المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، نقصانا صافيا قدره ٤٠٠ ٥٢٦ ٢ دولار (أو نموا سلبيا بنسبة ١١,٧ في المائة) مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ب إ ٣-٨ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن تنفيذ مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر سيؤثر على عدد من العمليات المدرة للدخل، ولا سيما محل بيع الهدايا ومحل بيع الصحف والمرآب وعمليات خدمات المطاعم. ويُقدر إجمالي الانخفاض في الإيرادات الصافية

بمبلغ ٦٠٠ ٥٩٧ دولار خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بما في ذلك مبلغ ٦٠٠ ٤٩٩ دولار في إطار عملية مبيعات الهدايا/محل بيع الهدايا؛ ومبلغ ٨٠٠ ٢٧ دولار في إطار عملية محل بيع الصحف؛ ومبلغ ٣٠٠ ٩٥٣ دولار في إطار عمليات المرائب؛ ومبلغ ٤٠٧ ٠٠٠ دولار في إطار عملية خدمات المطاعم. إلا أنه من غير المتوقع حدوث انخفاض في المبيعات في إطار عمليات إدارة بريد الأمم المتحدة، إذ من المتوقع أن يواصل محل البيع عملياته.

ب إ ٣-٩ وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً أن الجولات المصحوبة بمرشدين في مقر الأمم المتحدة ستستمر في مبنى الجمعية العامة خلال عام ٢٠١١. وبالنسبة لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، سيوجد مركز للزوار في مبنى المؤتمرات المؤقت في الحديقة الشمالية في الوقت الذي يكون فيه مبنى الجمعية العامة مغلقاً لتجديده. وأبلغت اللجنة كذلك أنه، بناء على طلبات مقدمة من الجمهور، فإن الجولات المصحوبة بمرشدين تجري الآن سبعة أيام في الأسبوع، بعد أن خُفض عددها إلى خمسة أيام في الأسبوع في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بسبب النقص في عدد المرشدين خلال عطلة نهاية الأسبوع في ذلك الوقت. وكذلك فإنه من المتوقع أن تيسر إضافة الجولات السمعية استئناف الجولات خلال عطلة نهاية الأسبوع ودعم الجولات العادية خلال أيام الأسبوع المزدحمة. وسوف يقدم خدمات الجولات السمعية بائع لم يُحدد بعد، سيدفع للمنظمة ٦٤ في المائة من الإيرادات التي تتحقق ويحتفظ بنسبة ٣٦ في المائة لقاء الخدمات المقدمة.

ب إ ٣-١٠ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ب إ ٣-١٧ من وثيقة الميزانية أن من المتوقع أن يرتفع عدد زوار مجمع مقر الأمم المتحدة من نحو ٣٢٠ ٣٣٣ زائراً في عام ٢٠٠٩ إلى ٦٤٠ ٣٦١ زائراً في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، أو بنحو ٨ في المائة. وقد أخذت تلك الزيادة في عدد الزوار الذين يدفعون رسوماً في الاعتبار لدى حساب صافي الإيرادات المقدرة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، التي من المتوقع أن تعاني من عجز، أو إيراد سلبي، قدره ٣٠٠ ١١ دولار، مما يمثل انخفاضاً قدره ٣٠٠ ٠٠٠ دولار مقارنة بالتقديرات المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ البالغة ٧٠٠ ٢٨٨ دولار. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يبقى تقدير عدد الزوار قيد الاستعراض في ضوء الخبرة المكتسبة في تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.

ب إ ٣-١١ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ب إ ٣-٦١ من وثيقة الميزانية أن الأنشطة الواردة في إطار خدمات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المدرة للإيرادات تُكمل أعمال البرنامجين الفرعيين ٥ و ٦ التابعين للباب ٩. وفي هذا الخصوص، تبلغ

قيمة الاحتياجات اللازمة لسفر الموظفين ٦٠٠ ١٧٤ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، مما يمثل زيادة قدرها ٢٤ ٥٠٠ دولار (أو ١٦,٣ في المائة) مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأبلغت اللجنة بأن الزيادة في الاحتياجات تتعلق بالزيادة المتوقعة في سفر موظفي الإدارة لحضور خمس حلقات عمل تدريبية واجتماعات إقليمية فيما يتصل بالدورة الحادية والأربعين للجنة الإحصائية التي ستعقد في شباط/فبراير ٢٠١٠. وتبلغ الاحتياجات المتعلقة بالزمالات والمنح والتبرعات ٢١٥ ٠٠٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، مما يمثل زيادة قدرها ٧٦ ٠٠٠ دولار (أو ٥٤,٧ في المائة) مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن حلقات العمل التي يتعين تمويلها في إطار هذه الفئة من شأنها تقديم التدريب إلى إحصائي الإحصاءات في المستويين العالي والمتوسط في النظام الإحصائي الوطني. وأبلغت اللجنة الإحصائية أيضاً أن الموارد المطلوبة في إطار الزمالات والمنح والتبرعات مخصصة لتغطية سفر المشاركين في حلقات العمل، في حين أن الموارد المشار إليها أعلاه والمتصلة بسفر الموظفين فهي مخصصة لتغطية سفر موظفي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الذين يقدمون حلقات العمل التدريبية.

ب إ ٣-١٢ ويقدر مجموع صافي الإيرادات في إطار العمليات التجارية الأخرى، أي العمليات التجارية في فيينا ومركز المؤتمرات للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومركز المؤتمرات للجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، بمبلغ ٢٠٠ ٥١٠ دولار، أو انخفاضاً قدره ٧٠٠ دولار مقارنة بالتقديرات المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن من المتوقع أن يرتفع صافي الإيرادات في فيينا من ٧ ٥٠٠ دولار إلى ٩ ٧٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وأبلغت اللجنة أن الافتقار إلى الحيز المكاني في مبنى المقر جعل تشغيل محلات تجارية مماثلة لتلك الموجودة في مركز فيينا الدولي غير عملي وأنه لا يتوخى وجود مرافق تسوق إضافية في المبنى بعد إنحاز المخطط العام لتجديد مباني المقر. وتشجع اللجنة الأمين العام على دراسة إمكانية وجدوى إجراء عمليات تجارية في أماكن إضافية مناسبة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، مع مراعاة الخبرة المكتسبة من العمليات التجارية في مركز فيينا الدولي.

ب إ ٣-١٣ توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

تعليقات وتوصيات عامة

عمليات خدمات المطاعم

ب إ ٣-١٤ أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الأمم المتحدة تحصل على إيرادات من متعهد خدمات المطاعم على النحو التالي: (أ) عمولة بنسبة ١٥ في المائة عن إجمالي الإيرادات الآتية من المناسبات التي تنظمها جهات خارجية في مطعم الوفود؛ و (ب) ورسوم سنوية ثابتة للمرافق قدرها ٦ دولارات للقدم المربع لإجمالي الحيز المخصص لمتعهد خدمات المطاعم، بما في ذلك الكافيتريات والمقاهي؛ و (ج) دخل سنوي ثابت قدره ١٥٠.٠٠٠ دولار، سيُخفض ليصبح ٧٥.٠٠٠ دولار في السنة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وفيما يتصل بالمخطط العام لتجديد مباني المقر وإغلاق مرافق الطعام ونقلها، فقد نُقحت الرسوم الثابتة للمرافق التي يدفعها متعهد خدمات المطاعم من ٢٩٢ ٥٠٩ دولاراً إلى ٦٠٠ ٢٢٩ دولار، في حين يتوقع تخفيض الدخل الثابت الذي يدفعه المتعهد بنسبة ٥٠ في المائة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الكافيتريات في مقر الأمم المتحدة وفي مبنى DC-1 ومبنى اليونيسيف يجري تشغيلها على أساس عدم التكلفة؛ وبالتالي فإن أي تغييرات في حجم التشغيل لن تؤثر على الإيرادات التي يدفعها المتعهد.

ب إ ٣-١٥ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ب إ ٣-٨٠ من وثيقة الميزانية أن العقد الحالي لعمليات خدمات المطاعم ينتهي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، مع عدم وجود خيار لتمديد. وكما هو مبين في الميزانية المقترحة، فإن مكتب خدمات الدعم المركزي يشرع الآن في عملية لتقديم العطاءات، وإن كان من المتوقع، بسبب أثر عمليات المخطط العام لتجديد مباني المقر، ألا يكون التعاقد مع الأمم المتحدة بشأن خدمات المطاعم جذاباً للبائعين خلال مرحلة البناء. وفضلاً عن ذلك، فإن الدخل الذي تحصل عليه الأمم المتحدة من العمولة عن مقهى الموظفين ومطعم الوفود لن يتحقق خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، إذ أن تلك المرافق، التي تمثل مراكز الربح الرئيسية للمتعهد، ستغلق خلال فترة تنفيذ المخطط العام. وبالتالي، فمن المستبعد أن تتلقى الأمم المتحدة أية عمولة خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. واللجنة على ثقة من أنه سيجري الاهتمام بكفالة أن يراعي عقد الإطعام الجديد الظروف التي قد تنشأ عن أعمال التجديد فيما يتصل بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، بما في ذلك زيادة القدرة على تقديم الخدمات لمزيد من الزبائن، مع كفالة أعلى جودة بأفضل سعر وتوفير خدمات إطعام عالية الجودة.

عمليات المرائب

ب إ ٣-١٦ يشير دليل الوفود ومختلف التوجيهات الإدارية والتعميمات الإعلامية إلى تطبيق رسوم على استخدام المرائب. وعلى وجه التحديد، لا تدفع البعثات والوفود رسوماً لقاء استخدامها مرائب الأمم المتحدة أثناء أداء الوظائف الرسمية، إلا أنه يفرض رسم على المركبات التي تبقى في المرائب أثناء الليل بسعر ليلي قدره ٢,٥ دولار. وقد حدد معدل رسوم المرائب للموظفين ونقح في عدة تعميمات إدارية. فقد نُقح الرسم في عام ١٩٨٦ وفي عام ١٩٩٤ (انظر ST/IC/1994/4). وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأنه يجري حالياً استعراض مشروع تعميم إداري لجعل رسوم استعمال المرائب أكثر انسجاماً مع أسعار عام ٢٠٠٩. وعلى النحو المذكور أعلاه، يُتوقع انخفاض الاحتياجات من عمليات المرائب بسبب تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر. وتلاحظ اللجنة أن آخر مرة نُقح فيها معدل الرسوم كانت في عام ١٩٩٤. وترى اللجنة أنه من المهم أن يكون ثمة أساس واضح لوضع معدلات رسوم استعمال المرائب وتطلب إلى الأمين العام أن يقترح تعديلات مناسبة بحيث تصبح الرسوم أكثر انسجاماً مع أسعار السوق.

ب إ ٣-١٧ ويساور اللجنة الاستشارية القلق من أن لا تنعكس التكلفة الحقيقية لعمليات المرائب، التي تشمل التكاليف العامة المتكررة المتعلقة بالصيانة والإصلاح والمنافع العامة، فضلاً عن التكاليف المتعلقة بالوظائف فيما يتصل بموظفي الأمن وغيرهم من موظفي الأمانة العامة الذين يؤدون مجموعة متنوعة من مهام الدعم، وتطلب اللجنة تقديم عرض أوفى في سياق الميزانية المقترحة المقبلة.

المرفق الأول

عدد الوظائف حسب مصدر التمويل والرتبة

ألف - الوظائف عدا وظائف عمليات حفظ السلام

الوظائف (المأذون بها) ٢٠٠٩-٢٠٠٨		الوظائف (المقترحة) ٢٠١١-٢٠١٠	
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الميزانية العادية، أبواب النفقات			
٣١	٠,٣	٣١	٠,٣
وكيل أمين العام			
٢٥	٠,٢	٢٦	٠,٣
أمين عام مساعد			
٩٩	١,٠	٩٩	١,٠
مد - ٢			
٢٧٣	٢,٧	٢٧٤	٢,٧
مد - ١			
٤ ٠٣٥	٣٩,٦	٤ ٠٨٦	٤٠,٣
الفئة الفنية			
٥ ٦٢٢	٥٥,٢	٥ ٥٤٥	٥٤,٦
فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى			
١٠ ٠٨٥	٩٩,٠	١٠ ٠٦١	٩٩,١
المجموع الفرعي			
الميزانية العادية، أبواب الإيرادات			
١٥	٠,١	١٥	٠,١
الفئة الفنية			
٨٢	٠,٨	٧٤	٠,٧
فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى			
٩٧	١,٠	٨٩	٠,٩
المجموع الفرعي			
١٠ ١٨٢	١٠٠,٠	١٠ ١٥٠	١٠٠,٠
المجموع			
الموارد الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك موارد حساب الدعم لعمليات حفظ السلام ^(١)			
٥	٠,٠	٥	٠,٠
أمين عام مساعد			
٤١	٠,٣	٤٤	٠,٤
مد - ٢			
١٧٨	١,٥	١٨٩	١,٦
مد - ١			
٣ ٩٠١	٣٢,١	٣ ٩٠٣	٣٢,٠
الفئة الفنية			
٨ ٠٢٨	٦٦,١	٨ ٠٤٠	٦٦,٠
فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى			
١٢ ١٥٣	١٠٠	١٢ ١٨١	١٠٠
المجموع			
المحاكم الدولية^(ب)			
٢	٠,١		
وكيل أمين عام			
٢	٠,١		
أمين عام مساعد			

الوظائف (المأذون بها) ٢٠٠٩-٢٠٠٨		الوظائف (المقترحة) ٢٠١١-٢٠١٠	
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
٢	٠,١		
٩	٠,٦		
		٤٢,٨	غير متاح
٧٩٦	٥٦,٢		غير متاح
١ ٤١٧	١٠٠,٠		
المجموع			

(أ) جرى تنقيح العدد المقدر للوظائف لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠ إثر موافقة الجمعية العامة على حساب دعم عمليات حفظ السلام لفترة ٢٠١٠-٢٠٠٩ (القرار ٢٨٧/٦٣).

(ب) ترد تحت بند "الموارد الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك موارد حساب دعم عمليات حفظ السلام" الوظائف المعتمدة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والعدد المقدر لوظائف خدمات الرقابة فيما يتعلق بالمحاكم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بما يتفق مع العرض الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة ٢٠١١-٢٠١٠.

باء - الوظائف المدنية المأذون بها في جميع عمليات حفظ السلام^(أ)

للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه		
٢٠١٠	٢٠٠٩	
		الموظفون الدوليون ^(ب)
		الفئة الفنية وما فوقها
٩	١١	وكيل أمين عام
٢٣	٢٥	أمين عام مساعد
٤٣	٤٥	مد - ٢
١١٣	١٣١	مد - ١
٣٢٤	٣٧١	ف - ٥
٨٥١	٨٩٥	ف - ٤
١ ٤٠٦	١ ٤٦٤	ف - ٣
٣٨٧	٤٠٩	ف - ١/٢
٣ ١٥٦	٣ ٣٥١	المجموع الفرعي
		فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى
-	١٢	الرتبة الرئيسية
-	٥١٤	الرتب الأخرى
-	٥٢٦	المجموع الفرعي
٤ ١٩٤	٣ ٧٦١	الخدمة الميدانية
-	٩٠	خدمات الأمن
٧ ٣٥٠	٧ ٧٢٨	مجموع الموظفين الدوليين
١٦ ٢١٩	١٧ ٣٥١	الموظفون الوطنيون ^(ج)
٢٣ ٥٦٩	٢٥ ٠٧٩	المجموع

(أ) يمثل أعلى مستوى مأذون به للوظائف خلال الفترة.

(ب) باستثناء الوظائف المؤقتة المدرجة تحت بند المساعدة المؤقتة العامة.

(ج) يشمل الموظفين الوطنيين، حيثما انطبق ذلك.

جيم - الوظائف المشتركة التمويل

باب الميزانية	الوظائف المأذون بها (٢٠٠٩-٢٠٠٨)		الوظائف المقترحة (٢٠١١-٢٠١٠)	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وخدمات المؤتمرات				
وكيل أمين العام	-	-	-	-
أمين عام مساعد	-	-	-	-
مد - ٢	-	-	-	-
مد - ١	١	٠,٦	١	٠,٦
الفئة الفنية	٨٨	٥٠,٠	٨٨	٥٠,٠
فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى	٨٧	٤٩,٤	٨٧	٤٩,٤
المجموع الفرعي	١٧٦	١٠٠,٠	١٧٦	١٠٠,٠
١٣ - مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية				
وكيل أمين العام	-	-	-	-
أمين عام مساعد	١	٠,٦	١	٠,٦
مد - ٢	١	٠,٦	١	٠,٦
مد - ١	٥	٣,٢	٦	٣,٥
الفئة الفنية	٧٣	٤٦,٨	٩١	٥٢,٦
فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى	٧٦	٤٨,٧	٧٤	٤٢,٨
المجموع الفرعي	١٥٦	١٠٠,٠	١٧٣^(١)	١٠٠,٠
٣١ - الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل				
وكيل أمين العام	-	-	-	-
أمين عام مساعد	-	-	-	-
مد - ٢	٣	٣,٧	٣	٣,٧
مد - ١	٤	٤,٩	٥	٦,٢
الفئة الفنية	٣٥	٤٣,٢	٣٦	٤٤,٤
فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى	٣٩	٤٨,١	٣٧	٤٥,٧
المجموع الفرعي	٨١	١٠٠,٠	٨١	١٠٠,٠
٣٤ - السلامة والأمن				
وكيل أمين العام	-	-	-	-
أمين عام مساعد	-	-	-	-
مد - ٢	١	٠,١	١	٠,١

باب الميزانية	الوظائف المأذون بها (٢٠٠٩-٢٠٠٨)		الوظائف المقترحة (٢٠١١-٢٠١٠)	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
مد - ١	١	٠,١	١	٠,١
الفئة الفنية	٢٩٨	٣٥,٢	٢٩٨	٣٥,٢
فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى	٥٤٧	٦٤,٦	٥٤٧	٦٤,٦
المجموع الفرعي	٨٤٧	١٠٠,٠	٨٤٧	١٠٠,٠
المجموع	١٢٦٠		١٢٧٧	

(أ) ستقدم ميزانية تفصيلية لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠ إلى الجمعية العامة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩. بموجب الترتيبات المعمول بها.

المرفق الثاني

موجز للتغييرات المقترح إدخالها على الوظائف الثابتة والمؤقتة

ألف - الوظائف المقترح إلغاؤها (المجموع ١٠١)

الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً

١ ف-٣، ١ خدمات عامة (الرتبة المكتب التنفيذي للأمين العام

الرئيسية)

مكتب المدير العام، مكتب الأمم المتحدة في جنيف ١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)

الباب ٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وخدمات المؤتمرات

التوجيه التنفيذي والإدارة، مكتب خدمات المراسم ١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)

والاتصال

تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها، نيويورك ١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)

خدمات الاجتماعات والنشر، نيويورك ٥ خدمات عامة (الرتب الأخرى)

خدمات الاجتماعات والنشر، جنيف ١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)

خدمات المكتبة، جنيف ١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)

الباب ٣ - الشؤون السياسية

مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في ١ خدمات عامة (الرتبة الرئيسية)

الشرق الأوسط ١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)

الباب ٥ - عمليات حفظ السلام

هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ١ خدمات عامة (الرتبة الرئيسية)

٢ خدمات عامة (الرتب الأخرى)

١٧ من الرتبة المحلية و ٢٨ من الخدمة

الميدانية

الباب ٨ - الشؤون القانونية

شؤون المحيطات وقانون البحار ١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)

الباب ٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

تنسيق دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)

السياسات الاجتماعية والتنمية ١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)

التنمية المستدامة ٢ خدمات عامة (الرتب الأخرى)

١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)	السكان
	الباب ١٢ - التجارة والتنمية
١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)	العملة والترايط والتنمية
١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)	الاستثمار والمشاريع
١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)	دعم البرامج
	الباب ٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
١ من الرتبة المحلية	دعم البرامج
	الباب ٢٧ - الإعلام
١ ف-٥، ١ ف-٣، ٩ الرتبة المحلية،	خدمات الاتصالات الاستراتيجية
١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)	
٤ خدمات عامة (الرتب الأخرى)	خدمات التوعية وتبادل المعارف
	الباب ٢٨ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية
١ خدمات عامة (الرتبة الرئيسية)	أمانة اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق
	الباب ٢٨ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية
١ خدمات عامة (الرتبة الرئيسية)	السياسات
	الباب ٢٨ دال - مكتب خدمات الدعم المركزي
٦ وظائف الحرف اليدوية	دائرة المرافق والإدارة
	الباب ٢٨ هاء - الإدارة، جنيف
٣ خدمات عامة (الرتب الأخرى)	خدمات الدعم
	الباب ٢٨ زاي - الإدارة، نيروبي
٢ من الرتبة المحلية	خدمات الدعم

باء - الوظائف الجديدة المقترحة (المجموع ٥٨)

الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً

وحدة سيادة القانون ١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)

الباب ٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وخدمات المؤتمرات

تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها، نيويورك ١ ف-٤، ١ ف-٢

خدمات المكتبة، جنيف ١ ف-٣

خدمات الوثائق، نيروبي ٣ ف-٤، ٤ ف-٣

خدمات الاجتماعات والنشر، نيروبي ١ ف-٣

الباب ٣ - الشؤون السياسية

مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في ٢ خدمة ميدانية

الشرق الأوسط

الباب ٤ - نزع السلاح

نزع السلاح الإقليمي ٢ ف-٣، ٢ من الرتبة المحلية

الباب ٥ - عمليات حفظ السلام

هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ٣ خدمة ميدانية، ٥ من الرتبة المحلية

الباب ٧ - محكمة العدل الدولية

قلم المحكمة ١ ف-٣، ٦ ف-٢، ١ خدمات عامة

(الرتب الأخرى)

الباب ٨ - الشؤون القانونية

توفير الخدمات القانونية للأمم المتحدة ككل ١ ف-٥

شؤون المحيطات وقانون البحار ١ ف-٣

الباب ١٤ - البيئة

لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري ١ ف-٤

الباب ١٥ - المستوطنات البشرية

توفير المأوى والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية ١ ف-٣

الباب ١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

تحليل السياسات والاتجاهات ١ ف-٥، ١ ف-٣

الباب ١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا

النقل ١ ف-٣

الباب ٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

١ موظف وطني	دعم البرامج
	الباب ٢٣ - حقوق الإنسان
٢ ف-٣	الإجراءات الخاصة، مجلس حقوق الإنسان
	الباب ٢٥ - اللاجئون الفلسطينيون
٣ ف-٤	التمويل بالقروض البالغة الصغر والمشاريع البالغة الصغر
	الباب ٢٦ - المساعدة الإنسانية
١ ف-٤	تنسيق الأعمال الإنسانية والاستجابة في حالات الطوارئ
	الباب ٢٨ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية
١ ف-٢	أمانة اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق
	الباب ٢٨ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية
١ ف-٢	السياسات
١ ف-٢	التخطيط الاستراتيجي والتوظيف
	الباب ٢٨ دال - مكتب خدمات الدعم المركزي
١ ف-٥، ١ ف-٢، ٢ خدمات عامة	دائرة المرافق والإدارة
(الرتب الأخرى)	
	الباب ٢٨ هاء - الإدارة، جنيف
٢ ف-٣	خدمات الدعم
	الباب ٢٨ زاي - الإدارة، نيروبي
١ موظف وطني	خدمات الدعم

المرفق الثالث

الوظائف الجديدة المقترح تحويلها من المساعدة المؤقتة العامة ومن التمويل من خارج الميزانية

ألف - موجز الوظائف الجديدة المقترح تحويلها من المساعدة المؤقتة العامة

يقترح تحويل ما مجموعه ١٩ وظيفة إلى وظائف ثابتة من الوظائف التي كانت تمول سابقا في إطار المساعدة المؤقتة العامة، مما يؤدي إلى زيادة في ملاك الموظفين، على النحو المبين أدناه حسب الباب والبرنامج.

باب الميزانية	عدد الوظائف	الرتبة	البيان
١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما			
إقامة العدل	٣	ف-٤	١ موظف تكنولوجيا معلومات، ٢ موظف قانوني
	١	خدمات عامة (الرتب الأخرى)	مساعد تكنولوجيا معلومات
المجموع الفرعي	٤		
٣ - الشؤون السياسية			
مكتب دعم بناء السلام	١	ف-٤	موظف تنظيم إداري تابع مباشرة لمكتب الأمين العام المساعد
	١	ف-٥	موظف أقدم لبناء السلام يعمل أمينا للجنة بناء السلام
	١	ف-٣	موظف لدعم بناء السلام يعمل في فرع دعم لجنة بناء السلام
	١	خدمات عامة (الرتب الأخرى)	مساعد إداري يكون مسؤولا عن إدارة المكتب في فرع دعم لجنة بناء السلام
	١	ف-٥	محلل سياسات أقدم يكون مسؤولا عن تحليل مسائل السياسات العامة لبناء السلام في فرع تخطيط السياسات وتطبيقها
	١	ف-٤	موظف لتخطيط السياسات في فرع تخطيط السياسات وتطبيقها
المجموع الفرعي	٦		
٣٠ - الرقابة الداخلية			
التفتيش والتقييم	١	مد-٢	مدير شعبة التفتيش والتقييم
	٣	ف-٣	موظف التفتيش والتقييم
	٤	ف-١/٢	مساعد موظف تقييم
	١	خدمات عامة (الرتب الأخرى)	مساعد لشؤون البرامج
المجموع الفرعي	٩		
المجموع	١٩		

باء - موجز الوظائف الجديدة المقترح تحويلها من التمويل من خارج الميزانية

يقترح تحويل ما مجموعه ٨ وظائف إلى وظائف ثابتة من تلك الوظائف التي كانت تمول سابقا في إطار الموارد من خارج الميزانية، مما يؤدي إلى زيادة في ملاك الموظفين على النحو المبين أدناه حسب الباب والبرنامج.

باب الميزانية	عدد الوظائف	الرتبة	التبيان
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وخدمات المؤتمرات			
خدمات الوثائق، نيروبي	٣	ف-٤	٢ مراجع، ١ محرر
	٤	ف-٣	٣ مترجمين تحريريين، ١ محرر (٧ وظائف لتحويلها من موارد خارجة عن الميزانية ممولة على أساس سداد التكاليف من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها)
خدمات الاجتماعات والنشر، نيروبي	١	ف-٣	نائب رئيس قسم خدمات النشر (تحويل من موارد خارجة عن الميزانية ممولة على أساس سداد التكاليف من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها)
٨ المجموع الفرعي			
٢٦ - المساعدة الإنسانية			
تنسيق العمل الإنساني والاستجابة في حالات الطوارئ	١	ف-٤	موظف لشؤون المساعدة الإنسانية. توجد في أربعة أقسام من الأقسام الخمسة في شعبة تنسيق العمل الإنساني والاستجابة في حالات الطوارئ نفس عدد الوظائف من الميزانية العادية. لذلك يتمثل الاقتراح في تحويل وظيفة ممولة من خارج الميزانية إلى وظيفة من الميزانية العادية برتبة ف-٤ للقسم المتبقي
١ المجموع الفرعي			
٩ المجموع			

المرفق الرابع

الخطوات المطلوب اتخاذها لملء وظيفة شاغرة

- قيام المكتب الفني بوضع التوصيف الوظيفي
- تقديم طلب لتصنيف الوظيفة إلى مكتب إدارة الموارد البشرية
- إعداد إعلان عن الوظيفة الشاغرة في نظام غالاكسي بعد الحصول على موافقة المكتب عليها وتصنيفها
- قيام المكتب باستعراض الإعلان عن الوظيفة الشاغرة قبل تقديمه إلى هيئات الاستعراض المركزية
- تقديم الإعلان عن الوظيفة الشاغرة ومعايير التقييم إلى هيئات الاستعراض المركزية للحصول على موافقتها
- ترجمة الإعلان عن الوظيفة الشاغرة لنشره باللغة الفرنسية
- تعميم الإعلان عن الوظيفة الشاغرة لمدة ٦٠ يوما
- قيام المكتب باستعراض أهلية المرشحين، وتقديم بيانات السيرة الذاتية إلى مدير البرنامج
- إجراء تقييم أولي للمرشحين من خلال استعراض بيانات السيرة الذاتية وسجلات الأداء وغيرها، من قبل مديري البرامج وذلك استنادا إلى معايير التقييم المعتمدة
- إجراء مقابلة مع المرشحين الذي استوفوا شروط الوظيفة
- تقديم تقييمات مكتوبة عن المرشحين الذين أجريت مقابلات معهم
- وضع قائمة بأسماء المرشحين الموصى بهم
- تقديم القائمة الموصى بها إلى رئيس الإدارة للنظر فيها والموافقة عليها
- تقديم قائمة المرشحين الموصى بهم إلى هيئات الاستعراض المركزية للموافقة عليها
- بعد الموافقة على قائمة المرشحين الموصى بهم تقدم القائمة إلى رئيس الإدارة لاتخاذ قرار بشأن الاختيار
- تنفيذ قرار الاختيار من خلال إجراءات التعيين والترقية أو النقل
- استنادا إلى ما إذا كانت الإدارة أو الأمانة العامة تعتبر المرشح المختار داخليا أم خارجيا، فقد يستغرق تولي المرشح الناجح منصبه من ٦٠ إلى ٩٠ يوما إضافيا.

المرفق الخامس

التقرير المتعلق بتقييم هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين: النتائج والتوصيات المتعلقة بترتيبات الدعم هيكل الدعم

١ - يتألف عنصر الإدارة المدنية في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين من ١٢٥ موظفا دوليا و ١٢٣ موظفا وطنيا. وتقدم إدارة الهيئة الدعم إلى عمليات الهيئة من مقرها في القدس. وتوفر خط الدعم الأول والثاني والثالث إلى جميع عناصر الهيئة في منطقة البعثة كلها، إما مباشرة من مقرها، أو من خلال فرق دعم المراكز الأمامية التابعة لها في بيروت والناقورة والإسماعيلية وطبريا ودمشق. وتعمل فرق دعم المراكز الأمامية تحت إشراف موظف إداري وتتكون من جميع المجالات التقنية (النقل، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والخدمات العامة، وما إلى ذلك). وتحصل هذه الفرق على الدعم من رؤساء الأقسام في مقر الهيئة. وتعمل فرق الدعم في الناقورة ودمشق بشكل وثيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على التوالي، وتستمد دعمها من هاتين البعثتين للحصول على بعض الخدمات المتفق عليها بين الهيئة والبعثتين من خلال رسالة تفاهم. ويتم توفير الدعم في منطقة جغرافية معقدة تشمل أربعة بلدان وفق قواعد وأنظمة وطنية مختلفة، مما يجعل من الصعب بعض الشيء على الإدارة العليا في الهيئة تلبية احتياجات المواقع الأمامية انطلاقا من القدس. ويزداد الأمر تعقيدا لأن فريق المراقبين في لبنان وفريق المراقبين في الجولان يعملان تحت السلطة التشغيلية لقائد قوة كل منهما، أما بالنسبة لاحتياجاتهما اللوجستية، فهما يعتمدان على المقر في القدس. إن المعدات القديمة وقدرة فرق المراكز الأمامية المحدودة على صيانتها يجعلان من الصعب على الفريقين مواكبة الوتيرة التشغيلية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

٢ - إن الترتيبات اللوجستية الأخرى، مثل إمدادات الوقود، والخدمات الطبية، واللوازم، قائمة وتُقدم بكفاءة في إطار قواعد وأنظمة الأمم المتحدة. ويتم توفير الوقود من خلال العقود المحلية في جميع المراكز الأمامية باستثناء الناقورة حيث تقوم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بتوفير الوقود من خلال المتعهد الذي تتعامل معه، على أساس استرداد التكاليف.

٣ - ويقدم الدعم الطبي الذي يتجاوز المستوى الأول من خلال عقود في جميع المواقع. وتوفر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك الدعم الطبي

حتى المستوى الثاني إلى أفرقة المراقبين في منطقة عملياتهم. ويبدو أن الدعم الطبي لا يشكل مشكلة.

٤ - كما توفر الهيئة الدعم الإداري واللوجستي والأمني إلى مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهي ترتيبات بناءة. وبالإضافة إلى ذلك، تمكنت الهيئة بسرعة من تخصيص موارد أمنية إلى ممثل اللجنة الرباعية المعين حديثاً، طوني بلير، وكان هذا شرطاً جوهرياً لكي يبدأ هذا المكتب عمله في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

العمليات اللوجستية

٥ - يدعم المراكز الأمامية فريق مختلط يتألف من متخصصين في الدعم التقني يرفع تقاريره إلى موظف إداري في كل مركز من المراكز الأمامية الخمسة الموجودة في الناقورة بالنسبة لفريق المراقبين في لبنان، ودمشق بالنسبة لفريق المراقبين في الجولان، ومفرزة المراقبين في دمشق، والإسماعيلية بالنسبة لفريق المراقبين في مصر (الذي سيعاد تسميته ليصبح مكتب الاتصال في القاهرة)، وطبرية بالنسبة لفريق المراقبين في الجولان، ومكتب الأمم المتحدة للاتصال في بيروت. ويوجد لدى المراكز الأمامية في دمشق أيضاً مركز فرعي يقع في معسكر الفوار. ويحصل المركز الأمامي في الناقورة على شيء من الدعم الإداري من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على أساس استرداد التكاليف. كما يحصل المركز الفرعي في معسكر الفوار على بعض الدعم من قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على أساس استرداد التكاليف.

٦ - ويخضع معظم مراقبي الهيئة العسكرية للسلطة التشغيلية لقائدي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، لكنهم لا يزالون يحصلون على الدعم من خلال موظفي الهيئة الإداريين، مما يشكل ازدواجية في الجهود في ما يتعلق بالدعم. ولهذه الترتيبات أيضاً تأثير مباشر على الكفاءة التشغيلية لفريق المراقبين، وذلك لأن الدعم اللوجستي الذي تقدمه الهيئة في لبنان ودمشق لا يتماشى مع وتيرة العمليات التي وضعها قائدا قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. ويوصى بأن يتم توفير الدعم اللوجستي التام إلى فريق المراقبين في لبنان وفريق المراقبين في الجولان من قبل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، لكفالة أن يتمكنوا (بما في ذلك فريق المراقبين في الجولان بدمشق وطبرية) من تنفيذ المهام التي أوكلها لها قائدا قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على التوالي بفعالية.

٧ - ويقوم الموظفون الفنيون في البعثة بصيانة جميع المعدات، بما في ذلك النقل ومولدات الكهرباء ومعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وهناك عدد كبير من المركبات القديمة التي تجاوزت مدة صلاحيتها. ويبدو أن الشيء نفسه ينطبق على معدات الاتصالات التي لا تتوافق مع الاحتياجات العصرية، لا سيما أجهزة اللاسلكي وأجهزة إعادة الإرسال التي تحتاج إلى صيانة دورية والتي، بسبب انتشار البعثة، لا تستطيع أحيانا تلبية متطلبات الاتصالات الفورية. ويوصى بأن تقوم إدارة الدعم الميداني بدراسة هذه المشكلة واقتراح ترتيبات، مثل النقل بين البعثات أو النقل من احتياطي الأمم المتحدة في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، لاستبدال المعدات التي حان موعد استبدالها.

٨ - ومن أجل تنفيذ عمليات فعالة ومتكاملة، قد تكون هناك حاجة إلى جعل بعض المعدات والاحتياجات اللوجستية الأخرى التي تحتاجها عناصر الهيئة التي تعمل في إطار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك متوافقة مع البعثتين. وبما أن المراقبين يضطلعون بالمهام الموكلة إليهم من قبل قائدي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، ينبغي تزويدهم بالمعدات الضرورية و/أو المتوافقة مع مهامهم من قبل هاتين البعثتين.

٩ - ويُطلب من فريق المراقبين في لبنان وفريق المراقبين في الجولان (بما في ذلك في دمشق وطبرية) من الناحية التشغيلية القيام بمهام المراقبة ليلا ونهارا في مناطق خطرة وفقا لما يطلبه قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، ولكن نظرا للمقتضيات التنفيذية الجديدة، فهم ليسوا مجهزين على نحو كاف بالمركبات المدرعة وبأجهزة الرؤية الليلية لأداء تلك المهام التشغيلية بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، أُبلغ الفريق بأن مناظير مركز المراقبة التابع لفريق المراقبة في الجولان كانت قد استبدلت، أو يجري استبدالها بمناظير جديدة، ذات نوعية أدنى من تلك المستخدمة حاليا. ونظرا لكون الأوامر التشغيلية الصادرة إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تقتضي توفير المعدات والخدمات اللوجستية لدعم الأنشطة التشغيلية، فإنه ينبغي لهاتين البعثتين أن توفر المعدات والخدمات اللوجستية ذات الصلة. ويوصى بأن تقوم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بتوفير احتياجات فريق المراقبين في لبنان وفريق المراقبين في الجولان من المعدات/الاحتياجات اللوجستية وإدراجها في اقتراحات ميزانية كل منهما، استنادا إلى الاحتياجات التشغيلية التي يحددها قائدا قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (أي أجهزة الرؤية الليلية والعربات المدرعة).

١٠ - وفي إطار الهياكل الحالية، تقوم الهيئة بدعم عناصرها في بيروت ودمشق والإسماعيلية من خلال نشر فرق مخصصة مختلطة. وفي سياق إعادة الهيكلة المقترحة، سيكون للهيئة كحد أقصى مكاتب اتصال صغيرة في القاهرة (سينتهي وجود فريق المراقبين في مصر بالإسماعيلية)، ودمشق (سينتقل فريق المراقبين في الجولان بدمشق إلى معسكر الفوار) وبيروت. وتمشيا مع إعادة هيكلة مكاتب الاتصال في بيروت ومصر ودمشق، يجب معالجة الترتيبات المتعلقة بدعمها أيضا، بحيث لا يتعين على الهيئة أن تنشر عناصر دعم مخصصة لهذه المكاتب. ويوصى بأن تتخذ الهيئة الترتيبات اللازمة لتقديم الدعم لهذه العناصر من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو كيانات الأمم المتحدة الأخرى من خلال ترتيب ينطوي على مذكرة تفاهم.

١١ - إن الخطة الحالية لدعم البعثة الخاصة بالهيئة عامة جدا في نهجها ولا تتناول الاحتياجات اللوجستية المحددة في المراكز الأمامية. والتغيرات التي ستطرأ على هيكل الهيئة، نتيجة لتوصيات زيارة التقييم هامة وينبغي معالجتها من خلال خطة دعم منقحة للبعثة. ونتيجة لهذه التغييرات، ستكون هناك حاجة إلى معالجة الترتيبات اللوجستية المنقحة من خلال خطة دعم مدروسة أكثر. ويوصى بأن تنقح الهيئة خطة دعم البعثة لتعكس التغيرات وأن توكل مسؤوليات محددة إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وكيانات الأمم المتحدة الأخرى على النحو المطلوب.

١٢ - وسيكون للتغييرات الناجمة عن توصيات زيارة التقييم تأثير على ملاك الموظفين وستحدث تغييرات إدارية ولوجستية رئيسية. وبما أنه لم يكن من صلاحية فريق التقييم أن يقدم مشورة الخبراء عن تنفيذ التغييرات المقترحة، لا تزال البعثة بحاجة إلى مشورة الخبراء بشأن إعادة ترتيب مسؤوليات الدعم وبشأن تناول المسائل المتعلقة بملاك الموظفين. ويوصى بأن ترسل إدارة الدعم الميداني فريق خبراء إلى البعثة لكفالة تنفيذ هذه التغييرات في إطار أنظمة الأمم المتحدة الشاملة وبحيث تعكس الآثار التشغيلية والمالية والآثار المتعلقة بملاك الموظفين.

موجز الوظائف الملغاة ذات الصلة بدعم التكامل في مقر هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بالقدس والمراكز الأمامية

الدوليون	مركز العمل	القسم	المشغولة	الشاغرة	المجموع العام
	مقر الهيئة	الموارد البشرية	١	١	٢
		الخدمات العامة	٤		٤
		الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢	١	٣
		النقل	٢		٢
	المجموع		٩	٢	١١
	فريق المراقبين في الجولان - دمشق	النقل	١		١
	المجموع		١		١
	فريق المراقبين في الجولان - طبريا	الخدمات العامة		١	١
		الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات		١	١
		النقل		١	١
	المجموع			٣	٣
	فريق المراقبين في لبنان	الخدمات العامة	١		١
		الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢		٢
		النقل	١	١	٢
	المجموع		٤	١	٥
			١٤	٦	٢٠
الوطنيون	مقر الهيئة	مكتب كبير الموظفين الإداريين		١	١
		الشؤون المالية والميزانية	٢		٢
		المشتريات	١		١
		الخدمات العامة	١		١
		الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١		١
		النقل	٢	٢	٤
	المجموع		٧	٣	١٠
	فريق المراقبين في الجولان - طبريا	النقل	١		١
	المجموع		١		١
	فريق المراقبين في لبنان	الموارد البشرية	١		١
		الخدمات العامة	٣		٣
		النقل	٢		٢
	المجموع		٦		٦
			١٤	٣	١٧
			٢٨	٩	٣٧

المرفق السادس

حالة الوظائف التي وافقت عليها الجمعية العامة في القرار ٢٦٠/٢٣ المتعلقة بالأنشطة المتصلة بالتنمية

باب الميزانية والبرنامج الفرعي	الرتبة	الحالة
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية		
التوجيه التنفيذي والإدارة	١ ف-٥	شُغلت الوظيفة اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.
١ - دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١ ف-٤	أُرسل التوصيف الوظيفي إلى مكتب إدارة الموارد البشرية في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ للتصنيف.
٢ - القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة	١ ف-٥	أُرسل التوصيف الوظيفي إلى مكتب إدارة الموارد البشرية في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ للتصنيف.
	٢ ف-٤	أُرسل التوصيف الوظيفي إلى مكتب إدارة الموارد البشرية في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ للتصنيف.
	٢ ف-٣	أُرسل التوصيف الوظيفي إلى مكتب إدارة الموارد البشرية في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ للتصنيف.
٣ - السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي	١ ف-٤	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وضع الإعلان عن الوظيفة الشاغرة في نظام غالاكسي.
٤ - التنمية المستدامة	١ ف-٤	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أُرسل الإعلان عن الوظيفة الشاغرة للترجمة.
٥ - الإحصاءات	١ ف-٣	أُرسل التوصيف الوظيفي إلى مكتب إدارة الموارد البشرية في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ للتصنيف.
٦ - السكان	١ ف-٤	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أُرسل الإعلان عن الوظيفة للترجمة.
٩ - الإدارة المستدامة للغابات	١ ف-٥	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وضع الإعلان عن الوظيفة الشاغرة في نظام غالاكسي.
١٠ - تمويل التنمية	١ ف-٤	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بانتظار قيام مكتب إدارة الموارد البشرية بتصنيف الوظيفة.
المجموع	٣ ف-٥، ٧ ف-٤، ٣ ف-٣	

باب الميزانية والبرنامج الفرعي	الرتبة	الحالة
١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية		
١ - أقل البلدان نمواً	١ ف-٤	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وضع الإعلان عن الوظيفة الشاغرة في نظام غالاكسي.
٢ - البلدان النامية غير الساحلية	١ ف-٤	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وضع الإعلان عن الوظيفة الشاغرة في نظام غالاكسي.
٣ - الدول الجزرية الصغيرة النامية	١ ف-٤	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وضع الإعلان عن الوظيفة الشاغرة في نظام غالاكسي.
المجموع	٣ ف-٤	
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا		
١ - تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	١ ف-٤	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أرسل الإعلان للترجمة.
	٢ ف-٣	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أرسل الإعلان للترجمة.
المجموع	١ ف-٤، ٢ ف-٣	
١٢ - التجارة والتنمية		
١ - العوالة والاعتماد المتبادل والتنمية	١ مد-١	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، يجري إعداد التوصيف الوظيفي.
	١ ف-٥	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، يجري إعداد التوصيف الوظيفي.
	٢ ف-٤	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، يجري إعداد التوصيف الوظيفي.
	٢ ف-٣	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، يجري إعداد التوصيف الوظيفي.
٢ - الاستثمار والمشاريع	١ ف-٥	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، يجري استعراض التنصيف.
	١ ف-٤	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، يجري استعراض التنصيف.
٣ - التجارة الدولية	١ مد-١	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أعلن عن الوظيفة الشاغرة في نظام غالاكسي.
	١ ف-٤	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أعلن عن الوظيفة الشاغرة في نظام غالاكسي.

باب الميزانية والبرنامج الفرعي	الرتبة	الحالة
٥ - أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة	١ مد-١	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، يجري استعراض التنصيف.
	١ ف-٤	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، يجري استعراض التنصيف.
المجموع	٣ مد-١، ٢ ف-٥، ٥ ف-٤، ٢ ف-٣	
١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا		
التوجيه التنفيذي والإدارة	١ موظف وطني	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أعلن عن الوظيفة في نظام غالاكسي.
٧ - الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية	٧ موظفين وطنيين	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أرسلت الإعلانات عن الوظائف الشاغرة إلى المكاتب دون الإقليمية لاستعراضها.
	٤ موظفين وطنيين	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أرسلت الإعلانات عن الوظائف الشاغرة للترجمة.
٩ - الإحصاءات	٢ ف-٥	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أعلن عن الوظيفة الشاغرة في نظام غالاكسي.
	٢ ف-٤	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أرسلت إعلانات عن الوظيفة الشاغرة للترجمة.
	٢ ف-٣	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أرسل الإعلان عن الوظيفة الشاغرة للترجمة.
دعم البرامج	١ موظف وطني	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أعلن عن الوظيفة الشاغرة في نظام غالاكسي.
المجموع	٢ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ١٣ موظفا وطنيا	
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ		
٨ - الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية	١ مد-١	شُغلت الوظيفة منذ ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.
	١ مد-١	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، يتوقع ملء الوظيفة في نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٩.
	١ ف-٥	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، يجري وضع قائمة مختصرة بالمرشحين.
	١ ف-٥	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، يتوقع ملء الوظيفة في نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٩.
	١ ف-٥	شُغلت الوظيفة منذ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩.
	١ ف-٥	شُغلت الوظيفة منذ ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

باب الميزانية والبرنامج الفرعي	الرتبة	الحالة
	١ ف-٤	شُغلت الوظيفة منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.
	١ ف-٣	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، استكملت القائمة المختصرة بالمرشحين ويقوم الموظف المسؤول عن الوظائف الشاغرة في شؤون الموظفين بتقييمها.
	١ ف-٣	شغلت الوظيفة منذ ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩.
	١ من الرتبة المحلية	شغلت الوظيفة منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.
	١ موظف وطني	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، يتوقع ملء الوظيفة في نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٩.
المجموع	٢ مد-١، ٤ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ من الرتبة المحلية، و ١ موظف وطني	
١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا		
التوجيه التنفيذي والإدارة	١ ف-٤	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بانتظار موافقة مجلس الاستعراض المركزي على إعلان الوظيفة الشاغرة.
٣ - الإحصاءات	١ ف-٣	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بانتظار موافقة مجلس الاستعراض المركزي على إعلان الوظيفة الشاغرة.
٥ - الطاقة المستدامة	١ ف-٤	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بانتظار موافقة مجلس الاستعراض المركزي على إعلان الوظيفة الشاغرة.
دعم البرامج	١ ف-٣	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بانتظار موافقة مجلس الاستعراض المركزي على إعلان الوظيفة الشاغرة.
المجموع	٢ ف-٤، ٢ ف-٣	
٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		
١ - الروابط مع الاقتصاد العالمي، والتكامل والتعاون الإقليميان	١ ف-٤	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بدأت عملية الإعلان عن الوظيفة الشاغرة.
	١ ف-٣	في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وضعت مسودة الإعلان عن الوظيفة الشاغرة استنادا إلى توصيف وظيفي عام مع الموظف المسؤول عن الوظائف الشاغرة في شؤون الموظفين.

باب الميزانية والبرنامج الفرعي	الرتبة	الحالة
٢ - الإنتاج والابتكار	١ ف-٣	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بدأت عملية الإعلان عن الوظيفة الشاغرة.
٤ - التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية	١ ف-٣	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أصبحت قائمة المرشحين بعد ١٥ و ٣٠ يوما لدى الموظف المسؤول عن الوظائف الشاغرة في شؤون الموظفين.
٥ - تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية	١ ف-٥	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بدأت عملية الإعلان عن الوظيفة الشاغرة.
	١ ف-٣	في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أصبحت مسودة الإعلان عن الوظيفة الشاغرة لدى الموظف المسؤول عن الوظائف الشاغرة في شؤون الموظفين.
٦ - السكان والتنمية	١ ف-٣	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بدأت عملية الإعلان عن الوظيفة الشاغرة.
٨ - التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية	١ ف-٥	في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أصبح التوصيف الوظيفي العام للوظيفة لدى الموظف المسؤول عن الوظائف الشاغرة في شؤون الموظفين.
	١ ف-٣	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، استكملت عملية التوظيف.
		جرى تعميمها في آذار/مارس ٢٠٠٩.
	١ ف-٢	
٩ - الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية	١ ف-٤	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أجريت مقابلة مع مرشحين اثنين.
	٢ ف-٢	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بدأت عملية الإعلان عن الوظيفة الشاغرة.
	١ من الرتبة المحلية	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أصبحت قائمة المرشحين بعد ٣٠ يوما لدى الموظف المسؤول عن الوظائف الشاغرة في شؤون الموظفين.
١٠ - الإحصاءات والإسقاطات الاقتصادية	١ ف-٣	جرى تعميم الإعلان عن الوظيفة حتى موعد أقصاه ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ستجرى مقابلة مع مرشح وطني واحد من الامتحان التنافسي.
١١ - الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى	١ ف-٤	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أصبح لدى مكتب إدارة الموارد البشرية لتصنيف الوظيفة.
	١ ف-٣	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بدأت عملية الإعلان عن الوظيفة الشاغرة.

باب الميزانية والبرنامج الفرعي	الرتبة	الحالة
في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بدأت عملية الإعلان عن الوظيفة الشاغرة.	١ من الرتبة المحلية	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بدأت عملية الإعلان عن الوظيفة الشاغرة.
١٢ - الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي	٢ ف-٣	
المجموع	٢ ف-٥، ٣ ف-٤،	
	١٠ ف-٣، ٣ ف-٢، ٢ من الرتبة المحلية	
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا		
في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، شُغلت الوظيفة مؤقتاً ريثما يتم الاختيار النهائي للمرشح.	١ ف-٤	تم ملء الشاغر في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.
١ - الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة	١ ف-٤	
٢ - السياسات الاجتماعية المتكاملة	١ ف-٤	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، تم وضع برنامج لإجراء مقابلات.
٣ - التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي	١ ف-٤	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، شُغلت الوظيفة مؤقتاً ريثما يتم الاختيار النهائي للمرشح.
٤ - تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي	١ ف-٥	في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ كانت الوظيفة مشغولة مؤقتاً ريثما يتخذ القرار النهائي بشأن مكان إنشاء مركز التكنولوجيا التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا نظراً لأن شاغل الوظيفة يجب أن يكون من مواطني ذلك البلد.
٥ - إحصاءات لوضع السياسات القائمة على البيانات	١ ف-٣	تم شغل الوظيفة في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩.
المجموع	١ ف-٥، ٣ ف-٤،	
	١ ف-٣، ١ موظف وطني	

